

إسرائيل

ديمقراطية الإرهاب والعنصرية

د. حسن عبد ربه المصرى



مكتبة الشرق الدولية

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

إسرائيل...

ديمقراطية الإرهاب والعنصرية

الطبعة الأولى

١٤٣٠ هـ - يناير ٢٠٠٩ م



٩ شارع السعادة . أبراج عثمان . روكسى . القاهرة

تليفون وفاكس، ٢٤٥٠١٢٢٨ - ٢٤٥٠١٢٢٩ - ٢٢٥٦٥٩٣٩

المكتب، ٢ شارع البورصة الجديدة . قصر النيل . القاهرة

تليفون وفاكس، ٢٢٩٢٨٠٧١ - ٢٢٩١٢٠٧٢

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

إسرائيل... ديمقراطية الإرهاب والعنصرية

د. حسن عبد ربه المصرى



الإهداء

إلى روح أستاذنا الجليل أحمد بهاء الدين ...
والى أرواح كل شهداء إرهاب إسرائيل وعنصريتها .

حسن المبرى

المحتويات

الموضوع

الصفحة

١١ مقدمة

١٣ الفصل الأول : ديمقراطية إسرائيل المزعومة

١٥ • هذا المجتمع الديمقراطي الذي تتباهى به أمريكا!!

١٩ • عنصرية الكنيست الإسرائيلي الخامس عشر!

٢٣ • من نصدق: رئيس وزراء إسرائيل أم إعلامها؟

٢٧ • حزب شاس يعود إلى حكومة شارون على أسنة التعويضات الأمريكية

٣١ • إسرائيل ديمقراطية يدعمها الفساد ويثبت أركانها

٣٥ • الانتخابات الإسرائيلية أكدت أنه لا يوجد شيء اسمه دولة يهودية ديمقراطية

٤٠ • إسرائيل الديمقراطية تعادي حرية التعبير البريطانية

٤٥ • إسرائيل لا تنصير على التهدئة .. فكيف تعيش في سلام!!

٤٨ • المكيال الأمريكي الداعم لديمقراطية إسرائيل العنصرية

٥١ • ديمقراطية إسرائيل .. وتعاظم مؤشر العنصرية!!

٥٥ • ديمقراطية إسرائيل المزيفة .. خير دعاية لحماس

٥٩ • حتى في إسرائيل .. يطعمون في البقاء فوق كراسيهم!!

٦٣ الفصل الثاني : إسرائيل مجتمع الغش والخديعة والمكائد

٦٥ • أكذوبة قوى المعارضة وحركات السلام الإسرائيلية

٧٠ • يهود الفلاشا في إسرائيل : لاجئون أم فائضون؟

٧٤ • مؤشرات اليأس والاحتجاج داخل المجتمع الإسرائيلي

٧٩ • إسرائيل دولة الغش والخديعة والمكائد

٨٣ • قانون التجنس الجديد : قمة عنصرية تتباهى بها إسرائيل

- ٨٧ إسرائيل . . تداعى المؤسستين الرئاسية والتنفيذية
- ٩١ التجسس الإسرائيلي . . جزء مكمل لأدوات الدولة
- ٩٤ وجع في قلب إسرائيل سينقلها إلى غرفة الإنعاش
- ٩٧ حالة التناقض الحادة التي تعيشها إسرائيل . . لها علاج واحد فقط
- ١٠١ ستون عاما ولم تستقر أحوالها بعد

١٠٥ الفصل الثالث : الأصولية اليهودية ، مشروع حرب بلا نهاية

- ١٠٧ مدينة الخليل والانشقاق الصهيوني بين العلمانية والدينية
- ١١٠ هل هي بداية لفتح على المسار السورى ؟!
- ١١٤ القوى الإقليمية في ميزان الاستخبارات الإسرائيلية
- ١١٩ الاستيطان ركيزة لا يمكن أن تستغنى عنها إسرائيل
- ١٢٦ الأصولية اليهودية : مشروع حرب بلا نهاية
- ١٣١ التوافق السورى المصرى يشير حفيظة الإسرائيليين
- ١٣٥ باراك : طريق رايبين لا يكفى
- ١٣٨ باراك يجرب الوصول إلى الشاطئ الذى لم يصل إليه نتنياهو
- ١٤٢ التوطين في لبنان . . قبلة مهربة من خارج المشهد
- ١٤٥ قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة . . كان زئيفى يطالب بإبادة الفلسطينيين
- ١٤٩ المقدسيون بين مطرقة العنصرية وسندان الإرهاب
- ١٥١ إسرائيل قادرة على إخلاء المستوطنات : شهادة من داخلها
- ١٥٥ حكومة إسرائيل القادمة لن تعمل من أجل السلام
- ١٥٩ أمطار الصيف . . حرب عنصرية سابقة التجهيز
- ١٦٢ حرب لبنان وعقدة الاستعلاء لدى يهود إسرائيل وأمريكا
- ١٦٨ إسرائيل توجل النسوبة الشاملة حين ظهور جبل جديدة من القادة الفلسطينيين

١٧١ الفصل الرابع : إسرائيل تقوض اتفاقية السلام مع مصر

- ١٧٣ لماذا هذه الغضب الإسرائيلية . . تجاه مصر وقيادتها؟

• تحديث الترسانة العسكرية المصرية حق طبيعي . . لولا الحملة الانتخابية

- الإسرائيلية لزاد الهجوم ١٧٧
- حائط الصواريخ رُجّع كفة مصر في حرب الاستنزاف ١٨١
- إسرائيل والعرب : لماذا تراجع النطيع؟ ١٨٥
- وراء معاداة مصر حاجز نفسى أم شيء آخر؟ ١٨٨
- إسرائيل . . لو عندكم كرامة وطنية!! ١٩١
- هي زيارة غير مرغوب فيها . . ولكن هل هي ضرورية؟ ١٩٥
- الإسرائيليون . . لا يعرفون إلى اليوم لماذا يكرههم المصريون!! ١٩٩

٢٠٣ الفصل الخامس : عدوانية إسرائيل العنصرية ضد الشعب الفلسطيني

- الشعب الإسرائيلي لم يَسعَ للسلام ولم يعمل من أجله ٢٠٥
- الأسرى الفلسطينيون والتفسيرات المتضاربة لمبدأ المقاومة ٢٠٩
- حقوق الإنسان العربى فى السجون الإسرائيلية ٢١٢
- سفينة بحر الظلمات ٢١٥
- مروان البرغوثى . . ومحاكمة شعب مناضل! ٢١٨
- حقوق الفلسطينيين المقدسة لا تلغىها سياسات إسرائيل الإيحائية ٢٢١
- هل من فتوى لكيفية التحرر من الاحتلال الإسرائيلى لأرض فلسطين؟! ٢٢٥
- إسرائيل . . ومنصب رئيس الوزراء الفلسطينى!! ٢٢٩
- يهود أولمرت وحكومة الحدود المفتوحة ٢٣٣

٢٣٧ الفصل السادس : عدوانية إسرائيل وإرهابها ضد الشعب العربى

- مؤتمر السلام القادم سيفشل إذا تبنت واشنطن مطلب الأمن الإسرائيلى فقط ٢٣٩
- جولة أولمرت الغربية تؤكد عنصرية الدولة اليهودية ٢٤٣
- سوريا عليها أن تختار بين انقلاب بيد أمريكا أو سلام مع إسرائيل . .!! ٢٤٥
- إسرائيل تبيع للعرب مياهمهم ٢٤٩
- هأرتس . . الحركة الشعبية فى الخليج تؤخر التقارب مع إسرائيل ٢٥٢
- إسرائيل وعماد مغنية . . بكاد المريب يقول خذونى ٢٥٥

• حلم امتلاك إسرائيل لكفایتها من الماء . . . سينتقم إن لم تتدارك الأمر بالفعل ٢٥٨
وليس بالتصريحات !!

• تنسيق أمريكي / إسرائيلي ضد صفقة أسلحة روسية لسوريا ٢٦٢

٢٦٧ الفصل السابع : سوق الانتخابات والحكومات الإسرائيلية

• الصوت العربي في الانتخابات الإسرائيلية ٢٦٩

• أصوات يهود روسيا في سوق الانتخابات الإسرائيلية المقبلة ٢٧٢

• لن تشهد الانتخابات الإسرائيلية القادمة نجاح أول رئيس وزراء يهودي شرقي ٢٧٦

• تتناهى اتهام الجميع بالوقوف ضده ٢٨١

• صفقات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ٢٨٥

• احذروا . . شارون شكك بطبعه ٢٨٩

• حزب العمل باع نفسه من أجل حفة حقائب في حكومة شارون ٢٩٤

• الانتخابات الإسرائيلية وحق الشعب الفلسطيني في التأثير عليها !! ٢٩٨

• التنافس السياسى بين شارون ونتياهو على مزيد من التطرف وليس من أجل السلام ٣٠٢

• ولاية شارون الثانية : إما أن تقود إسرائيل إلى سلام حقيقى وإما إلى كارثة ٣٠٥

• الانتخابات الإسرائيلية ولعبة وعود السلام الزائف ٣٠٩

٣١٣ الفصل الثامن : إسرائيل وسلاح السامية ومشائق الهولوكوست

• إسرائيل جاهزة لإشهار سلاح معاداة السامية في أى وقت ٣١٥

• إسرائيل تعلم بهولوكوست ثمساوية ونازية جديدة ٣٢٤

• وهل تقبل إسرائيل أن ندرس محارقتها لتلاميذنا؟ ٣٢٨

• لو كتب هذا النقد غير الإسرائيليين . . لعوقبوا ٣٣١

• هل سيطبق قانون معاداة السامية على مسيحي أمريكا الإنجيليين ٣٣٤

٣٣٩ الفصل التاسع : إسرائيل فوق المحكمة الجنائية الدولية

• جرائم إسرائيل في القدس . . تدنيها المحكمة الجنائية الدولية ٣٤١

• إسرائيل تهرب من إدانة المحكمة الجنائية الدولية بمعاهدة احتيالية مع أمريكا ٣٤٥

• بعد القمة العربية لا بد من عقد محكمة جنائية دولية لجرائم إسرائيل ٣٤٩

مقدمة

كتبت هذه المجموعة المنتقاة من المقالات التي اتسعت فترتها الزمنية إلى أكثر من عشر سنوات في أكثر من صحيفة ومجلة، منها ما يصدر من القاهرة وبعضها يصدر من لندن . . وكلها تدور حول نقد مزاعم التكوين الديمقراطي لدولة إسرائيل وتعريتها وفضحها وكشف عورات مجتمعها الذي أسس على عنصرية فاشية جمعت في طبائها سوءات النظم الديكتاتورية التي حاربتها الدول الغربية فيما يعرف بالحرب العالمية الثانية .

لا يوجد في العالم سوى ديمقراطية واحدة تقوم على تنسيق دائم بين بورصة السياسة وبورصة الدين من ناحية والتمويل الأمريكي اليومي من ناحية ثانية، وتعاذى حرية التعبير في الغرب وتُميز بين سكانها باسم الحق والقانون من ناحية ثالثة!! هي ديمقراطية إسرائيل .

لا يوجد في العالم إلا دولة واحدة تأسست على أصولية دينية متطرفة ولا زالت تبني مشروع حرب أصوليًا لا نهاية له، هي دولة إسرائيل .

لم يعرف التاريخ المعاصر دولة أتاح لها الظروف المحلية والإقليمية والدولية أنسب الفرص وأندرها لكي تعقد سلامًا مع أكبر جيرانها ثم قوضته وحولته إلى سلام بارد سوى دولة إسرائيل .

القاهرة في إبريل ٢٠٠٨

الفصل الأول

ديمقراطية إسرائيل المزعومة

• هذا المجتمع الديمقراطي الذي تتباهى به أمريكا!! • عنصرية الكنيسة الإسرائيلية الخامس عشر • من نصدق رئيس وزراء إسرائيل أم إعلامها؟ • حزب شاس يعود إلى حكومة شارون على أسنة التمويضات الأمريكية • إسرائيل ديمقراطية يدعمها الفساد ويثبت أركانها • الانتخابات الإسرائيلية أكدت أنه لا يوجد شيء اسمه دولة يهودية ديمقراطية • إسرائيل الديمقراطية تعادي حرية التعبير البرطفانية • إسرائيل لا تصبر على التهذنة .. فكيف تعيش في سلام!! • المكياج الأمريكي الداعم لديمقراطية إسرائيل العنصرية • ديمقراطية إسرائيل.. وتعاضم مؤشر العنصرية!! • ديمقراطية إسرائيل المزيفة.. خبر دعاية لحماس • حتى في إسرائيل.. يطمعون في البقاء فوق كراسيهم!!

هذا المجتمع الديمقراطي الذي تتباهى به أمريكا!!

تُجمع غالبية الدراسات التي تعرضت على مدى الخمسين عامًا الماضية للعلاقات الأمريكية / الإسرائيلية على أن تبنى الإدارة الأمريكية - ديمقراطية كانت أم جمهورية - لمواقف التأييد شبه المطلقة لسياسات إسرائيل - منذ نشأتها - سواء في الحرب أو في السلم إقليميًا ودوليًا - لا يرجع فقط إلى كونها الخط الأول والأساسي لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة ؛ وإنما أيضًا لأنها تمثل «واحة الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط» . وبرغم هذا التبنى تتعاضد السياسات الغربية ووسائل إعلامها عن المخازي التي ينضح بها المجتمع الإسرائيلي من حين لآخر ، والتي غالبًا ما تكون نتاج أكنوبة ديمقراطية هذا المجتمع الذي تقوم أركانه الأساسية على مجموعة من الممارسات العنصرية الضاربة في أعماقه بين اليهود أنفسهم من جهة ، وبينهم وبين الفلسطينيين من جهة أخرى ، وأخرها احتمال توافر أركان فضيحة سياسية وراء تعيين روني بار أون في منصب المدعى العام الإسرائيلي لتحقيق صفقة سياسية بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو وزعيم حركة شاس الدينية .

انفجر ما تصفه قناة التلفيزيون الإسرائيلي بأنه زلزال سياسي يشبه فضيحة الانتخابات الأمريكية المعروفة باسم ووتر جيت التي أطاحت بالرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون ، عندما أذاعت مراسلة القناة مساء الأربعاء ٢٢ / ١ / ١٩٩٧ أنها حصلت على سبق صحافي تدعّمه الأدلة والبراهين يؤكد وجود صفقة سياسية بين مكتب رئيس الوزراء وحركة شاس الدينية تقوم على :

- مصادقة الحكومة على تعيين مرشح الحركة لشغل منصب النائب العام الإسرائيلي ،
- مقابل :

● تصويت نواب الحركة (عدد ١٠ نواب) إلى جانب إقرار اتفاق الخليل الذي توصلت إليه الحكومة مع السلطة الوطنية الفلسطينية .

وإذا صحت رواية التلفزيون الإسرائيلي فمن المحتمل أن يكون سيناريو الاتفاق بين الطرفين (الحكومة وحركة شاس) قد تم وفق الترتيب التالي :

١ - قياس الرأي العام الإسرائيلي يشير إلى عدم توافر شروط فوز الحكومة بالأغلبية اللازمة عند عرض اتفاق الخليل للتصويت من جانب أعضاء الكنيست .

٢ - مداولات أعضاء الحكومة انتهت إلى ضرورة العمل على ضمان هذه الأغلبية عن طريق النواب المتشيمين إلى حركة شاس ، بإبرام اتفاق مع زعيمها النائب أرييه درعى .

٣ - إدراك طبيعة الصفقة وخطورتها حيث من المحتمل أن يكون الكلام حولها قد جرى قبل إبرام اتفاق الخليل بعدة أيام . . وطولّب أرييه درعى أن يقوم بترشيح شخصية قانونية لشغل منصب النائب العام .

٤ - صدقت الحكومة قبل يوم ١٥ الماضى (ديسمبر ١٩٩٦) على تعيين المحامي المغفور روني بار أون فى المنصب الحساس والخطير .

صوت نواب الحركة العشرة إلى جانب اتفاق الخليل الأمر الذى لم يكن متوقعاً أن يقوم روني بتقديم استقالته إلى رئيس الحكومة بعد ١٢ ساعة فقط من توليه المنصب نتيجة للحملة الضارية التى شنتها عليه أوساط سياسية وقضائية وقانونية رأت أنه لا يتمتع بأى كفاءة تؤهله لتولى هذا المنصب ، الذى يعتبر بالغ الأهمية ؛ لأنه يحقق فى جميع القضايا التى يتورط فيها سياسيون إسرائيليون أياً كان نوعها . وقد اعتبر البعض أن هذه الحادثة تعد من قمم الديمقراطية فى إسرائيل واعتبرتها الحكومة من قبيل الأخطاء التى يزول أثرها بقبول استقالة هذا المحامي الذى لم يحظ بثقة الرأي العام مثلما فاز بثقة حركة شاس والحكومة معاً .

إلى هنا والأمر يبدو طبيعياً وديمقراطياً بكل أبعاد الموضوعية . لولا هذه المراسلة التلفزيونية التى أذاعت بعد حادث الاستقالة بأقل من أسبوعين أن تحت يدها مجموعة

من المستندات، إن ثبتت صحتها ستكشف عن أخطر فضيحة سياسية تتعرض لها حكومة إسرائيل الحالية.

يُستشف من مجمل ما أذاعه التلفزيون الإسرائيلي حتى الآن أن تعيين روني بار أون في منصب النائب العام، لم يأت فقط كصفقة تورط فيها مكتب نتنياهو بالتعهد بتعيينه في هذا المنصب للحصول على تأييد نواب شاس في الكنيست لاتفاق الخليل، وإنما هو صفقة من جانب آخر بين أرييه درعى زعيم الحركة الدينية والمحامي المغموّر نفسه.

ويمكن ترتيب أركان الصفقة - إن كان لها وجود - كما يلي:

١- أرييه درعى الذى كان وزيراً للأديان واضطر للاستقالة بسبب تورطه فى قضية فساد، يحاكم منذ عام ٩٣ أمام المحاكم الإسرائيلية ولم يتمكن بعد هذه السنوات من أن ينفى عن نفسه بعض التهم التى وُصِمَ بها.

٢- لمعت الفكرة فى رأسه - أرييه درعى - بعد أن طلب منه إيفيت ليرمان مدير مكتب بنيامين نتنياهو - كما تقول التقارير - ممارسة الضغط على نواب حركته فى الكنيست لكى يصوتوا إلى جانب اتفاق الخليل.

٣- اختار أرييه درعى محامياً مغموّراً لكى يوصى لدى الحكومة بتعيينه فى منصب النائب العام، حتى يعمل - وفقاً رواية التلفزيون - على شطب بعض التهم التى لازالت عالقة فى رقبته بحيث يتمكن من العودة إلى كرسي الوزارة مرة أخرى.

والى جانب ما أصدره المدعى العام الإسرائيلي من تعليمات للبدء فوراً فى التحقيق «فيما أوردته القناة الأولى للتلفزيون من تقارير»، وما تعهد به المفتش العام لجهاز الشرطة من «تشكيل لجنة تحقيقات» فى غضون الأيام القليلة القادمة - فقد اتسعت دائرة الجدل فى أوساط وسائل الإعلام الإسرائيلية حول حق الصحفي والمؤسسة التابع لها فى الاحتفاظ بسرية الأدلة التى تمثل العمود الفقري لسبقه الإعلامى وإبقاء مصادرها طى الكتمان، أم أنه سيجبر فى ظل ضخامة هذه القضية على كشفها لإثبات صحة ما يدعى!! إذا نبين أن المعلومات التى فى حوزة التلفزيون الإسرائيلي غير دقيقة أو أنه لا يملك إثباتاً مقبولاً لدى جهات التحقيق على ما أورده خلال عروضة الإعلامية، فهل ستمثل هذه القضية نهاية درامية للحرية التى يتمتع بها الإعلام الإسرائيلي؟.

المهم في الأمر أنه إذا زعزعت هذه القضية أركان إدارة نتنياهو فلن يسقط هو وحكومته معاً . فكل ما سيتمخض عنه هذا الزلزال هو تغيير وزارى فقط وَفَقَ النظام الانتخابى المعمول به حالياً فى إسرائيل . أما إذا تمكنت هذه الإدارة من دحض ادعاءات التليفزيون فسينعكس ذلك الانتصار فى أشكال جديدة من الصلف والاستعلاء التى برعت فيها حكومة إسرائيل الحالية منذ أنت إلى الحكم . . وفى كلتا الحالتين ستبقى الإدارة الأمريكية والغرب مؤيدين للفعل الإسرائيلى أياً كان نوعه ما دام أنه يصدر من واحة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط مهما كان حجم المخازى التى تصدر عنها حتى لو كانت تتجدد كل يوم .

صحيفة القدس العربى - ٤ فبراير ١٩٩٧



عنصرية الكنيست الإسرائيلي الخامس عشر

هناك شبه إجماع بين المعلقين السياسيين على أن قرار الكنيست الإسرائيلي بإجراء الانتخابات العامة يوم ١٧ مايو القادم (١٩٩٩)، يمثل محاولة أخيرة لحسم الخلافات الحادة التي شكلت ملامح الحياة السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي وأحزابه المختلفة طوال أكثر من عامين بسبب التخط الذي أفرزته سياسات بنيامين نتنياهو، خاصة فيما يتعلق بتوجهات حكومته إزاء قضية السلام بعامة وتجاه دول الجوار بشكل خاص. ومن رأى هؤلاء المراقبين أن موقف الأحزاب والتكتلات الإسرائيلية من القضايا الست التالية هو الذي سيحدد شكل المعركة الانتخابية ونوعية الكنيست الإسرائيلي الخامس عشر، ومن ثم شخصية رئيس وزراء إسرائيل القادم.

- ١- عملية السلام وخطوات التسوية مع السلطة الوطنية الفلسطينية.
- ٢- حقوق عرب إسرائيل وواجباتهم بعد بروز قوتهم السياسية منذ الانتخابات العامة التي جرت في شهر مايو عام ١٩٩٦.
- ٣- إشكاليات اليمين الديني الإسرائيلي وسطوته داخل للمجتمع.
- ٤- مستقبل التفاوض مع الجانبين السوري واللبناني.
- ٥- السلام البارد مع القاهرة والتدهور الذي لحق بعلاقات إسرائيل السرية مع عدد من الدول العربية.
- ٦- التوتر الذي أصاب العلاقات الرسمية الأمريكية الإسرائيلية في أعلى مستوياتها.

المتابع للانتخابات الإسرائيلية سوف يلاحظ أن الأحزاب اليسارية واليمينية المتدينة والعلمانية على حد سواء، تتسابق في مثل هذه المواسم الجماهيرية للفوز بأصوات

الناخبين (كان عددهم فى الانتخابات الأخيرة ٥٨٩, ٩٧٢, ٢ ناخباً) والاهتمام بصفة أساسية بالفئات والجماعات التى ليس لها نشاط إلا المشاركة فى هذه العملية الموسمية . وهذا التسابق سرعان ما تبخر وعوده فى كل ما يتعلق بعرب إسرائيل والمهمشين من يهود روسيا ودول شرق أوروبا، أما ما يذل من وعود للمتدينين والمستوطنين فيدور حول الصراع العربى الإسرائيلى ؛ الأمر الذى تتواصل مخططاته حتى موعد الانتخابات العامة التالية !! .

للجتمتع الإسرائيلى الذى يبدو متماسكاً أمام أعين المجتمعات الخارجية وأمام الشعوب العربية على وجه التحديد، يعيش مجموعة من الانقسامات السياسية والصراعات الحزبية حول عدد كبير من القضايا الداخلية والخارجية . . أما الحركة السياسية يمينها ووسطها ويسارها فتعانى من التقلبات والهزات والتقلبات التى لا تعطى للناخب أو المراقب فرصة كافية لرصد أبعادها وقياسها والتنبؤ بالحكم الأكثر مصداقية تجاهها . لذلك لم يكن مستغرباً أن يتسابق الجميع فور بدء الحملة الانتخابية إلى تعرية بعضهم البعض ، وإلى انتهاج أسلوب التجريح الشخصى و«الردح السياسى» وتوزيع الاتهامات السياسية والحزبية والمزايدة والتطرف فى اتخاذ المواقف ، فى نفس الوقت الذى يسمحون فيه لأنفسهم باستخدام أدوات ديمقراطية معترف بها .

على المستوى الحزبى لم يتردد أى منهم من تأطير مواقفه السياسية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية الواقعية والمزيفة المعروفة سلفاً ، وأيضاً تلك التى توصف بأنها صعبة المنال ؛ لذلك أكدت بعض التقارير التى تسابع العملية الانتخابية أخيراً أن باب الرشاوى والمساومات الدينية قُتِح مبكراً؛ حيث لوحظ ارتفاع أصوات الأحزاب السياسية الصغيرة التى تسعى إلى عرض إمكاناتها فى سرقة الأصوات، لإبرام الصفقات الانتخابية التى يعتقد أنها ستحدد شكل الكنيست القادم ؛ وبالتالي رئيس الوزراء .

ولأن اليمين الدينى الإسرائيلى قوة تقليدية فإنه لم يتمكن حتى الوقت الراهن من رأب الصدع الذى هز أركان حكومة نتنياهو وفجر خلافاتها الداخلية ، وعلى الرغم من صعوبة القول بأنه تحول إلى تيار سياسى يصعب إرضاءه وأنه أصبح عنصراً من عناصر ابتزاز صانع القرار السياسى وعبئاً ثقيلاً يحمله على كاهله ، إلا أن تبنى هذا التيار

لأفكار تنبأها ويدل على استعداده للسير إلى آخر المطاف في طريق التطرف والصلف والاستخفاف بحقوق الآخرين . لذلك بادر أهارون دومب رئيس مجلس المستوطنات بالضفة الغربية إلى تبنى شعار «احذروا الدولة الفلسطينية في ٤ مايو القادم» ونادى به المحافظة على وحدة أراضي إسرائيل الكاملة كما حددها الرب لأجائه . أما عوزي لاندائو رئيس لجنة الشئون الخارجية بالكنيست الحالي ، فطالب المواطن الإسرائيلي بأن يتخب من هو قادر على وأد أى خطوة سلام من شأنها أن تقوى العرب على حساب شعب الله المختار ، وتعهد بأن يوقف كلية كل ما هو ضار بأمن إسرائيل «حتى لو كان مسطراً في اتفاقات رسمية» !! .

أما حزب العمل برئاسة إيهود باراك فليست مداعباته الانتخابية بأقل تطرفاً مما يطرحه اليمين الإسرائيلي ، فهو يتفق معه إلى حد التطابق حول قضايا حيوية مثل : الإبقاء على القدس عاصمة موحدة لإسرائيل ، ورفض عودة اللاجئين والنازحين الفلسطينيين وضرورة مراعاة الأمن الإسرائيلي أولاً وأخيراً على حساب أمن جميع شعوب الشرق الأوسط وسلامتهم . يضاف إلى ذلك تلكؤه في الإفصاح عن موقفه حيال مسألة تقرير المصير وإعلان الدولة الفلسطينية ، وبالتالي الحدود النهائية لدولة إسرائيل . أما قضية المستوطنات فرغم ما قيل ويقال إلا أن الحزب يؤمن بضرورتها وأهميتها القصوى للأمن القومي ، والاختلاف الوحيد بين الطرفين يتمحور حول رؤية اليمين لها مبعثرة ، أما حزب العمل فيراها كتلة واحدة مجمعة !!

الجديد في الانتخابات الإسرائيلية القادمة أن حزب الوسط الذي أعلن الجنرال السابق أمنون شحاك عن تأسيسه أخيراً لم تتضح ملامحه بعد حتى يمكن التعرض له ، لكن المتفق عليه بين المحللين أنه ربما سيأخذ من قوى اليسار ما يؤدي إلى دعم قوى اليمين وتعزيز فرصة الفوز أمامهم . وعلى الرغم من تجربة شحاك نفسه إبان المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية التي جرت في طابا بعد اتفاق أوسلو ، والتي يتبين منها أنه رجل يؤمن بإمكانية قيام سلام مع العرب على أرضية مختلفة عن اليمين المتطرف ، إلا أنه في رؤيته لأمن إسرائيل وبناء المستوطنات لا يختلف كثيراً عن رؤية أقطاب هذا التيار ومؤيديه . ويجب ألا ننسى أنه كان من بين المتحمسين في عهد رايبين لعدم الانسحاب من المناطق المتفق عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي ، وكان من المطالبين بربط كل خطوة في هذا الشأن بمتطلبات الأمن الإسرائيلي وأولوياته .

عرب إسرائيل يشكلون وزنًا لا يستهان به يمكن في حالة توظيفه في مكانه الصحيح أن يشكل أحد عناصر الحسم النهائية في الانتخابات الإسرائيلية القادمة، والخوف كل الخوف أن يتواصل الانقسام فيما بين رموزهم، كما حدث في انتخابات عام ٩٦ حين رفض البعض فكرة القائمة الموحدة التي تبناها عبد الوهاب الدراوشة رئيس الحزب الديمقراطي العربي، ثم انقسم هذا البعض بين مؤيد لجبهة الوحدة الوطنية برئاسة هاشم محاميد ومعارض لكل ما يؤدي إلى الربط بين اليهود والعرب انتخابيًا. كما أن الإسلاميين ينفون عن أنفسهم الاستعداد للانضمام إلى أي كتلة أو قائمة مهما كان توجهها أو برنامجها من منطلق المحافظة على الوجود والهوية، ورفض كل ما يتعارض مع تثبيت القيم العربية والإسلامية النقية، لهذا وصفت العديد من وسائل الإعلام الغربية الخلافات التي تباعد بين التيارين اللذين ينضوي تحتها عرب إسرائيل - الليبرالي من ناحية، والإسلامي من ناحية أخرى بأنها تؤدي دائمًا إلى خلل واضح يفوت على هذا القطاع الذي يمثل ٢٠٪ من سكان إسرائيل فرصة التضامن من أجل تحقيق العديد من المكاسب الاجتماعية والسياسية المختلفة.

ليس من اليسير طرح التوقعات الآن؛ خاصة أن إقرار موعد الانتخابات المبكر يوم ١٧ مايو القادم تم في ظروف سياسية يتوقع معها أن يتم التصويت للمرشحين في ضوء اعتبارات سياسية بالدرجة الأولى، أبرزها كما قلنا الموقف من خطوات السلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية وشكل التسوية النهائية ومستقبل المسار التفاوضي مع سوريا ولبنان وبرودة السلام مع بعض الدول العربية وتوتر العلاقات مع الإدارة الأمريكية على مستوى القمة.

صحيفة الشاهد الدولي - ٨ فبراير ١٩٩٩



من نصدق : رئيس وزراء إسرائيل أم إعلامها؟

قبل أن يصل شارون إلى واشنطن أشاع ناحوم برنياع فى مقال نشرته له صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٢٥ من الشهر الماضى (مايو ٢٠٠١) أن «رئيس حكومة إسرائيل سيصل إلى البيت الأبيض وهو فى قمة لياقته السياسية، وأنه سيعامل من قبل الإدارة الأمريكية بصفته الرجل الأكثر اتزاناً فى الشرق الأوسط» بعد أن أثبت قدرة عملية فائقة على ضبط النفس مما مكنه من وقف اندلاع الحرب على أكثر من جبهة».

فى أعقاب انتهاء الزيارة قال أورلى أولاي فى نفس الصحيفة بعد ذلك بثلاثة أيام «لم يُوقَّ شارون فى كسب الجولة حيث بدا غير مستعد لدفع الأمور فى المنطقة نحو تحقيق إنجازات ملموسة مثل تجميد المستعمرات (المستوطنات) وبدء مراحل تفاوضية جادة. ولكن من نجح فى تحقيق جزئى لأهدافه على الأقل - وهو دفع الإدارة الأمريكية إلى تسفير وزير خارجيتها إلى المنطقة لدراسة الواقع على الطبيعة - هو ياسر عرفات الذى لم يكن موجوداً، لأنه ببساطة لم يكن مدعواً إلى هذا اللقاء».

وتأكيداً لهذه النقطة يقول ألوف بن فى صحيفة هآرتس (٢٨/٦/٢٠٠١) «لقد ذهب شارون إلى واشنطن وفى جعبته خطة متكاملة لإقناع الإدارة الأمريكية باعتماد إستراتيجية مشتركة تقوم على أن عرفات هو المشكلة وليس الحل، وعلى تعميق الشك لديها بأن أى خطوة سياسية متسارعة لن تؤدى إلى وقف العنف القائم منذ تسعة أشهر بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى».

على عكس هذه الخلاصات التى أوردها العديد من وسائل الإعلام العالمية، فقد أصر شارون عبر مقابلة، أجراها معه كل من حيمى شليف وإيلى كمير ونشرتها صحيفة معاريف يوم ٢٩ من الشهر الماضى، على تأكيد النقاط التالية :

أولاً: أنه كان يعلم بوجود نقاط خلافية بينه وبين الإدارة الأمريكية ولكنها مسائل لا ترقى في رأيه إلى مستوى انهيار العلاقات بين الطرفين. وهو يرى أن الاستراتيجية التي حملها معه تتضمن إمكانات التوصل إلى اتفاق سلام نهائي مع الفلسطينيين حيث لا يمكن من وجهة نظره القفز على المراحل بسبب طول فترة النزاع التي تمتد على حد قوله إلى ١٢٠٠ سنة.

ثانياً: النقاط غير القابلة للنقاش أو التفاوض مهما طال الزمن هي:

- ١- القدس وما حولها التي يجب أن تظل عاصمة موحدة لدولة إسرائيل.
- ٢- حق العودة الذي ليس لدى عرفات استعداد للتنازل عنه.
- ٣- مصادر المياه التي يجب لأسباب إستراتيجية وحياتية وأمنية، أن تظل في مامن من العبث بها وأن تبقى في يد إسرائيل أو على الأقل تحت إشرافها.
- ٤- المناطق الاستيطانية التي تحتاج إليها إسرائيل الآن ومستقبلاً لاستيعاب غالبية يهود العالم خلال العشرين عاماً القادمة (حتى عام ٢٠٢٠).

ثالثاً: يجب أن يقبل الجانب الفلسطيني بتسوية أقل طموحاً وأكثر قرباً من الحلول العملية بعيداً عن الغرق في التفاصيل الكثيرة والتخيلات التي لا يمكن أن تتحقق، وذلك بعد أن يوقف الإرهاب بنسبة ١٠٠٪.

رابعاً: تأكيداً لحسن النوايا يجب على ياسر عرفات أن يقنع تياراته السياسية التي تعمل تحت قيادته بضرورة التعاون الكامل مع إسرائيل في كافة المجالات الاقتصادية والتجارية وأن يبدأ فوراً في ترسيخ مبادئ «التربية والتعليم من أجل السلام»، وهو هنا يدعى بجلء فيه «أنه لا يوجد تسميم لمقول أطفال اليهود في مرحلة الحضانة (رياض الأطفال) عبر برامج إسرائيل التعليمية، كما هو الحال لدى السلطة الوطنية الفلسطينية التي تغذى أطفالها على الإرهاب والتطرف والعنف وكراهية الآخر».

خامساً: وبسؤاله عن الدولة الفلسطينية، قال شارون إنه لا يمانع في قيام دولة للفلسطينيين في إطار تسوية شاملة، وبعد قبولهم لكافة الاشتراطات التي عرضتها عليهم حكومته إما مباشرة أو عبر وسطاء، ومن بينها:

(أ) التنازل لإسرائيل عن المستعمرات (المستوطنات) خاصة في المناطق التي لا يمكن الاستغناء فيها عن هذه التجمعات لأسباب أمنية أو ديموغرافية أو توراتية عقائدية .

(ب) القبول نهائياً بحتمية توحد مدينة القدس وتوابعها تحت راية دولة إسرائيل ، مع الموافقة على الاحتفاظ بمساحة توسعية يمكن أن تضم إليها مستقبلاً لاستيعاب عدد أكبر من السكان اليهود من سكان إسرائيل الحاليين أو المهاجرين الجدد إليها .

(ج) أن تكون جميع مصادر المياه التي تغذى أراضي دولة إسرائيل من داخلها ومن خارجها تحت سيطرة حكومتها ، لضمان أمن المجتمع واستقراره وعدم تعريض أبنائه لأي اهتزاز قد ينعكس سلباً على أمن دول المنطقة واستقراره .

(د) أن تبقى المجالات الحيوية لدولة فلسطين في قبضة إسرائيل وداخل بؤرة اهتمامها ، وأن يمنع عليها تخطى حد معين من تسليح قواتها التي تشكلها سواء كانت شرطة لحفظ النظام أو جيشاً مسلحاً .

وأن لا تقيم أى علاقات سياسية مع أطراف دولية أو تتبادل الاعتراف الدبلوماسي على المستوى الثنائي أو الدولي إلا بموافقة من حكومة إسرائيل .

سابعاً: عندما يشير الصحفيان إلى عقبة المستعمرات (المستوطنات) وكيف أن التنازل عن بعضها يعد من قبيل تقديم ترضية لياسر عرفات ، يبدى شارون رفضاً قاطعاً لفكرة تفكيك هذا البعض الذي أعرب عنه وزير دفاعه مؤخراً ، معتبراً أن الإقدام على مثل هذه الخطوة يعد من قبيل «تقديم هدية لعرفات بمناسبة إصراره على متتالية العنف والإرهاب والتعريض ضد دولة إسرائيل ، وتشجيعه على زعزعة استقرار مجتمعهما والعبث بسلام المنطقة كلها» .

يكرر شارون أن إسرائيل معنية بالسلام !! وأنه يتطلع إلى اليوم الذي يلتقى فيه القادة العرب ويتفاوض معهم حول كيفية تأكيد خطوات السلام والاستقرار في المنطقة لخدمة جميع شعوبها ، ومن أجل تحقيق مستقبل أفضل للجميع بما في ذلك الدولة السورية التي هو على أتم استعداد «للتفاوض معها بدون اشتراطات مسبقة حيث في إمكان كل طرف أن يطرح أفكاره وادعاءاته علناً وعلى مائدة المفاوضات» . . وعندما سأله عما

إذا كان يعنى أنه على استعداد لهجر المسار الفلسطينى إلى المسار السورى، رد قائلاً «إسرائيل معنية بالسلام على كافة الجبهات»!!.

فى مواجهة هذه الادعاءات التى لم يعد يصدقها أحد داخل الشرق الأوسط وبعض العواصم خارجه وبعض تيارات الإدارة الأمريكية، والتى أثبتت الأيام أنها مجموعة من الأكاذيب التى لا تحقق تقدماً ملموساً فى مسار السلام سواء على المستوى الفلسطينى أو السورى أو البنانى، أو حتى على مستوى العلاقات مع الدول التى وقعت معها اتفاقات سلام، يقول ديفيد نيومان فى مقال له يوم ١٣ يونية الماضى (٢٠٠١) نشرته صحيفة جيروزايم بوست إن أسس المصالحة بين الطرفين: الإسرائيلى والفلسطينى بعد ثمانية أشهر من اندلاع أعمال العنف المتبادل «لا يمكن أن تتحقق فى المرحلة الراهنة بعد أن عادت الأمور بينهما إلى مستوى انعدام الثقة والخوف والكراهية التى كانت عليها قبل عشر سنوات على الأقل» ويرجع ذلك فى رأيه إلى أن:

- المصالحات السابقة لم تتبن الشكل الثقافى والاجتماعى كما حدث فى مجتمعات أخرى كانت تدميها الصراعات العنصرية، والمنام التركيز فقط على التعامل أمنياً مع احتياجات إسرائيل دون النظر لاحتياجات الطرف الآخر.

- المصالحة التى يسعى إليها شارون لا يمكن أن تتحقق، وكل أجهزة الدولة وإعلامها الرسمى تواصل رسم الطرف الآخر كعدو لا بد من الإجهاز عليه والخلاص منه وتطهير الأرض التى يوجد عليها منه ومن بقاياها.

- الادعاء بأن المسيرة السلمية التى أجهدت إسرائيل نفسها من أجل التوصل إليها فشلت بسبب الجناح الفلسطينى، يعد تبسيطاً غيبياً للأمور بتخادى الحقائق السياسية والعسكرية التى شهدتها المنطقة طوال السنوات السبع الماضية.

- الترويج بأن استئناف الخطوات السلمية يتطلب وقفاً كلياً لإطلاق النار يُعد أمراً يثير السخرية والألم معاً؛ لأن الواقع الذى تركه أحداث الأشهر الثمانية الماضية يتطلب من إسرائيل أن تعيد النظر فى كافة معاملاتها للشعب الفلسطينى، مثل هدم المنازل وتجريف الأرض الزراعية واقتلاع الأشجار وحرق المحاصيل وقطع الطرق وترحيل العائلات وقتل الأطفال واغتيال الكوادر السياسية.

حزب شاس يعود إلى حكومة شارون على أسنة التعويضات الأمريكية

هلل البعض لخروج وزراء حزب شاس الأربعة من الائتلاف الحكومي الإسرائيلي، وتوقع البعض الآخر قرب سقوط حكومة أرييل شارون، وروج البعض الثالث لقيام حركة يسارية سلامية تقلل من شعبيته، وذهب كل ذلك إدراج الرياح وها هو الحزب الذي رفع شعار الدفاع عن الفقراء في إسرائيل يعود إلى حظيرة شارون العنصرية أكثر توحشاً ضد الفلسطينيين والعرب، ويعلن دعمه للموازنة الاقتصادية التقشفية التي أقرها الكنيست في العشرين من شهر مايو الماضي (٢٠٠٢)، والتي كانت السبب في اعتراضه ومن ثم طرد وزرائه الأربعة من الحكومة.

عاد حزب شاس بعد أن حصل على وعد بتعويض الأموال التي قلصتها ميزانية إسرائيل العسكرية الاحتلالية العدوانية للأشهر القادمة من جيب أفراد الجماعة اليهودية الأمريكية على مستوى معظم الولايات المتحدة الأمريكية المعفاة تبرعاتهم من كافة أنواع الضرائب.

عاد حزب شاس بعد أن ارتفع مؤشر شعبية شارون إلى مستويات جديدة، على الرغم من هزيمته أمام نتنياهو في اجتماع اللجنة المركزية لحزب الليكود. وعلى الرغم من انخفاض أغلبية حكومته داخل الكنيست، يقول سيفر بلونسكي في صحيفة يديعوت أحرونوت «بعد ٢٤ ساعة فقط من تصويت وزراء شاس ضد خطة الطوارئ الاقتصادية التي تقدمت بها الحكومة أعرب ٧٠٪ من مواطني إسرائيل عن دعمهم الكامل للخطوات العقابية التي فرضها رئيس الحكومة عليهم. وهذا التأييد كما صرح

مائير شتريت وزير العدل هو الذي جعل شارون يفرض على قيادة حزب شاس إعلان تأييدها لخطواته الاقتصادية قبل أن يوافق على عودة الوزراء إلى مناصبهم».

يقول أروى دان في صحيفة جيروزاليم بوست «منذ بداية الأزمة بين شاس والليكود بدا شارون مصمماً على موقفه ولم ينحن للابتزاز الحزبي، فهو من ناحية كان على ثقة من موقف الشارع المناصر له؛ لأن التقشف في الميزانية معناه التفاف أكبر لدعم المسائل الأمنية التي يحتاج إليها المجتمع ربما أكثر من حاجته إلى دعم التعليم والصحة والشئون الاجتماعية». هذا الدعم الذي يلقاه شارون من الشارع الإسرائيلي هو الذي يزيد من نجبه وعنصريته، ويجعل أحزاب الأقلية ترضخ لمخططاته الاستعمارية.

يقول سفير بلوتسكي إن استطلاع الرأي الذي أجراه مركز داحاف قبل نهاية الشهر الماضي (أغسطس ٢٠٠٢) يبين مدى النفور الذي يشعر به المواطن تجاه حزب شاس الذي يصفه بأنه «نهأز للفرص، ويؤكد أن قيادته «أثارت السأم تجاهها لدى الكثيرين حتى المتدينين منهم» وربما دفع ما جاء في استطلاع الرأي هذا، والذي نشرت تفاصيله صحيفة يديعوت أحرونوت يوم ٢٢ من الشهر الماضي، قادة شاس إلى إعادة تقييم موقفهم الحزبي وال جماهيري واتخاذ قرار بالعودة إلى الائتلاف الحاكم، قبل أن تتفاقم الأزمة بين الطرفين مما قد يؤدي إلى تقلص شعبية الحزب خاصة إذا أجريت انتخابات عامة مبكرة قبل موعدها المحدد في أكتوبر ٢٠٠٣.

ويقول الاستطلاع إن أكثر من ٧٠٪ من المشاركين فيه يرون أن «الأزمة الاقتصادية على خطورتها يجب ألا تؤثر في خطط الدولة الرامية للاستقرار والأمن، كما يجب ألا تقاس الأمور بالتعكاسات الأزمة على المستويات الحزبية، ويبدو أن هذه النقطة بالذات هي التي أوجعت كوادر حزب شاس؛ لأنها أوضحت للمواطن العادي أنهم ينظرون نظرة ضيقة لأزمة الدولة الحياتية وقيسونها بما يعود على جماهيرتهم بالنفع، كما لو أن المجتمع يعيش أجواء انتخابية هادئة لا يعكر صفوها شيء».

من ناحية أخرى أذاع راديو جيش الدفاع الإسرائيلي نتائج استطلاع آخر أكد أكثر من ٥٠٪ من المشاركين فيه تفضيلهم لاختيار شارون رئيساً للوزارة، بينما شجع ١٨٪ على عودة تنيا هو لتولي المسؤولية. وتوقع الاستطلاع أنه لو أجريت الانتخابات في وقت قريب، فستعزز كتلة الليكود بقيادة شارون بـ ٣٠ نائباً بدلاً من الـ ١٩ الحاليين،

وستخسر كتلة العمل ٨ مقاعد، ويرى المراقبون أن هذا التحليل أيضاً كان من بين العناصر التي أخذتها قيادة حزب شاس ومكتبه السياسي مأخذ الجد، وبنى عليها الجميع خطواتهم الارتدادية التي أعادت وزراءهم إلى الحكومة.

أما العنصر الحاسم الذي أسرع بإعلان موافقتهم على بنود الميزانية التقشفية للدولة، وبالتالي العودة إلى عضوية مجلس الوزراء، فكان بياناً رسمياً من جماعات الضغط اليهودية الأمريكية تعهدت فيه بأن تعوض حزب شاس بما خسره من موارد حكومية، وذلك من حصة التبرعات التي تقوم بجمعها من يهود الولايات الأمريكية على مدار السنة. ومن المعروف أن هذه التعويضات معفاة من كافة أنواع الضرائب التي تفرضها حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية. ومن المعروف أيضاً أن من حق هذه الجماعات أن ترسل بحصيلة الأموال التي تجمعها إلى إسرائيل دون تحديد بنود توزيعها على الأنشطة المختلفة، أو مع تحديد إلى أين يوجه الجزء الأكبر منها، وفي بعض الأحيان تقتصر الاستفادة على هدف أو جهة محددة كما سيحدث بعد عدة أسابيع، عندما تصل التبرعات التي وعدت بها هذه الجماعة حزب شاس دون غيره!!.

تتوقع افتتاحية صحيفة معاريف أن يستخدم جزء من هذه الأموال في الدعاية لكتلة الليكود، ليس فقط من منطلق أنها لم تنازع الحزب الأموال التي جاءت إليه ولكن لأن سياستها في الأراضي العربية المحتلة وأسلوب القتل والتشريد الذي تتبعه واستراتيجية الهيمنة التي تقوم بتنفيذها ستفتح الطريق أمام المزيد من أموال المتهربين اليهود الأمريكيين، والآنية إلى إسرائيل وأحزابها الدينية والليبرالية على حد سواء.

عودة حزب شاس إلى حكومة شارون مرة ثانية بعد الموقف الهش للحزب الذي اتخذته قيادته، يدل على أن الديمقراطية التي تدعيها إسرائيل ما هي إلا ترجمة واقعية للجانب الهرجماني من الديمقراطية ونعني به «المصالح الضيقة» التي ليس للجماهير فيها أي دور فعال، ما هي إلا ديمقراطية كراسي الحكم التي تتبارى في رفع سقف عنصرية الدولة وتعزز مؤشراً إجرامها بهدف تكريس الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في فلسطين وسوريا ولبنان... ما هي إلا ديمقراطية تصنعها الدعاية الحزبية كما يقول أورى دان في صحيفة جيروزاليم بوست «وليس لها أدنى صلة بالشارع السياسي وجماهيره واحتياجاته الفعلية»... ما هي إلا ديمقراطية الغوغاء التي تهبط إلى أدنى

المستويات كما يقول المحلل السياسي مجي شيلج «التي ندوس آراء النخبة والمثقفين والتنويريين والرواد بالأحذية، وتخلق لنفسها هالة من المعرفة المزيفة التي تقود أهواءها إلى ما يدمر كيانات الدولة الأساسية وأهمها الدين والأخلاق».

ونموذج شاس في العودة إلى كرسى الوزارة خير مثال على هذه الديمقراطية الإسرائيلية المهترئة؛ فهو أولاً لم يراع حقوق جماهيره التي تنتمي إليه. وهو ثانياً لم يحافظ على وعوده الانتخابية بالدفاع عن ناخبيه الفقراء. وهو ثالثاً باع ضميره الوطني بحفنة من الدولارات تمسكاً بمقاعد في حكومة عنصرية لم تراع حقوق الائتلاف الوزاري، وتتفاخر بأنها إذا تخلصت اليوم من حزب أقلية «فستأتيها غداً أحزاب أخرى تخطب ودها وترضى بما تفرضه عليها من اشتراطات».

الوطن - ٧ سبتمبر ٢٠٠٢



إسرائيل: ديمقراطية يدعمها الفساد ويثبت أركانها

لن ينتهى التحقيق الجارى فى هذه الأيام بمعرفة السلطات المختصة فى إسرائيل حول اتهامات الفساد الموجهة إلى أرييل شارون وبعض أركان حزب الليكود ومركزه الانتخابى قبل موعد الانتخابات العامة القادمة فى ٢٨ من الشهر الحالى (ديسمبر ٢٠٠٢)، وبذلك لن تتأثر دعايته الانتخابية وفرص فوزه بأغلبية ثُمكته من تشكيل الحكومة الإسرائيلية القادمة بالحملة التى يشنها ضده حزب العمل والمجموعات العربية السياسية. . ليس هذا التحليل من قبيل التوقع من جانبنا، ولكنه تصريح للمدعى العام الإسرائيلى.

قضية الفساد فى داخل المجتمع الإسرائيلى ليست جديدة وعلاقات كوادر الأحزاب السياسية الإسرائيلية برجال الأعمال وزعماء العصابات الإجرامية بكل مستوياتها معروفة للجميع؛ لذلك يُعد طرحها فى هذه الأيام من قبيل تصفية الحسابات، مما يحد من قوة تأثير تفاعلاتها فيما يتعلق باستطلاعات الرأى العام التى تجريها على مدار الأسبوع المراكز البحثية المتخصصة وتلك التى تتبع المؤسسات الإعلامية.

فى الأسبوع البعيد. . وعلى وجه التقريب منذ ٢٢ عاماً استغل الجنرال أرييل شارون دعوة الحكومة الإسرائيلية للاستثمار فى أراضى النقب ببيعها بأبخس الأسعار تشجيعاً لزيادة عدد السكان اليهود بها، وأمر آليات الجيش التابعة له بإزالة قرية عربية من قرى النقب ليقيم عليها مزرعته التى يقضى بها (فى الوقت الراهن) إجازات نهاية الأسبوع مع عدد من أصدقائه وأقرب المقرين إليه. وفى ذاك الوقت لم يكن لديه المال اللازم لشراء أرض هذه القرية الخاصة التى تبلغ مساحتها ٩ آلاف دونم (حوالى ٤٠ ألف متر مربع) لبدأ فى إقامة مشروعه عليها، فطلب من صديقه الحميم ريكليس المليونير الأمريكى اليهودى المعروف إقراضه جزءاً من المبلغ الذى يحتاج إليه، إضافة إلى منحه الضمانات الكافية للحصول على الجزء الباقى من البنوك التجارية.

وعندما أدين الجنرال باستخدام أسلاك شائكة مسروقة من مخازن الجيش ليقيم بها سوراً حول الأرض التى اشتراها حتى لا يتعدى عليها الغرباء ، قام صديقه المليونير الأمريكى بسداد ثمن ما نهب من أسلاك وخلافه !! .

ملاحظة فى صلب الموضوع : لم تكن إدانة شارون بسبب اكتشاف المدعى العام الإسرائيلى لقضية فساد أو إفساد ، وإنما بسبب تنافس بين بعض رتب القوات المسلحة الكبيرة حول أمور ليست ذات صلة بالقرية التى دمرت ولا بمخالفة قوانين الجيش الإسرائيلى عند شراء شارون لأرضها ، ولا بمخالفة نفس القوانين عند الاقتراض من يهودى يحمل الجنسية الأمريكية ، ولا بسبب الحصول على قروض من البنوك بضمانات وهمية .

فى الأسس القريب . . قالت صحيفة هآرتس فى تحقيق لها نشرته قبل نهاية شهر ديسمبر الماضى (٢٠٠٢) إن أرييل شارون عندما كان يستعد لخوض انتخابات رئاسة حزب الليكود ، اقترح من صديقه المليونير سيريل كيرن اليهودى الجنوب أفريقى مليون ونصف مليون من الدولارات لتغطية الديون التى سببتها الإسهامات غير القانونية التى تربت على حملته الانتخابية عام ١٩٩٩ ، والتى توجته زعيماً على قمة الليكود . وتجربى الأجهزة المختصة حالياً تحقيقاتها فى هذا الشأن حيث يحظر القانون الإسرائيلى أى تمويل خارجى للحملات الانتخابية ، الأمر الذى رفضه شارون بقوة ورددته أبواق دعائية ، من وسائل الإعلام ، ووزراء وموالون ومؤيدون باعتبار أنه «جزء من حملة إعلامية تهدف إلى التشهير بالرجل الذى يسعى للحفاظ على وحدة إسرائيل بتوفير الأمن والاستقرار لها» . وتؤكد مصادر الإعلام الإسرائيلى أن المتحدث القضائى باسم حركة جنوب أفريقيا قال إن وزير العدل قبل طلباً من السلطات الإسرائيلية المختصة بالمساعدة فى التحقيق فى هذه الادعاءات ، خاصة فيما يتعلق «بإمكانات انتهاك القانون المحلى لتبادل العملة الأجنبية خلال هذه العملية» .

اليوم أيضاً . . يتحدث الشارع السياسى الإسرائيلى عن فضيحة تمس أرييل شارون وابنيه عومرى وجلعاد ، بعد أن كشفت صحيفة يديعوت أحرونوت أن «شلومى عوز» المقاتل الذى فازت إحدى شركاته «تسيف بطحون» بصفقة يبلغ حجمها أكثر من ٥٠ مليون دولار ؛ لتنظيم الأمن على المعابر البرية التى تربط أرض إسرائيل بكل من مصر

والأردن حصل عليها أولاً دون منافسة حكومية كما تنص على ذلك لوائح وزارة المالية، وثانياً بعد أن نجح في شراء آلاف الأصوات لصالح شارون وولده عومري عندما أُجريت الانتخابات الداخلية للحزب منذ بضعة أسابيع، وأيضاً عند التصويت لتحديد لائحة الحزب التي سيدخل بها الليكود الانتخابات العامة القادمة.

ويتحدث الشارع السياسي عن تسجيل ٨٠٠ من عناصر ما يعرف باسم «جيش لبنان الجنوبي» الذين فضلوا الإقامة في إسرائيل بعد انسحابها الذليل من الجنوب اللبناني كأعضاء جدد في حزب الليكود لدعم رئيس الوزراء وابنه عومري، على وعد من هذا الأخير «بالاهتمام بقضاياهم لدى الجهات المختصة بعد تشكيل الحكومة الجديدة، ليس هذا فقط بل أيضاً باعتبار أن هذا الانتساب الحزبي جاء مخالفاً للوائح الحزب الداخلية التي لا تحجز لمن هم ليسوا مواطنين دائمين الإدلاء بأصواتهم في أى عملية انتخابية تتم داخل أراضي إسرائيل».

ويتحدث الشارع السياسي أيضاً عن السبلة نعومي بلومتال التي أقالها شارون من منصبها الوزاري كوكيلة لوزارة البنية التحتية بسبب «ما أشيع من شرائها بالمال أو بشيء يعادل المال لمكان على قائمة الليكود في الانتخابات القادمة»، والتي يدافع عنها الصحفي عوزي بتريمان قائلاً «المال الذي يصمون به نعومي هو مالها الخاص ولم تقتضيه من أحد أصدقائها داخل البلاد أو خارجها، ولم يرتبط اسمها حتى الآن بواحد من زعماء مافيا العالم السفلي؛ وهو شرف تتمتع به بالقياس إلى عدد من المرشحين الآخرين على قائمة الليكود الذين حصلوا على مواقع أكثر قرباً من كراسي الوزارة القادمة من غير أن يخدموا هذا البلد بإخلاص وتفانٍ لسنوات طويلة».

ربما لهذا السبب يقول داني روبنشتاين في مقال له بصحيفة هآرتس في أوائل الشهر الماضي (ديسمبر ٢٠٠٢) «علينا قبل أن نتهم السلطة الوطنية الفلسطينية بالفساد أن نعترف بأن بعض التحقيقات أثبتت أن انتخابات عام ١٩٩٩ شابها فساد وشراء أصوات، جعل التيارات السياسية في إسرائيل تطالب في انتخابات عام ١٩٥١ بإشراف قضائي نزيه ليس له ميول سياسية تدفعه إلى التلاعب بالنتائج أو قبول الرشوة».

ويتوسع الكاتب الصحفي حنة كيم في مقال له بنفس الصحيفة ليقول إن دولة إسرائيل هي المسئولة أولاً وأخيراً عن الفساد الذي تتهم به السلطة الوطنية الفلسطينية؛

فبعد أن أشار بالاسم إلى بعض العائلات ذات الصلة بتجارة للخدرات في البلاد التي زارها عومري نجل أرييل شارون طالباً منها الانتساب إلى عضوية الليكود، أشار إلى أنه اتفق معها على «ترتيبات لكيفية خلاصها من بعض المشاكل العالقة بينها وبين الأجهزة الحكومية المختصة». وأكد في نفس المقال أن بعض كبار الوزراء أكد شاكياً «أن من يريد أن يحصل على موقع متقدم فوق قائمة الحزب التي سترشح للانتخابات القادمة، عليه أن يدفع ربع مليون شيكل على الأقل حتى يشتري هذه المكانة!!!».

الشارع السياسي في إسرائيل يتحدث عن حملة «رشاوى التعيينات السياسية» التي غمر بها شارون أجهزة الوزارات المختلفة والشركات الحكومية منذ أكثر من شهرين، والتي تمخضت عن تعيينات ليكودية أولاً وأخيراً في المناصب العليا وفي مجالس إدارات الشركات. يقول الصحفي حنة كيم عن هذه العملية التكتيكية التي تجرى قبل الانتخابات ببضعة أسابيع «ليس مصادفة أن تتلاحق التعيينات كالطر في هذه الأيام، فهذا وذاك يدفع الثمن بعرض الدعم والتصويت لصالح الليكود في الانتخابات القادمة، بعد أن تحول الحزب على يد شارون إلى معمل للقوى البشرية التي تفضخ إنتاجها إلى المواقع العليا والمناصب الكبرى في الحكومة والقطاع العام».

مرة أخرى... تلك هي واحة الديمقراطية التي تباهى بها الولايات المتحدة الأمريكية أنظمتها الحكم العريية، والتي تمد لها واشنطن يد العون السياسي والاقتصادي والاستثماري والتمويلي والتكنولوجي لكي تبقى مزدهرة وسط صحراء الديكتاتوريات العريية!!!.

الوهد - ٢٢ يناير ٢٠٠٢



الانتخابات الإسرائيلية أكدت أنه

لا يوجد شيء اسمه دولة يهودية ديمقراطية

هذا العنوان ليس من اختياري!! فقد نقلته بالحرف من تحليل للصحفي موشيه خزانى نشرته له صحيفة ידיעות أحرونوت يوم ٥ من الشهر الجارى (مارس ٢٠٠٣)، وسبب تفصيلى له يرجع إلى أنه - بجانب نفيه الصريح لهذه الحقيقة التى تروج لها إسرائيل - يعكس ويلخص رؤية قطاع من الإعلام الإسرائيلى «الوضعى البلاد» بعد فوز الليكود بأغلبية برلمانية حتمت على رئيس الدولة أن يكلف زعيمه أرييل شارون بتشكيل حكومتها القادمة.

وإذا كانت هذه العودة تمثل لغزاً لدى المراقب العربى وفقاً رؤية عدد كبير من الكتاب والمحللين فى ظل فشل سياسات شارون ومخططاته على المستويين الأمنى والسياسى خلال فترة توليه المسئولية للمرة الأولى؛ فهى تمثل بالنسبة لقطاع عريض من المتابعين لأوضاع إسرائيل الحالية والمستقبلية مرآة على المجهول وبداية لمزيد من التدهور ربما يودى إلى كارثة قومية. والأهم من ذلك كله «ابتعاد أكثر عن الصهيونية وانفصام أوسع لعرى التماسك الدينى الذى يُميز المجتمع اليهودى فى إسرائيل».

يستخلص الصحفى يونيل ماركوس فى مقال تحليلى بصحيفة هآرتس أن رفض نصف مليون إسرائيلى المشاركة فى العملية الانتخابية، وانخفاض نسبة التصويت إلى أدنى مستوياتها منذ عام ٤٩ يرجع إلى «كلمتين اثنتين: اليأس والاحتجاج»، ويرى أن قفز حزب شينوى إلى المركز الثالث على مستوى أحزاب الدولة الفائزة فى العملية الانتخابية. «يمثل احتجاجاً على عدم المساواة التى يعيشها المجتمع الإسرائيلى». ومن زاوية رؤيته يصف الدور الذى يؤديه هذا الحزب بأنه «كالإبريق الذى يستخدم لمرة

واحدة لإخراج الضغط والبخار الذى يحتدم داخل جنبات المجتمع، ويؤكد أن مثل هذه المهمة ستؤدي إلى تفككه بعد أن يقوم بدوره المتواضع عبر صراعات الكنيست السادس عشر، مثلما تفكك من قبله حزب شاس الدينى بعد أن قام بالمهمة التى أوكلت إليه خلال فترة انعقاد الكنيست الخامس عشر!!.

يتنبأ يوثيل ماركوس باتساع مستويات الاحتجاج ضد القهر الدينى والتفرقة والتمييز وتوزيع أعباء الحياة؛ لأن حكومة شارون القادمة فى رأيه لن تتمكن فى ظل مفهومه القاصر للأمن والسلام من أن تحقق الاستقرار الذى يخدم مصالح الشعب الإسرائيلى «فالاقتصاد سيواصل تدهوره وسيترفع مؤشر البطالة وستكتمش دعاوى استخدام الجيش فى مكافحة الإرهاب وستزداد الشكوك حول جدوى استمرار إسرائيل نفسها ككيان وفق منظومة لم تحقق أعز أمنائها خلال الخمسة والخمسين عاماً الماضية، وهو العيش بسلام فى هذه المنطقة من العالم».

أما ألكسندر يعقوبسون فيقول فى مقال له بصحيفة معاريف إن من ذهب إلى صناديق الاقتراع واختار شارون «صوت إلى جانب الحرب»، أما الذين صوتوا لصالح مرشحى العمل وميرتس فهم الذين يرفضون «تسلط شعب على شعب آخر ويعتبرون المشروع الاستيطانى الإسرائيلى خطأ مصيرياً». ويؤكد الكاتب أن أرض فلسطين يجب أن تقسم بين شعبين. وإلا تعرض وجود إسرائيل ذاتها «للاحتزاز وربما للزوال» لأنه ليس أمام قادتها وزعمائها السياسيين إلا إخلاء المستوطنات والقبول إما بخطر مؤقت مقدور عليها، أو التمسك بالإبقاء عليها وبالتالي الإصرار على تصفية دولة إسرائيل.

أما الصحفى موشيه خزانى فرأى فى نتائج هذه الانتخابات من خلال مقال له بصحيفة ידיעות أحروروت دليلاً قاطعاً على قدرة المجتمع الإسرائيلى على التحايل لإكساب المسميات معانى أخرى تختلف كثيراً عن معانيها التى تعارف عليها الناس فى كل مكان. فلو كانت هناك ديمقراطية حقيقية لما فاز حزب الليكود بزعامة شارون فى الانتخابات الأخيرة، ويقس ذلك بالزواج المدنى الذى يلجأ إليه مئات الآلاف من يهود إسرائيل. - ففى حين ترفضه القيود الدينية ويحرمه المحاكمات، تسمح قوانين الدولة بتسجيل عقوده التى يتم إبرامها فى قبرص كل يوم.

وفى تحليله لعلاقة الدين بالدولة يعدد موشيه حزانى أموراً كثيرة يحرمها الدين اليهودى لكن المجتمع والحكومة يتحايلان على الإتيان بها تحت اسم الحاخامات ويصرهم وربما مباركتهم أو فتاواهم كما يقول . . . وهذا التحايل وفق ما أورده الكاتب يتعدى استخدام السيارات الخاصة أيام السبت إلى استخدام السيارات العامة، ويتعدى الذهاب إلى دور السينما ومباريات كرة القدم إلى أكل السمك !! وإلى «قيام القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بعمليات عسكرية لا تتفق مع مبادئ الدين اليهودى» .

يقول الكاتب إن طرح هذه الآراء لا يعنى أنه وأمثاله ضد الدين، ولكنهم «ضد الإكراه الدينى والتعصب الدينى» وضد كل ما يؤثر على تلاحم أبناء المجتمع اليهودى فى إسرائيل وتماسكهم كما هم متلاحمون ومتماسكون فى دول أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنهم فى رأيه «لا يعيشون أسرى لقوانين لا قيمة لها ولا يساعدون فى ترويج تجارة الكراهية التى تزدهر فى قلب إسرائيل» .

أما الإعلامى جدعون سامت فيتنبأ فى صحيفة هآرتس بمصاعب جمة ستواجه جهود شارون لتشكيل حكومة إسرائيل القادمة، ويلخصها فى النقاط التالية :

(أ) إصراره على رفع الشعار الذى يقول إنه هو «وحده الذى يستطيع»، متناسياً أن سياسته هو وحده هى التى جلبت على المجتمع الإسرائيلى العديد من المشاكل التى لم يعرفها طوال تاريخه، حتى عبر أحلك الظروف التى مرت به .

(ب) ادعائه أنه قادر على «الإمساك بكل الخيوط» التى ستؤدى إلى حسم الصراع مع الفلسطينيين بالكيفية التى تحقق الأمن والاستقرار لإسرائيل، وهو أمر لم يدعه أى من رؤساء الوزراء الذين سبقوه منذ عهد بن جوريون إلى عهد باراك .

(ج) تمسكه بأن يدير مفاوضاته مع الأحزاب الإسرائيلية الأخرى وخاصة حزب العمل «من موضع القوة والغطرسة والفظاظة»، وهى أمور نادراً ما يقبل بها السياسيون العارفون لمكانتهم الواقعون من قدراتهم السياسية .

ويرى الكاتب أن ابتعاد تيارى الوسط واليسار السياسيين فى إسرائيل عن دائرة التأثير لسبب أو لآخر وإصرار شارون على شعاراته الجوفاء، سيتج عنهما تشكيل حكومة «مفرقة فى توجهها اليميني العنصرى» مما سيؤدى فى رأيه إلى اتساع الفجوة

بينه وبين معظم حكومات أوروبا وإلى مزيد من العزلة السياسية على مستوى الدول العربية، سواء تلك التي عقدت معها معاهدات سلام أو التي أتاحت لها الظروف التواجد على أرضها تحت غطاء تجارى أو استثمارى. ويرى أيضاً أن مثل هذه الحكومة «ستزيد من صعوبة المزلق الاقتصادية التي تعانيها إسرائيل منذ أكثر من ٢٢ شهراً وستزيد من معاناة آلاف من الأسر، وستريق قراراتها المزيد من الدماء».

من المهم أيضاً الإشارة إلى أن الكثير من الكتاب الذين رأوا أن انتخاب شارون مرة أخرى يمثل انتصاراً لأفكاره التي تؤكد صحة الربط بين السلام والأمن الإسرائيلى. وتؤكد قناعة الشعب الإسرائيلى بالنهج الذى يتبناه لفرض السلام الإسرائيلى على الأراضى العربية فى فلسطين، وعلى الجسران العرب من المحيط إلى الخليج!! ويعترفون أن تطبيق نفس مفاهيم تجربته الأولى فى الحكم من الممكن أن يؤدى إلى كارثة.

وفى هذا الخصوص يؤكد الكاتب ألوف بن فى كلمة له بصحيفة هآرتس أن إصرار حكومة شارون الثانية على عدم طرح أفكار جديدة للسلام فى المنطقة لإصلاح علاقاته المتأزمة مع العواصم الغربية «سيؤدى إلى مزيد من المضاعب السياسية والاقتصادية؛ لأن الاتحاد الأوروبى هو الشريك الأساسى فى التجارة الخارجية مع إسرائيل ومواقفه السياسية ستؤثر بشكل مباشر على شرعية إسرائيل الدولية».

وبنفس المنطق يقول بن كسفيت فى صحيفة معاريف «الجفاء السياسى بين إسرائيل والقاهرة على وجه التحديد لن يكون فى مصلحة سياسات حكومة شارون القادمة إن ظلت متعارضة مع السلام كما يراه النظام الحاكم فيها، خاصة إذا حكمنا على الموقف المصرى من جميع جوانبه المحلية والإقليمية والدولية وقيمه وفقر مصالح الشعب الإسرائيلى ومستقبله».

أما الكاتبة يا عيل جفيرتس فتقول إن الكنيست السادس عشر وحكومة إسرائيل القادمة سيديران شئون البلاد «فى ظل ديمقراطية معيبة ومعطوبة»؛ لأن عدداً لا بأس به من الفائزين بعضوية المجلس النيابى، من الليكود وهؤلاء المرشحون لتولى مناصب وزارية أو مهمة فى حكومة البلاد القادمة، معرضون وفقر تقويمها النهائى لأحوال إسرائيل الداخلية «للاستجاب فى اتهامات بالفساد أو بتجاوزات قانونية، ومن بينهم

رئيس الوزراء نفسه وولده . وفي نهاية مقالها تؤكد الكاتبة أن تقديم بعض التنازلات للجانب الفلسطيني مع محاولة الاقتراب عملياً من منظومة الدول العربية الفاعلة والمؤثرة في السلام والأمن في المنطقة ، سيحقق لإسرائيل الكثير من مطالبها في وقت معلوم . أما السير على نفس النهج الشاروني «فلن يتحقق من ورائه إلا المزيد من التردى في أوضاع المجتمع الإسرائيلي على كافة المستويات ، ولن تنفعه عند الوصول إلى حافة الانهيار نصائح المستوطنين ولا استراتيجية واشنطن» .

العدد - ١٤ هـبرابر ٢٠٠٢



إسرائيل الديمقراطية تعادى حرية التعبير البريطانية

فى بداية شهر يوليو الماضى (٢٠٠٣) اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بمقاطعة اتحاد وسائل الإعلام الكبرى على مستوى العالم، ونعنى بذلك الـ B.B.C وفرضت قيوداً صارمة على أنشطة مراسليه فوق أراضيها مثل حرمانهم من إجراء مقابلات مع كبار المسؤولين، وإنذارهم بأنه لن يتم تجديد تصاريح العمل وبطاقات الهوية الخاصة بهم. . كما لن تتمتع أطقمهم الفنية بالخدمات والمساعدات التى تحصل عليها الأطقم الإعلامية الأخرى فى أى مكان يوجد فيه أفرادها!! .

أسباب المقاطعة هذه بنيت على غضب شديد بعد عرض الـ B.B.C للفيلم الوثائقى المعنون به «سلاح إسرائيل السرى» الذى يدور حول سعى الدولة الإسرائيلية منذ سنوات عمرها الأولى لامتلاك السلاح النووى ونجاحها فى ذلك بالوسائل المشروعة وغير المشروعة، وحرصها الشديد على تطوير إمكاناتها بشكل روتينى جعلها الأكثر امتلاكاً لعدة مئات من الرؤوس النووية، بالإضافة إلى منصات إطلاقها الأرضية والجوية مما أتاح لها أن تتبوأ مكاناً مرموقاً بين الدول المتقدمة فى مجال استخدام الذرة عسكرياً!! وجعلها أيضاً الأكثر خطراً على تجمع سكانى كثيف يصل محيط دائرته عند البعض إلى باكستان جنوباً وتركيا شمالاً والمغرب غرباً وإلى ما بعد العراق شرقاً.

قدمت الحلقة صوراً لمفاعل ديمونة ومعهد الأبحاث البيولوجية فى نيسيتونا. وبعد أن أشار واحد من المعلقين إلى تجاهل المنظمات الدولية لترسانة إسرائيل النووية التى تكفى لتدمير أضعاف شعوب الشرق الأوسط ودوله، تساءل «هل هناك دولة أخرى فى العالم غير إسرائيل لم تُعلن عن برنامجها النووى؟» وبعد أن استعرض الملف أسلحة الدمار الشامل العراقية، استفسر عن أسباب الازدواجية فى المعايير.

ركز الفيلم الوثائقي أيضاً على قصة الجاسوس الإسرائيلي موردخاي فانونو الذي كان يعمل فنياً بمفاعل ديمونة، والذي أمضى الآن سبعة عشر عاماً بالسجن على أثر اختطافه من جنوب إيطاليا بعد رحلة خداعية كانت بدايتها في لندن، وانتهت بتقديمه للمحاكمة بتهمة إفشاء أسرار تضر بأمن الدولة.

يقول داني سيمان مدير إدارة الإعلام الحكومية «إننا معتادون على نشر القاذورات الصحفية كاسلوب دنيء لإخفاء الدعاية المعادية لإسرائيل، فهذا الفيلم يتضمن اتهامات كاذبة لا أساس لها من الصحة، إلى جانب ذلك يحث على المطالبة بضم إسرائيل إلى محور الشر إلى جانب دول مثل إيران والسودان وكوريا الشمالية، كما أن سيناريو الفيلم يدل على لا سامية ما كان لهذا الجهاز الإعلامي أن يقع في براثنها جعلته غير حريص على مراعاة حساسية الشعب الذي أوشتك يوماً ما على أن يباد كلية».

عندما عرضت الـ B.B.C. فيلمها الوثائقي لأول مرة في شهر مارس الماضي أحجمت حكومة أرييل شارون عن التعليق، على أمل أن تنجح وسائلها الخاصة في إخفائه إلى الأبد أو على الأقل لفترة طويلة، ولما لم يستجب المسئولون عن الهيئة البريطانية للضغط الإسرائيلي وقرروا في نفس الوقت إعادة بثه من خلال شبكتها العالمية B. B. C. World. . أمرت حكومة شارون بشن حرب لا هوادة فيها؛ لأنها رأت كما يقول داني سيمان أن «نهج هذه الشبكة يشكل خطراً على وجود إسرائيل بسبب التشويه المتعمد الذي يتضمنه الشريط، والذي يوفر ذرائع للتنظيمات الإرهابية لزعزعة أمنها واستقرارها».

في بداية الحملة زعمت حكومة شارون أن المراسلة التي أعدت التقرير لا تحمل بطاقة صحفية معتمدة من إدارة الإعلام، وأنها لوت عتق الحقائق عندما أظهرت إسرائيل كدولة غالباً ما تلجأ إلى الحيل والأكاذيب لتحصل على ما تريد، ولما لم يُجد مثل هذا الاستشكال ادعى داني عليها - المراسلة - أنها أشارت إلى استخدام القوات المسلحة الإسرائيلية «لغاز غامض ضد الفلسطينيين دون أن تقدم ما يدل على صحة هذا الادعاء الكاذب».

وحتى لا يتابع «شعب الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط» إعادة البث التي جرت خلال شهر إبريل أوعزت حكومة شارون إلى شركة الكوابل الإسرائيلية

باختلاق أزمة مالية مع الـ B. B. C. لإعاقة بثها إلى داخل البلاد، وعلى الرغم من ذلك شاهد سكان إسرائيل البرنامج عن طريق الرسالة الفضائية التي حملتها إليهم شركة «يس - Yes» لإنتاج البرامج!! والتي أصبحت هي الوسيلة الرئيسية للهيئة البريطانية إلى فضاء إسرائيل والأراضي الفلسطينية حتى تُحل مشاكل تكاليف تغطية البث المباشر المالية. في نفس الوقت طلبت إسرائيل من المحامي البريطاني اليهودي تيرافر اسرسون الذي يمتلك صفحة ضمن شبكة الانترنت أن يبدأ في مهاجمة شبكة الـ B. B. C. بنشر تعليقاته النقدية حول برنامجها باعتبار أنها تُمثل خرقاً لمبدأ الحيادة إلى جانب استخدامها للغة تمييزية تتعد بها عن الحقيقة وتدفعها إلى الاستخدام المضلل للصور والأحداث وإلى تبني وجهات نظر تفصح عن عداة لإسرائيل وحكومتها.

كما تحركت الجالية اليهودية في بريطانيا وقام أبناؤها بإرسال مئات الاحتجاجات والطمعون والشكاوى والانتقادات التي سارت في مجملها في نفس الطريق الذي تتبناه إدارة الصحافة الحكومية و صفحة أسرسون المعلوماتية: عدم المصادقية والحاجة إلى الشفافية وتعتمد معاداة الشعب الإسرائيلي، وزادوا على ذلك انتقادهم لأسلوب استخدام الشبكة البريطانية لمصطلحات تتجاهل التعريفات التي اتفقت عليها الحكومتان البريطانية والأمريكية مثل «صفة الإرهاب» التي ترفض الـ B. B. C. عن عمد إلصاقها بمنظمتي حماس والجهاد الإسلامي.

ليست هذه هي المرة الأولى التي تتهم فيها إسرائيل الـ B.B.C بمعاداة السامية وعدم احترام تاريخ الشعب الإسرائيلي ومعاناته الطويلة وحقه في العيش دون خوف أو قلق، ومن سوابق هذه الحالات:

- اتهمت مراقبة الإعلام التابعة لحكومة باراك السيدة هيلاري أندرسون كبيرة مراسلي الشبكة بالقدس سابقاً بأنها «تبث تقارير تمييزية تتساوى مع الافتراءات التي تدعى تلوث أيدي اليهود بدم المسيح» وذلك عندما قالت في واحد من تقاريرها «إن قتل الأطفال الفلسطينيين على يد القوات المسلحة الإسرائيلية يشبه قتل الأبرياء على يد الملك هيرودوس».

- اتهمت حكومة باراك أيضاً مراسل الشبكة في غزة بأنه شخص غير حيادي وغير موضوعي، وذلك على أثر تصريح له بعد مشاركة في مهرجان دعت إليه منظمة

حماس قال فيه «الصحفيون ووسائل الإعلام يقفون جبهة واحدة كثنًا إلى كنف مع الشعب الفلسطيني» وبالرغم من أن الهيئة البريطانية قالت إن هذا التصريح لا يمثل وجهة نظرها؛ لأنه تعبير شخصي لم يرد ضمن سياق أى من التقارير التى بعث بها المراسل من غزة، إلا أن إسرائيل أصرت على موقعها.

- أما «حلقة المذب» التى أذيعت أربع مرات متتالية خلال العام الماضى (٢٠٠٢) ضمن حلقات برنامج «بنوراما» الشهير، فقد سببت حرجاً شديداً لحكومة شارون وله هو شخصياً، حيث ادعت إدارة الإعلام الحكومية التابعة لمكتبه أنها «صورته كشخص يجب محاكمته أمام محكمة الجرائم الإنسانية بسبب دوره المخلتق فى مذبحه صبرا وشاتيلا، مع إصرار القائمين عليها على تجاهل الأدلة الداحضة لكافة هذه الادعاءات الكاذبة».

لم يكف أرييل شارون فى أثناء مروره بالعاصمة البريطانية فى منتصف شهر يولية الماضى (٢٠٠٣) بأن يرفض أية مقابلات مع الـ B.B.C وأن يمتنع عن الإدلاء بأية تصريحات لمراسليها أو الإجابة على أسئلتهم، بل أوعز لعدد من كبار المسؤولين فى تل أبيب بالتعبير عن اغتباطهم للمواجهة القائمة حالياً بين مجلس إدارة الهيئة واليستر كامبل مدير الإعلام بمكتب رئيس الوزراء تونى بليير، والذى اتهمها (فيما يتعلق بقضية الدكتور ديفيد كيلى) بالمبالغة والتلاعب بالمعلومات «باعتبار أن هذه المواجهة بينها وبين الحكومة البريطانية دليل دامغ على تراجع مستوى تغطيتها الإخبارية للأحداث وتدننى مستوى حرفة القائمين على أمرها».

هذه المعركة الدائرة بين مكتب رئيس الوزراء البريطانى ومجلس إدارة الـ B.B.C فتحت شهية أورى دان الذى عمل مستشاراً إعلامياً لشارون عندما كان وزيراً للدفاع، ليسرد فى مقال له بصحيفة معارف نشر يوم ١٠ يوليو الماضى (٢٠٠٣) تجربته الذاتية مع هذه الهيئة التى رفض التعامل معها حين طلبت منه المشاركة فى برنامج حول مسئوليات شارون كوزير للدفاع فى الأحداث التى قادت إلى مذبحه صبرا وشاتيلا فى سبتمبر عام ٨٢، والذى بُثَ فيما بعد باسم «المذب».

أما أسباب الرفض فيشير إليها بقوله «لأنهم كانوا يريدون إظهار موضوعيتهم باستخدام كورقة توت، وبالفعل تبين لى بعد ذلك أن البرنامج كله كان ضد شارون

واحتوى على اتهامات مزيفة . . كانت الحلقة باختصار محاولة للقضاء على صورة رئيس وزراء إسرائيل المتخب . . ولا يقف أورى عند هذا الحد بل يتفقد بكل قواه الجانِب الآخر من البرنامج بقوله «لقد ساعدوا عددًا من الفلسطينيين واليساريين الإسرائيليين والبلجيكيين على تقديم عريضة اتهام إلى إحدى المحاكم فى بروكسل ضد شارون»

ويختم أورى مقاله قائلاً «لقد علمتى التجربة أن شبكة الـ B.B.C لا تتردد مطلقاً فى بث أى شىء يُلغخ سمعة إسرائيل ويمسها، بحجة التحقيق الصحفى الموضوعى الذى يقوم به عدد من الصحفيين عديمى المسئولية الذين يعتقدون أنهم يعرفون كيف يديرون الأمور أفضل من الحكومة المنتخبة ديمقراطياً» .

الوفد - ١٩ سبتمبر ٢٠٠٢



فى ظل التهدة تخطط حكومة إرييل شارون للمساومة بين البدء فى الانسحاب من قطاع غزة مقابل السماح لليهود بالصلاة فى المسجد الأقصى كمقدمة تمهيدية تفتح الباب أمامها للاستيلاء على جزء من المسجد أو عليه بالكامل . . ومن بين جزئيات هذه المساومة أن يسمح للفلسطينيين بالعمل داخل إسرائيل مقابل السماح للإسرائيليين بالبقاء فى مستعمرات الضفة الغربية . . ومن بينها أيضا المساومة على حق العودة الذى تكفله قرارات الشرعية الدولية ؛ خاصة وأن الإدارة الأمريكية تدعم هذا التوجه وتحبذه . . ومن بينها أيضا الإصرار على عدم السماح لفلسطيني المهجر بالعودة إلى أراضيهم التى سلبت منهم . .

فى ظل التهدة تحاول حكومة إسرائيل أن تستخدم الصوت المصرى لتحقيق غايات رفضت علانية فى المؤتمر الصحفى الذى عقده وزير خارجيتها فى القاهرة مع أحمد أبو الغيط بعد لقاء الأول الرئيس المصرى . . أصرت القاهرة على أن التمسك بالمستعمرات والكتل الاستيطانية من شأنه أن يدمر أولا ظروف التهدة الحالية التى شاركت القاهرة فى التوصل إليها ، وأن يقضى ثانيا على عوامل الضبط التى قالت واشنطن أنها ستؤدى حتما إلى إفساح الطريق أمام مفاوضات الوضع النهائى ، التى ستقود فى رأيها إلى إعلان قيام الدولة الفلسطينية المرتقبة إقليميا ودوليا . .

كره إسرائيل للتهدة يدل على عدم قدرتها على استيعاب متطلبات السلام الذى تحجج به ، والذى رفعت شعاره كل دول المنطقة . . هذا السلام الذى تبغيه دول الجوار ليس هو نفسه السلام الذى تخطط له إسرائيل وأمريكا . . كره إسرائيل للتهدة يزين لها أن تفرغها من محتواها بأساليب قمعية مجرية وبفتن مبينة سبق تجربتها لكى تظهر الطرف الفلسطينى كما لو أنه هو الكاره للتهدة ومن ثم للسلام . . كره إسرائيل للتهدة يعرى أساليب شارون الالوانية فى الحفاظ على وحدة بلده التى يضعها لافتة يتظلل بها أمريكيا وأوروبا من متعلق أنها تمثل توحيد جميع طوائف اليهود خلفه وخلف استراتيجيته المعادية لكل ما هو عربى بوجه عام ولكل ما هو فلسطينى على وجه الخصوص .

هذه الكراهية التي تبديها الحكومة الإسرائيلية للتهدة مع الجانب الفلسطيني تدلل بما لا يدع مجالا للشك أن سلامها البارد مع مصر ، والذي توصلت برودته لأكثر من عقدين كان عائدا كلية لتصرفاتها العنصرية ولمواقفها السياسية تجاه العرب والفلسطينيين ، تلك التصرفات التي زادت من نسبة بغض الشعب المصرى لها . .

صحيفة الزمان اليومية - ٢٢ مارس ٢٠٠٥



المكيال الأمريكى الداعم

لديمقراطية إسرائيل العنصرية

يبدو أن لسان حال الرئيس الأمريكى وإدارته قد فقدتا منذ فترة طويلة بوصلة التوجه ناحية إسرائيل ، وصار مكباله موجهاً فقط إلى غيرها من دول المنطقة وبالذات حكومة حماس فى فلسطين المحتلة وحزب الله فى لبنان ومأساة إقليم دارفور فى السودان . . وأخر الانعواج اللسانى الذى تتبعه العالم كله مؤخراً هو «فرض العقوبات الأمريكية الجديدة على السودان» حيث فاض مكيال واشنطن من «العيب السودانى» الداعى ، على حد قولها ، إلى العنف فى دارفور ، فأمر جورج دابليو بوش الابن إدارته بفرض عقوبات أمريكية جديدة على حكومة الخرطوم تقضى باعتبار التعامل مع ٣١ شركة «جريمة» . . وتفتح الباب ربما بعد بضعة أسابيع - إن لم تستجب الخرطوم - لفرض حصار جوى كامل عليها أو على الأقل فرض منطقة حظر طيران .

إذا قارنا أوضاع إقليم دارفور المأساوية التى ألجأت واشنطن لفرض مزيد من العقوبات على حكومة السودان ، سنجدها أقل بكثير مما يعانيه الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة والضفة الغربية . . وإذا تبعنا مسارات عدم انصياع الخرطوم للقرارات الأمريكية والدولية ، سنجدها لا تقارن بنهج إسرائيل العنصرى المتالى الرفض بشعال غير متوافر لدولة أخرى لأكثر من ستين قرراً دولياً تكفى وحدها - لو أن إدارات البيت الأبيض المتعاقبة تتمتع بقدر نسى معقول من الحياد والموضوعية - لعزل إسرائيل دولياً ومحاصرتها اقتصادياً ومخاصمتها عالمياً .

أقل ما يقال عن حكومة الخرطوم أنها اضطرت للتعاون مع الشرعية الدولية فى كثير من الأحوال لأسباب متعددة ؛ لأنها لا زالت تعترف بها جارتها إليها ، لكن حكومة إسرائيل لم تتعاون ولا مرة مع الشرعية الدولية ؛ لأنها تعتبرها غير موجودة ما دامت

مظلة واشنطن «الحماية» ودعمها المادى والعسكرى يصلان إليها بلا توقف وفى أحلك وأشد الأوقات . . أقل ما يقال عن حكومة الخرطوم أنها لم تجد بعد من ينشر فى إحدى الصحف الأمريكية - ولا تقول أشهرها - إعلانا يطلب مساعدتها، كما نشرت صحيفة النيوزويك تايمز فى أوائل أغسطس الماضى (٢٠٠٦) محبة التبرع لمساعدة أسر إسرائيل وأطفالها «الذين يتعرضون لخطر الإبادة»؛ لأن الشعب الأمريكى يجب أن يظهر وقته المتحدة مع شعب إسرائيل . .

لم يفكر أحد من قادة الإدارة الأمريكية أو مسئولىها الحزبيين أن يطالب أحد مراكز أبحاثها التى تمطر البيت الأبيض والوزارات المعنية والمؤسسات التشريعية كل يوم بعشرات البحوث حول مختلف القضايا الساخنة حول العالم - يعقد ولو ندوة واحدة بعنوان «كيف يمكن للولايات المتحدة والأم المتحدة احتواء الكارثة التى يعانىها الشعب الفلسطينى فى القطاع والضفة»، كما فعل معهد بروكنجز Brookings Institution عندما عقد بواشنطن أربع ندوات كان آخرها يوم ٢ ديسمبر الماضى (٢٠٠٦) خصصها لمشكلة دارفور، وركزت جميعها على «ضرورة مواصلة فرض العقوبات ذات المصدقية على حكومة الخرطوم، وأوصت بالعمل على تشديدها على فترات متقاربة، ونصحت بالسعى المتواصل لعقد جولة جديدة من المفاوضات بينها وبين المتمردين».

المعاناة التى يعيشها الشعب الفلسطينى منذ قام بانتفاضة الأقصى الأخيرة قبل نحو ست سنوات، لم تحرك مفاتيح السياسة الأمريكية نحو التوجه الصحيح لأن اللون الأبيض كما يراه كل البشر ليس عندها أبيض ولا اللون الأسود المتعارف عليه ليس كذلك لديها . . واشنطن تعمل هذه الأيام على الاستفادة من وصول الرئيس الفرنسى الجديد نيكولاى ساركوزى إلى قصر الإليزيه لى تنسق معه حول قضايا كثيرة وملفات شرق أوسطية متعددة، وما يهمنا هنا هو قضية إقليم دارفور حيث تناقلت الأخبار إمكانية قيام باريس بدور مركب فعال فى هذا الخصوص يركز على:

(أ) تولى مسئولية تقديم الإعانات الدولية الإنسانية للاجئين السودانيين من أبناء دارفور المقيمين فى مخيمات وفرتها لهم دولة تشاد، وكذلك لأشقائهم الذين لم يتمكنوا من عبور حدودها مع السودان.

(ب) ترغيبها فى التدخل عسكريا لوقف المجازر التى لا يزال أهالى الإقليم يتعرضون لها، ما دامت أن القوات العسكرية الأمريكية ليست جاهزة لمثل هذه الخطوة فى المرحلة الراهنة . .

واشنطن هذه التى تكرر جهودها «الإنسانية المفروضة» لإنقاذ أبناء دارفور تشارك «لا إنسانياً وعن سوء نية» فى محاصرة الشعب الفلسطينى وتحرمه أبسط مقومات الحياة وتصف ما يتعرض له من قتل وتشريد وهدم بأنه «دفاع أصيل يحق لإسرائيل أن تلجأ إليه لحماية شعبها» . . واشنطن هذه لم تكتف بالسماح لإسرائيل أن تواصل ضرب الشعب اللبنانى بكافة أدوات القتال لأكثر من ثلاثين يوماً، وإنما منعت، على مشهد من العالم كله، الشرعية الدولية أن تستنكر أو تدين أو تشجب عدوانها هذا . . وعندما سمحت بإصدار القرار رقم ١٠١٧ الشهير تمسكت بأن يتضمن تعنيفاً وتشدداً حيال حزب الله وحيال المقاومة العربية بشكل عام . . وكانت المرة الأولى فى تاريخ المنظمة الدولية التى يقف فيها مجلس الأمن متفرجاً على حرب عدوانية عنصرية إرضاءً لرغبات واشنطن . .

وعلى الرغم من تعثر الدبلوماسية العامة الأمريكية فى تحسين صورة واشنطن وتبرير سياساتها الخارجية ذات المكايل المتعددة، فلا زالت تصر على ممارسة نفس التكتيكات المتعثرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً.

صحيفة إيلاف الإلكترونية - ٢ يونيو ٢٠٠٧



ديمقراطية إسرائيل .. وتعاضم مؤشر العنصرية!!

حتى تهديد وزارة الدفاع الإسرائيلية باستهداف قيادات حماس في الداخل وفي المنافي لم يحرك منظمات حقوق الإنسان الدولية . . كما لم يحركها منذ بضعة أيام اعتراف مواطن يهودى بقتل عربى كان يعمل سائقا لسيارة أجرة . . ولا حركها مشروع القانون الجديد الذى ينكب المستشار القضائى للحكومة على دراسته ، والذى سيسمح للجهاز الشاباك فى القريب العاجل بالتدخل لوقف «أى كيد يحلك ضد الدولة» .

كل هذه الجرائم تحدث فى إسرائيل «الديموقراطية» تحت سَمْعِ العالم وبصره ، دون أن يهتز له جفن أو يصحو له ضمير !! . .

جريمة السائق ابن الأرض العربية ، الذى قام بتوصيل اليهودى الفرنسى المهاجر إلى القدس أنه قبل أن يشاركه حمل أمتعته إلى مكان شقته فكان جزاؤه القتل بدم بارد ، وعلى الرغم من ذلك تحرك - هذه الجريمة - ساكنا على مستوى مؤسسات إسرائيل الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان أو المجتمع المدنى فيها ، رغم اعتراف المتهم بجريمته أمام مسئولى الشرطة وقاضى التحقيق . . ذلك الاعتراف الذى مهد له قائلا «كنت أبحث عن عربى لكى أقتله»!! فلما أوقع الحظ العاثر ذلك السائق بين يديه قتله ، ورغم تأكيد أنه أخاه شاركه فى القيام بهذه الجريمة النكراء وأن القاتل اعترف أمام الشرطة . . إلا أنها رفضت الأخذ بهذه الأقوال المرسله هكذا - رغم أن الاعتراف سيد الأدلة - بلا تمحيص وفحص من جانبها للتأكد من أن اعترافه لا تشوبه شائبة!! فما كان منها إلا أن أحالته إلى طبيب نفسى . . وبدوره وافق قاضى التحقيقات على طلب محامى المتهم «المعترف بجريمة القتل» الذى التمس «من عدالته» إحالته للعلاج داخل مصحة نفسية بعد أن قدم له أدلة تشير إلى تعرضه لمشكلات نفسية!!

وبعد أن يخرج الرجل من المصححة سيُفرج عنه ؛ لأنه «ارتكب جريمته وهو واقع تحت ظروف لم يكن في مقدوره نفسياً أن يتفادها أو يتخلص منها» .

هكذا تعاملت سلطات إسرائيل الديمقراطية مع ملف اليهودى الذى قام عام ١٩٦٩ بإشعال النار فى المسجد الأقصى . . وهكذا تعاملوا مع العنصرى الذى دخل نفس المسجد عام ١٩٩٤ ومعه بتدقية آلية أزحق برصاصها أرواح أكثر من أربعين مصلى كانوا يتعبدون داخل المسجد . . وهكذا كان تصرفهم مع الجندى الإسرائيلى الذى استخدم سلاحه فى قتل سبعة من الفلسطينيين .

هذه القضايا، وأمثاله كثيرة، خرج مرتكبوها إلى حياتهم العادية بعد انقضاء فترة العلاج بالمصححات النفسية، حيث حفظت الملفات التى تضمنت تفصيلاً لكيفية قيامهم بقتل العرب . . حُظِّتْ كلها لأنهم كانوا كلهم بلا استثناء - كما تقول شهادات العلاج الصحية - يعانون أمراضاً نفسية استلزمت فترات من العلاج على حساب الدولة التى تمارس العنصرية الديمقراطية بين رعاياها الذين يعيشون فوق ترابها . .

ديموقراطية حكومة إسرائيل أوحى لها أن يتعاون مستشارها القضائى مبنى مزوز مع رئيس جهاز الشاباك يوفال ديسكن لإعداد مشروع قرار يعطى الحق لمسئولى الشاباك «أن يستعملوا كافة الأدوات المتاحة لهم لكى يدفعوا عن الدولة كيد أعدائها» . . بما يعنى توسيع صلاحيات هذا الجهاز حتى يصبح فى مقدوره تحت شعار «حماية أمن الدولة» الدفاع عن قيمها الأساسية كـ «اليهودية والديمقراطية» ضد كل من تسول له نفسه «توجيه تهديدات كيدية إلى أى من هذه القيم المقدسة» .

وعلى الرغم مما قيل حول ما يكتنف مفهوم «الكيد» من غموض حيث سيشتمل فى حالة موافقة الكنيست على المشروع، اعتبار أى محاولة للحديث عن هوية الدولة ويهوديتها أو مؤسساتها الديمقراطية، بالتقييم أو النقد «نوع من الكيد المضاد الهادف إلى إلغاء نظام الدولة وهويتها» . . ويحق لجهاز الشاباك فى هذه الحالة أن يتعقب هذه المحاولة باستخدام الوسائل المتاحة بما فى ذلك «التنصت السرى» على المكالمات الهاتفية» حتى لو كان هذا الكيد غير مصحوب بنشاط غير قانونى» .

توسيع الصلاحيات وتعارضها مع مبادئ الحرية السياسية والحق فى الحياة الخاصة التى تكلفها المبادئ الديمقراطية، لا يمثل عند رئيس الشاباك ولا المستشار القضائى

للحكومة «تعدبا على القيم الديمقراطية» التي تشدق بها إسرائيل؛ لأنه يتوافق في رأيهما مع حق التعبير المعارض لهوية الدولة ونظامها الحاكم «ما دام هذا التعبير جاء منسجما مع الإطار القانوني لحرية التعبير» . . . ومن هنا يصبح المس من جانب الشاباك بهذه الحقوق جائز ما دام (أى المس) يهدف إلى منع وقوع الكيد المضر بهوية الدولة وديموقاطيتها» .

ولأن الجهاز هو المسئول عن حماية للمجتمع ضد أعدائه في الداخل، فيكون «أبناء المجتمع» هم المستهدفون من جانب قياداته وعناصره في ضوء السلطات الجديدة التي سيتمتع بها، وعليه أن يمنع كيدهم عن الدولة بكافة السبل المتاحة!! . . . وأن يقاوم بكل ما أوتى من جهد وخوّل من صلاحيات «أية أنشطة كيدية غير قانونية من شأنها التعرض للنظام أو العمل على تغيير هوية الدولة» . . . ومن بين ذلك «الإحباط وفرض سيادة القانون» .

أما إذا كان النشاط الكيدى ذا «مميزات سرية» فعلى الجهاز أن يلجأ إلى استعمال أدوات جمع معلومات مثل التنصت على المكالمات السرية والاتصالات التقنية» للكشف عن من يستتر وراء هذه الأنشطة الكيدية!! . . . وهنا ليس للحرية الشخصية أو الحياة الخاصة مكان؛ لأن المس بهما يكون «جائز من أجل تحقيق هدف حيوى» كما قال يوفال ديسكن رئيس الشاباك الذى يرفض الفصل بين مسئولياته تجاه طابع الدولة الذى ليس من اختصاصه وبين أمنها الذى هو من صميم عمله .

من هنا لا يصح لنا أن نقول أن نشاط الشاباك بهذه الكيفية يتعارض كلية مع القيم الديمقراطية التى يُقال أنها تزين جبين دولة إسرائيل دون غيرها من أنظمة الحكم الشرق أوسطية . . . أو أنها تدمر الحياة السياسية لمواطنى دولة تقول أنهم لديها وأمام القانون متساوين فى الحقوق والواجبات . . . أو نتجرأ ونقول أن المقصود بها «مزيد من التحريض ضد مواطنيها من العرب على وجه التحديد» .

يتحسر المحللون فى أوروبا على حال ديموقراطية إسرائيل التى يتغنى بها الغرب؛ لأنها فى رأيهم تعلن كل يوم عن إفلاس يقربها من الحضيض، وها هى غالبيتهم تجمع على أن تشريع «وقف الكيد ضد هوية الدولة ونظامها الجديد سيفسح الطريق أمام أجهزتها الأمنية» لكى تأخذ مواد القانون إلى غرفة الإنعاش وتستبدل بها مجموعة من

مبررات التحريم ووسائل العنف التي ستزيد من تمزق المجتمع الإسرائيلي أكثر مما هو ممزق خصوصاً في هذه الأيام التي تتصادم فيها توجهات المجتمع والتنظيمات السياسية بين مطالبة حكومة إيهود أولمرت بالاستقالة وضرورات بقائها لكي تستعد للثأر مما لحق بها من هزيمة مدوية قبل حوالي عشرة أشهر . .

أما حكومة أولمرت «الديموقراطية» التي يتحدث عنها المحللون الغربيون فلا يعنيتها الأمر من قريب أو من بعيد ؛ لأنها إلى جانب تواطئها المسكوت عنه حيال جريمة مقتل مواطنها العربي سائق سيارة الأجرة وتحفيزها وسائل الإعلام والمؤسسات الأمنية للدفع نحو توسيع صلاحيات الجهاز المشلول عن أمن الدولة لكي يتجسس على مواطنيها ، تعلن على لسان كبار مسئوليها وعبر وسائل الإعلام العالمية أنها تستهدف «بالتصفية الجسدية» كبار القياديين في منظمة حماس بمن فيهم رئيس الوزراء إسماعيل هنية .

صحيفة إيلاف الإلكترونية - ٢٦ مايو ٢٠٠٧



ديمقراطية إسرائيل المزيّفة خير دعاية لحماس ..

عندما أعلنت حركة حماس فى منتصف شهر ديسمبر الماضى (٢٠٠٦) أنها ستخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية وبالتالي ستشارك فى الحكومة الجديدة، فإنها لم تكن مدعية ولا كانت ممن يلعبون بالكلمات أو يصطادون فى الماء العكر بعد نفسى موجة القلاقل فى قطاع غزة . . ولكنها كانت تعبر عن قناعة من جانب قيادة نضالية مارست العمل التحريرى بكل شرف ونزاهة وقررت فى لحظة حاسمة أن تبني استراتيجية وطنية تجمع بين وجهى النضال التحريريين العسكرى والسياسى .

جاء هذا القرار بعد مداولات داخلية على مستوى القيادة والكوادر والقواعد فى الضفة والقطاع وفى ضوء نتائج لقاءات مع منظمة فتح برعاية مصرية مرات واحتضان أوروبى مرات أخرى، أفسحت الطريق لحماس بعد عشر سنوات من النضال التحريرى المسلح لكى تكون - عن طريق الانتخابات التشريعية التى سيخوضها أبناء الشعب الفلسطينى يوم ٢٥ الجارى (يناير ٢٠٠٧) - شريكا فى تحمل المسئولية وفى صنع القرار، لذلك، وفى ظل انتخابات حرة نزيهة تعود بالنفع العام على الشعب الفلسطينى سواء على مستوى البلديات أو المجلس التشريعى، يتوقع المراقبون أن يترجم هذا الموقف عبر صنادق الاقتراع المحل الحقيقى الذى تمثله هذه المنظمة على مستوى الشارع الفلسطينى ويعكس مدى اقتناع المصوتين بأهدافها النضالية عسكريا وسياسيا .

لهذا السبب هاجم عكفيا الدارمراسل صحيفة هآرتس السياسى فى مقال له يوم ١٩ من الشهر الماضى مجمل سياسات شارون على امتداد السنوات الخمس الماضية باعتبارها المهد الرئيسى الذى وضع حماس على القمة جماهيريا دون أن يستخلص العبرة من تجربته السابقة فى لبنان، التى خططت لاستبدال الكتائب المسيحية هناك

بكوادر منظمة التحرير الفلسطينية، ففتحت الباب على مصراعيه لحزب الله أن يتربع «مفرداً» على القمة ويغير من معادلة القوى في المنطقة الحدودية المشتركة بين كل من لبنان وسوريا وإسرائيل .

ويدلا من أن يعبر إيهود أولمرت رئيس الوزراء الإسرائيلي بالنيابة عن موقف مغاير لهذه السياسات الفاشلة بعد أن وافق - بناء على انتقاد من جانب المتحدث الرسمي باسم البيت الأبيض واتصال هاتفي من واشنطن - لسكان القدس المحتلة على الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات التشريعية، عاد وقرر منع مرشحي حماس في هذه الدائرة من ممارسة حقهم في عرض برامجهم على أصحاب الحق في الاختيار عبر الدعايات المتعارف عليها، والتي سبق وأقرتها الشرعية الدولية والرقابة الأجنبية التي تابعت عن كثب الانتخابات السابقة، مما دلل بما لا يدع مجالا للشك على أن ديموقراطية إسرائيل التي يشيد بها الغرب باعتبارها «الوحيدة في المنطقة» ما هي إلا آلية مزيفة وكاذبة وخاطئة؛ لأن الكثير من مشاهدي المحطات وفصائيات التلفزيون حول العالم رأوا بأعينهم كيف أهين مرشحو هذه المنظمة وطُرحوا أرضاً ليس بسبب جرم ارتكبه، ولكن لأنهم متمسكون بحقهم في تمثيل مواطنيهم وفقاً لمعايير دولية راسخة متفق عليها .

لذلك لم يكن مستغرباً أن تنشر صحيفة الاندبندنت البريطانية صباح يوم ١٨ الجاري تقريراً تابعت من خلاله تنامي التأييد لمرشحي حماس بعد هذا المنع وأيضاً بعد اغتيال إسرائيل لواحد من قادتها، وتوقعت - عبر هذه المتابعة - أن يُظهر الناخبون تضامناً ملموساً مع مرشحيها :

- من ناحية بسبب السلبات التي طبعت وميزت تحرك بعض قيادات السلطة على امتداد سنوات طويلة مما أدى إلى إخفاق العملية السلمية ككل .

- ومن ناحية ثانية بسبب مطالب الإصلاح والتغيير الجادة التي تعد بها المنظمة التي اختبر الشارع الفلسطيني مصداقيتها، عندما نفذت أغلب ما قطعت على نفسها من وعود وتعهدات . .

أما صحيفة الجارديان فقالت في نفس اليوم أن صورة رجل الأمن الإسرائيلي الذي كان يقتاد محمد أبو الطير مرشح حماس، والذي قضى في السجون الإسرائيلية حوالى

٣٠ عاماً، بلا إنسانية أو رحمة لإيداعه الحجز . . وكذلك مشاهد الاعتداء الذى تعرض له المتحدث الرسمى باسم المنظمة أمام عدسات البث الإعلامى المباشر من القدس وفر لمرشحي حماس دعاية انتخابية لم يكن أحد يتوقعها .

زيف الديموقراطية الإسرائيلية يتجلى فى أوضح صورة عندما نقارن بين موقف حماس المستقبلى المؤسس من ناحية على تجربة نضالية لها عمقها ومن ناحية ثانية على رؤية استراتيجية واقعية أشادت بها صحيفة الديلى تلغراف البريطانية يوم ١٣ الجارى عندما نقلت من بيانها الانتخابى الفقرة التى تقول فيها «إن شعبنا ما زال فى مرحلة التحرير الوطنى ولديه الحق فى العمل على استعادة حقوقه وإنهاء الاحتلال باستعمال كل الوسائل بما فى ذلك المقاومة المسلحة التى تدعم حقه فى تأسيس دولته وعاصمتها القدس» . . وبين قرارات الاعتقال الغاشمة والحبس الاحتياطى غير القانونية التى صدرت ضد ناشطى هذه المنظمة بالإضافة إلى قرارات حرمانهم من القيام بجزئية الدعاية المتعارف عليها فى كافة النظم الغربية التى تعرف حقيقة معنى الترشح لتمثيل جماهير الشعب فى الدوائر الانتخابية .

هذه المقارنة، المبنية على واقع مشاهد، ملموس ، وموثق جعلت غالبية المراقبين الدوليين يصفون بيان حماس بأنه «ينأى بها عن التطرف» ويزيح الستار عن وجهها القادر على القيام بعمل سياسى نابع من حقائق موجودة على أرض الواقع الفلسطينى المعيش . . ويدمغون قرارات إسرائيل بالعنصرية التى لا ترى الحقائق وتعيش فى أوهام السلطة الاحتلالية التى عفى عليها الزمن ، والتى لولا الدعم الأمريكى ما كان لها وجود منذ أمد بعيد .

من داخل إسرائيل يرى داني روبنشتاين للحلل السياسى بصحيفة هآرتس أن قرار الكونجرس الأمريكى بوقف الدعم الذى تقدمه واشنطن للسلطة الفلسطينية إذا فاز مرشحو حماس فى الانتخابات التشريعية بعدد يسمح لهم بالمشاركة فى الحكومة الفلسطينية القادمة ، عمل فاشل وغير عملى ؛ لأنه «يرفض أن يصدق قاعدة التأييد الجماهيرية التى تتمتع بها هذه الحركة على مستوى الشارع الفلسطينى رغم أبواق التحذيرات الأمريكية ومدافع التهديدات الإسرائيلية .

ويسخر الكاتب فى الوقت نفسه من توقعات يوفال ديسكين رئيس جهاز الأمن العام

(الشابك) الإسرائيلي بأن فوز المنظمة بعدد كبير من المقاعد على مستوى المجلس التشريعي يعكس «تأثيرا سلبيا على الشارع الفلسطيني» حيث يتساءل «كيف يزكى الراقفون وراء فوز حماس في الانتخابات البلدية مرشحين في الانتخابات النيابية، ثم يكون لذلك أثر سلبي على حياتهم».

ويختم الكاتب مقاله قائلا: إذا أدى فوز حماس إلى تفعيل العملية السلمية بما لا يتوافق ومخططات الجانب الإسرائيلي سيئة السمعة، فلن يكون السبب محلوها في المجلس التشريعي وفي المجلس التنفيذي الفلسطيني. . . ولكن سيكون السبب هو الجانب الإسرائيلي الذي لا يرى أبعد من موقع قدميه، والذي لا يريد أن يعترف بفشل سياساته المتعاقبة خصوصا علي يد أرييل شارون».

صحيفة القدس العربي - ٢٠ يناير ٢٠٠٦



حتى في إسرائيل .. يطمعون في البقاء فوق كراسيهم!!

حكومة إيهود أولمرت قد تكون مقبلة على أزمة ثقة قد تطيح بها . . أزمة ثقة في جدوى بقائها دون أجنحة واقعية ملموسة في الداخل وفي الخارج بعد انقضاء عامين على تحملها المسؤولية . . أزمة ثقة تحدث عنها بعض أطراف الشارع السياسي التي ترى أنها حكومة مخادعة «يرتدى رئيسها عباءة من سيجلب السلام، ولكنه بدلا من ذلك يفضل الاحتفاظ بالجلوس فوق كرسيه بأي ثمن» .

يقول موشيه أرنس في صحيفة هآرتس أن أولمرت خدع الكثيرين فترة طويلة من الزمن «على عكس المقولة الشهيرة التي تقول إنك لا تستطيع أن تخدع قطاعاً من الناس كل الوقت» . . ويرى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي ادعى أنه على وشك التوقيع على اتفاق سلام تصحبه تنازلات هامة ولملموسة «لكن هذا الكثير اكتشف أن التفاوض مع محمود عباس نكتة مضحكة» . . ويؤكد أنه عندما يشكو سكان مستوطنات شمال إسرائيل من الصواريخ التي تنطلق تجاههم ويطالبونه بفعل جاد لوقفها «يقول لهم إن أمريكا لا تسمح له بتنفيذ عملية فعالة ضد حماس» .

إسرائيل بلا إستراتيجية واضحة تجاه شعار السلام الذي ترفعه ويتحدث عنه رئيس وزرائها؛ لأن من اكتوى بنار صواريخ حزب الله يتواصل - في رأي عاموى هارثيل - مع حماس بطرق غير مباشرة - فلسطينية مرة ومصرية مرات - لأجل «عقد اتفاق طويل الأمد لوقف إطلاق صواريخها فوق سديروت وعسقلان مقابل وقف اجتياح القطاع» . . وهذا التدليس السياسي المرفوض ديمقراطياً، والذي يكاد يقذف بأولمرت إلى حافة الهاوية السياسية، لا ينتجيه منها، ولو مؤقتاً، إلا إصراره على نفخ الروح في اتفاق أنابوليس عبر كافة وسائل الخديعة دون مؤشرات نجاح تذكر .

أولمرت يستند في بقائه فوق كرسيه على حزب شاس؛ لذلك يفتقد عليه الامتيازات، ويرتكز على حزب العمل بدعوى أنه يقف إلى جانبه في خندق السلام. . . وكلاهما يخدعه، لأن كلاهما يبحث عن مصلحته الحزبية الضيقة: شاس تعلم أن أولمرت لن يتوصل إلى اتفاق محدد مع محمود عباس ولن يوقف مشاريعها الاستيطانية، وحزب العمل يعمل على الفوز بالانتخابات العامة القادمة ويعتبر وجوده داخل التشكيل الحكومي وسيلة من وسائل الدعاية للجأية التي بدأ في تنفيذها. . .

كرسى الوزارة الذي يتمسك به أولمرت دون شرعية عند الكثيرين على حساب الصالح العام لشعب إسرائيل «يوفر للاتلاف الحكومي مبررات بقاءه» كما يقول للحلل السياسي ألوف بن. . . فبناء المستوطنات في رأيه مخالف لخارطة الطريق وبقاء المعابر والحواجز يتعارض مع نصائح واشنطن، وإصراره - أي أولمرت - على التمسك خلفهما «فيه خداع كبير للرأى العام الإسرائيلي وفيه ادعاء شرير وكاذب بأن التقدم في مسيرة السلام مع الفلسطينيين لا يتنافى مع هذه أو تلك».

يؤكد ألوف بن أن الجرمود على أرض الواقع منذ شهر ديسمبر الماضي (٢٠٠٧) أصاب الإدارة الأمريكية بالإحباط والبأس الشديدين حيث ينقل عن أحد مساعدي وزيرة الخارجية أنها قالت للصحفيين المصاحبين لها في رحلتها الأخيرة إلى المنطقة «لم يجز القدر الكافي من الحراك الذي يدل على أن الطرفين - الفلسطيني والإسرائيلي - يفهمان جدوى تنفيذ التزامات خارطة الطريق». . . ويدلل الكاتب على مصداقية هذا الاستنتاج برفض وزير الدفاع إيهود باراك عقد اجتماع لألية المتابعة الثلاثية برئاسة الجنرال تشالز فرايزر، الأمر الذي يشير إلى عدم استعداد أولمرت وغالبية وزرائه للإفصاح عن مواقفهم السياسية الخلافية مع واشنطن حتى لا تتوافر الحجج الكافية المعارضة لكي تززع مكانتهم الهشة داخليا وخارجيا.

في نفس الوقت أدى لعب أولمرت لدوره السياسي المخادع بمهنية عالية حين رفض أن يشير إلى أسباب ومبررات خلافه الحاد مع كوندليزا رايس، واستبدل بذلك الإعلان عن تمسكه بمواصلة المسيرة السلمية مع محمود عباس كاشفا الستار عن استعداده لمناقشة الهوامش دون أن يحدد بجلاء برنامجا لتحقيق الاتفاق المرحلي الذي حشته واشنطن

على التوصل إليه قبل زيارة الرئيس بوش الابن القادمة للمشاركة في الاحتفال بمرور
ستين عاما على قيام إسرائيل غصبا فوق الأراضي العربية . .

لقد غير أولمرت جلده وفق التحليلات السياسية بكل سهولة ويسر . . واستغل
الفرص التي تبقيته فوق كرسيه برغم أن ما صنعه قصير الأمد معدوم النتيجة ؛ لأنه لم
يتجه إليه عبر بوصلة واقعية ، بل يمكن القول أن تجربته السياسية التي تزيد عن أربعين
عاما لا تنيرها أية ملامح يعتد بها . . يقول أرى شبيط في صحيفة هآرتس «هو شخص
بلا جوهر ليست لديه رؤية شمولية للواقع ، وليست لديه أسس قيمة أو مبادئ بنوية ،
هو باختصار لا يعرف إلى أين يسير ؛ لأنه ببساطة يملك موهبة نقض ما قاله بالأمس
دون أن يرمش له جفن» .

بعد عامين من توليه المسئولية يجمع المتخصصون الأوروبيون على أن أولمرت لم
يسمح يجد لإقرار السلام ، ولا هو استعداد للحرب . . ولم يفلح في كبح جماح إيران ،
كما لم يمهّد الطريق الذي يقود إلى سلام مع سوريا . . ولم يرفع من حرارة سلام بلاده
البارد مع مصر والأردن ، بل شجع نظامي حكمها على مزيد من البرود السياسي مع
حكومته . . ولم يوطد شرعية إسرائيل كدولة قومية يهودية ديمقراطية ولم يعد لها
مزايا الدولة النوعية ، ولم يعد للحكم المركزي هيئته . . أولمرت لم يفعل شيئا سوى
الانتقال من النقيض إلى النقيض فأضر بالمجتمع داخليا وخارجيا لأجل البقاء فوق
كرسيه ، لذلك يرون - المتخصصون الأوروبيون - بقاءه نوعا من المغامرات غير
محسوب العواقب .

صحيفة إيهلاف - ٢٦ مارس ٢٠٠٨



الفصل الثانى

إسرائيل مجتمع الفش والخديعة والمكائد

• كذوبة قوى المعارضة وحركات السلام الإسرائيلية • يهود الفلاشا فى إسرائيل، الاجنئون أم هانضون؟ • مؤشرات الهلس والاحتجاج داخل المجتمع الإسرائيلى • إسرائيل دولة الفش والخديعة والمكائد • قانون التجنس الجديد، قمة عنصرية تتباهى بها إسرائيل • إسرائيل .. تداعى المؤسستين الرئاسية والتنفيذية • التجسس الإسرائيلى .. جزء مكمل لأدوات الدولة • وجع فى قلب إسرائيل سونقلها إلى غرفة الإنعاش • حالة التنافس الحادة التى تعيشها إسرائيل.. لها علاج واحد فقط • ستون عاما ولم تستقر أحوالها بعد

أكذوبة قوى المعارضة وحركات السلام الإسرائيلية

تزدحم الساحة السياسية العربية هذه الأيام بدعاوى عديدة تطالب باتخاذ نهج جديد في مجال الصراع العربي الإسرائيلي، يركز بشكل مباشر على مساندة قوى المعارضة وحركات السلام داخل إسرائيل وتقديم كامل العون لها رسمياً وشعبياً لتمكينها من إقصاء حكومة نتنياهو عن الحكم أو على الأقل إجبارها على الالتزام بمواثيق السلام؛ أى بحقوق جميع سكان الشرق الأوسط في العيش معاً في سلام وأمان. وتنطلق هذه الدعاوى بلا استثناء من مجموعة من الفرضيات، منها أن صفة عدم الثبات في أى صراع سياسى أو عسكري تحتم تنويع التكتيكات المستخدمة لتحقيق تقدم ملموس يسهم عملياً في بلورة الأهداف العليا، ومنها أن رفض التطبيع مع إسرائيل يقضى منا أن نميز بين عناصر المجتمع الإسرائيلي الراغبة في السلام وأن نقيم معها الحوار الذى يساعدها على تقوية مواقفها وتوسيع دائرة تحركها لكسب عدد أكبر من المؤيدين، ومنها خلق مساحات تقارب بين حركات السلام على الجانبين لزيادة تأثيرها وتوسيع مجال فاعليتها وتعميق أثر حركتها الداخلية والخارجية.

بداية ليس هناك خلاف على ضرورة السلام واستراتيجيته في الشرق الأوسط أو في أى مكان آخر من العالم، فالسلام مطلب عالمى تنص عليه كافة المواثيق والأعراف وتحض عليه منظومات القيم والأخلاق في أى مجتمع، ومن هنا فهو ليس أمراً مرتبطاً بهذه المنطقة فقط أو تلك. ولكن الخلاف من وجهة النظر التطبيقية والعلمية يرجع إلى التكتيكات التى تحتاجها كل مجموعة للتقريب بين وجهات النظر المتنافرة حول سياق السلام في منطقتها، والذى ينبع أساساً من ظروف كل منها على حدة، وإذا كان فريق يرى بعض التشابه بين سبل تحقيق هذه الغاية فهناك أيضاً قدر من الاختلاف لا يستهان

به فيما بينها سواء بالقياس لمحيطها الإقليمي أو العالمى . المهم فى كل ذلك توافر الإدراك العميق لطبيعة المجتمع الساعية إلى تحقيق مطالبها المشروعة فى إقامة السلام والعدل والمساواة فى الحقوق والواجبات .

بالنسبة لقضية السلام على أرض فلسطين العربية ، ليس هناك خلاف على ضرورة وحتمية أن تقوم عناصر النخبة من أبناء المجتمع الفلسطينى بإشراك الرأى العام العالمى فى صراع مجتمعها من أجل استعادة حقوقه المسلوبة وأرضه المفتصة والاعتراف بحقه فى الحياة الحرة الكريمة القائمة على أساس الحقوق المدنية والإنسانية والسياسة المعترف بها لبقية سكان العالم . . الخلاف هنا حول فاعلية مثل هذا التحرك ، وهل سيقدم الدعم المطلوب لهذه المطالب ويدفع بها إلى الأمام ؟ وهل يمكن بدونه إحراز تقدم ما ؟ وهل يملك المجتمع الدولى ، بحكم ظروف هيمنة القوة الواحدة الحالية ، القدرة على دعم الحقوق المشروعة للشعب العربى فى فلسطين ؟ .

وإذا كانت بعض القوى والتيارات ترى فى الإعلان المشترك الذى أصدرته حركتا السلام المصرية والإسرائيلية يوم ٨ من الشهر الحالى (سبتمبر ١٩٩٨) أهمية تستوجب الالتفاف والتقييم لأنه :

(أ) يتناول القضايا الأساسية لعملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى ، ويتعرض بشكل مباشر لعدد من المسائل الجوهرية .

(ب) يحدد موقفاً واضحاً من الحكومة الإسرائيلية الحالية ودينها ؛ لأنها تبنى مفاهيم إيديولوجية عفى عليها الزمن وتمسك برؤية سياسية غير سليمة .

(ج) حظى باهتمام واسع بين محبى السلام ومؤيديه ، فى حين ندد به اليمين اليهودى المتطرف وزعماء المستوطنين والأصوليين .

فإننا نرى بكل وضوح أن هذا البيان الذى توصل إليه الطرفان بعد جهد استمر عاماً كاملاً عقداً خلاله سبعة اجتماعات ، يتصف بالعمومية إضافة إلى أن غالبية عباراته تمويهية أو ذات معانٍ متعددة . . ومن هنا فهو لا يمثل علامة بارزة بالقياس إلى إعلان جماعة كوينهاجن الشهيرة أو ما تمخضت عنه اجتماعاتها من بيانات مشتركة . كما أن ما ورد فيه من توصيات بضرورة توصل المنطقة إلى السلام القائم على الحقوق المتكافئة

والتوازن للجميع، لا يمثل تحولاً ملحوظاً أو نقطة انطلاق تشير إلى خطوة محددة في طريق السلام تتبعها خطوات. أما استنباط البعض لقدرته على تغيير الموقف الإسرائيلي من الداخل عن طريق تنشيط دور قوى المعارضة وحركات السلام بحيث تتحول تدريجياً إلى جزء مكمل للضغط الدولي الواقع على حكومة نتنياهو؛ فهو خطأ لأنه استنتاج مبنى على غير أساس لعدم توافر الاشتراطات العملية سواء في جانب حزب العمل الإسرائيلي، أو على مستوى حركات السلام التي تمكنهما من إحداث التغيير المنشود الذي يدفع هذه الحكومة لتبني خيار السلام.

بالنسبة لقوى المعارضة السياسية، نفيد معظم التحليلات أن حزب العمل الإسرائيلي فقد مصداقيته وحماسه للسلام بعد هزيمته في الانتخابات العامة التي جرت منذ عامين وفاز فيها تحالف الليكود بنسبة أصوات ضئيلة للغاية. . . وهناك من يقول إن قيادته الجديدة لا تبذل الجهد الكافي لتدارك هذه الحالة والتخطيط لاستعادة ما كان للحزب من مكانة على مستوى الدولة تمهيداً لمنازلة التحالف الحاكم جماهيرياً لإحراجه وإجباره على ترشيد سياسته خشية انتزاع المسؤولية من بين يديه أو دفعه تكتيكياً إلى الاستقالة، إما استجابة للضغط الشعبي أو عبر تصويت تشريعي. الملاحظ أن حزب العمل لم يعد يملك الموقف السياسي الداخلي أو الخارجي الذي يميزه عن تحالف الليكود، بل لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن الطرفين يتطابقان في وجهة نظرهما حيال قضايا أساسية مثل: الأمن الإسرائيلي والمستوطنات ومصادر المياه ومراحل الانسحاب ونسبته، وتوحد مدينة القدس وآليات التفاوض مع الجانب الفلسطيني.

من الضروري أن ترصد القوى السياسية خارج إسرائيل تراجع نفوذ حزب العمل في الشارع الإسرائيلي وانحسار قاعدته الاجتماعية في ضوء انكماش نفوذه على مستوى الهستدروت والكيوتزات بعد تنفيذ عمليات بيع جزء كبير من القطاع العام الإسرائيلي إلى القطاع الخاص، وأيضاً في ضوء هجرات يهود الاتحاد السوفيتي التي انخرطت سياسياً تحت برنامج حزب واحد جذب إليه قطاعاً لا بأس به من مناصري حزب العمل. . . يضاف إلى ذلك اتساع نفوذ الأحزاب الصغيرة، خاصة ذات الصبغة الدينية التي كلما زاد عدد مقاعدها في الكنيست الإسرائيلي زادت مخصصاتها المالية؛ وزاد بالتالي نفوذها السياسي، ومن ثم توسعت قاعدتها الجماهيرية سحباً من رصيد

حزب العمل من ناحية ، وتعزيزاً لقوة التحالف اليميني من ناحية ثانية . والأدلة على ذلك كثيرة تشير منها إلى ما صرح به إيهود باراك خلال مؤتمره الصحفي الذي عقده بالقاهرة في منتصف الشهر الحالي (سبتمبر ١٩٩٨) ، ورفضه تحديد رؤية سياسية لنسب الانسحاب الإسرائيلي من الضفة والقطاع ، إضافة إلى رفضه تحديد موقف لحزبه من إعلان الدولة الفلسطينية مع تعمده الإشارة إلى الأفكار التي وردت بالمبادرة الأمريكية . وعندما سئل عن مدى استعداداته لتشكيل حكومة ائتلافية مع التحالف الحاكم قال «إن المكان (يقصد القاهرة) ليس مناسباً للتعليق على مثل هذه الأمور» في الوقت الذي وصف فيه حكومة نتنياهو أنها منتخبة من قبل الشعب الذي له وحده الحق في أن يقرر شكل الحكومة التي تدير شئوننا . وكان باراك صادقاً في كل ما نطق به ما عدا إصراره على الإشارة ، أكثر من مرة ، إلى أن ٧٥٪ من شعب إسرائيل يريدون السلام ، ويعملون لما فيه المصلحة المشتركة مع أبناء الشعب الفلسطيني .

أما حركات السلام في إسرائيل فهي كثيرة ومتعددة ولكنها ليست ذات فاعلية :

أولاً : لاختلاف نظرتها إلى نوعية السلام الذي يجب أن يقوم بين إسرائيل والفلسطينيين خاصة والعرب بوجه عام . .

وثانياً : لاختلاف توجهها ؛ فليست كلها ترفع شعار السلام مع المحيط الخارجي ، بل إن بعضها نشأ خصيصاً لإرساء قواعد السلام بين جنبات المجتمع الإسرائيلي في المقام الأول .

فإلى جانب «حركة السلام» الآن التي قامت عام ٧٨ على أكتاف مجموعة من ضباط الاحتياط للضغط على مناحيم بيجين عندما كان يتلصق في السير قدماً نحو الاتفاق مع الحكومة المصرية ، هناك «كتلة السلام» التي تأسست عام ٩٣ احتجاجاً على قيام حكومة إسحاق رابين العمالية بإبعاد عدة مئات من الفلسطينيين نفياً إلى الجنوب اللبناني بسبب مقاومتهم السلمية للمحتل الذي يمتص دماء أهاليهم ويعصف بمستقبل أولادهم . أما «منظمة كل الجبل يريد السلام» التي نشأت عام ٩٦ بعد اغتيال إسحاق رابين فهي تركز أولاً وأخيراً على السلام الداخلي قبل أي شيء آخر ؛ لذلك ينصرف جهدها بالكامل إلى بناء الجسور بين الطوائف المختلفة التي يتشكل منها المجتمع

الإسرائيلي، على أمل أن تجعل منه يوماً ما مجتمعاً يهودياً ديمقراطياً يتسم بالتسامح ويتصف بالمساواة.

من جانبنا لا نغفل أن بعض برامج عمل حركات السلام تطالب إسرائيل بالتخلي عن غالبية الأراضي التي احتلتها عام ٦٧، وإيجاد حلول عملية لقضية اللاجئين ولا تعارض إقامة سلام مع الفلسطينيين، وبعضها لا يمانع في إنشاء دولة لهم، بل هناك من يطالب بإزالة المستوطنات وبالاتسحاب من القدس الشرقية، ولكن أهم من ذلك في رأينا أن نتعرف قدرات هذه الحركات على مستوى الشارع الإسرائيلي وتقدير الرأي العام العالمي لها، والأهم هو قدرتها على اجتذاب مؤيدين جدد يوفرون لها دائماً قدرة التأثير في حكومة إسرائيل وقواعدها الحزبية ومقاعد البرلمانية.

مشكلة هذه الحركات الأساسية هي إحجام اليهود السفارديم عن الانضمام إليها والمشاركة في أنشطتها وعدم قدرتها على دفعهم لتغيير موقفهم منها؛ لأنهم موالون لتحالف الليكود وللأحزاب الدينية مثل شاس وجيشر. كما أن اتهام كبار السياسيين لهذه الحركات بأنها معادية للصهيونية يقلل من كفاءتها ويحد من نشاطها، فبينما يذهب أكثر من ١٢ ألف مؤيد لليمين السياسي والأصولية الدينية للإسهام في بدء إقامة مستوطنة يهودية فوق جبل أبو غنيم، لم يتظاهر سوى بضعة أفراد أمام مكتب رئيس الوزراء عشية تأجيله تحديد موعد لتوقيع اتفاق التخلي مع السلطة الوطنية الفلسطينية في فبراير عام ٩٧.

لهذا نقول... لا يحق لقوى السلام العربية أن تعلق آمال نجاحها على المعارضة الإسرائيلية حتى لو دعمتها حركات السلام؛ لأنها لا تستطيع أن تؤدي إلا دوراً محدداً خشيته أن يضاف إلى اتهامها بمعاداة الصهيونية، الإسهام في بلبلة الأفكار اليهودية والسعي لتقويض الدولة، وليس في إسرائيل كلها من يقدر على تحمل تبعات هذه التهم مجتمعة!!

صحيفة الشاهد الدولي - ٧ سبتمبر ١٩٩٨



يهود الفلاشا في إسرائيل ، لاجئون أم هانضون؟

ظلت السلطات الإثيوبية طوال الأسابيع الماضية تنفى بشدة موافقتها على تهجير من بقى ممن يدينون باليهودية من أبنائها إلى أرض إسرائيل ، حتى وصلت أول دفعة منهم (٨٨ يهوديًا) إلى مطار بن جوريون صباح يوم ٢٣ من الشهر الحالى (يولية ١٩٩٩) ، وحتى عندما أنشئ مايل يانكليوفيتز المتحدث باسم الوكالة اليهودية على تعاون الجهات الإثيوبية الإيجابية ، والذي توج باستخدام رحلات شركات طيرانها العادية بين أديس أبابا وتل أبيب لتنفيذ تسفير ٤٠٠٠ يهودى ، التزمت هذه الجهات الصمت كما فعلت قبل ذلك بحوالى ٢٠ عاماً عندما قامت بتسهيل مهمة مشابهة أدت إلى نقل عدة آلاف من اليهود إلى إسرائيل عبر الأراضي السودانية .

هذا الجهد الإسرائيلى الذى نحاول من خلاله حكومة تنبهاه أن تترك وراءها ما قد يُفسر على أنه «حسنة» بعد ثلاث سنوات «مليئة بالسيئات» ، لن يجنى منه المجتمع الإسرائيلى سوى المزيد من المشاكل والاضطرابات ، ولن يحقق لليهود الفلاشا المهاجرين سوى الإحباط والمعاناة ؛ نقول ذلك فى ضوء نتائج تجربة إسرائيل التى قامت بها قبل سنوات ، حيث تؤكد كافة الدلائل على أن هذه الفئة من اليهود وإن كانت قد عانت الفقر والفاقة والعزلة عن الحضر فى بيئتها البدائية فوق أرض أثيوبيا ، إلا أنها لم تُعان يوماً الاضطهاد والعنصرية والانعزال الاضطراى داخل المجتمع كما أصبحت تعانيه منذ وصولها إلى أرض الميعاد والأحلام .

يقول باروخ مائير فى مقال بصحيفة معاريف يوم ١٢ نوفمبر ٩٧ «يعتبر التقرير الذى أعدته مؤخراً جمعية العمل من أجل يهود إثيوبيا لائحة ضد المجتمع الإسرائيلى عمومًا والجهاز المسئول عن التعليم خاصة ؛ لأن المسئولين عنه فشلوا بعد هذه السنوات فى

إحداث اندماج بين أبناء هذه الفئة والمجتمع الإسرائيلي، إما بسبب سياسة الفصل العنصري بين الطلاب أو بسبب ارتفاع تكاليف مدارس رياض الأطفال.

ويؤكد التقرير من ناحية أخرى أنه حتى المتفوقون من يهود إثيوبيا يشعرون بالغربة داخل المجتمع، خاصة تجاه المؤسسات الرسمية التي لا توفر لهم الأطر المتحررة التي تساعد على إثبات شخصيتهم في مجالات الحياة المختلفة؛ مما يساهم في إسقاط صفة العنصرية عن إسرائيل، تلك الصفة التي جعلت البعض يصف مجتمعها بأنه «مجتمع الأحرار والعبيد».

فعلى مستوى القوات المسلحة الإسرائيلية التي يلتحق بها أكثر من ٩٥٪ من يهود الفلاشا الذين يبلغون من العمر ١٨ عامًا، يطلقون عليهم صفة «الزئوج» بسبب لون بشرتهم الداكن!! ويطلبون منهم أن يحضروا معهم أكوابهم ليشرّبوا فيها الماء كلما أرادوا ذلك. وقد أدت هذه المعاملة إلى انتحار البعض منهم بسبب عدم قدرتهم على تحمل عذابات التفرقة في المعاملة من ناحية، وعدم قدرتهم على تغيير الواقع من ناحية ثانية. وهذه الوقائع تسقط عن القوات المسلحة الإسرائيلية مقولة أنها «بوتقة الوطنية التي ينصهر داخلها جميع اليهود من كافة الجنسيات».

وإذا كانت مصادر القوات المسلحة الإسرائيلية تنفي انتحار أعداد من يهود الفلاشا داخل صفوفها، كما تؤكد أن من انتحروا منهم أقدم على ذلك لأسباب عائلية وليس بسبب ممارساتها العنصرية، إلا أن واقع الحياة الذي مازال هؤلاء اليهود يعيشونه منذ ترحيلهم من قراهم النائية في إثيوبيا إلى إسرائيل في بداية الثمانينيات، يؤكد الحالة المزرية التي يعانونها. يقول شموئيل مشيرى في مقال له بصحيفة هآرتس يوم ١٣ يولييه ٩٧ «إن حادث إطلاق النار من جانب شرطة مدينة بير سبع على الشاب الإثيوبي (طفرا بهاتا) نموذج للمعاملة السيئة التي يلقاها الإثيوبيون في جميع أنحاء البلاد».

مدينة بير سبع كانت أول مدينة وافق المسؤولون عن شئون أبنائها على استيعاب عدة آلاف من المهاجرين الإثيوبيين الذين وصلوا إلى البلاد عام ٩٧. . . ومنذ اليوم الأول بدأت المعاناة ليس فقط بسبب لونهم أو اختلاف سلوكياتهم؛ ولكن لأنهم كانوا يسمعون بين الحين والآخر من يذكّرهم بأنهم لم يكونوا يملكون ما يقتاتون به في بلدهم القديم مما دفعهم للقدوم إلى إسرائيل حيث التعميم كله. لذلك ليس غريباً أن

يطلق الفلاشا على هذه المدينة اسم «المدينة العنصرية»؛ لأن الاتصال بينهم وبين أبنائها محدود للغاية ولا يتم إلا عبر الشجار أو الحوادث السلبية؛ فالحانات والحفلات الراقصة تميز بينهم بشكل انتقائي وأصحاب الأعمال يعبّرونهم بأن المهاجرين الروس أفضل منهم، ويدعى ملاك العقارات أنهم السبب الرئيسى فى انخفاض مستوى أسعار إيجارات الوحدات السكنية.

مجموعة الفلاشا التى بدأت إسرائيل فى ترحيل أفرادها مؤخراً ظلوا فى معسكر التاهيل والفرز منذ عام ٩١ إلى الأمس القريب؛ لأنهم وإن كانوا جاهزين منذ اليوم الأول للرحيل إلا أن الشكوك تدور حول يهوديتهم؛ مما حدا بالوكالة اليهودية إلى تجميد خطوط نقلهم إلى إسرائيل حتى يثبت كبار الحاخامات فى «مدى أحقيتهم فى اكتساب المواطنة الإسرائيلية وفقاً لما يتوافر من أدلة عن نقاوة يهوديتهم التى كانوا عليها طوال فترة إقامتهم فى بيتهم الأصلية»!!.

تفاقمت هذه القضية بشكل سافر بعد وصول الدفعات الأولى من يهود الفلاشا إلى إسرائيل بوقت قليل حيث تقول مصادر الحاخامية الكبرى إن رجالها لاحظوا بعد بدء تعاملهم معهم، ما يلى:

١- جهلاً فظيلاً من جانب غالبيتهم بأبسط قواعد الديانة اليهودية التى يجب أن تكون معلومة فى المقام الأول لدى أى يهودى منذ الصغر، والتى يجب أن يواظب على التأكيد عليها فردياً أو جماعياً على فترات متقاربة طوال حياته.

٢- سلوكيات لا تنتمى إلى العقيدة اليهودية؛ لأنها تصل بما يوصف بأنه تصرفات الإنسان البدائى الذى لم يتعرف على دين، أو تصنف على أنها منافية للديانة اليهودية تماماً بما يسقط عن من يسلكها صفة «اليهودى».

٣- التزام البعض منهم بسلوكيات تنم عن اعتناق الديانة المسيحية بعد ترك الديانة اليهودية؛ مما يجعل الاعتراف به كشخص يهودى أمراً مستحيلاً، وبالتالي لا يحق له القدوم إلى إسرائيل والمعيشة فيها، والاستفادة من إمكانيات حكومتها وخيرات مجتمعها!!

لذلك كلفت الحكومة الإسرائيلية الحاخام متاحيم فيلدمان بالسفر إلى إثيوبيا عام ٩٤ «لفحص أحوال البقية الباقية من اليهود» قبل القيام بترتيبات استخدامهم إلى أرض

الميعاد. وبالرغم من التقرير المؤيد لترحيلهم إلا أن الحكومة الإسرائيلية اتفقت مع الوكالة اليهودية على تأجيل ذلك؛ لأن وزارة الداخلية الإسرائيلية أصرت على دراسة كل حالة من حالات هؤلاء اليهود على حدة، في ضوء ما ينص عليه قانون العودة، ومن هنا كان لا بد من اللجوء إلى المحكمة العليا لتوسيع «مفهوم حق الهجرة ليهود إثيوبيا وأحفاد من تنصر (اعتنق الديانة المسيحية)» منهم وفقاً لاشتراطات إنسانية من ناحية، وفي ضوء عدم توافر قادة روحيين لهم في موطنهم الأصلي طوال مئات السنين من ناحية أخرى.

ولما أصبح في الإمكان استقدامهم وفقاً لشعار «إن كل أفراد الجالية اليهودية في إثيوبيا يعيشون في ضائقة تستوجب العمل على إعادتهم إلى أرض الميعاد» بدأت الترتيبات منذ منتصف العام الماضي لترحيلهم على دفعات من معسكرات الفرز والإيواء إلى إسرائيل، ولم تكن هناك حاجة هذه المرة للعمل من وراء ستار كما حدث منذ حوالي عشرين عاماً؛ حيث الأجواء اختلفت والموازن تغيرت والعلاقات تبدلت.

بعد نوفمبر الماضي (١٩٩٨) رتبّت حكومة تننياهو أوراق ترحيل هذه الجماعة في انتظار المحافظ السياسي الذي يوفر لها استغلال العملية على كافة المستويات السياسية والحزبية والإنسانية والإعلامية، ويبدو أن الخلافات الداخلية التي عجلت باتخاذ قرار إجراء الانتخابات العامة في منتصف شهر مايو الماضي، أجلت الإقدام عليها على أمل الفوز بهذه الانتخابات. . ولما لم يتحقق لتنينياهو ذلك قرر أن يستكمل خطواتها بأى شكل قبل أن تنقضى آخر أيامه، لعلها تتحول إلى نقطة بيضاء بين صفحات سجل حكومته الأسود متناسياً تفاقم حجم المعاناة التي يعانيها من سبقوهم، ومفسحاً المجال لتساعد حدة العنصرية بين جنابات المجتمع الذي يدعى النقاء والطهارة!!

صحيفة الزمان - ١ يولية ١٩٩٩



مؤشرات اليأس والاحتجاج داخل المجتمع الإسرائيلي

بمناسبة العيد الثالث والخمسين لإعلان دولة إسرائيل الغاصبة والمحتلة لأرض فلسطين العربية، نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت نتائج استطلاع للرأى العام كانت قد أجرتة بالاشتراك مع معهد داحف لقياس الرأى العام حول «المزاج العام للمجتمع الإسرائيلى» حيال مستقبل الدولة، تأكد من خلاله أن أبعاد الصورة الجماعية لهذا المجتمع لازالت أقل تسامحاً مع الغير ومع النفس وأكثر أنانية أيضاً مع الغير ومع النفس وأشد قلقاً تجاه المستقبل وأقرب إلى اليأس منها إلى التفاؤل حيال قدرة الدولة على مواصلة السير والتقدم إلى الأمام!! .

كتب سيفر بلوتسكى فى صحيفة يديعوت يوم ٢٥ الماضى (مارس ٢٠٠١) يقول ما ترجمته حرفياً «لقد اختفت عشية الاحتفال بيوم الاستقلال فرحة الحياة المتجذرة التى كانت تمثل الشعار الذى قاد إسرائيل منذ نشأتها، واختفى التفاؤل الذى لا يقبل الهزيمة والذى كان ينظر إلى الغد على أنه سيحمل الخير حتماً» . . ويتساءل: هل حقاً سيكون الغد أفضل؟ ويرد على نفسه «لا لن يكون الغد خيراً؛ لأن المتشائمين من بين أبناء المجتمع هم الآن الأقوى عدة والأكثر عدداً» .

ويعزو الكاتب تشاؤمه وتشاؤم المجتمع الإسرائيلى معه إلى الحقائق التى أفرزتها النتائج التحليلية لعينة الاستفتاء الذى طرحته الصحيفة ومعهد داحف . ففى المجموعة الأولى من الأسئلة التى ارتبطت بمستقبل الدولة يعترف :

- ٧٩٪ أن القلق لديهم عميق وهم لا يرون أى بادرة على إشراقة المستقبل .

- ٣٢٪ يميلون إلى أن السلام الحقيقى سيحل بعد خمسين سنة أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين وبينها وبين جيرانها العرب .

- ٧٥٪ يؤمنون بأن العداء والعنف سيواصلان بدرجات مختلفة بين إسرائيل وجيرانها .

- ٢٤٪ أكثر تشاؤماً من غيرهم ؛ لأنهم يتوقعون وقوع حرب موسعة بين إسرائيل وجيرانها ، وهم وإن كانوا يتوقعون بطبيعة الحال أن تنتصر دولتهم إلا أنهم يرون أن هذا الانتصار سيكون مكلفاً وستنتجم عنه أضرار بالغة .

- ويتساءل الكاتب في ضوء هذه النتائج . . «ماذا حدث لنا؟ كيف فقدنا الأمل في أن يكون لدينا مستقبل مشرق؟ هل يمكن أن يرجع ذلك إلى الانتفاضة والمواجهات المستمرة مع الفلسطينيين منذ سبعة أشهر؟ ويرد على أسئلته باستعراض للأمور يتضمن افتتاحاً وإنكاراً لما لم يعد يقبل الجدل ، ونعني به حق الشعب المحتل في مقاومة الغاصب لأرضه حيث نجده يقول «نعم يعود جزء من هذا التشاؤم إلى تواصل أعمال الفلسطينيين العدوانية ضد دولة إسرائيل . ففي الوعي الجماعي الإسرائيلي تعد هذه الأعمال نوعاً من الحروب ضد الوجود الإسرائيلي برمته» .

وهذه الأقوال هي التي تُغذى بها وسائل الإعلام الإسرائيلية وجدان الشعب الإسرائيلي العنصري حين تصور له أن أعمال المقاومة الفلسطينية ما هي إلا أعمال عصيان ضد الحكم الديمقراطي لدولة إسرائيل وأعمال تمرد تعطل مسيرة السلام التي تحاول تبنيه ، وهي في محصلتها النهائية أعمال عنف ضد المدنيين والعزل الأبرياء الذين لم يرتكبوا إثماً حينما جاءت عصاباتهم الأولى إلى هذه الأرض من أجل الاستعمار والاستيطان تحت شعارات دينية لا أصل لها إلا في الأساطير وخيال الآباء الذين لفظهم للمجتمع الأوروبي وأدانتهم حضارته ، كما تغذى بها بعض جهات الإعلام العالمي الذي لا يكلف نفسه مشقة البحث عن الحقائق والتصدى لمحاولات تزييفها .

قد يرى بعض المحللين أن اليأس السياسي الإسرائيلي يرجع في المقام الأول إلى استحالة عودة التواصل بين المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني من ناحية ، وبين الإسرائيلي والعربي من ناحية ثانية ؛ لأن «صبح المصالحة ليس بقريب» ؛ يدل على ذلك التوقعات التي تقول إنه يجب على الشعب الإسرائيلي أن يظل خمسين سنة أخرى رهن الصراعات الدامية التي لم تجلب له الاستقرار والأمن والأمان حتى بعد مرور ٥٣ عاماً على إعلان استقلاله المزعوم .

ولكن الحقيقة غير ذلك بالمرّة؛ حيث تؤكد نتائج تحليل الجزء الثاني من استطلاع الرأى الذى نحن بصده أن المجتمع الإسرائيلى يأنس من نفسه ربما أكثر من يأسه من الآخرين سواء كانوا فلسطينيين أو عرباً؛ حيث نرى:

- ٦١٪ مقتنعين أنهم أصبحوا يعيشون فى مجتمع تزدد فيه الفوضى يوماً بعد يوم، وأنهم يعانون انغلاقاً أكثر تشدداً عما كان الوضع عليه منذ عدة سنوات (الفرد لا يرى إلا نفسه ولا يحرص إلا على مصلحته ولا يهتم إلا بذاته).

- ٥٠٪ يؤكدون أن المجتمع انخفض فيه مؤشر التسامح مع النفس كما انخفض أيضاً تجاه الآخرين.

- وعندما ربط الاستطلاع فى جزئه الثالث بين مستقبل الدولة وحالة المجتمع الإسرائيلى من ناحية وبين تواصل انتفاضة الأقصى من ناحية ثانية؛ جاءت النتيجة كما يلى:

- ٦١٪ قالوا إن الانتفاضة وحدث بين فئات الشعب الإسرائيلى ومختلف تياراته السياسية والدينية.

- أما على المستوى الفردى فبرى حوالى ١٠٠٪ أن الانتفاضة لم تربط بين أبناء المجتمع وتجعلهم كتلة وطنية واحدة، بل زادت من تباعدهم.

- ٣٤٪ يرون أن الانتفاضة عمقت من أسباب الاختلاف بين العلمانيين والأصوليين، ويتوقعون أن تزدد الهوة بين الطرفين كلما زادت وتيرة الأعمال التى يقوم بها الفلسطينيون.

- ٢٤٪ قالوا إن الانتفاضة جعلت الأصوليين أقل تطرفاً عما كانوا من قبل.

- ٢٢٪ يرون أن الانتفاضة وسعت من حجم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع، يخالفهم الرأى ٩٪ فقط؛ إذ يعتقدون أنها (أى الانتفاضة) قلصت من مستويات هذه الفجوات إلى حد ما.

- ويرى حوالى ٩٪ أن الانتفاضة حدث بعض الشيء من التوترات التى يعانىها المجتمع الإسرائيلى بين المهاجرين الجدد وقدامى المقيمين فى إسرائيل.

هذه الحقائق التي لا يُنكرها محايد، تدعمها نتائج الجزء الرابع من الاستطلاع الذي ارتكزت أسئلته على الاقتصاد الداخلى للدولة، والتي جاءت نتائجها مفسحة المجال لمزيد من الكأبة الوطنية والياس السياسى والإحباط الاجتماعى :

- ٥٥٪ قلقين إلى حد بعيد من أوضاع الاقتصاد الإسرائيلى ويربطون بين قلقهم والخسائر التى منيت بها أسواق الناسدك (قطاعات التعامل عالمياً مع تقنيات المعلومات) واضطرابات أسواق المال الغربية وعدم وضوح أبعاد المستقبل فيما يتعلق بالتكنولوجيا فائقة التقنية .

- ٦٠٪ يرون أن تدهور حالة البلاد الاقتصادية لا يرجع إلى يوم اندلاع الانتفاضة، وإنما عملياً إلى اليوم الذى اغتال فيه شاب يهودى رئيس حكومة البلاد الأسبق إسحاق رابين .

عندما ندقق النظر فى خلاصات هذا الاستطلاع يتضح لنا بجلأ أن آراء فئات العينة السنية التى تنتمى إلى قطاعات الشباب فيما يتعلق بمستقبل دولة إسرائيل ومستقبل السلام بين الشعب الإسرائيلى والشعب الفلسطينى خاصة والشعب العربى بصفة عامة، تدل على تشاؤم خطير الدلالة، حيث :

- ٨١٪ من الشريحة السنية بين ١٨ و ٣٠ سنة قلقون حيال أوضاع الدولة ولا يرون اقتراباً لمؤشرات الأمن والاستقرار بين جنبات المجتمع الذى يعيشون فيه .

- ٧٦٪ من الشريحة السنية بين ٣٠ و ٥٠ سنة يوافقون أعضاء الشريحة السنية السابقة على رأيهم جملةً وتفصيلاً .

- ٢٠٪ من صغار السن إجمالاً يعتقدون أن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بشكل خاص وجيرانها العرب بصفة عامة، ربما يتحقق فى حياتهم أو خلال أيام الجيل التالى لهم .

- ٤٠٪ من صغار السن عموماً يتوقعون أن يتواصل العنف والعداء بين إسرائيل والفلسطينيين من ناحية وبينها وبين العرب من ناحية ثانية لجيلين قادمين، دون أن ينعم مجتمعهم طوال هذه الفترة بالاستقرار والأمن المستهدفين .

يختم الكاتب مقاله مؤكداً أن لا أمل يذكر حيال مستقبل الدولة التي يتمنى إليها أو حيال علاقاتها بالفلسطينيين أو بجيرانها العرب ؛ حيث نراه يحمل ما تدل عليه نتائج الاستطلاع الذي أشرنا إليه قائلًا . . «نمعة شيء اسمه دولة إسرائيل أصابه التدهور والوهن وهنا مصدر القنوط والإحباط والقلق» .

ونقول له : عندما نحس دولة ما بأن مستقبل وجودها في خطر وأن غدها يدعو إلى القنوط اجتماعيًا واليأس سياسيًا والإحباط وطنيًا ، فليس أمامها إلا أن تنظر إلى الوراء قليلاً لتدرك الحقائق التي رفضتها عشرات السنين ، والتي تدل كافة المؤشرات على أنها لو أخذت بها لانهت أسباب حالة القنوط واليأس والإحباط ، وهي :

- الاعتراف بأنها دولة محتلة وغاصبة وعليها أن تخضع للشرعية الدولية لفك الاشتباك بين سلطاتها العنصرية وحق الشعب الفلسطيني في النضال من أجل استعادة حريته وبناء دولته المستقلة .

- الاعتراف بأن ما بذله الشعب الفلسطيني من دماء هو كفاح يسعى إلى تنويع الآمال التي راح ضحيتها الآباء الذين أدركوا مبكرًا بشاعة الصهيونية التي كانت تستر بالاحتلال البريطاني لكي تقيم لليهود وطنًا فوق أرضهم .

- الاعتراف باتفاقات السلام وبأنها لا تعطيها صك الاستفراد بالشعب الفلسطيني ولا توفر لها مبررًا لقتل أبنائه والقضاء على مقومات حياتهم ؛ لأن الشرعية الدولية وإن كانت مغيبة اليوم فلن تظل غائبة غدًا .

الوهد - ٢٠ إبريل ٢٠٠١



إسرائيل دولة الغش والخديعة والمكائد

هناك شبه إجماع بين محللى السياسة الإسرائيلية على أن اختيار اللواء موشيه يعلون رئيساً جديداً لهيئة أركان القوات المسلحة، جاء منسجماً من جميع الوجوه مع مبادئ العنصرية القائمة على العدوان والاستيطان التى تنتهجها حكومة شارون منذ تولت المسئولية فى شهر مارس من العام الماضى (٢٠٠١).

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلى هذا التعيين يوم ١٣ مارس الماضى (٢٠٠٢) بعد صراع محتدم اتم بالفش والخديعة دام عدة أشهر بين أربعة مرشحين ظلت بورصة أوراقهم فى الصعود والهبوط داخل المطبخ الإسرائيلى حتى قبل ساعات معدودة من اختيار يعلون - الابن البار للمؤسسة العسكرية وريبب مستعمرة كريات حاييم التى ولد بها عام ١٩٥٠ - ومستعمرة عربية التى نشأ وتربى بها على مبادئ اغتصاب الأرض العربية ونظريات الكيوتسات التى تدرب فيها على كُره الآخر - لهذا المنصب الخطير .

يعكس اختيار يعلون من بين المرشحين الآخرين إصراراً من جانب تل أبيب على مواصلة سياسات القتل والتشريد والإقصاء فى مواجهة حركة النضال الفلسطينى ؛ فهذا الرجل العسكرى الذى وصل إلى قمة التخطيط الحربى بدأ حياته مجنداً فى منظمة الناحل وشارك فى حرب ٧٣، وانخرط بعدها فى العمل العسكرى كضابط يجمع بين القيادة والدراسة العسكرية من جهة والدراسة المدنية من جهة أخرى .

مسجل فى ملف خدمة يعلون الذى نشرت جانباً منه الكاتبة أرييلا رينجل هوفمان فى صحيفة ידיعوت أحرونوت فى اليوم التالى لإعلان اختياره لتولى منصب رئيس الأركان . . . بعد عودته من بعثته الدراسية ببريطانيا عينه شاحاك (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية آنذاك) عام ٨٧ قائداً لدورية الأركان التى قامت باغتيال أبو

جهاد في تونس ، وبعد حصوله على بكالوريوس العلوم السياسية عام ٩٢ عين قائداً للواء المظليين ثم قائداً لقوات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية ، وفي عام ٩٤ تم تعيينه قائداً لقاعدة التدريبات ومنها انتقل إلى رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية ، وفي عام ٢٠٠٠ عين نائباً لرئيس هيئة الأركان .

من ناحية أخرى هناك اعتراف بأن هذا الاختيار الذي جاء قبل مواعده المتفق عليه بين أرييل شارون ووزير دفاعه يعكس بشكل مباشر نوعية الغش والخداع التي تتسم بهما مستويات صناعة القرار الإسرائيلي ، ويكشف عن مؤشر المكائد التي يلجأ إليها من هم على القمطين السياسية والعسكرية للوصول إلى أهدافهم ؛ يقول بن كسيف في صحيفة معاريف الصادرة في منتصف الشهر الماضي (مارس ٢٠٠٢) «ما أثار وزير الدفاع وأغضبه أن شاء أول موفاز رئيس هيئة الأركان الحالي كان يبلغ شارون رئيس الحكومة بتفاصيل التحركات العسكرية التي يأمر بها بن إيعازر دون استشارة هذا الأخير» .

ويبدو أن تكرار هذه الاتصالات بين رئيس الحكومة ورئيس هيئة الأركان أخرج إيعازر عن طوره وجعلته ينظر إلى شاء أول على أنه «مصدر الوشاية والمعلومات التي يحصل عليها شارون من وراء ظهره» ، فما كان منه إلا أن «عجل الإعلان عن اختيار يعلون رئيساً للأركان ليبعده (أي شاء أول) بالتدريج عن الصورة ويحوّله إلى دمية ويقطع صلته بشارون ، ويحرم هذا الأخير من الورقة التي كان يلاعب بها» على حد قول المحلل السياسي لصحيفة هتسوفيه .

لا أحد ينكر أن اختيار موشيه يعلون لهذا المنصب تم بالاتفاق بين شارون وإيعازر في بداية شهر مارس الماضي . وفي نفس الوقت لا يخفى على أحد أن مسلسل تبادل الضرب تحت الحزام بين الطرفين هو الذي دفع بوزير الدفاع للإعلان عن هذا الاختيار قبل حوالي أسبوع من التاريخ الذي كان متفقاً عليه ، لإحراج شارون بالكشف عن العلاقة غير الصحيحة مهنيّاً بينه وبين رئيس هيئة الأركان ، ولكي يحول هذا الأخير إلى «بطة عرجاء» لا حول لها ولا قوة منذ الآن وحتى نهاية شهر يوليو القادم (التاريخ الرسمي لانتهاه خدمته) وبذلك يقطع على شارون طريق القيام بدور وزير الدفاع الأعلى . . كما يقول بن كسيف .

يقول المطلعون على خفايا المطبخ الإسرائيلي إن خطوات شارون وحساباته ومخططاته التي يعد لها صباح مساء ليعبد عن اتلافه الحاكم بوادى الانهيار وبعده غريمه ننتياهو عن التفكير فى إزاحته عن رئاسة تحالف الليكود هى التى تهيمن على تفكيره منذ بضعة أسابيع . . ويقولون إنه منذ البداية وضع ثقله خلف موشيه يعلون ولكنه أثر أن يشيع عن نفسه أنه يتعامل معه كمرشح ثان، حتى لا يؤغر صدر اليسار الإسرائيلى عليه (أى يعلون) لأنه يعلم حقيقة العلم موقفه الوطنى «المعادى» تجاه العرب وحرصه على الاحتفاظ بالمستعمرات (المستوطنات) . . أما إلعازر فيقدره لأنه فى رأيه الشخص الوحيد الذى لم يلجأ إلى الأساليب الملتوية ليفوز بالمنصب، فهو لم يلتق وسائل الإعلام ليدلى برأى سياسى أو عسكرى فى الأحداث الجارية ولم يُقم حفلات العشاء الصاخبة للوزراء ولم يسع إلى وساطة المحامات .

تقول الكاتبة أرييلا رينجل هوفمان إن ملف رئيس الأركان الجديد يتضمن إشارة إلى تعليق صحفى له عام ٩٢ حول انتفاضة الحجارة الأولى قال فيه «الانتفاضة كثورة شعبية ماتت ولن تعود إلى الحياة مرة أخرى وإن الزمام عاد الآن إلى يد القوات المسلحة الإسرائيلية التى لن تسمح فى المستقبل لمثل هذا العمل بأن يرى النور». وتقول معلقة على ذلك «فى نفس اليوم الذى نشر فيه هذا التصريح أصيب عدد من الجنود والمدنيين فى الضفة الغربية نتيجة هجوم فلسطينى عليهم» .

يتوقع المراقبون أن ينفى شارون كعادته دائماً أية علاقة غير صحيحة مهيناً بشأؤول موفاز وأن ينكر أنه كان يفكر منذ البداية فى تزكية يعلون لمنصب رئيس الأركان، ويستشهدون على ذلك بإنكاره اتصال بعض المقربين منه بالرئيس عرفات وعدد من كبار المسؤولين الفلسطينيين، وبإنكاره مؤخراً الاتصال بالرئيس حسنى مبارك ليرتب له لقاءً مع ولى العهد السعودى الأمير عبدالله على الرغم من أن جميع المراقبين بالخارج والداخل يعلمون أن هذه الاتصالات لم تنقطع وأنه أعرب عن هذه الرغبة التى رفضتها القاهرة باستمرار وألح فيها عبر طرف ثالث!! .

هذا النفى يعد سمة أساسية من سمات صناعة القرار الإسرائيلى ورائحة الإنكار يعرفها ويشمها المتابعون لهذا الشأن فى كل مكان، وكلتا الصفتين تعبران عن استعداد متأصل فى النفسية الإسرائيلية للحياكة المكائد ضد الذات وضد الآخر؛ يقول بن كسيف

إن شارون عرض على رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من الأفكار والمقترحات المذهلة، منها «أنهم إذا دعموا بكل قوة احتياجات الأمن الإسرائيلي بترك السيادة والسيطرة الكاملة لإسرائيل على وادي الأردن؛ فسيكون على أتم الاستعداد لتعويض الشعب الفلسطيني بمساحات من الأرض داخل الخط الأخضر إلى القرب من الأماكن التي يقطنها حالياً فلسطينيو ١٩٤٨».

لا يختلف أحد من زعماء إسرائيل السابقين مع شارون على أهمية وادي الأردن لأمن إسرائيل، لكن ليس هناك من يصدق فكرة رئيس حكومتها الحالية بأن يقوم بمنح الفلسطينيين أماكن للتوطن داخل الخط الأخضر؛ لأنهم يعرفون جميعاً مبادئ الغش والخديعة التي تقوم عليها السياسات الإسرائيلية منذ بداية حقبتها الاستعمارية المستترة مع بدايات القرن الماضي لأرض فلسطين العربية.

الوفد - ٥ إبريل ٢٠٠٢



قانون التجنس الجديد

قمة عنصرية تتباهى بها إسرائيل

لم نسمع للإدارة الأمريكية ولا للاتحاد الأوروبي ولا لمنظمات حقوق الإنسان الأكثر نشاطاً على مستوى العالم صوتاً ولو هامساً عندما أعلن منذ بضعة أيام عن القانون الإسرائيلي الأكثر عنصرية فيما يتعلق بحق الزواج وحق تكوين الأسرة، فقد وافق الكنيست الإسرائيلي في آخر الشهر الماضي (مايو ٢٠٠٣) بأغلبية ٣٥ ضد ٢٥ على إصدار قانون جديد يمنع الفلسطينيين المتزوجين من إسرائيليات من الحصول على الجنسية الإسرائيلية وفق الاشتراطات التي كانت تنظمها حتى وقت قريب لوائح العمل التي يستند إليها وزير الداخلية في هذا الشأن.

يقول جدعون عيزرا وزير شئون البرلمان «لجأت حكومة شارون إلى هذا القانون بعد أن ثبت لديها بالدليل القاطع أن العلاقات الوثيقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وعرب إسرائيل ساعدت في تجنيد عملاء منهم للقيام بعمليات إرهابية داخل الخط الأخضر راح ضحيتها على الأقل ٣٠ إسرائيلياً، لهذا السبب سعينا إلى استصدار هذا القانون الذي سبى لمدة اثني عشر شهراً فقط يحرم أثناءها على المتزوجين من عرب إسرائيل وعرب الضفة الغربية المطالبة بالجنسية كما كان يحدث من قبل».

ويمكن القول إن القانون الجديد جاء ليقتن الموقف الرسمي من حالات عنصرية واقعية صارخة، نجحت عن قرار إداري أصدرته حكومة شارون في شهر مايو عام ٢٠٠٢ يقضي بتجميد استكمال إجراءات قضايا لم الشمل التي تنظرها وزارة الداخلية «التي يكون أحد أفرادها فلسطينياً أو فلسطينية سواء كانوا من سكان دولة إسرائيل أو من سكان الأراضي التابعة للسلطة الوطنية».

لا تقتصر عنصرية دولة إسرائيل على إصدار القرارات الإدارية أو التقدم إلى الكنيست بمشروع لاستصدار هذا القانون ولكنها تمتد أيضاً إلى ممارسات أخرى متنافية

لأبسط مبادئ حقوق الإنسان التي تشدق بها تل أبيب وترددتها واشنطن وبعض العواصم الأوروبية، فقد حرصت المحكمة العليا على أن لا تنظر فوراً في الالتماسات التي تقدم بها «المركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل» باسم ١٤ عائلة سيتضرر أفرادها بسبب تأجيل البت في قرارات لم الشمل التي تقدمت بها حتى يتخذ الكنيست موقفاً محدداً من القانون الجديد، وذلك إلى حين الاطمئنان إلى اتجاه الريح داخل المؤسسة التشريعية!!.

وجاء الأمر القضائي متوافقاً مع سياسات الحكومة الإسرائيلية التي تضطهد الأقلية العربية داخل أراضيها وكذلك إخوانهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ فقد أمرت المحكمة العليا «النيابة العامة بإطلاعها خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً على التطورات التي ستترتب على منع المواطنين الفلسطينيين من الحصول على الجنسية الإسرائيلية وفق نصوص القانون الجديد».

الحكم القضائي والقانون الجديد يمثلان تمييزاً عنصرياً ضد شريحة واحدة فقط من الشرائح التي يتشكل منها المجتمع الإسرائيلي، ونعني بها الشريحة العربية من مواطني هذه الدولة؛ لأنهما أولاً يتهكان الحق الإنساني الذي تعترف به دساتير غالبية دول العالم خاصة تلك التي تشبه بها إسرائيل، والتي تدافع عن ديمقراطيتها مدعية زوراً أنها تحمي حقوق الإنسان التي تتضمن حقه في بناء حياة عائلية بالكيفية التي يراها أكثر مناسبة له وأكثر اتفاقاً مع قدراته وطموحاته في الحياة.

ويتهكان ثانياً حقوق الكرامة التي نحرص على لم شمل الأسرة الواحدة في مكان واحد حتى لا يتعرض أفرادها للغلغلة والإساءة والاعتداء. وحق التمتع بالخصوصية الذي لا يفرط فيه أي فرد مهما كان مستواه الاجتماعي أو الثقافي، وأيضاً حق المساواة التي من المفترض أنها تظل كل أفراد الشعب الواحد دون تمييز أو تفرقة في المعاملة. وهي الحقوق التي يتمتع بها بعد فترة وجيزة أسر القادمين الجدد من اليهود وعائلاتهم. أبسط القانونيين في داخل إسرائيل يعرف أن الأمر القضائي وقانون التجنس الجديد يتعارضان مع قانون المواطنة الذي أصدرته إسرائيل عام ٥٢؛ لأن تطبيقهما يمس فقط؛ وعن قصد، حقوق الأقلية العربية فوق أرضها حيث إن بقية المواطنين يحق لهم متى تزوجوا أن يحصلوا على قرار بلم شمل أسرهم دون تحفظات إدارية أو قانونية!!.

يرى بعض المحللين أن السياسى اليمىنى المتطرف إفيجدور لىبرمان الذى يُعد من أشد الداعين إلى ممارسة مزيد من التعصب والعنصرية ضد سكان إسرائيل من العرب ، ربما يكون من أوائل الساعين لاستصدار هذا القانون ، ففى لقاء له فى منتصف شهر ديسمبر الماضى (٢٠٠٢) مع بعض سفراء دول أوروبا الشرقية المعتمدين فى تل أبيب ، طالب حكومة شارون بأن تجبر بالقوة جميع العرب من سكان إسرائيل على «الإعلان جهراً وبصورة غير قابلة للتأويل عن ولائهم التام لها ولرموزها العليا مثل العلم والنشيد الوطنى ووثيقة الاستقلال» وشدد على أن من يرفض منهم هذا المطلب الوطنى تسحب منه الجنسية فوراً ويطرده من البلاد .

لا يكتفى الكاتب الصحفى يواف كيرن بتبرير أسباب لجوء حكومة شارون إلى استصدار هذا القانون ، وإنما يرسم صورة قاتمة لمستقبل إسرائيل فى ظل «الظروف المتسببة» التى تساهم فى زيادة أعداد أبناء الشريعة العربية داخل المجتمع الإسرائيلى عن طريق التزاوج الذى يتم بين من هم داخل الخط الأخضر ومن هم خارجه ، فيقول «الانتفاضة الثالثة ستكون من داخل إسرائيل وسيكون أبطالها من العرب الذين يعيشون بيننا ولن يكون ذلك بسبب تدنى المستويات التى يعيشون فى ظلها فقط ، وإنما بسبب الأفكار الواردة إليهم من عرب الضفة والقطاع ، التى يزداد تسكهم بها يوماً بعد يوم فى ظل الروابط الأسرية التى تتضاعف باستمرار فيما بينهم» .

ويزيد الكاتب الأمور قتامة حين يؤكد أن شباب هذه الشريعة بدءوا يجاهرون بالعداء لليهود الذين يشاركونهم الحياة ، ويطالب صراحة «بضرورة عودتهم إلى الأماكن التى جاءوا منها إلى أرض إسرائيل القديمة» ، ويعزف على هذا الوتر شديد الحساسية قائلاً «لقد نشأ جيل من العرب الإسرائيليين لا يريدنا هنا لا فى حيفا ولا فى عكا ولا فى نتانيا ولا فى بير سبع ؛ لأنها فى نظرهم أرض محتلة يجب تحريرها» .

أما المحلل السياسى أمنون لورد فيقول فى صحيفة معاريف «من حق نواب إسرائيل ومن واجبهم أن يتخذوا من الإجراءات والتشريعات القانونية ما يحفظ للمجتمع الإسرائيلى أمنه واستقراره على كافة المستويات ، حتى لا يتعرض للإبادة التى يهددها بها العرب فى الداخل والخارج» . . وبعد أن يستعرض الكاتب فصول الاضطهاد التى

مارسها السوفيت ومن بعدهم النازيون ضد اليهود، يطالب شعب إسرائيل بأن يسمى الحملات الإرهابية التي يتعرض لها باسمها الحقيقي «حملات كراهية».

وبينما يعترف أمنون لورد بأن النظامين النازي والسوفيتي لم يعودا قائمين، إلا أنه يصر على أن أفكارهما المعادية للسامية لا زالت متغلغلة في داخل الشخصية العربية «كل خطوة نتخذها إسرائيل دفاعاً عن نفسها توصف في الحال من جانب منظمات المساواة وحقوق الإنسان اليسارية بأنها عنصرية... هل يجب علينا أن نسمح للإرهاب بأن يبيدنا لأن مقاومته تعتبر وسيلة عنصرية عند البعض وتعارض مع القانون الدولي عند البعض الآخر؟ هل من مصلحتنا أن نهدم ما بناه من الجدار الواقى لأنهم يصفوننا بأننا عنصريون؟ هل يتحتم علينا أن نحد من منح جنسيتنا لكل من هب ودب ونسمح بتصفية للمجتمع الإسرائيلي حتى لا نوصف بأننا نميز بين بعض شرائح المجتمع الذي يجب أن تتوافر له أسباب الأمن والاستقرار؟».

ويواصل الكاتب السير - خطوات - في هذا الاتجاه المتعصب إلى حيث يطالب المؤسسة التشريعية بإقرار عدد من القوانين التي تنص على:

- حق كل صهيوني موجود خارج إسرائيل في أن يدلي بصوته في الانتخابات التي تجري داخل أراضي البلاد.

- وقف نشر الكراهية ضد إسرائيل بكل السبل سواء كان ذلك عن طريق التحريض المباشر أو غير المباشر.

وقد لا يمر علينا زمن طويل قبل أن نرى هذه القوانين صادرة ومعمولاً بها.

فإذا كانت حكومة شارون قد اتخذت من دعوة إفيجدور ليرمان منطلقاً لاستصدار قانون التجنس الجديد، فليس من المستبعد من نظامها الذي تزداد فيه مؤشرات التمييز العنصري يوماً بعد يوم أن يتبنى هذه الدعوات ويؤسس لها ويعمل على تحويلها إلى تشريعات تمزق من ديمقراطية إسرائيل ونظام حكمها العنصري.

الوفد - ٢٨ يونيو ٢٠٠٢



إسرائيل .. قداعى المؤسسات الرئاسية والتنفيذية!!

يعترف المراقبون الأوروبيون أن دولة إسرائيل تمر فى الفترة الراهنة بحالة من التمزق والتداعى والفساد لم تمر بها منذ أكثر من عقدين على الأقل ، فها هو رئيس الوزراء تتضارب توجهاته ناحية السلطة الوطنية الفلسطينية بجناحيها الذى يمثل أحدهما الرئيس محمود عباس ويمثل الثانى إسماعيل هنية . . وها هو رئيس الجمهورية يتخبط بين الاستقالة الطوعية والإقالة الجبرية بسبب ما وصفته وسائل الإعلام العالمية بأنه مساس بالموقع الرمزي الأول فى إسرائيل .

يهود أولمرت غير مستعد للقاء الرئيس محمود عباس ؛ لأن «مساعى عقد الاجتماع الأول بينهما وصلت إلى طريق مسدود» كما جاء على لسانه هو شخصياً . . وبعدها بيوم واحد يعلن فى افتتاح الدورة الثنوية للكنيست أنه «مستعد للقاءه فوراً» . . الأمر الذى وضع المراقبين فى حيرة سرعان ما تكشفت بعض جوانبها .

فبين عدم الاستعداد والقبول الفورى باللقاء جرت مياه كثيرة تحت الجسور الفلسطينية والإسرائيلية كان من بينها تمسك حركة حماس التى تتولى السلطة التنفيذية فى القطاع بأليات تشكيل الحكومة الوطنية وفق الأسس التى تتوافق ومتطلبات ورؤى الشارع الفلسطينى ، ذلك التمسك الذى كان سبباً مباشراً فى إلغاء اجتماع كان مقرراً فى العاصمة الأردنية (مساء ١٦ أكتوبر الجارى) للجنة المركزية لمنظمة فتح لمناقشة سبل ممارسة مزيد من الضغط على الحركة (حماس) لدفعها لقبول الاشتراطات التى وضعها الرئيس عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية أو الموافقة على استخدامه لحقه الدستورى فى إقالتها ؛ لأن غالبية المجتمعين لم توافق على منحه ضوءاً أخضر لإقالة الحكومة «التي انتخبها الشعب بشكل ديموقراطى معترف به» .

وكان من بينها تنامي الضغوط الشعبية المطالبة حزبياً وإعلامياً باستبدال لجنة الفحص الإسرائيلية التي شكلتها حكومة أولمرت برئاسة القاضيياهو فينوجراد لكشف الستار عن أسباب الإخفاق في تحقيق نصر حاسم على حزب الله في لبنان، بلجنة أخرى يتم اختيار أعضائها بناء على توصية برلمانية تلتزم أمام الكنيست بجدول زمني ويخطوات تحقيقية أكثر اتساعاً تشمل «كل من كان له دور في هذه المصيبة القومية» على حد وصف وسائل الإعلام... بعد أن اشتم الشارع السياسي رائحة صفقات فساد وإفساد تنبأت بوصول نتائج الفحص إلى «لا إدانة، لا خطأ، لا مسئولية».

نقول عدد من التقارير البريطانية أن استبدال لجنة الفحص الحكومية بلجنة تحقيق برلمانية إسرائيلية قد «يُحمل أولمرت مباشرة جزءاً من مسئولية الإخفاق إلى الحقت بقوات دفاع بلاده» مما سيؤدي حتماً إلى انتخابات عامة مبكرة (ربما في النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٨) تأتي باليمين الإسرائيلي بقيادة بنيامين نتنياهو إلى رئاسة الوزارة التي حرم منها مضطراً عقب انتخابات عام ١٩٩٩.

أولمرت يعيش هاجس تفكك الائتلاف الحاكم الذي تركز عليه حكومته عبر المؤيدين لها داخل الكنيست... وها هم نواب حزب العمل بقيادة عمير بيرتس يخططون للاعتراض على بنود موازنة الدولة للعام القادم؛ لأنها من وجهة نظر التزاماتهم الحزبية لا تلبى احتياجات الشرائح الأكثر فقراً إسرائيل في مقابل دعمها المتزايد للمدارس الدينية والتزامها توفيرها متطلبات الأمن التي تحتاج إليها المستعمرات في الضفة وشمال القطاع، مما يهدد بانسحاب الحزب من التشكيلة الحكومية التي يرأسها (أولمرت)... هذا الهاجس هو الذي دفع أولمرت إلى المبادرة بجس نبض قيادة حزب إسرائيل بيتنا وزعامة حركة يهودوت هتوراة اللتين تغفان على أقصى يمين الحركة السياسية في إسرائيل لكي ينضمّا إلى ائتلافه الحكومي في حالة تعرضه للإصابة بالانهيار، على الرغم من المعارضة الشديدة التي تعكسها مثل هذه «للجسات» السياسية داخل لجان حزب كديما النوعية بين وزرائه ذوى الأوزان الثقيلة من أمثال: شمعون بيريز ومائير شيتريت ونسيى ليفنى.

أما موشيه كتساف فيُعد أول رئيس لدولة إسرائيل يعتذر رسمياً عن المشاركة في افتتاح دورة برلمانية بسبب ظروف «الاشتباه في ارتكابه مخالفات مخلة بالشرف».

وهناك إجماع على مستوى وسائل الإعلام الأوروبية على أن اعتذار كتشاف الذى قدمه مكتبه رسمياً إلى رئيسة الكنيست داليا إيتسيك جاء استجابة لضغوط هائلة مارسها عليه عدد كبير من النواب البرلمانيون ورجال الأحزاب وقادة الرأى العام وأصحاب المنابر الإعلامية، بل هناك من يقول أن البعض هدد بالخروج من جلسة افتتاح الدورة البرلمانية فور دخوله أو عدم الوقوف تحية له كما جرت العادة كتعبير عن اعتراضهم على حضوره قبل أن تبرئ المحكمة ساحته من التهم الموجهة إليه .

منذ حوالى خمسة أشهر اتهمت بعض النسوة الرئيس الإسرائيلى بأنه «تحرش بهن جنسياً» أثناء فترة عملهن معه إيان تحمله لعدد من مسئولياته الحكومية مما دفع الجهات المختصة إلى تكليف وزارة الداخلية بالتحقيق فى الموضوع وكشف خباياه وملابساته، وبعد ثلاثة أشهر قدم فريق التحقيق توصياته فى هذا الخصوص إلى المستشار القضائى للحكومة متهما موشيه كساف بارتكاب عدد من المخالفات من بينها الاغتصاب والقيام بأعمال شائنة بالقوة والحصول على أشياء بالتحايل وخيانة الثقة واستغلال الصلاحيات .

توصيات لجنة التحقيق التابعة لوزارة الداخلية لا تشكل حتى الآن إدانة لشخص موشيه كساف ولكنها قد تحول - خلال أسبوعين من مادة - إلى لائحة اتهام ضده إذا اقتنع بها مناحيم عزوز المستشار القانونى للحكومة على الرغم من أنها لا تمثل فى الوقت الراهن إلزاماً عليه أن يأخذ به . لذلك تشير بعض الصحف الإسرائيلية إلى ملامح عقد صفقة مفادها أن يُقدم الرئيس الإسرائيلى على التنحي طواعية مقابل التعهد بعدم تقديمه للمحاكمة الآن أو مستقبلاً باعتبار أن القانون ينص على «عدم محاكمة من يشغل هذا المنصب خلال فترة توليه المسئولية» .

التخوف الذى يديه البعض أن يتمسك كساف بعدم تقديم استقالته ؛ لأن فى ذلك اعترافاً ضمنيّاً بارتكاب المخالفات التى وردت فى توصيات لجنة التحقيق . . مما قد يؤدى إلى نشاط سياسى يقود إلى تكتل عشرين نائب برلمائى على الأقل مطالبين بتشكيل لجنة خاصة لمسألة الرئيس أو من ينيبه عنه بشكل رسمى ، وفى حالة موافقة ثلاثة أرباع أعضاء هذه اللجنة على إدانته يحال الموضوع برمته (توصيات لجنة وزارة الداخلية وتحقيقات اللجنة البرلمانية الخاصة ومداولات أعضائها) إلى الهيئة العامة

للكنيست التي يمكنها المطالبة بالتصويت على الإطاحة برئيس الجمهورية، فإذا وافق ٩٠ عضواً من بين الأعضاء الـ ١٢٠ على ذلك، أطيح به . .

وهناك من يشير إلى إمكانية تقديم الرئيس الإسرائيلي للمحاكمة حتى بعد انتهاء ولايته أو استقالته أو إقالته؛ لأن الأضرار التي لحقت بمؤسسة الرئاسة أكبر من أن تُغتفر، لذلك لا بد من وقف ما قد يلحق بها مستقبلاً .

وبينما لا تشكل المصاعب التي تعيشها حكومة يهود أولمرت شاغلاً إضافياً للرئيس موشيه كساف باعتباره حكماً بين التيارات السياسية الفاعلة في الساحة الإسرائيلية، يعتقد المراقبون الدوليون أن تداعى هيكلية المنصب الرئاسي الشرفي الأكبر في إسرائيل يشكل وسواساً على مستوى المشاغل التي يتحملها رئيس الوزراء؛ لأن التهم الموجهة إليه وإن لم تصل بعد إلى حد الإدانة، ستؤثر بالسلب على حركته وستسلبه الكثير من نشاطه السياسي الداخلي إذا ما تفاقم الأوضاع وزادت رقعة المطالبين بتنحي كساف طوعية أو إجباره على الاستقالة، الأمر الذي سيؤثر حتماً على زيارته التي سيقوم بها الشهر القادم لأمريكا.

صحيفة الكرامة - ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦



التجسس الإسرائيلي .. جزء مكمل لأدوات الدولة ..

أفصح خبر اعتقال دائرة المخابرات بالجيش اللبناني في منتصف شهر يونية الماضي (٢٠٠٦) لعدد من أفراد شبكة تجسس إسرائيلية وما تبعه من اعترافهم بأن الموساد جندهم وأنهم قاموا بتنفيذ خمس عمليات اغتيال داخل لبنان ضد كوادر تنتمي إلى ميليشيات المقاومة المسلحة بهدف زعزعة الاستقرار ودفع البلاد ناحية حافة الحرب الطائفية ، المجال واسعاً أمام الخبراء لفتح ملف «المنظمة المركزية للأمن والاستخبارات والتجسس» التي أنشأها ديفيد بن جوريون في أواخر عام ١٩٥١ لحماية أمن إسرائيل القومي بعيداً عن مسئوليات وزارة الخارجية بالاعتماد على الكم الهائل من الوثائق والتقارير التي ورثتها عن الوكالة اليهودية التي كانت تفرض على كل يهودي مهما صغر شأنه أن يزود مقرها في نيويورك بكل ما يصل إليه من معلومات .

وفي أمريكا لازالت قضية موظف وزارة الدفاع السابق لاري فرانكلين الذي اتهم العام الماضي (٢٠٠٧) بتزويد منظمة إيبك «اللجنة اليهودية الأمريكية للعلاقات العامة» بمعلومات هامة عن قدرات إيران النووية بغرض نقلها إلى إسرائيل ، تواصل تفاعلاتها بصفة خاصة بعد طلب مكتب التحقيقات الفيدرالية F.B.I. مثول ناؤر جليون المستشار السياسي السابق بالسفارة الإسرائيلية أمام المحكمة للإدلاء بمعلوماته في هذا الخصوص مما دفع صحيفة هآرتس إلى القول : هل هناك دليل أكبر من ذلك على تورطنا في قضية جاسوسية تعتبر حتى الآن شأنًا أمريكيًا داخليًا .

الصحيفة الإسرائيلية تعلم أن قضية لاري المتخصص في تحليل المعلومات الأمنية بمكتب دوغلاس فيت مساعد وزير الدفاع الأمريكي ليست داخلية وإنما تشابه في مواطن كثيرة مع قضية العميل جوناثان بولارد الذي يقضى حالياً عقوبة السجن في

الولايات المتحدة، والذي لا تتوقف حكومات تل أبيب المتعاقبة عن المطالبة بالإفراج عنه.

قضية جوناثان الذي كان أيضا يعمل محلل معلومات أمنية في البحرية الأمريكية أزاحت الستار عن قيامه بتسريب ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف وثيقة بالغة السرية حول تسليح الدول العربية وبرامجها النووية مما جعل وزير الدفاع الأمريكي الأسبق كاسبر واينبرجر يقول في شهادته أمام المحكمة «من الصعب تخيل حجم الضرر الذي سببه هذا المتهم للأمن القومي الأمريكي».

قبل ذلك بحوالى ستين عاما نقل العلماء اليهود الذين كانوا يساهمون في مشروع مانهاتن لصناعة أول قنبلة ذرية أمريكية، أسرار صناعة هذا السلاح التي كانت في بداياتها الأولى إلى المنظمات اليهودية التي استفادت منه إلى أقصى درجة في وضع أسس ترسانتها النووية.

يدعم من مصداقية نقل هذه الأسرار - والتي كثيراً ما تنكرها إسرائيل - ما جاء في الوثائق التي نشرتها هيئة الإذاعة البريطانية مؤخراً من أن حكومة ماكميلان أخفت عن الولايات المتحدة «أن صفقة شراء ٢٠ طن من الماء الثقيل التي تعاقدت عليها مع الترويج عام ١٩٥٨ كانت لحساب إسرائيل بعد مفاوضات تمت في هذا الخصوص مع بن جوريون رئيس وزرائها الأسبق»، هذا وتؤكد صحيفة الجارديان أن جهاز الموساد هو الذي أشرف على عملية تحويل مسار السفن التي قامت بشحن هذه الكمية من الموانئ البريطانية إلى ميناء حيفا الإسرائيلي ووضع كافة الضوابط لضمان سريتها كما تولى مسؤولية حراستها في المياه الدولية.

في بداية الستينيات من القرن الماضي انضم إلى جهاز الموساد المستقل ثلاث منظمات أخرى (الشاباك وأمان وشعبة المخابرات الحربية) تعمل في نفس المجال بتنسيق تام فيما بينها خصوصاً إذا تعلق الأمر بعمليات تستهدف تصفية أو خطف شخصيات عربية وفلسطينية ليس لها ملف واحد عند أي منها، أو تطلب الأمر تدريباً ميدانياً يضم عناصر مختارة من بينها. . مما أدى إلى تمتع الكثير من كوادرها بالنجومية السياسية بعد حياة أمنية حافلة عاشوها في خدمة هذه المنظمات وشاركوا في تنفيذ عمليات مثل

«ربيع الصبا» التي جرت في رأس بيروت لتصفية قادة المقاومة الفلسطينية وعملية «سيف» التي أدت إلى التخلص من خليل الوزير (أبوجهاد) في مدينة تونس .

إضافة إلى عملية اغتيال وديع حداد ببيغداد، والتي تمت، كما يقول الصحفي الإسرائيلي أهارون كلاين مؤلف كتاب «حساب مفتوح»، عن طريق عملية قتل بيولوجية حيث دسوا له «سما كيميائيا» داخل قطع الشيكولاتة التي كان شغوفا بها وأرسلوها إليه مع أحد عملائهم «مما أدى إلى تدمير جهاز المناعة لديه» كما جاء في التقرير الطبي الذي نشره المستشفى الألماني الذي عولج فيه آنذاك .

وهناك محاولة اغتيال خالد مشعل في أحد شوارع عمان، والتي باءت بالفشل وترتب عليها عقد صفقة بين الأردن وإسرائيل ترتب عليها أولاً الحصول من الموساد على ترياق مضاد للسم البيولوجي الذي طعن به (مشعل) مما أدى إلى شفائه فيما بعد . . وثانيا الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين الذي كان محتجزاً لسنوات طوال في أحد سجونها، وذلك مقابل الإفراج عن عملاء الجهاز الذين قبض عليهم فور وقوع الجريمة وقبل أن يتمكنوا من الفرار عبر الحدود الأردنية .

ويمكن أن نضيف أيضا خطف موردخاي فاتون الإسرائيلي الذي ساعد صحيفة صنداي تايمز على نشر حلقات موثقة عن أسرار وخفايا مفاعل ديمونة النووي، من داخل إنجلترا إلى إحدى الموانئ الإيطالية، ومنها إلى إسرائيل حيث حكم عليه بالسجن أحد عشر عاما .

وعلى الرغم من أن معظم العمليات التي يقوم بها جهاز الموساد الإسرائيلي توصف بأنها «نظيفة» أي أن عملاءه لا يتركون وراءهم أثراً يشير إليهم، إلا أن أخطاءه في بعض الأحيان تكون فادحة كما يقول العيزر بلمور الموظف السابق بوزارة الخارجية الإسرائيلية تعليقا على منع نشر كتابه الذي يشرح بالتفصيل عملية «إلهامر النرويجية» التي انتهت بقتل الجرسون المغربي امد بوشكي أمام زوجته النرويجية بدلاً من رجل الأمن الفلسطيني على حسن سلامة!!

الهدف - أغسطس ٢٠٠٦ .



وجع في قلب إسرائيل سينقلها إلى غرفة الإنعاش ..

قلب إسرائيل يحتاج لعملية جراحية فورية لاستبدال غالبية شرايينه ومعظم بؤره الكهربائية التي أصابها التلف والتبیس بأخرى أمريكية، بسبب استمرار مقاومة قوات حزب الله لعمليات قواتها المسلحة الهجومية الوحشية لليوم التاسع، وبسبب فشل تدميرها للبنية التحتية للشعب اللبناني ومدنه وقراه من الجنوب حتى بعبك، وفي نفتيت الصف، وبعد أن فشل تهجير ونزح حوالى مليون مواطن من أماكن إقامتهم إلى داخل لبنان وخارجه في تصاعد الصوت المهادن فوق الصوت الوطنى المقاوم.

بعيداً عن الخوض فى معارك عسكرية إسرائيلية عربية سابقة، نشاهد لأول مرة شمال إسرائيل يعيش سكانه ومراكز إنتاجه حالة حرب حقيقية لحوالى عشرة أيام .. لأول مرة يقيم يهود مدن حيفا وطبرية وصفد إقامة شبه متواصلة فى الملاجئ وسرايب الوقاية تحت الأرض .. ولأول مرة تُخلى المستشفيات من مرضاها العاديين لكى تكون جاهزة لاستقبال المصابين، ولأول مرة تصطف سيارات الإسعاف فى شوارع هذه المدن وغيرها على امتداد الليل والنهار للقيام بواجب الإنقاذ.

لم تحسب إسرائيل حساباتها بدقة، لا على المستوى للخابراتى وميدان جمع المعلومات، ولا على مستوى العمل العسكرى فى الجنوب اللبناني الذى تعرف طبوغرافيته شبراً شبراً، ولا على مستوى نتائج التدمير التى أحدثتها هجماته غير المبررة ضد البنية التحتية للشعب اللبناني، إسرائيل لم تحسب اختيار مقدمات التخطيط وهى تعاني الآن نتائجها إلى درجة أن قيادة قواتها المسلحة أخذت قراراً باستدعاء ٥٠٠٠ من العاملين فى فرق الاحتياط المسلحة كدفعة أولى لتوفير أجواء النجدة العسكرية التى تحتاج إليها عملياتها العسكرية غير المبررة فى لبنان.

قامت عقيدة التدمير العسكرية الإسرائيلية منذ اليوم الأول لعمليتها الحربية ضد لبنان على أساس أنها ستوفر الحد اللازم من الخوف والذعر لحزب الله وللحكومة اللبنانية من ناحية «وستضمن الحد الأقصى من التفتت» على مستوى الجبهة اللبنانية الداخلية من ناحية ثانية، بحيث أن شمس اليوم التالي ستشرق وجنديها المأسوران في أحضان أمهما وأطواق الورد حول أعناقهما . . لكن هذا لم يحدث وبدلاً منه أصابت صواريخ المقاومة اللبنانية مدن وأماكن لم يسمع سكانها صفارات الإنذار من قبل ولم يعرفوا الذعر والخوف في حياتهم، وكانت الملاجئ بالنسبة لهم أماكن شبه أثرية يحكى عنها في الحوادث .

وارتكزت هذه العقيدة العنصرية على أن ما لدى إسرائيل من قدرة تدميرية كفى بعد ساعات معدودة بإركاغ كوادر حزب الله القتالية وإضعاف معنوياتهم، وأن ما سيصيبهم بالخوف والذعر سيقت من عضدهم مما يدفعهم إلى التسليم أو الفرار من أرض المعركة أمام شدة النيران وإتقاء للدمار والتخريب .

ولكى تسرع إسرائيل في جنى ثمار معتقداتها العسكرية الفاشية دفعت بثلى طيرانها الحربي إلى أرض المعركة للقيام بطلعات متتالية ليل نهار لتدمير ما تظن أنه معسكرات ومخازن سلاح تابعة لحزب الله وللقضاء على البنية التحتية للشعب اللبناني، وفي نفس الوقت أحاطت شواطئ لبنان بالبوراج الحربية التي أطلقت صواريخها في اتجاه مطاره الدولي وطرقه السريعة التي تربط أطرافه معاً وتربطه بالجيران، ليس فقط لقطع الإمدادات التعويضية التي ستحتاج إليها قوات حزب الله، ولكن لمحاصرة المدنيين في العراء لتسهيل عملية قصفهم بنيرانها ولاستخدامهم كأداة ضاغطة على كل الأطراف اللبنانية السياسية والعسكرية الأمنية والمقاومة .

ولما لم تحقق العقيدة العسكرية الإسرائيلية اللا إنسانية أهدافها في اليوم الثالث، أسرع يهود أولمرت إلى قاعة الكنيست ليقول لنوابه كذبا أن الجنديين اختطفوا من داخل أراضي إسرائيل، وهي لذلك تقوم بالحرب لاستعادتهما . . وأنها تواجه جماعة إرهابية لا تضر فقط على الاحتفاظ بالأسيرين ولكن لتقوم بالاعتداء على الأمن من سكان شمال البلاد . . ونسى رئيس الوزراء الإسرائيلي أن قدرة المقاومة اللبنانية على الصمود ستضعه في أسوأ مكان يمكن أن يتخيله سياسى، وهو ما وقع فعلاً حيث تتابع في الآونة الأخيرة مساءلات سياسية لا تنقطع من داخل الأحزاب ومن داخل منظمات المجتمع المدني وعلى مستوى لجان حقوق الإنسان . .

إسرائيل ضاعت هيبتها؛ هكذا يقول بعض المستمعين عبر برامج إذاعة الجيش . .
هذه التزهة كلفتنا من الأرواح والممتلكات والخسائر ما يفوق توقعاتنا، ويقول بعض
قدامى السياسيين أنه كان من الأفضل التعامل مع الموضوع وفق أجندة دبلوماسية أولاً
يعقبها تجريدة عسكرية إذا لزم الأمر . . ويكتب البعض مطالباً بالوقف الفوري لإطلاق
النار والبدء في تدارس أنسب المبادرات التي طرحتها الأطراف الدولية لإنهاء المشكلة .

هذا بينما الإعلام الداخلي محروم بقوة القانون العسكري من ممارسة دوره الطبيعي
سواء على مستوى نقل الحقيقة للمواطن الإسرائيلي أو رصد القصور الذي تعانيه
الخدمات المدنية فيما يخص التعامل مع الصواريخ التي يطلقها حزب الله أو فشل
المخطط العسكري لتركيبة الشعب اللبناني وهزيمة كوادر المقاومة، بحجة أن كل ما
يمكن أن ينشر تحت هذه البنود يصب في مصلحة حزب الله الحربية .

إسرائيل تستعد للقيام بعمليات عسكرية عن طريق البر وقد جربت في اليومين
الآخرين تمرير قول دبابات إلى داخل الحدود اللبنانية، ولكنها فشلت وأمضت فترة
طويلة قبل أن تنقل قتلها ولم توفق في سحب آلية معطوبة . . بالطبع هي لن تتوقف
عند حدود هذه المحاولة وستكررها، لكن المقدمات تدل على أنها لن تنجح بسهولة كما
كانت تتوقع إستراتيجيتها التي دخلت بها هذه الحرب التي قدرت لها ثلاثة أيام . .
إسرائيل تشيع أنها قضت على نحو ٥٠٪ من قدرات حزب الله الهجومية وهذا غير
صحيح وفق التصريحات التي جاءت على لسان أمين الحزب حسن نصر الله وفي ضوء
الحسابات للخبراتية الخاطئة التي دخلت بها هذه الحرب، وحتى لو كان هذا صحيحاً
فمن المحتمل عسكرياً أن تكون الـ ٥٠٪ الباقية هي الأكثر فاعلية بمعنى أنها الأقدر على
أن تطول تل أبيب أو الأقدر على أن تحدث خراباً أوسع في مدن الشمال،

قلب إسرائيل أصابه الوجدع رغم التأييد الأمريكي الذي يوفر لها الحصانة الاستثنائية
داخل مجلس الأمن ورغم التأييد الاستراتيجي الذي جعل واشنطن تسارع بمنحها ما
قيمته ٣٠٠ مليون دولار لمواجهة كلفة الوقود اللازم لطائراتها الحربية لكي تواصل
مهامها القتالية ضد الشعب اللبناني، وبرغم ذلك ربما نراها قريباً في غرفة الإنعاش .

حالة التناقض الحادة التي تعيشها إسرائيل ..

لها علاج واحد فقط

منذ صباح الخميس ٢٦ من الشهر الجاري وإسرائيل تعاني حالتى تناقض واحتقان حادتين ، ليعذرني القارئ إن رأيتهما فانفتين على حالة الزلزال التى أحدثها خروج أرييل شارون من حزب الليكود وتشكيله حزب كاديبما الذى لم يهنا به كما كان يخطط ويرجو ويحلم .

إسرائيل تعاني من تناقضاً حاداً منذ أن أعلنت نتائج فرز أصوات المشاركين فى اختيار أعضاء المجلس النيابى الفلسطينى أن منظمة حماس فازت بالأكثرية التى تبيع لها تشكيل الوزارة الفلسطينية القادمة ، منفردة أو متحالفة مع من نشاء .

تناقض حاد نتج عن اضطراب فى قدرة الشارع الإسرائيلى على فهم ما جرى ممثلاً فى عدد كبير من مفكره ومعظمهم قاده السياسيين وعلى رأسهم رئيس حزب الليكود والقائم بأعمال رئيس الوزراء . وقد تمثل هذا التناقض فى تعلقين :

الأول : طالب الإدارة الأمريكية عبر لقاء قناة فوكس FOX معه بعد إعلان النتائج أن لا تتعامل مع حماس وطالب حكومة بلاده برفض شرعيتها ، ووصف فى مقال له نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت قادة المنظمة بأن أيديهم ملطخة بدم إسرائيلى ورفض قبول كل ما أعلنته المنظمة من استعداد للتعاون مع العالم من أجل إقرار «سلام عادل ومستقر» بين الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى وتنبأ أن يمتد عدم الاستقرار الذى سينشأ فى ظل حكومة فلسطين القادمة بقيادة حماس ليس فقط إلى علاقتها بالحكومة الإسرائيلىة وإنما إلى جميع أرجاء المنطقة .

أما الثاني فقال فور انتهاء أول اجتماع لحكومته بعد إعلان نتائج الاقتراع الفلسطيني ، أنه لن يجرى أية اتصالات مع الفلسطينيين قبل أن تقوم منظمة حماس بما يلي :

١ - تخلى عن الإرهاب .

٢ - نعتف بحق إسرائيل في العيش بسلام .

٣ - الإقرار بكافة الاتفاقات والتفاهات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة .

٤ - إلغاء كل البنود التي تنص على القضاء على دولة إسرائيل من ميثاقها .

ولم يكتف إيهود أولمرت بذلك بل أعلن أن حكومته لن تفرج عن الأموال الفلسطينية التي لديها خشية أن تصل كلها أو بعضها إلى أيادٍ إرهابية تستخدمها ضد الشعب الإسرائيلي .

إسرائيل تعيش تناقضاً حاداً ؛ لأن كافة المؤشرات تؤكد أن سياسيتها كانوا يفضلون أن تفوز منظمة فتح بالأغلبية على مستوى الشارع السياسى الفلسطينى ، فقد عركوا عزيمة قادتها وعرفوا مواطن قوتهم وضعفهم وامتلكوا القدرة على الضغط عليهم وقتما يشاءون إلى أن يحققوا من التنازلات ما يتوافق مع مخططات التوسع والأمن الإسرائيلية وما يحقق للشعب الإسرائيلى استراتيجيته الهيمنة التى يحلم بها .

والآن يطالبون منظمة حماس بنفس ما طالبوا به الرئيس السابق ياسر عرفات قبل أن تفتح له أبواب البيت الأبيض ويجلس إلى طاولة التفاوض مع الوفود الإسرائيلية . فماذا أفاد الشعب الفلسطينى من وراء الاعترافات التى قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية؟! لا شئ . . وماذا أفاد المجتمع الفلسطينى من سلسلة تفاهات سلطته الوطنية مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاق أوسلو إلى تفاهم شرم الشيخ الأخير؟! لا شئ . .

وما المكاسب التى جنتها السلطة من وراء هذه التنازلات وتلك التفاهات؟ . . الكثير . . أعيد احتلال الأراضى التى كانت تابعة لها وحوصر القائد والرمز حتى مات وجرفت الأراضى وانتزعت الملكيات وحصدت أليات الجيش الإسرائيلى وقواه الأمنية أرواح حوالى ثلاثة آلاف مناضل وعوقت وشوهت حياة حوالى عشرين ألف مواطن فلسطينى . . وفى المقابل زادت إسرائيل من مستعمراتها فى الضفة والقطاع وشيدت

جدارها العنصرى على أرض فلسطينية وزرعت كل ما من شأنه أن يساهم قريبا فى تهويد الخليل وتقليص القدس العربية، ولما انسحبت من قطاع غزة تركته قاعا صفصفا لا ماء فيه ولا زرع حتى رماله سرقها!! .

حالة التناقض التى تعانىها إسرائيل . هى السبب المباشر فيها بالاشتراك مع الإدارة الأمريكية الحالية فكلاهما مسئولتان عن الانسداد والتجمد الذى أصاب مسار التفاوض الإسرائيلى الفلسطينى منذ أكثر من أربع سنوات وكلاهما مسئولتان عن الأضرار التى أصابت الشعب الفلسطينى فى مقتل؛ لذلك لم يكن مستغربا أن يصوت أبناءه لصالح برنامج مرشحى حماس الانتخابى، ليس فقط للخلاص من حكومة فتح التى لم تقدم له منذ تأسست فى الضفة وغزة ولو ثمرة واحدة من ثمار اتفاق أوسلو، ولكن لأنه يؤمن بالتحرير والاستقلال عبر البندقية وطاولة التفاوض ويؤيد القضاء على الفساد عن طريق الإصلاح والشفافية واقتسام الصعاب.

حالة التناقض التى تعيشها إسرائيل سببها المباشر أنها عملت بكل جد واجتهاد بالاشتراك أيضا مع واشنطن على تهميش الدور الأوروبى الذى يشارك بكل أسف فى مهزلة الصراخ فى وجه منظمة حماس الفائزة ديموقراطيا بأغلبية مقاعد المجلس التشريعى الفلسطينى . . كانت دول الاتحاد الأوروبى قادرة منذ أكثر من عشر سنوات على الفعل والتدخل وخلق حالة من الاتزان ضمن إطار القرار الأمريكى الداخلى أو الثانى أو الدولى الذى يميل كل الميل ناحية إسرائيل . . ولكنها بعد الكثير من الممانعات والضغط تحولت إلى تابع يسير فى ركب تل أبيب وواشنطن.

حالة التناقض التى تعيشها إسرائيل وأمريكا والرابعية الأوروبية عندما ترفض حق الشعب الفلسطينى فى التعبير عن مطالبه وعن حقه فى اختيار ممثليه، تبرهن على أنها جميعا ترى ديموقراطية الآخرين عبر عيون تغطيتها العنصرية ويغشاها انعدام البصيرة . . فإن لم تكن صناديق الاقتراع هى المؤشر على حق الفائزين فى أن يتولوا إدارة شئون بلادهم؟؟ فلمن يذهب هذا الحق إذن؟! أليست صناديق الاقتراع التى سيبر عن طريقها الشعب الإسرائيلى بعد أقل من شهرين عن إرادته الحرة، هى السبيل إلى تكليف الحزب الذى سيفوز بتشكيل حكومة البلاد الجديدة؟؟ . . إذن لماذا الاعتراض من جانبهم - وهم جميعا ديموقراطيون - على حق الشعب الفلسطينى فى الاختيار وعلى حق جماعته السياسية الفائزة فى القيام بأعباء المسئولية؟!

لن تخرج إسرائيل من حالة التناقض الصارخ التي تعيشها اليوم عن طريق المزيد من العنف والقتل وتدمير ما بقى من بنية فلسطينية تحتية. . ولن تخرج منها بالإصرار على البقاء في الضفة الغربية وفي القدس الشرقية. . ولن تخرج منها بمواصلة التسويف في منح الشعب الفلسطيني الحياة الحرة الكريمة والاستقلال بعيداً عن نير أسوأ احتلال عنصري عرفته البشرية. . ولن تخرج منها بتحديد شكل الدولة الفلسطينية المستقلة وتحديد حركتها داخلياً وخارجياً. . ولن تخرج منها بمواصلة رفض حق العودة الذي أقرته الشرعية الدولية منذ عقود عدة، ستخرج منه فقط عندما تُقدّم بشجاعة أو باضطرار على الخطوات التالية :

لأولاً: الاعتراف بأن الشعب الفلسطيني لا يمارس إرهاباً. . وإنما يقوم بنضال وطني مشرف يستحق التقدير ويتطلب الاستجابة لما تقره الاتفاقات والأعراف الدولية من حقوق وتبعات تساندها الشرعية الدولية.

ثانياً: الاعتراف بخط الحدود الفاصل بينها وبين أراضي الشعب الفلسطيني كما كان قبل يونية عام ١٩٦٧ ؛ لأن مستعمراتها التي أقامتها، ولا زالت، تملك بها في قطاع غزة وفي الضفة الغربية ليست شرعية ومتافية للمواثيق الدولية التي تنظر إليها باعتبارها دولة محتلة غاصبة .

ثالثاً: أن تبدأ في أسرع وقت ممكن عن طريق الأمم المتحدة وتحت إشرافها في التفاوض مع ممثلي الشعب الفلسطيني الشرعيين لوضع جدول زمني للانسحاب التدريجي من الأراضي الفلسطينية المحتلة .

رابعاً: أن تعترف بما نهيته وسلبته من ثروات كانت ملكاً للشعب الفلسطيني منذ أكثر من أربعة عقود .

هذا هو السبيل الوحيد أمام الساسة الإسرائيليين الحاليين والقادمين للخلاص من حالة التخبط التي يعيشونها والتي هم السبب الأساسي فيها. . نقول ونؤكد ذلك ؛ لأن التحول الذي يصنعه الشعب الفلسطيني باقتدار وتحضر كل يوم سيواصل نتائجه وسيحقق أهدافه التي أولها نيل حريته وإعلان قيام دولته المستقلة .

ستون عاما.. ولم تستقر أحوالها بعد!!..

تحتل دولة إسرائيل هذه الأيام بمرور ستين عاما على قيامها على الرغم من افتقارها - كدولة وشعب - لأدوات التعامل الحضارى مع حقائق التاريخ والجغرافيا وافتقارها كحكومة ونظام - لمؤشرات المستقبل المستقر . . وعلى الرغم من أنها نسقت منذ العام الماضى مع وزارة الثقافة الفرنسية لكي تكون 'ضيف شرف' معرض باريس الدولى للكتاب إحتفاءً بهذه المناسبة، وعلى الرغم أنها ستحتفى قريبا بمشاركة أمريكية على أعلى مستوى فى احتفالاتها الرسمية التى ستطلق مع بداية شهر مايو (٢٠٠٨)، إلا أن تقارير الرأى العام الصادرة من داخلها تؤكد أن شعبها ونظامه الحاكم لم يتعلما - رغم مرور هذه الأعوام الستين، ورغم التجارب العديدة - بعدُ كيف يعيشون إلى جوار الآخر وكيف يحترمون خصوصياته .

إسرائيل بعد ستين عاما من الوجود المنقوص لا زالت تتمسك بمنطق الاستغلال والابتزاز والتسلط وتسعى حثيثا لفرض الهيمنة، ليس فقط على مستوى معاملاتها مع الشعب الفلسطينى الذى تحتل أرضه وتعتدى على أبنائه وتنهب ثرواته، ولكن على مستوى تعاملاتها العنصرية مع شعوب الجوار سواء تلك التى تحتل بعضا من أراضيها كسوريا ولبنان أو تلك التى تربطها بها اتفاقات سلام وتبادل اقتصادى وتجارى واستثمارى كمصر والأردن .

إسرائيل لا تريد منح الشعب الفلسطينى حريته بإنهاء احتلالها العنصرى لأرضه ولا ترغب فى أن تراه يعيش فى ظل دولته المستقلة التى يسعى لبنانها بعد تحرره . . ولا تريد التفاوض مباشرة لإنهاء احتلالها لأراضى هضبة الجولان السورية ومزارع شبعاء اللبنانية، إسرائيل تتعامل مع هذه الأطر بمفهوم المؤسسة العسكرية الغاصبة المعتدية

وليس بمنطق الدولة المتحضرة ذات الاستراتيجية السلمية . . إسرائيل تحرم الشعب الأردني من مياهه النهرية والجوفية وتدمر بيئته الطبيعية وتسخر مشاريعها المشتركة معه في وادي عربة لخدمة مصالحها الذاتية فقط دون مراعاة لما تضمنته اتفاقاتها الاستثمارية مع حكومته ، وتحارب الشعب المصري بأساليب الإرهاب الخفى والعلى وتسعى بكل جهدها لفرض إرادتها عليه للدرجة أن العديد من التقارير الدولية تؤكد أنها تقف وراء حوادث التسلل الفردى والجماعى عبر حدودها المشتركة مع مصر بهدف التدمير والإضرار بالمصالح الحيوية .

إسرائيل بعد ستين عاما انطوت على الكثير من التجارب الفاشلة لفرض إرادتها الأحادية على دول المنطقة - ما زالت تتصور أنها قادرة - عبر أساليب الخداع مرة والتهريب مرات ، على أن تتحول إلى قوة إقليمية نافذة . . وترفض فى نفس الوقت كافة الدراسات الغربية التى تؤكد أنها تعتمد فى تحقيق تحولها هذا على ارتباطها العضوى «المتفرد» أمنيا وعسكريا بالولايات المتحدة ، وتكر أن تدهورها داخليا وخارجيا يتوافق طرديا مع انتفاء وتصدع خصوصية تحالفها الاستراتيجى معها ، الأمر الذى دفع بعض مراكز الدراسات إلى التساؤل عن معنى الاستعداد المكثف لاحتفالها الستينى «وهى - كنظام حكم - غير قادرة على أن تتصرف وفق «واجبات والتزامات الدولة ذات السيادة التى تعتمد على المتاح لديها من مقومات سلمية وحضارية لكى تتواصل مع جيرانها ومحيطها البنى والجغرافى» .

يؤكد آلان جريش مدير تحرير صحيفة ديلوماتيك الشهرية (فرنسية) فى تحليل مطول له أن الكتاب الإسرائيلىين المشاركين فى معرض باريس للكتاب تعهدوا عند اختيارهم بالدفاع عن إسرائيل وعن توجهاتها خصوصا على مستوى علاقاتها الإقليمية . . ويتساءل باستنكار «وهل هناك دولة مطمئنة وأمنة تفرض على مشقفيها مثل هذا الشرط؟! ويوضح بجلاء لا لبس فيه حقيقة هامة يجب أن يلتفت إليها المثقفون العرب» بعد ستين عاما من الوجود سياسيا ، لا زالت أجهزة إسرائيل الأمنية تلجأ إلى الإقصاء عندما تختار من تكلفه بتحسين صورتها خاصة أنه لم يدع أى بلد عربى بعد للمشاركة كضيف شرف فى هذا المعرض» .

بعد ستين عاما من نهب مياه الدول العربية ذات الحدود المشتركة مع إسرائيل ، ما زالت حكوماتها المتعاقبة تسرق المياه الجوفية الفلسطينية وتضخ مياه الأنهار الأردنية واللبنانية وتصر على أن تقاسم مياه بحيرة طبرية سوريا قبل أن تتفاوض معها على أراضي هضبة الجولان ، تقول صحيفة هآرتس في افتتاحية يوم ١٢ مارس ٢٠٠٨ إن قلة كميات الأمطار المتوقع هطولها وانخفاض مستوى المخزون من المياه الاستهلاكية في هذا الوقت من العام سيؤديان إلى مصاعب جمة في الصيف القادم ، ويجب على الأجهزة المختصة أن تقلل من الآن من الأنصبة التي تتركها للأغيار على حساب احتياجات مجتمعاتها .

هكذا بلا موارد تعيش إسرائيل وتقتات بعد ستين عاما من إعلان قيامها غصبا وافتثاتاً على حساب الآخرين : الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي تمدانها بالمال والسلاح ومقومات الأمان ، وتنهب هي خيرات الشعوب المحيطة بها من الأردن إلى مصر ومن سوريا إلى لبنان وفي مقدمتهم جميعا الشعب الفلسطيني ، وتبتز الشعب الألماني إلى الحد الذي دفع بالمستشارة الألمانية أثناء زيارتها منذ بضعة أيام (أوائل شهر مارس ٢٠٠٨) لتل أبيب إلى القول «إن التهديدات التي توجه إلى إسرائيل نعتبرها تهديدات ضدنا» .

صحيفة إيلاف - ٢ أبريل ٢٠٠٨



الفصل الثالث

الأصولية اليهودية : مشروع حرب بلا نهاية

• مدينة الخليل والانشقاق الصهيوني بين العلمانية والدينية • هل هي بداية
انفتاح على المسار السوري؟ • القوى الإقليمية في ميزان الاستخبارات الإسرائيلية
• الاستيطان ركيزة لا يمكن أن تستغنى عنها إسرائيل • الأصولية اليهودية،
مشروع حرب بلا نهاية • التوافق السوري المصري يثير حفيظة الإسرائيليين
• باراك ، طريق رابين لا يكفى • باراك يجرب الوصول إلى الشاطئ الذي لم يصل
إليه فتتناهو • التوطين في لبنان .. قنبلة مهربة من خارج المشهد • قبل أن يلفظ
أنفاسه الأخيرة.. كان زنبق يطالب بإبادة الفلسطينيين • المقدسيون بين مطرقة
العنصرية وسندان الإرهاب • إسرائيل قادرة على إخلاء المستوطنات، شهادة من
داخلها • حكومة إسرائيل القادمة لن تعمل من أجل السلام • أمطار الصيف .. حرب
عنصرية سابقة التجهيز • حرب لبنان وعقدة الاستعلاء لدى يهود إسرائيل
وأمریکا • إسرائيل توجّل التسوية الشاملة لعين شهور جيل جديدة من القادة
الفلسطينيين

مدينة الخليل والانشقاق الصهيوني

بين العلمانية والدينية

تعكس غالبية التقارير التي تتناول المشكلة القائمة حالياً بين حكومة نتنياهو والسلطة الفلسطينية حول إعادة انتشار القوات المسلحة الإسرائيلية في مدينة الخليل، الانشقاق الواقع ليس فقط بين الطرفين، ولكن أيضاً داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه. فبينما كان شمعون بيريس ينظر إلى الخليل على أنها في الأصل مدينة عربية سكنتها مجموعة من الأسر اليهودية لفترات متقطعة، نجد نتنياهو يعتقد اعتقاداً راسخاً أنها مدينة الأجداد منذ مئات السنين.

وهذا الانقسام الحاد بين الصهيونية العلمانية التي تعتبر إسرائيل وطناً وبيتاً لكل يهود العالم وبين الصهيونية الدينية التي تعتبرها أولاً أرضاً للتوراة ومسقط رأس الأجداد ثم وطناً بعد ذلك، يؤدي بالضرورة إلى إهمال مستقبل الجيل الجديد من أبناء المجتمع الإسرائيلي على حساب الماضي والتاريخ والجذور. وجاء تبني البرنامج الانتخابي لحزب الليكود لهذه الفلسفة خير معاون له للفوز بانتخابات مايو الماضي (١٩٩٥). فلا جدال في أن بنيامين نتنياهو يعتبر الأقرب فكرياً وفلسفة إلى نظرية «موطن الأجداد»، ومن هنا جاء إصراره على ضرورة مناقشة إعادة عجلات التاريخ إلى الوراء والادعاء بالقدرة على إهمال اتفاقيات أوسلو أو تجميدها، فلا بد من إدخال التعديلات اللازمة عليها؛ بحيث يتواصل الوجود الإسرائيلي في المدينة وفق فلسفة الصهيونية العلمانية «التي ترعى أرض الأجداد» على حساب أي شيء آخر مهما كان أثر ذلك الفعل على سلام وأمن المجتمع الإسرائيلي نفسه.

وفق صيغة إعادة الانتشار التي وافقت عليها حكومة إسرائيل السابقة، يتحمل الإسرائيليون والفلسطينيون مسئولية مدينة الخليل الأمنية. أما أغلبية الصلاحيات المدنية فتنقل إلى السلطة الفلسطينية؛ أى أن المدينة ستظل غير مقسمة على الرغم من توزيع المسئولية الأمنية بين الطرفين... وهنا مكنم الخطر كما تراه العناصر الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، فانتقال الصلاحيات المدنية إلى يد السلطة الفلسطينية معناه أن تكون المتصرف الوحيد فيما يخص مجالات البنية التحتية مثل:

تسجيل الأراضي ونقل الملكية، وهذا من وجهة نظرهم سيؤدى إلى تجميد خطط التوسع الاستيطاني (الاستعماري) وزيادته، ووفق نظريات إسرائيل المستقبلية.

ومنها أيضاً تصاريح التنظيم والبناء، والمياه والكهرباء والهاتف والصرف الصحى، وهذه أمور ربما تكون مصدر مضايقات مستقبلية للمستوطنين وهم الذين درجوا على مدى عشرات السنين على أن تُلْمى احتياجاتهم دون أن يطلبوها، وأن يتسابق المسئولون لخدمتهم وتقديم العون لهم فى مثل هذه الأمور وغيرها.

ومنها الحفريات الأثرية والحفاظ على الأماكن الأثرية، وستكون هذه الأمور مثل غيرها مصدر قلق وتوتر شبه يومي؛ لأن إسرائيل تعتبر أن أرض الخليل تضم قدراً هائلاً من المواقع المسجلة لديها على أنها «مواقع ذات أهمية بالغة للجانب الإسرائيلي» وأشهرها ممتلكاتهم التي يدعون أنها انتزعت منهم أثناء الاضطرابات التي شهدتها المنطقة فى العشرينيات من هذا القرن.

ومنها أن السياح اليهود الذين يحضرون لزيارة الأماكن المقدسة فى المدينة سيكونون خاضعين بحكم هذه الصلاحيات للسلطة الفلسطينية، والمستوطنون (المستعمرون) لا يثقون فى قدرة الجانب العربى على توفير الحماية لضيوف إسرائيل... إلى جانب ذلك سيكون من حق السلطة الفلسطينية أن تمنح تصاريح للبناء فى أى مكان تراه مناسباً، ومن المحتمل أن تكون هذه الأماكن قريبة من المباني الإسرائيلية، فهل يمكن منعهم؟ وهل يمكن تقييد البناء العربى فى المدينة وما حولها ككل؟.

هذا الانشقاق العميق فى نظرة للمجتمع الإسرائيلي إلى اتفاقية أوسلو التي تُحدد انتقال السلطة المدنية فى الخليل إلى يد الإدارة الفلسطينية، هو الترجمة الواقعية لما وقع

للنائبه يعيل دايان عضو الكنيست الاسرائيلى حيث ألقى أحد المتطرفين منذ أيام قليلة كويًا من الشاى الساخن على وجهها وهى فى زيارة إلى مدينة الخليل ، وهو نفسه الذى سمح لمركز الشرطة الذى أبلغ عن وقوع حادث الاعتداء هذا بإطلاق سراح المعتدى بعد أن اقتيد إليه ، وهو الذى لم يوجه أى اتهام إلى من ساعدوه على الفرار .

هذا الانشقاق هو الذى مهد فى مقابلة إذاعية بثتها إذاعة إسرائيل للقول أن السلطة الفلسطينية أرسلت كميات ضخمة من الأسلحة إلى السكان العرب فى الخليل ، لكى تكون جاهزة للاعتداء على المستوطنين اليهود عندما تحين لحظة المواجهة ، بالاعتماد على شهادة شخص من الخليل وصفته صحيفة «هآرتس» يوم ٢٤ الجارى (نوفمبر ١٩٩٦) ، «بأن لهجته وأسلوب حديثه مبالغ فيهما بشكل يدعو إلى اعتبار الأمر تمثيلاً غير موفق» .

العالم كله يرى أنه ليس من صالح استقرار السلام والأمن فى منطقة الشرق الأوسط أن تتكرر حكومة نتنياهو لما سبق إقراره من اتفاقيات بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية السابقة بشهادة العالم أجمع ، ويكفى أن الحكومة الفرنسية ممثلة فى الرئيس جاك شيراك أعلنت أن إقامة دولة فلسطينية هو المعادل الحقيقى لأمن إسرائيل واستقرار المنطقة كلها .

ونأمل أن يتم هذا التغيير قبل أن يفلت زمام الأمر من أيدي جميع الأطراف وأولهم الإدارة الإسرائيلية ، التى ستكون أول من يعاني من الانشقاق الحادث فى داخل مجتمعها ، ونجربة شمعون بيريس مع المستوطنات وسكانها ليست بعيدة .

القدس العربى - ٤ نوفمبر ١٩٩٦



هل هي بداية انفتاح على المسار السوري؟

استعداداً لزيارته المرتقبة إلى الولايات المتحدة الشهر الحالي (فبراير ١٩٩٧) والتي تعد الأولى بعد توقيع اتفاق الخليل مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بدأت إدارة نتياهو في إطلاق بالونات الاختبار في الهواء لجس نبض الأجواء السورية وقياس مدى ترحيبها بما ستسفر عنه مباحثاته المقبلة في البيت الأبيض؛ ربما يكون ذلك نتيجة مباشرة توصلت إليها الحكومة الإسرائيلية بعد مطالعتها المكثفة والمتأنية طوال عدة أشهر للملفات المتناحرة حول المسار السوري التي أجرتها الحكومة العمالية السابقة. . وربما يكون رد فعل على ما صرح به الرئيس بيل كلينتون في أول مؤتمر صحفي له بعد أدائه اليمين الدستورية يوم ٢٠ من الشهر الماضي (يناير ١٩٩٧) حين قال إن المفاوضات بين سورية وإسرائيل ستكون موضوعاً رئيسياً على جدول لقاءاته مع كل من الرئيس المصري حسنى مبارك ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو والعاقل الأردنى الملك حسين ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ياسر عرفات، «لأن السلام فى الشرق الأوسط لن يكون شاملاً ما دما لم نحل المسائل العالقة بين سورية وإسرائيل».

أطلق بالون الاختبار الأول نتياهو بنفسه حين زعم فى حديث له نشرته صحيفة -هآرتس- الإسرائيلية المستقلة يوم ٢٩ من الشهر الماضى (يناير ١٩٩٧) أن لديه أفكاراً عديدة حول كيفية تنشيط المسار السورى «ولكنها - أى الأفكار التى فى جعبته - ليست مطابقة لمواقف الحكومة الإسرائيلية السابقة؛ لأن حكومته مختلفة . وقد تم انتخابنا لإنجاز مهمة مختلفة وبسبب احترامنا للاتفاقات الموقعة نحاول أن نجد صيغة ملائمة لاستئناف المفاوضات مع السوريين». ولم يترك نتياهو الأمر كله للتخمين فقد توقع أن تتمكن إدارته من إجراء محادثات اقتصادية مع سورية عندما تستأنف مساعى السلام بين الطرفين، لذلك طلب من وزير مالىته دان ميريدور دراسة ملف الاقتصاد السورى

وتحديد نقاط التلاقى بين الاقتصاديين (الإسرائيلي والسوري)، حتى يمكن التركيز عليها إذا ما بدأت المباحثات بين الجانبين، وزاد على ذلك أنه ذو رؤية صائبة لمستقبل هذا المسار حين قال لنفس الصحيفة «ستجنى سورية الكثير على الجانب الاقتصادى؛ فافتصادها لا يتقدم بسرعة وما تسعى للتوصل إليه لن يتحقق إلا باتباعها سياسة الانفتاح التى تحقق لها فرصة إقامة مشاريع مشتركة معنا».

أما البالون الثانى فقد أطلقه إسحق موردهاى وزير الدفاع الإسرائيلى الذى قالت مصادر قريبة جداً من مكعبه إنه كلف قادة الجيش الإسرائيلى يوم ٢٨ الماضى (يناير ١٩٩٨) بدراسة مدى احتياجات البلاد الأمنية، وكيف يمكن الدفاع عن شمال إسرائيل «فى حالة انسحاب قواتها من بعض أجزاء هضبة الجولان وإعادتها إلى السلطة السورية». . ذلك بالرغم من رفض نتنياهو لمثل هذه الأفكار قلباً وقالباً!!

نعتقد أن إسرائيل تدرك تماماً أن مثل هذه الأفكار غير مقبولة من جانب النظام السورى، فإذا كانت دمشق ترفض منح إسرائيل حق تبادل التمثيل الدبلوماسى معها قبل الاتفاق على جدول زمنى محدد للانسحاب الكامل من الجولان؛ فكيف يُعقل أن تقبل بإجراء مفاوضات اقتصادية معها تتوازى مع المفاوضات العسكرية والأمنية عند استئنافها بعد توقف حوالى عام، وهى التى رفضت مبدأ الوجود معها فى مؤتمرين دوليين لرعاية الشؤون الاقتصادية لدول حوض البحر المتوسط والشمال الإفريقى؛ عقد أحدهما فى المغرب والآخر فى الأردن؟ وكيف تقبل سورية باتسحاب جزئى من هضبة الجولان بعد أن حصلت من حكومة إسرائيل السابقة على تعهد باستعادها للانسحاب الكامل منها وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين من تعهدات أمنية؟ ربما لهذا السبب طالب السيد محمد بسوى السفير المصرى فى تل أبيب بتطبيق مبدأ المعاملة بالمثل من جانب أمريكا بين سورية وإسرائيل؛ فإذا كان وزير خارجية أمريكا السابق - كما تدعى بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية - قد أرسل كتاباً إلى إدارة نتنياهو أكد فيه أن وثيقة التظاهرات غير الموقعة بين إسرائيل وسورية ليست ملزمة؛ فمن الواجب عليه أن يرسل برسالة مماثلة إلى دمشق تحمل نفس المعنى.

البالون الثالث كان أكبر حجماً وأزهى ألواناً. . أطلقه الجنرال موشيه يعلون رئيس الاستخبارات العسكرية فى جيش إسرائيل، والذى كان يتحدث مؤخراً أمام مشاركين

فى حلقة دراسية عقدت فى جامعة تل أبيب وجاء على لسانه : «استعادة كامل مرتفعات الجولان هدف استراتيجى من الدرجة الأولى بالنسبة لسورية وهى تنظر إلى عملية السلام باعتبارها الطريق الأفضل الذى يودى إلى تحقيق هذا الهدف، ولكنها يجب أن تُدرك أن تحقيق هذا الحلم سيضطرها إلى دفع ثمن غال مقابل ذلك، يتمثل فى الإقرار بترتيبات أمنية وتطبيع علاقاتها مع إسرائيل ».

وسورية لم ترفض يوماً إقامة ترتيبات أمنية متبادلة ترضى الطرفين السورى والإسرائيلى بعد انسحاب إسرائيل عسكرياً واستيطانياً من هَضْبَة الجولان، كما لم ترفض يوماً البدء فى التطبيع بعد إتمام عملية الانسحاب أو مع نهايتها العملية . . ولكنها لا ترضى بأن يكون أمن شمال إسرائيل على حساب أمن شعبها، وما زالت ترى فى السلام هدفاً استراتيجياً رغم الماطلات الإسرائيلية التى جمدت المفاوضات بين الطرفين مرة بحجة العمليات الإرهابية داخل إسرائيل، ومرة أخرى لأن تنبأه ويرغب فى دخول المفاوضات من بدايتها ويرفض مبدأ استئنافها من حيث توقفت فى مارس الماضى (١٩٩٦).

إسرائيل تُمهد بكل ذلك على مستويات مختلفة لزيارة رئيس وزرائها الليت الأبيض ولقاءاته التى سيعقدها مع أفراد الجالية اليهودية فى الولايات الأمريكية، ولحواراته الموسعة مع أجهزة الإعلام الأمريكية، وتنبأه يعلم أن تداول الحديث عن تنشيط مسار المفاوضات مع سورية يفتح الأذان والعيون على كل ما يصدر منه قبل هذه الزيارة؛ ولمَ لا والعالم كله يُجمع على أنه بدون دخول الطرف السورى مشاركاً فعلاً فى إجراءات استكمال السلام الحقيقى؛ فلن يكون هناك سلام آمن ومستقر فى هذه المنطقة من العالم .

دمشق تعرف واقعياً موضع خطاها وتحظى بالتأييد العربى الجامع لمطالبها التى لا يستطيع أى طرف أن يضغط عليها للقبول بأقل منها، كما تحظى بتأييد القوى للحبة للسلام على مستوى العالم . . ولكنها ترى أن لها الحق كل الحق فى استعادة أراضى هَضْبَة الجولان المحتلة بالكامل، وترى أن توفير الأمن يجب أن يكون قسمة عادلة بين الطرفين السورى والإسرائيلى وليس وَفقَ متطلبات طرف واحد على حساب الآخر .

على الولايات المتحدة إذن أن تؤدي دورها الحيادي بين الجانبين السوري والإسرائيلي كما يجب أن يكون ؛ لأن عائد الاستقرار بين دول الشرق الأوسط وإسرائيل خاصة بعد انسحابها من الجولان والجنوب اللبناني واستكمال تنفيذ اتفاقاتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، سيكون لصالحها في المقام الأول بكل المقاييس . . إلا إذا كانت ترى في عدم الاستقرار فرصة أكبر لاستنزاف شعوب المنطقة مادياً ومعنوياً .

وعلى أوروبا أن تنشط ، فالمطلوب دور فعال يتعدى مرحلة زيارات المبعوث الأوروبي للشرق الأوسط ميغيل إنجيل موراتينوس للمواصم العربية ؛ فالهوة بين المصالح الأوروبية والمصالح الأمريكية في المنطقة ليست بهذا الاتساع والقدرة الأوروبية على الفعل ليست بهذا الوهن .

القدس العربي - ١٧ فبراير ١٩٩٧



القوى الإقليمية في ميزان الاستخبارات الإسرائيلية

اعتماد جهاز الاستخبارات الإسرائيلية أن يقدم لرناسه وبعض أجهزة الحكومة المختصة (وهكذا تفعل كافة الأجهزة المماثلة في الدول الأخرى) تقارير دورية حول أوضاع دول الجوار سواء كانوا أصدقاء أو أعداء، تتناول أحوال هذه الدول وظروفها من الزوايا التي تهتم أمن إسرائيل وسلامة مواطنيها وتخدم تخطيطات الحكومة المستقبلية، وعلى الرغم من أن جهاز شين بيت يتولى مسئولية الأمن الداخلي في إسرائيل والأراضي العربية المحتلة إلا أن تقريره لهذا العام، والذي قدمه إلى مكتب رئيس الوزراء مؤخراً عرض لأوضاع عدد كبير من الدول المحيطة بإسرائيل وقَّيم قدراتها العسكرية وتوجهاتها المستقبلية ضد إسرائيل من ناحية ومدى تمسكها بالسلام من ناحية أخرى وخطرها على المنطقة ككل وموقفها من الإرهاب من ناحية ثالثة.

ولإمعاناً في مواصلة سياسة العجرفة والتسلط التي دأبت عليها حكومة بنيامين نتنياهو طوال الاثنى عشر شهراً الأخيرة منذ توليها السلطة في آخر شهر مايو الماضي، سمح لجريدة هآرتس بإجراء مقابلة صحافية مع اللواء موشيه يعلون مدير جهاز شين بيت نشرت يوم ١١ الجارى (مايو ١٩٩٧) حول ما جاء في هذا التقرير الذى يبدو أنه تضمن اتهامات مباشرة لسورية ولبنان وإيران والسلطة الوطنية الفلسطينية بالعمل على إفشال خطوات السلام، وللسعودية بالخوف من إيران، ولمصر بمساندة ودعم أى تحرك عسكرى يمكن أن يقع فى المنطقة ضد إسرائيل مستقبلاً. . الجدير بالملاحظة أن إجابات موشيه متفقة ومتناسقة مع حالة الاستفزاز التى تفرضها إسرائيل منذ أكثر من شهرين على الشرق الأوسط :

يعترف موشيه بأن السوريين مازالوا يرون فى عملية السلام «الخيار الأفضل» الذى يساعدهم على تحقيق هدف تحرير هضبة الجولان السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧،

ولكنه يعيب على حكومتهم أنها تلجأ إلى خيارات أخرى لدفع إسرائيل إلى العودة إلى مفاوضات السلام التي كانت قائمة بين الطرفين . . أما عندما تلجأ حكومة نتنياهو إلى إقامة تحالف مع تركيا فتدل كافة المؤشرات على أنه موجه ضد كل من سورية وإيران والعراق . . وعندما تشير كافة القرائن إلى أن تدريبات الطيران المشتركة بين الطرفين الإسرائيلي والتركي تكشف السماء السورية أمام طائرات إسرائيل الحربية . . وعندما يتفق حرس مياه دجلة والفرات عن سورية والعراق مع الأهداف الإسرائيلية، فلا يكون ذلك أحد الخيارات بل أخطرهما، والتي تستخدمها إسرائيل لممارسة الضغط الداخلي والخارجي على سورية لإجبارها على الجلوس مُرغمة إلى مائدة المفاوضات والقبول بفئات ما تفضل عليها به حكومة نتنياهو .

وبشكل مباشر تهتم سورية بأنها تخضع عناصر حزب الله على قتال قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب اللبناني، وأنها تحتضن «كافة قيادات الإرهاب الفلسطينية وتسمح لها بالإقامة في دمشق». وسلاح الإرهاب كما يرى موشيه يعلون من بين أساليب الضغط التي تستخدمها سورية ضد إسرائيل المسألة التي لا ترى حلاً لأساليب المقاومة التي تُمارس ضدها في الجنوب اللبناني الذي تحتله، أو في الأراضي العربية المحتلة سوى أن تقوم بقلب موائد المباحثات على أصحابها واستخدام النيران المكثفة لقمعها دموياً . حتى في حالة اشتعال الحرب بين الطرفين سيقوم حزب الله في لبنان بتقديم المساعدات اللازمة للقوات السورية بحيث تشغل القوات الإسرائيلية في جبهتين وربما في ثلاث، إذا وقفت الحكومة المصرية، برغم اتفاقية السلام الموقعة بين الطرفين، إلى جانب الحكومة السورية . . ويرى موشيه أن أمر القاهرة سيكون أكثر وضوحاً حيث يستلزم الأمر أن يقطع الطرفان علاقتهما الدبلوماسية أولاً ثم يعلننا حالة الحرب ثانية، على عكس الأمر بالنسبة لسورية وحزب الله حيث في إمكانهما الاعتداء على إسرائيل الأمانة غداً وبلا إنذار . والدليل على ذلك - عنده - هو قيام النظام السوري بتصنيع غاز الأعصاب «في إكس» الذي لا ينفع للوقاية منه استخدام الأجهزة العادية؛ مما كلف ميزانية دولة إسرائيل عدة ملايين من الدولارات لشراء كمادات معينة تنتجها الشركات الألمانية خصيصاً للوقاية من هذا النوع من الأسلحة البيولوجية المدمرة . . وهو يرى أن سورية لجأت إلى ذلك كوسيلة من وسائل الضغط من ناحية

ولتعميوض فارق النقص بينها وبين إسرائيل على مستوى السلاحين البرى والجوى من ناحية ثانية .

أما إيران فقد حازت على القسط الأكبر من اهتمامات تقرير الشين بيت ، وليس ذلك بغريب فهم من وجهة النظر الإسرائيلية دولة تسعى إلى «إقلاق العالم المتحضر كله» . . ولأن الفكر السياسى الإسرائيلى لا ينظر إلى الدول العربية على أنها ضمن هذا القطاع من التصنيفات ، فقد عقب موشيه قاتلأ : «وكذلك هى وجهة نظر العالم العربى» لماذا؟ لأن إيران تعمل بلا كلل لإقامة نظم إسلامية موالية لها . . وبضرب لذلك مثلاً بالحكومة التركية التى يراها التقرير خاضعة كلية لسيطرة إيران ودعمها المادى ، ويتوسع موشيه يعلون فى حديثه الصحافى ليؤكد لقراء جريدة (هآرتس) أن يد إيران الطولى وصلت إلى الصين والغلبين والبوسنة والعديد من الدول العربية من بينها البحرين والأردن والسعودية ، وأنها تسيطر على التنظيمات الإرهابية مثل الجهاد وحماس وطلانغ فتح التى تعمل داخل بعض دول الشمال الأفريقى والسودان ومصر ، ويؤكد من ناحية أخرى على وجود أعداد كبيرة فى السجون الإسرائيلية من عناصر التخريب الفلسطينية التى تلقت تدريبها على يد أجهزة الأمن الإيرانية للعمل من داخل الضفة الغربية وغزة .

السلطة الوطنية الفلسطينية فى رأى رئيس جهاز استخبارات شين بيت ملتزمة بعملية السلام ، وهى تتمسك بها إذارات أن ذلك سيؤدى إلى تحقيق الأهداف التى يسعى أركانها إلى تحقيقها . أما إذا وجدوا هذه الأهداف مهددة فإنهم يسمحون للإرهاب بأن يصول ويجول فى مناطق التماس بين الجانبين الإسرائيلى والفلسطينى محدثاً الاضطراب والفرع فى الجانب الإسرائيلى الشعبى والرسمى حتى لو كان ذلك على حساب التجمعات العربية فى الضفة وغزة اقتصادياً واجتماعياً وإنسانياً . . وهو متأكد ومقتنع على حد تعبيره «من الناحية الاستخبارية» أن الرئيس عرفات قد أعطى الضوء الأخضر لأن يعم العنف الأراضى التى تحت سيطرته بسبب قيام الحكومة الإسرائيلية ببدء البناء فى مستوطنة جبل أبو غنيم ، ويبدو أن استخدام مدلولات علم الاجتماع السياسى ليس قاصراً على رئيس الوزراء الإسرائيلى ووزير الخارجية والدفاع فى حكومته ؛ فها هو رئيس الجهاز الاستخبارى الداخلى يتوقع أن يبادر الرئيس عرفات إلى وقف الإرهاب «إذا احتل الحدث الذى من أجله سمح بانطلاق شرارته مركز

الاهتمام عربياً ودولياً وإعلامياً». ورغم أن تاريخ التحقيق الصحافي الذي أجرته جريدة «هآرتس» مع موشيه يعلون هو ١١ من الشهر الجاري (مايو ١٩٩٧)، ورغم أن رئيس الشين بيت يعلم بحكم مصادره أن الانتفاضة الأخيرة لأبناء الضفة والقطاع لازالت مشتتة حتى الآن. . . وهو أيضاً على اطلاع بأنها لاتزال تحتل اهتمام غالبية الصحف ووسائل الإعلام ومتابعتها عربياً وعالمياً، إلا أنه لغرض في نفسه ليس خافياً على أحد، يحاول الإيهام بأن سياسات العنف التي سمح بها عرفات وغض الطرف عنها لم تحقق هدفها. كما أنها لم تحظ بالاهتمام الإقليمي والعالمي وبالرغم من ذلك لم تعتمد السلطة الوطنية إلى وضع حد لها، وهي في نهاية الأمر لا تؤثر في سياسات إسرائيل الداخلية أو في علاقاتها الخارجية؛ خاصة مع الإدارة الأمريكية.

وفي مجال التعاون الأمني بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الوطنية الفلسطينية وفق الرؤية الأمريكية، يتوقع موشيه يعلون ألا يؤدي ذلك إلى نتائج ملموسة؛ لأن عرفات في رأيه ليس قادراً على التحكم في القاعدة التحتية للإرهاب. . . على عكس الإدارة الأمريكية التي ترى غير ذلك وتحاول أن تبرئ الرجل من هذا العيب؛ لأجل تحقيق تقدم في مسار السلام المتجمد بين الجانبين منذ عدة أشهر. وعندما سأله الصحافي زئيف شيف عن تصوره لأبعاد التعاون الأمني بين الجانبين قال بلا خجل: «أن تعمل أجهزة عرفات بكامل قوتها لمساعدة الحكومة الإسرائيلية على ضرب الإرهاب بيد من حديد، وأن نرى أصحاب الأسماء التي تتضمنها قوائمنا الأمنية جالسين خلف القضبان، وحتى يتحقق ذلك لا أستطيع أن أقول إن عرفات يعمل بجدية لأجل إقرار السلام بيننا وبينه».

من هذا المنطلق الضيق شديد العنصرية يرى التقرير أمن إسرائيل وسلامة شعبها مرتبطاً بالمر الأمن بين الضفة الغربية والقطاع رغم الحاجة الماسة إليه، ويوصي بعدم الاستجابة لمطلب السلطة الوطنية بيده بناء مطار جوى أو ميناء بحرى مع علمه بأن ذلك مخالف لاتفاقيات السلام بين إسرائيل والجانب الفلسطيني، ما دام لا يوجد تعاون أمني حقيقي بين الطرفين وما دامت الأجهزة الفلسطينية لا تقوم بمكافحة الإرهاب مكافحة حقيقية.

وهو يرى أن مصر ستنحاز إلى القوى العربية إذا وقع اشتباك مسلح بين إسرائيل وسورية على سبيل المثال؛ لأنها من ناحية لن تقبل بالوقوف ساكنة ولن تسمح من

ناحية أخرى بتهميش دورها في مثل هذه الأمور البالغة الحساسية . . وذلك انطلاقاً من وصف رئيس أركان قواتها المسلحة أن تصاعد وتيرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يؤثر بشكل مباشر على أمن مصر وسلامتها . وفي نفس الوقت يرى أن العلاقات الدبلوماسية القائمة بين الطرفين على فتورها ستسمح على الأقل بحساب الخطوات المصرية في هذا الاتجاه . . فالبرغم من إصرار قيادتها على انتهاز الطريق السياسي إلا أن احتمالات «العمل العسكري نظل واردة» .

إسرائيل تريد إقامة سلام مع نفسها فقط ؛ لأن كل من حولها إرهابيون أو متعاونون مع الإرهاب مادياً ومعنوياً ، إسرائيل تريد السلام مع نفسها فقط ؛ لأن الآخرين لا يعرفون شروط السلام الحقيقي التي يأتي على رأسها أمن إسرائيل وسلامة شعبها ، إسرائيل تريد السلام مع نفسها فقط ؛ لأنها تريد أن تفرض هذا السلام بالقوة على من حولها ، إسرائيل تريد السلام مع نفسها فقط ؛ حتى تستطيع أن تفتاله متى تشاء فالاتفاقات والارتباطات تقيد يدها وتدفعها إلى انتهاز الفرص لشن الحروب واحتلال الأراضي واغتصاب الحقوق . . أما إذا فُرض السلام الإسرائيلي كما فرض من قبل السلام البريطاني والسلام الأمريكي ، فمن الممكن أن يتم كل ذلك بدون حاجة إلى التخطيط والترتيب لانتهاز الفرص أو دفع الآخرين للوقوع في مصيدتها !

صحيفة القدس العربي - ٢٠ مايو ١٩٩٧



الاستيطان ركيزة لا يمكن أن تستغنى عنها إسرائيل

لم يكن ممكناً أن تولد دولة إسرائيل دون أن تكون موجات الهجرة اليهودية المكثفة قد تمكنت من الاستيلاء على أرض فلسطين، ودون أن تكون قد نجحت بإمكانات الوكالة اليهودية من إقامة مجموعة من المستوطنات الداخلية والحدودية فوقها، وأسكنت فيها العدد الكافي من اليهود القادمين إليها عبر البحار . ولم يكن ممكناً لديفيد بن جوريون أن يفتح باب الدولة على مصراعيه فور إعلان قيامها أمام كل يهودي يرغب في القدوم إلى الجنة الموعودة!! لولا أنه كان يقيم الركن الأهم لاستراتيجيته المستقبلية على أسس استيطانية غير قابلة للتغيير . . وهو ما تبنته حكومات إسرائيل العمالية منذ نشأتها وحتى عام ١٩٧٣، ثم قلقتها فيه وتمسكت به حكومات تحالف الليكود وأخرها حكومة بنيامين نتنياهو الحالية .

معركة مستوطنة جبل أبو غنيم (حار هوما) المستعرة نيرانها حالياً بين الجانبين العربي والإسرائيلي ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، سواء على مستوى التوسع شرق مدينة القدس وما حولها، أو في بقية الأراضي الفلسطينية الأخرى الواقعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، أو حتى على حساب القرى الفلسطينية الواقعة في داخل حدود الحزام الأخضر، والتي يقطنها فلسطينيو عام ١٩٤٨ . يقول شينغ فاينس الذي شغل منصب رئيس الصندوق القومي اليهودي في كتابه «مائة عام من الاستيطان» الذي صدر في أوائل الثمانينيات (القرن العشرون): «لا يمكن تخيل حياة مستقرة لإسرائيل ومواطنيها دون مواصلة سياسة إقامة المستوطنات في كل شبر تصل إليه يدها، فالحاجة إلى القادمين الجدد تظل قائمة إلى عشرات السنين مستقبلاً؛ لأن عناصر الأمن والاقتصاد والتنمية لن تتحقق دونهم، والمساحة السكانية الراهنة مكتظة حالياً بمن يعيش فوقها

وهي ليست قابلة للتوسع الرأسى ؛ لذلك لابد من العمل على توسيعها أفقيًا فى كل مكان وبلا تردد ومهما كانت العقبات .

أدرك زعماء الحركة الصهيونية العالمية منذ بداياتها أهمية إقامة المستوطنات/ المستعمرات وضرورتها فوق أرض فلسطين ، ليس فقط كما يظن البعض اتباعًا لنظام الجيتو الذى كان يعيش تحت ظله اليهود فى كل دولة كان لهم وجود فيها على مستوى العالم شرقه وغربه . . وليس لتعويد ساكنيها فى المستقبل على أساسيات حرفة الاستزراع والقيام بالواجبات الأمنية لحماية أنفسهم وذويهم ضد المحيط السكانى الملاصق لهم ، وإنما أيضًا لتثبيت إطار الدولة التى يسعون دائبين لإقامتها وتوسيع حدودها وضمان الحد الأعلى لأمنها وأمن مواطنيها ، ولو على حساب الحقوق المتوارثة للآخرين أو السيادة المُعترف بها للمحيط السكانى الملاصق . . لذلك بدأت قبل نهاية القرن التاسع عشر حركة يهودية نهمة لشراء الأراضى الفلسطينية التى كانت معروضة للبيع بسبب عدم استطاعة ملاكها سداد الضرائب الباهظة المستحقة عليها بموجب الغرامات العثمانية المتعاقبة تحت أسماء وهمية عربية مرة وتركية مرة أخرى .

أسس مهاجرون من روسيا ورومانيا أول مستعمرة يهودية ذات طابع مستقل فوق أرض فلسطين عام ١٨٧٨ باسم «بتاح تكفا» بتمويل من جمعية أحباء صهيون ، وأقيمت الثانية عام ١٨٨١ باسم «ريشون لثيون» ، وخلال الفترة من ١٨٨٢ و ١٨٨٤ أقيمت ثلاث مستوطنات أخرى فى سهل الخولة باسم «روش بينا ويسود هامعلا وميشار هايردن» . ولما تَعَسَّرت ظروف يهود هذه المستوطنات الإنتاجية إما لقلة معرفتهم بأساليب فلاحه الأراضى أو لتعرضهم لغضب السكان العرب ، تعهد البارون روتشيلد بدعمهم ماليًا على أن لا يتركوا المستوطنات التى يعيشون فيها لأى سبب وتحت أى ضغط سواء كان العوز أو الموت .

ظهرت الخلافات بين سكان الأرض العربية فى فلسطين وأبناء المستعمرات اليهودية ، وتطور الأمر إلى مواجهات بالسلاح بسبب التزاع على الحدود التى تفصل بين الطرفين ، وأيضًا بسبب الماء والمرعى . وعلى الرغم من ذلك زاد عدد اليهود المستوطنين عام ١٩١٥ إلى ٨٢ ألف نسمة ، وبلغت مساحة الأراضى التى فى حوزتهم ٣١٨ ألف دونم . وجاء الانتداب البريطانى بعد الحرب العالمية الثانية ليزيد الموقف

اشتعالاً، فبينما كانت المواجهة بين الطرفين العربى واليهودى حتى ذلك الوقت تضع القلة اليهودية فى موقف صعب لا يُبنى بأى تحسن فى مجال خطط الاستيلاء على مزيد من الأراضى بالشراء أو بالخذية أو حتى على مستوى الاستقرار والهدوء داخل المستعمرات وما حولها، جاء الانتداب البريطانى ليقف مع الأقلية اليهودية مناصراً ومعرزاً، وفى بعض الأحيان مكبلاً اليد العربية التى تقاوم سلمياً وترفض بيع أراضيها أو القبول بالتعويضات المالية، وفى أحيان كثيرة معاوناً للجماعات اليهودية فى أعمالها العدوانية التى اتسمت بالخشنة ضد السكان العرب لاسيما كبار السن والسيدات والأطفال.

نجم عن هذا الوضع مُصادمات دامية بين الطرفين نذكر منها انتفاضة عام ١٩٢٢ التى راح ضحيتها ١٣٣ مستعمراً يهودياً، وجرح وأصيب ضعف هذا العدد فى حوادث متفرقة شملت جميع أماكن التجمعات السكانية اليهودية فى ذلك الوقت . . وفى عام ١٩٣٠ اضطرت بريطانيا فى ظل تردى الأوضاع الأمنية فى فلسطين إلى إصدار كتابها الأبيض الذى قيد على الورق فقط مخططات اليهود للاستحواذ على الأراضى العربية، لأن سلطات الانتداب أغضت عينها عن مخطط العصابات اليهودية بالاعتداء على الأراضى العربية وترويع سكانها لطردهم خارجها أو تقوم بقتلهم إن أبدوا أى نوع من أنواع المقاومة.

عندما طرح فى عام ١٩٣٧ اقتراح تقسيم أرض فلسطين بين الجماعات اليهودية والمغتصبة وأصحاب الأرض الأصليين على أن تستبعد الأراضى التى لا يوجد فوقها مستوطنات من القسمة اليهودية، أدرك القائمون على أمر النشاط الاستيطانى اليهودى أن مخططات شراء الأراضى لم تحقق هدفها بعد . . لذلك عمدوا إلى تفرغ هذا الاقتراح من محتواه وهو موقف تغير كلية بعد ذلك بما يزيد قليلاً عن عشر سنوات عندما قبلوا بقرار التقسيم الذى أصدرته الأمم المتحدة، والذى أعلن فى ضوءه فى منتصف شهر مايو عام ١٩٤٨ إقامة دولة إسرائيل على الرغم من أنه لم يمنحهم سوى أقل من نصف مساحة أرض فلسطين التى كانت واقعة تحت سلطة الانتداب البريطانى؛ لأنهم استطاعوا خلال الفترة من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٨ أن يحققوا الأهداف التالية:

١ - إقامة الكثير من الحلقات السكانية التي تربط بين المستعمرات المبعثرة فوق الأراضي العربية .

٢ - النفاذ عن طريق القوة المسلحة إلى المناطق الفلسطينية التي لم يكن لهم فيها وجود مثل الجليل الغربي ومنطقة الخليل والنقب .

٣ - زيادة الدعم المادي الذي يُقدم للمستوطنين حتى لا يهاجروا إلى أماكن أخرى ، أو يضطروا إلى بيع معداتهم كما حدث في الكثير من الأحوال .

٤ - تعزيز المستعمرات بعناصر من أفراد العصابات اليهودية مثل قوات الهاجانا للدفاع عن سكانها، حتى تكون المستعمرة جاهزة فور استكمالها للدفاع عن نفسها .

وفي ظل القيود الهشة التي وضعتها سلطات الانتداب البريطاني ، وعلى الرغم من شراسة المقاومة الفلسطينية التي بلغت ذروتها بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٩ ، استمر استحواذ اليهود على أراضي فلسطين مما ساعدهم على إقامة مجموعة أكبر من المستعمرات التي جعلت تحت يدهم قبل منتصف مايو ١٩٤٨ أكثر من مليون وثمانيئة ألف دونم من الأراضي تحكم فيها ٣٠٢ مستعمرة ، مع أن عددهم في ذلك الوقت لم يكن يتعدى ٦٥٥ ألف مهاجر ، وهو رقم يقل قليلاً عن أعداد الفلسطينيين أصحاب الأرض والحق الأصليين .

فيما أعقب ذلك من سنوات ، سارت سياسات الدولة الإسرائيلية في اتجاهين يكمل كل منهما الآخر . . الأول : فتح الباب على مصراعيه أمام يهود العالم للهجرة إلى إسرائيل واستجلاب الأغنياء منهم وأصحاب المؤسسات في كل مكان من العالم للمساهمة عن طريق التبرعات في توطين القادمين الجدد ، وتحسين أوضاعهم المعيشية في ظل تدني إمكانات الدولة الحديثة النشأة ، مما ساعد على زيادة عدد سكانها في عامين فقط بنسبة الضعف . . الثاني : اقتلاع أبناء المجتمع الفلسطيني من المدن والقرى التي أصروا على البقاء فيها لأكثر من نصف قرن ، مما ساعدهم من ناحية على تشريد حوالي ٧٠٠ ألف فلسطيني وتحويلهم من أصحاب حق إلى لاجئين ، وأتاح لهم من ناحية أخرى نقل حق التصرف في أراضيهم وممتلكاتهم الزراعية والعقارية إلى سلطة الدولة والبدء في توزيعها على اليهود الإسرائيليين القدامى والجدد .

ساعدت عمليات استيعاب المهاجرين الجدد على تحويلهم إلى السكنى فى مستوطنات وقرى العمل التى عرفت باسم «معاروف»، للعتاية بأشجار الزيتون التى تركها أصحابها وراءهم تحت وطأة استخدام القوة. وعلى مدى السنين تحولت هذه المستوطنات/ المستعمرات بسبب الدعم المادى الذى كان يأتى إلى حكومة إسرائيل من الخارج، من خيام إلى أكواخ من الصفيح وإلى أكشاك خشبية ثم إلى منازل من الطوب. كما اتسعت الخدمات التى يحصل عليها سكاتها، فبعد أن كانت تفتقد فى بدايتها إلى المياه والكهرباء والصرف الصحى والخدمات الطبية أصبحت تلقى الاهتمام الواجب من الدولة بغض النظر عن نوعية الحزب الحاكم.

تحول طرد السكان العرب من أماكن معيشتهم داخل دولة إسرائيل إلى مهمة تقوم بها لجنة حكومية مختصة تضع خطة لبناء القواعد العسكرية أو الأمنية للخلاص منهم ونقلهم إلى أماكن أخرى. وكان ذلك يتم وفق مخططات مدروسة لإحلال مستوطنين محلهم من ناحية ولعزلهم سياسياً واجتماعياً من ناحية أخرى، حتى إن أمر الترحيل أصبح يصدر من المسئول العسكرى عن القرية أو المدينة العربية المستهدفة. ونتج عن تلك العملية أن تقطعت أوصال التجمعات السكانية العربية التى بقيت فى فلسطين بعد عام ١٩٤٨ وضاعت معالمها الجغرافية والديموجرافية وأصبح هناك خط واضح يربط بين المستعمرات والتجمعات السكانية اليهودية فوق الأراضى العربية خاصة التى احتلت بعد عام ١٩٦٧.

العملية الاستيطانية كانت تمثل لب الوجود الإسرائيلى فى فلسطين قبل إقامة الدولة؛ لأنها الحقيقة الوحيدة التى تمثل هذا الوجود، وبعد إقامة الدولة لم يعد هناك اختلاف جوهري بين حزب إسرائيلى وآخر فى نظراته إلى الاستيطان تخطيطاً وتنفيذاً انطلاقاً من أن ما تفعله إسرائيل فوق أرض فلسطين هو حق تاريخى لا يمكن أن ينازعها فيه أى طرف آخر. وإذا كان الاستحواذ على الأرض والحصول على الدعم المالى واستقدام المهاجرين هو هدف استراتيجى لإقامة الدولة قبل عام ١٩٤٨، فقد ظل هذا المثلث هو للحرك لسياساتها بعد اتفاقيات السلام التى وقعت مع السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف أن تسلم هذه السلطة فى نهاية المطاف مجموعة من الكاتونات المتباعدة للمحاطة بطرق الضافية تجعل إدارتها لها مقيدة؛ لأنها تقع داخل دوائر جغرافية صغيرة ومرتبطة دائماً بإسرائيل.

عندما تسلم نتنياهو المسؤولية في مايو الماضي (١٩٩٧) كانت توجد في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٣٥ مستعمرة، وكان حزب العمل يخطط لمضاعفة هذا العدد من التجمعات السكانية اليهودية؛ بحيث يمكنها استيعاب مائة ألف مهاجر في غضون أربع سنوات. وعلى النهج نفسه قرر تحالف الليكود رفع الحظر عن بناء المستعمرات وشكل لجنة للإشراف على ذلك من أكثر وزرائه تشدداً: وزير الدفاع إسحق مورديخاي ووزير البناء والأشغال العامة مائير بوروش، ووزير البنية التحتية والأشغال أرييل شارون.

في أغسطس الماضي (١٩٩٦) أعلنت اللجنة عن خطة استيطانية في قطاع غزة والضفة ذات ثلاث مراحل، تقوم الأولى على إسكان عشرة آلاف نسمة في ٣٠٠ شقة خالية منتشرة في مختلف أرجاء الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتعتمد الثانية على الموافقة على تنفيذ خطط بناء سبق أن وضعتها حكومة العمال السابقة. أما الثالثة فهي ما أطلق عليه نتنياهو «مفهوم التكتل»، ويقصد به إقامة تجمعات سكانية جديدة على امتداد ما هو قائم فعلاً من مستوطنات/ مستعمرات واستكمال مجموعة الطرق الالتفافية التي سبق أن قامت الحكومة السابقة بشقها، إلى جانب إقامة مجموعة من الطرق الجديدة المماثلة.

ولا تعتمد هذه المرحلة على تقوية التواصل بين التجمعات السكانية اليهودية عن طريق بناء المساكن فقط، وإنما تعتمد أيضاً على إقامة المباني ذات الطابع اليهودي مثل المراكز التجارية والمناطق الصناعية والأماكن الترويحية والتجمعات؛ وبذلك تضمن إسرائيل التطابق والتناسق بين أوجه الوجود السكاني الاستيطاني وغيره من أنواع الوجود الأمني والعسكري فوق الأراضي التي ستقرر مستقبلاً أنها لن تسحب منها بسبب الحاجة الفعلية إليها عندما تصل في مفاوضاتها مع السلطة الفلسطينية إلى مرحلتها النهائية.

وإذا كان اتفاق أوسلو يقضي من وجهة نظر الجانب الفلسطيني بعدم جواز التوسع في إنشاء المستوطنات طيلة مرحلة التفاوض بين الجانبين، فإن الاتفاق نفسه ينص من وجهة نظر إسرائيل على حقها الكامل في التصرف في أراضي الدولة بالكيفية التي تراها مناسبة. لذلك ليس مستغرباً أن تركز مراحل الاستيطان الثلاث التي أشرنا إليها

على ما يعرف في اتفاقيات أوسلو ١ و ٢ بالمنطقة (ج)؛ حتى يتوافر لقوات الجيش الإسرائيلي ممرات وطرق تتيح لها إحكام سيطرتها على أراضي الضفة والقطاع وتوفر لها فرص اختراقهما وقتما تشاء لملاحقة من تشاء تحت شعار حماية المستوطنات/ المستعمرات وسكانها، ذلك الحق الذي نصت عليه اتفاقاتها السابقة مع الجانب الفلسطيني وستنص عليه اتفاقاتها القادمة معه .

مجلة الأمة - العدد الأول - يوليو ١٩٩٧



الأصولية اليهودية : مشروع حرب بلا نهاية

لقد استطاع المتطرفون اليهود أن ينظموا صفوفهم داخل المجتمع الإسرائيلي وأن يفرضوا شروطهم على الحكومات المتعاقبة وأن يتدخلوا في الأمور التي لا تخضع للمرجعية الدينية، وإذا سيطروا على الحكومة الإسرائيلية القادمة، أيًا كانت انتماءاتها فليس من المستبعد أن تتخلف مسيرة السلام خطوات إلى الوراء وأن تعود المنطقة إلى حافة الحرب مرة ثانية.

قبل أن تتظم مظاهرة الأصوليين اليهود في إسرائيل يوم الأحد ١٤ فبراير الماضي (١٩٩٩) والتي قبل إن عدد المشاركين فيها بلغ حوالي ربع مليون مؤيد للتشدد الديني داخل إسرائيل، تنبأ شاحر إيلان في صحيفة «هآرتس» قبل ذلك بأربعة أيام بأن التعتن الأصولي ضد ما يصفه الحاخامات بديكتاتورية للحكمة العليا سيؤدي حتماً إلى زيادة الهوة بين المتدينين والعلمانيين كما سينعكس سلباً على علاقات إسرائيل المستقبلية مع العرب بعامة والفلسطينيين على وجه الخصوص. . . ويبدو أن هذا التنبؤ صحيح إلى حد كبير؛ حيث إن نجاح المظاهرة وإقبال الأعداد الكبيرة على المشاركة فيها دعا الحاخام مناحيم بوروش (الزعيم التاريخي للمتشددين اليهود) إلى التأكيد على استعداد المتدينين اليهود للجوء إلى القوة، إن لم تقتنع المحكمة العليا بالكف عن التدخل في الشئون الدينية، في نفس الوقت الذي طالب فيه حكومة إسرائيل بأن تأخذ في الاعتبار رغبات مئات الألوف من الذين نزلوا إلى الشوارع، وإلا فعليها أن تواجه وحدها وعلى مسئوليتها ما سيقع من كوارث.

التحالف بين الأصوليين والعلمانيين في المجتمع الإسرائيلي ليس حديث عهد بل يرجع إلى ما قبل قيام الدولة بعد اغتصابها للأرض العربية في فلسطين، فقد أجبل إلى

حين الانتهاء من حصد نتائج الإرهاب والطرده التي مارستها العصابات الصهيونية ضد أصحاب الأرض الشرعيين . . . وفي ضوء هذا الحصاد وافق بن جوريون على إعفاء شباب الحريديم «اليهود الذين يتقون الله» المتظمين في الدراسات الدينية من الخدمة العسكرية تطبيقاً لما جاء في التوراة بهذا الخصوص، بينما قام في نفس الوقت بفرض التجنيد الإجباري على جميع فئات المجتمع، لتعزيز الولاء المفقود للنظام العنصري وضمان توحيد أفرادهم معاً لحماية مستقبل الدولة الوليدة .

وعلى امتداد الخمسين عاماً الماضية لم تتوحد دولة إسرائيل إلا في مواجهاتها وحروبها ضد العرب . وشهد الجميع بانقسام مجتمعها على نفسه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً ودينياً وإثنيّاً . وليس من قبيل المبالغة القول إن الكثير من التقارير التي تصف حالة المجتمع الإسرائيلي، تؤكد أن العديد من اليهود العلمانيين القاطنين بمدينة القدس يفكرون في الرحيل عنها؛ لأن نمط الحياة فيها يتجه إلى المزيد من التوتر والحدة بسبب التعاليم الأرثوذكسية التي تحاول الجماعات اليهودية الدينية أن تفرضها عليهم، ولا عجب في هذا إذا علمنا أن مبادئ قانون الدولة العبرية التي ترفع شعار الديمقراطية تُعرف اليهودي بتعايير دينية لا يمكن الحيدة عنها أو التخفيف منها أو حتى التفكير في التقليل من سطوتها . وعلى الرغم من أن غالبية اليهود من سكان إسرائيل ليسوا أرثوذكس إلا أن كافة قوانين الأحوال الشخصية تخضع لسلطان القضاء الديني الذي يحرم الزواج والطلاق وفقاً للقواعد المدنية .

وهنا تكمن مبررات رؤية العلمانيين لتفاقم نفوذ الأصوليين الديني في إطاره السياسي، من منطلق أنه يسمح للمؤسسة الدينية باستغلال ما تدعيه من حقوق سماوية لتحقيق أغراض سياسية دنيوية . وهذه الرؤية صحيحة إلى أبعد مدى حيث تسيطر الأحزاب الدينية التي تضم الأرثوذكس والمتدينين القوميين على ٢٣ مقعداً من مقاعد الكنيست الحالي البالغ عددها ١٢٠ مقعداً، على الرغم من محدودية المنتمين إليها بالقياس إلى العلمانيين المرتبطين بأحزاب غير دينية، ويقف وراء ذلك تأثير هذه الأحزاب القوي على شرائح المجتمع التي تتبنى توجهاتها دون أن تكون من بين أعضائها . . وقد ساعدها على ذلك النظام الانتخابي الإسرائيلي الذي يقوم على التمثيل النسبي، حيث لا يتحقق لأي من الأحزاب السياسية الكبرى الغالبية المطلقة مما

جعلها (أى الأحزاب الدينية) تتحكم فى ميزان القوى الحاكمة سواء كانت ليكودية أو عمالية بفرض شرائكها السياسية التى أصبح من غير الممكن الاستغناء عنها عند تشكيل أى حكومة .

وبذلك أصبح من الطبيعى أن تستجيب الأحزاب غير الدينية لمطالب الأحزاب الدينية للمحفاظ على كرسى الوزارة، كما أصبح رؤساء الوزراء من أمثال بنيامين نتياهو ينصاعون لمطالبهم وضغوطهم حفاظاً على السلطة . . من هنا جاء استغلالهم لجو الانتخابات العامة التى تشهدها إسرائيل يوم ١٧ مايو القادم (١٩٩٩) لإعلان ثورتهم التى لن تهدأ بعد مظاهرة يوم ١٦ الحالى (مارس) ضد محكمة العدل العليا، لإثنائها عن جملة القوانين والقرارات التى أصدرتها، والتى تراها هذه الأحزاب تدخلاً صارخاً فى شئونها، مثل :

(أ) قانونية ضم ممثلين إصلاحيين وتقليديين لعضوية المجالس الدينية فى المدن الإسرائيلية والعربية، جنباً إلى جنب مع ممثلى الأحزاب والجماعات الأرثوذكسية .

(ب) تأيد قانون العمل المعمول به فى كل إسرائيل من حيث إنه لا يمنع حق أصحاب المحلات التجارية من فتحها يوم السبت من كل أسبوع، إن أرادوا ممارسة أنشطتهم وفقَ قوانين الدولة التى تنظم هذه الأنشطة .

(ج) ضرورة التفكير خلال سنة فى إلغاء قوانين إعفاء طلاب المدارس الدينية من الخدمة العسكرية، لما يمثله ذلك من تفرقة بين أبناء الوطن الواحد .

(د) أحقية من اجتاز تهويداً إصلاحياً أو من سافر إلى الخارج للتهود أن يسجل كيهودى فى سجلات وزارة الداخلية، دون انتظار للحصول على تصريح بذلك من الحاخامية العليا .

تعكس قوة نفوذ الأحزاب الدينية فى إسرائيل سياسياً واجتماعياً سعيها الدءوب إلى فرض نمط حياتى محدد على المجتمع المدنى، يخشى منه العلمانيون من مثقفين وسياسيين فى داخل إسرائيل وخارجها، ليس فقط من تزايد الشرخ الذى يعانونه وإنما أيضاً من بوادر عودة الانغلاق اليهودى الذى لازم الشخصية اليهودية طوال حياتها

ماعداء العقود الأخيرة من تاريخها المعاصر . وهم يشيرون فى هذا الخصوص إلى مجموعة من النتائج المتوقعة :

أولاً : على المستوى الداخلى

- أن يزداد تحول الدولة إلى مجتمع دينى مغلق متعصب لا يأمن فيه غير الأرثوذكس على أنفسهم ؛ لأن الحريديم سيكفرونهم ؛ لأنهم لا يتبعون تعاليم التوراة أو تقاليد الدين اليهودى .

- تعويق اتصباغ القوات المسلحة لأوامر قادتها لأنهم غير دينيين ، ولأن أوامرهم ليست نابعة من الأصول التوراتية أو اتهامهم هم أيضاً بالخيانة .

- منع تدريس العلوم التطبيقية لأن دراسة التوراة تعلقو على مثل هذه الدراسات .

- ازدراء المحاكم المدنية وعدم الاعتراف بها أو بما تصدره من أحكام لأنه مناقض لتعاليمهم .

ثانياً : على المستوى الخارجى

- تزداد مناهضتهم لعملية السلام على كافة المستويات باتهامهم كل من يقدم عليها بخيانة أصوله التوراتية الدينية ، وإهدار حقوق الشعب اليهودى التاريخية .

- فرض الوصاية التوراتية على أى أرض كان لليهود صلة أو علاقة عضوية أو معنوية بها ، والمناداة بضمها إلى أرض إسرائيل الكبرى سلماً أو حرباً .

اللافت للنظر أن آيا من أقطاب الأحزاب السياسية المتنافسة فى الانتخابات الإسرائيلية القادمة ، لم يشارك فى المسيرة العلمانية التى طافت بشوارع القدس فى نفس التوقيت مُعلنة موقفها المعارض للمظاهرة الدينية ، القائم على أحقية الحياة فى إسرائيل للجميع دون تفرقة وعلى ضرورة فصل الدين عن الدولة . . وهذا الموقف جعل معظم المراقبين ينظرون إلى تقاعس السياسيين من زاوية أنه يعبر عن استعداد مبذئ لتبنى الأفكار الدينية التى تنادى بها هذه الأحزاب ، كما يشير إلى استعداد كل زعيم لمناهضة مواقف الآخرين واستغلالها انتخابياً فيما لو بدر من أى منهم ما يدل على اختلاف - ولو طفيف - مع ما يطالب بها أركان الأرثوذكسية فى إسرائيل .

لقد استطاع الحريديم على قتلهم أن ينظموا صفوفهم داخل للجتمع الإسرائيلي ،
وأن يفرضوا شروطهم التي تخضع للمرجعية الدينية . وإذا سيطروا على الحكومة
الإسرائيلية القادمة آيا كانت انتماءاتها فليس من المستبعد أن تخلف مسيرة السلام
خطوات إلى الوراء ، وأن تعود المنطقة إلى حافة الحرب مرة ثانية !

صحيفة العرب . ٩ مارس ١٩٩٩



التوافق السوري المصرى يثير حفيظة الإسرائيليين

مساء الثلاثاء الأول من الشهر الحالى (يونيه ١٩٩٩) قطعت قناة التلفزيون الإسرائيلية الثانية برامجها المعتادة بشكل دراماتيكي، وبث مذيعها على مشاهديها خبراً عاجلاً جاء فيه أن ثمة إشاعة قوية تؤكد نقل الرئيس السوري حافظ الأسد إلى المستشفى بسبب مشاكل فى القلب، وعندما طلب المسؤولون عن قطاع الأخبار فى القناة من أهارون برنياع مراسل التلفزيون المتخصص فى الشئون العربية التعليق على الخبر، قال: «إن الحديث كله يدور حول إشاعة». ولم يحاول أن يقطع بصحة الخبر ولكنه تحوط له فأضاف: «من الخير عدم استباق الأحداث خاصة فيما يتعلق بالرئيس السوري».

لا أحد ينكر أن بث الخبر أشاع نوعاً من القلق على مستوى العالم لما تتمتع به سوريا من مكانة على المستويين الإقليمى والعالمى، لكن تصرف دمشق المدروس جاء فائقاً على ما وقع من بلبلة، بحيث وصف معلقون من وكالات أنباء ومعلومات عالمية ما وقع بأنه «زوبعة فى فتجان»؛ فلم يهبط الجهاز الإعلامى السوري إلى مستوى الإسفاف الإسرائيلى ولم تصدر عنه بيانات شجب ونفى متشنجة، وكل ما فعله هو الإعلان عن البرنامج الاحتفالى الذى أعد مسبقاً لولى العهد السعودى الأمير عبدالله الذى بدأ زيارته الرسمية إلى دمشق فى اليوم التالى، وذلك بالإشارة إلى حفل العشاء الذى سيقام تكريماً للضيف الكبير خلافاً للنهج الرئاسى الذى درج على عدم الإشارة إلى مثل هذه التفاصيل قبل وقوعها.

ما قام به التلفزيون الإسرائيلى ليس المرة الأولى ولن تكون الأخيرة؛ لأن وسائل الإعلام الإسرائيلية على كافة مستوياتها لا تدخر وسعاً كلما وجدت الفرصة سانحة لكى تدمس أنفها فى كل ما يتعلق بالعالمين العربى والإسلامى بلا أدنى مراجعة أو

تقدير ، وفيما يتعلق بالنظام السوري بالذات فهناك ما يمكن وصفه بتعمد «الإساءة والتضليل والادعاء» على أمل زعزعة أمنه واستقراره وتفتيت صمود أفراد شعبه . أما هذه المرة فقد أضيف إلى ذلك محاولة إفساد جو العلاقات الصافية بين القاهرة ودمشق ، على أمل أن تحقق حكومة نتنياهو عدة أهداف بضربة واحدة قبل أن يسدل الستار على إهدارها لفرص السلام طوال الأعوام الثلاثة الماضية ، حيث لاحظ المراقبون إسناد تفاصيل الخبر إلى مصادر مصرية لم تعلن قناة التلفزيون الإسرائيلي عن كونها ! وليس من شك أن من بين هذه الأهداف :

١- التأثير السلبي على العلاقات المصرية السورية التي تسير منذ سنوات في إطار من التنسيق والتعاون والمساندة ، والتي حققت العديد من النجاحات بين البلدين في أكثر من مجال على الرغم من وجود اختلاف مشروع حول بعض النقاط .

٢- عزل الدور المصري ولو مؤقتاً عن فاعلية التجاوب مع متطلبات العمل العربي المشترك تحت تأثير الخلاف بين القطرين العربيين الكبيرين .

٣- تعميق الخلاف العربي حول انعقاد القمة العربية سواء كانت خماسية أو كاملة للاتفاق على شكل سياسى متقارب للتعامل مع حكومة إسرائيل الجديدة ، فبدلاً من أن يكون التركيز في المرحلة الحالية حول التوفيق بين وجهتي النظر السورية الفلسطينية ، يتجه الجهد العربي نحو حل الخلاف المستجد بين القاهرة ودمشق .

٤- الإيحاء بقابلية النظام السوري للتفكك في ظل غياب قيادته الحالية .

٥- التمهيد لعمليات عسكرية في الجنوب اللبناني تحت شعار أن التحالف بين بيروت ودمشق أوشك على التسخ .

٦- توريث حكومة باريك في عمليات توحى ظاهرياً بالحفاظ على أمن البلاد ، يصبح من الصعب عليها التخلص من نتائجها مستقبلاً .

واتساقاً مع الموقف السوري المتعقل ، وصف وزير الخارجية المصرية عمرو موسى ما أقدم عليه التلفزيون الإسرائيلي بأنه : «تضليل ومحاولة للوقعية مرفوضة تماماً من جانب الحكومة المصرية» . وأكد أنه عندما سافر يوم السبت ٢٩ مايو الماضي (١٩٩٩) إلى دمشق حاملاً رسالة من الرئيس حسنى مبارك إلى أخيه الرئيس حافظ الأسد

«شاهده في صحة جيدة»، وأضاف أنه تم استدعاء الملحق الإعلامي الإسرائيلي في القاهرة لإبلاغه رسمياً أن مثل هذا الأسلوب غير مرغوب ولا مقبول في التعامل بين البلدين. ويزيد من صحة هذه المعلومة أن الرئيس السوري التقى قبل أيام مارا تينوس المبعوث الأوروبي لمهمة السلام في الشرق الأوسط، كما التقى قبله بالعاهل الأردني الملك عبدالله الثاني.

أما صحيفة هآرتس الإسرائيلية فقد وصفت في عددها الصادر يوم ٢ من الشهر الجاري (يونه) ما سمعه مشاهدو قناة التلفزيون الثانية بأنه يمت بصلة وثيقة إلى ما يمكن وصفه به معلومات شديدة الخصوصية لا أحد غير أطباء الرئيس السوري يمكن أن يطلع عليها مهما كانت علاقة دمشق وطيدة بالمستولين المصريين». وقال كاتب التحليل السياسي تسفى برثيل إن ما وقع مساء الأول من يونيو ليس الخطأ الأول في حق الرئيس السوري منذ عام ١٩٨٢، فإلى جانب الكم الهائل من الإشاعات والادعاءات «قام موشيه ماعوز الأستاذ بالجامعة العبرية بنشر كتاب عام ١٩٨٨ عن السيرة الذاتية لحافظ الأسد، سرعان ما نقي غالبية ما جاء فيه من معلومات باتريك سيل الصحفي البريطاني الذي يعد مصدر ثقة لكل ما يتصل بالنظام السوري ومؤسسته الرئاسية».

وفي اليوم التالي قال شافى غيايبي في مقال له نشرته صحيفة معاريف إن الأمر غير المسموح به في مثل هذه الأحوال أن «تتحول الإشاعة إلى خبر عاجل يتم بثه بالكيفية التي أذيع بها ليتحول إلى مستوى النبأ الصحفي الهام جداً الذي يبرر قطع إرسال البرامج العادية لإذاعته». وللتدليل على عدم تحقيق إذاعة النبأ لهدفه الأساسي قال غيايبي إن أجهزة الأمن الإسرائيلية تعاملت معه بنوع من الشك؛ حيث وصف مسئولون أمينيون عن الملف السوري الأمر بأنه: «هراء لا يمكن الاعتماد عليه في تقييم مثل هذه الأمور الشديدة الحساسية».

الملفت للنظر أن بعض أجهزة الإعلام الإسرائيلية أوحى من طرف خفي بأن هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» هي المصدر الأساسي للخبر، مما جعل المسئولين عن الفترة المسائية لليوم الأول من يونيو يراجعون كافة الأخبار التي وردتهم من جميع المصادر بما في ذلك نشرات الاستماع السياسي لكافة الإذاعات حول العالم التي

تواصل على مدار الساعة، ولما ثبت لديهم فساد هذا الادعاء أهملوا الأمر كلية حتى لا يقدموا المراكز الإعلام الإسرائيلية ما يمثل مادة خصبة للتداول.

لا يكاد يمر أسبوع إلا وتعرف الإشاعات عن الزعامات والقيادات العربية والإسلامية طريقها إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية خاصة الصحف، التي تتبنى مثل هذه الأقاويل وتروج لها وتفصح لها أكبر قدر من صفحاتها لتحليلها والتنبؤ بما سيرتب عليها من تغيرات وتحولات.

وأخر هذه الأكاذيب التي نشرت يوم ٢٥ من الشهر الماضي (مايو ١٩٩٩) كان حول الرئيس ياسر عرفات الذى لم تكتف الصحف الإسرائيلية بنشر خبر وفاته، بل ادعت بهتاناً: «أن مقربيه ومستشاريه أخفوا النبأ عن الشعب الفلسطينى خوفاً من نشوب حرب أهلية بين أجنحة السلطة الفلسطينية الطامعة فى الولوج إلى كرسى خلافة» وقام الرئيس عرفات بدحض هذه الإشاعة بطريقة عملية؛ حيث قام بدعوة مجموعة كبيرة من الصحفيين لمرافقته فى جولة على الأقدام على طول شاطئ غزة.

صحيفة الزمان - ١٥ يونيو ١٩٩٩



باراك : طريق رابين لا يكفى

بعد قيام إيهود باراك بتقديم أعضاء حكومته إلى الكنيست الإسرائيلى وأدائه اليمين الدستورية يوم الأربعاء الماضى، أعلنت المتحدث باسمه أنه سيجرى مباحثات تمهيدية مع كل من الرئيس حسنى مبارك والرئيس ياسر عرفات والملك عبدالله الثانى، قبل أن يتوجه فى منتصف الأسبوع الحالى إلى واشنطن لمباحثات مماثلة مع الرئيس كليتون.

مثل هذه اللقاءات لا تعنى استعداداً تفاوضياً يمكن أن تُحسب أبعاده وتُحصى نتائجه بين إسرائيل وهذه الأطراف، بقدر ما تمثل تعارفاً تمهيدياً بينها وبين رئيس الوزراء الإسرائيلى الجديد الذى عرفوه من قبل معارضاً ثم مرشحاً، وعليه بعد فوزه أن يناقش معهم الخطوط العريضة التى يرى أنها تقرب وجهات النظر بينه وبين كل طرف منهم، فى ضوء العلاقات الثابتة التى تربط إسرائيل بهذه الدول. فلا يكفى أن يتم الحكم عليه من واقع ممارساته لدوره كزعيم للمعارضة أو من خلال برنامجه الانتخابى، وإنما يجب أن تتم عملية الاقتراب من أفكاره واستعداداته من واقع عرض فلسفته فى إدارة شئون الحكم على الآخرين؛ لأن هذه الفلسفة فى النهاية هى التى ستحدد شكل العلاقات بين إسرائيل الدولة والدول الأخرى خاصة إذا كانت هذه المجموعة المتفاعة من العواصم العربية إلى جانب واشنطن تمثل ثقله وزنه، سلباً أو إيجاباً فيما يتعلق بالعملية السلمية فى المنطقة.

يُضاف إلى ذلك تجربة هذه الأطراف على وجه التحديد مع سلفه نتياهو الذى غدر بها جميعاً وأساء إليها جميعاً، مما دفعها بلا تردد إلى تهميش علاقاتها بإسرائيل كما فعلت الحكومتان المصرية والأردنية، وإلى تجميد دفعها لخطوات السلام كما فعلت السلطة الوطنية الفلسطينية وإلى تعمد اللامبالاة كما فعلت الإدارة الأمريكية، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار وجهات نظر غالبية المراقبين الدوليين التى تؤكد أن ردود أفعال

هذه المجموعة من الدول كما أشرنا إليها وكما رصدتها العواصم العالمية (حيال سياسات ننتياهو العنصرية) ساهمت إلى حد كبير في ابتعاد الناخب الإسرائيلي عنه في الانتخابات الأخيرة مما أدى إلى سقوط تحالف الليكود وإلى انسحابه هو شخصياً ولو مؤقتاً من الحياة السياسية. . من هنا جاء الاهتمام الإقليمي والعالمي بأول مؤتمر صحفي عقده باراك يوم الجمعة الماضي في الإسكندرية بعد جلسة مفاوضات مع الرئيس المصري حسنى مبارك، ليس فقط لأنه يمثل أول إطلالة له خارج بلاده على العالم وإنما لأن وزن مصر وقيادتها السياسية يمثلان حجر الزاوية والاستقرار في المنطقة. . ولأن باراك يعلم حقيقة العلم أن كل ما أدلى به في هذا المؤتمر سيؤخذ بعين الاعتبار أولاً على المستوى المصري والفلسطيني والأردني والأمريكي، وثانياً على مستوى الأطراف الأخرى المشاركة في العملية السلمية خاصة سوريا ولبنان.

أعلن المراقبون أن وعود باراك باقتفاء أثر رايبين تُعد امتداداً لبرنامج الانتخابي من ناحية ولنوعية الاشتراطات التي وضعها أمام الأحزاب الدينية والعلمانية التي وافقت على المشاركة في تشكيل وزارته من ناحية ثانية. كانت خطى رايبين في اتجاه السلام، كما يعرفها الجميع، تقوم على إعطاء أقل القليل والحصول على أكثر الكثير من خلال التحريك المستمر لخطوات السلام ولو بخطى غير ملحوظة العمل، وفي نفس الوقت على دمج إسرائيل مع الدول العربية القريبة والبعيدة من خلال المؤتمرات المتعددة الأطراف التي تختص بالنظر في نوعية واحدة من العلاقات.

لذلك حرص باراك من خلال مؤتمر الإسكندرية الصحفي على تأكيد ثلاث نقاط على جانب كبير من الأهمية :

الأولى: أنه لن يبنى مستوطنات جديدة، وفي نفس الوقت لن يَفك أو يهدم مستوطنات قائمة .

والثانية: أنه لن يضر أبداً بأمن إسرائيل وسلامتها .

والثالثة: أنه سيظل رجلاً مقاتلاً ما بقى له من عمر .

بهما وفقاً هذه البدايات أن نشير إلى مجموعة من النقاط الهامة التي نرى أنها تمثل فاصلاً استراتيجياً بين مرحلتين : مرحلة كان يمثلها إسحق رايبين وشيمون بيريز ومرحلة سيمثلها إيهود باراك وبينهما فترة حكم كان على رأسها بنيامين ننتياهو :

١- إن السلام والاستقرار فى المنطقة لا يرتكزان فقط على أمن إسرائيل وسلامة شعبيها؛ فدول الشرق الأوسط وشعوبها متساوون فى هذا المطلب... وإذا أصرت حكومة إسرائيل على أن يكون أمنها فوق الجميع وعلى حسابهم، فلن يتحقق لها لا الأمن ولا الاستقرار الذى تنشده مهما طال أمد الصراع.

٢- إن موقف المتطرفين اليهود من تجربة إسحق رابين السلمية على محدوديتها، لم يحقق لإسرائيل الاستقرار بعد اغتياله، لا على المستوى الداخلى ولا على المستوى الخارجى.

٣- إن تجربة المؤتمرات المتعددة الأطراف بلا تقدم ملحوظ وحبوى على جميع المسارات، لم تحقق لإسرائيل نوعية التقارب من أو الاندماج مع الأنظمة العربية القريبة والبعيدة، التى تخطط لها إسرائيل سواء كان احتواء أو تعاوناً... فرغم كل شىء، مازالت هذه الأنظمة قادرة فى الوقت المناسب على توظيف طاقتها لتحقيق مصالح شعوبها أولاً.

٤- إن سياسة اللعب على الخلافات العربية كما حدث طوال السنوات التى أعقبت مؤتمر مدريد عفى عليها الزمان ولم تعد تحقق النتائج التى كانت تُرجى من ورائها، خاصة أن الأطراف المشاركة فى العملية السلمية إقليمياً مثل مصر والأردن ودولياً مثل أمريكا (وربما روسيا!) قادرة على بذل كل ما فى طاقتها لتفعيل جميع المسارات بشكل إيجابى لصالح الجميع.

٥- إن الانقسام الحاد الذى يشق المجتمع الإسرائيلى، والذى يمكن تتبع مؤثراته على المستوى السياسى والحزبى والإثنى، ستزداد حدوته طردياً كلما تأخر إقرار السلام العادل الشامل على نطاق الشرق الأوسط ككل.

لذلك لا يكفى أن يردد يهود باراك أنه سيسير على خطى إسحق رابين، ولكن عليه أن يكون أكثر تحديداً فى ما يتعلق بسلبيات وإيجابيات هذه الخطى التى خضعت منذ اغتياله للفحص والدراسة داخل إسرائيل وخارجها.

صحيفة الزمان - ١٢ يوليو ١٩٩٩

باراك يجرب الوصول إلى الشاطئ

الذى لم يصل إليه نتياهو

يُجمع معظم المحللين السياسيين على أن حجم الترحيب العربي والعالمي بفوز باراك بالانتخابات الإسرائيلية يوم ١٧ مايو الماضي (١٩٩٩)، بدأ يتلاشى بسبب الغموض الذى يتعمد إضفاءه على مخططات السلام التى بنوى اتباعها على كافة المسارات السورية واللبنانية والفلسطينية . . وهناك فى داخل المجتمع الإسرائيلى من يرى أن رئيس وزرائه تعوزه الخبرة والحكمة السياسية . . ولم يستطع حتى الآن أن يقنع أيًا من الزعماء الذين زارهم بقدرته على إنجاز خطوات إيجابية على طريق السلام . حتى الرئيس حسنى مبارك الذى مازال بعد جلستى عمل عقدهما معه فى الإسكندرية يتبع معه سياسة الصبر والنفس الطويل اقتناعًا منه أنه إذا ثبت كذبه فى النهاية سيشتق نفسه بنفسه كما فعلت سياسات القاهرة مع سلفه نتياهو .

الحملة الدبلوماسية التى رافقت زيارات باراك إلى العواصم المختلفة لم تتمخض سوى عن «جمل إنشائية ومبادرات إعلامية وابتسامات واسعة» . لذلك ليس من قبيل المبالغة القول إن المتابعين لها لم يعثروا بين طياتها على أدلة قوية ومؤشرات تنبئ بتوافر أى مقومات لتحرك إسرائيلى جاد نحو السلام ، مما دفع البعض إلى الربط بينه وبين منهجية نتياهو التفاوضية القائمة على الكذب والتضليل والتصلب مما اتفق عليه . وجاء إصراره على دمج تنفيذ نصوص اتفاق واى بلانتيشن مع محادثات الوضع النهائى دليلاً واضحاً على عدم معرفته وسوء فهمه لمجمل الأوضاع الفلسطينية خاصة والعربية عامة ، على الرغم من التحذير الذى سمعه من أقطاب الإدارة الأمريكية إبان زيارته لواشنطن ، وما سمعه مباشرة من الرئيس كلينتون الذى قال على مائدة العشاء الرسمى

التي أقيمت على شرفه (باراك): «إن تنفيذ اتفاق وإي كوماتم إقراره من جانب الطرفين يجب أن يُحترم ولا بد أن يسبق كل شيء».

باراك كما تراه التقارير العالمية غير مستعد للدخول مباشرة في صلب احتياجات السلام الذي تسعى كل القوى الإقليمية والعالمية لإقراره في الشرق الأوسط، معنى ذلك أنه غير مؤمن بمبدأ التفاوض حول الأراضي العربية السورية واللبنانية والفلسطينية التي تحتلها بلاده مقابل السلام، وغير مؤمن بعدالة المطالب العربية ككل... ويستشف من ذلك أيضاً أنه يتناور بأسلوب الغموض الذي يتبناه مرتكزاً على تقديم وتأخير تعامل حكومته مع المسارات العربية، لتحقيق عدة أغراض من بينها:

١- العمل على زيادة الهوية الموجودة أصلاً بين الأنظمة العربية المرتبطة مباشرة بهذه المسارات كما هو الحال بين الرئيس حافظ الأسد وياسر عرفات.

٢- ترسيخ الخلاف في وجهات النظر الذي يمكن أن يقع بين بعض العواصم العربية، كما يقال إنه حادث فعلاً بين القاهرة ودمشق.

٣- الإبقاء على أجواء الحيرة والتضارب في شأن مستقبل عملية السلام ككل، خاصة وأن الشهور الطويلة التي عاشت المنطقة في ظلها على الأقل منذ منتصف العام الماضي (١٩٩٨) لم تأت بجديد فيما يتعلق باستراتيجية العمل العربي المشترك.

٤- فك الارتباط الثمين المتماسك حتى الآن بين المسارين السوري واللبناني.

يقول (عكيفا الدار) في صحيفة «هآرتس» يوم ٢٨ الماضي (يوليه ١٩٩٩) أن التصريح الذي جاء على لسان الرئيس ياسر عرفات في استوكهولم يوم ٥ يناير الماضي حول الدولة الفلسطينية، كما حللته أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية يدل على أن هذه الدولة عندما يُعلن عنها سوف تحيا إلى جانب إسرائيل في تعايش تام من خلال القبول والاتفاق المتبادل بينهما في ظل:

- أن يبذل كل طرف جهوداً للتأكد من أن أرضه لن تستخدم للقيام بعمليات عسكرية أو تحول إلى مصادر للعنف أو التهديد ضد الطرف الآخر.

- أن يمتنع كل طرف عن المشاركة في تحالفات سياسية أو عسكرية موجهة ضد الطرف الآخر أو تشكل تهديداً لأمته.

وفي ظل ما تملكه إسرائيل من قوة عسكرية وعلاقات دولية وضمائن أمريكية كما يقول عكيغا «يمكن لها أن تتأكد أن أيًا من الأراضي العربية التي ستخرج منها قواتها المحتلة لن تتحول إلى تحالفات سياسية أو عسكرية موجهة ضدها أو تتحول إلى مصادر للعنف ضد مواطنيها، خاصة إذا امتدت الترتيبات الأمنية إلى هضبة الجولان والجنوب اللبناني ووادي الأردن، وفي المقابل يمكن للدول العربية بما لديها من مقومات على الرغم من تباعدها أن تقوض خطط الهيمنة التي قد يفكر باراك في استكمالها كما أوقفتها على يد سلفه، خاصة أن لها (العواصم العربية) سوابق معترفًا بها في هذا المجال ليس فقط ما يتعلق منها بمحاصرة أهداف الإدارة الإسرائيلية السياسية وإنما أيضًا القدرة على إفشال مخططاتها الاقتصادية والاستثمارية سواء في الشمال الإفريقي أو في الخليج العربي».

يقول عكيغا: «لا يوجد ما يزعج باراك ويحول دون انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية بعد ترتيبات أمنية وسياسية متبادلة بين الطرفين سوى المستوطنات». وهذا صحيح برغم ما يشاع من استعداد مستوطني هضبة الجولان السورية للانسحاب منها؛ لأن قوة المستوطنين والأحزاب الدينية أقوى تأثيراً مما يعتقد الكثيرون. وهذه القوة التي نشأت في ظل الأساطير الدينية والألفاظ التوراتية حولت قادة المستوطنات والأحزاب الدينية إلى مصدر تأثير وجذب لا يمكن إنكار ثقله على الساحة الإسرائيلية الداخلية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الحاجة إليهم على مستوى الحكومة والكنيست. . ربما لهذا السبب يتعمد باراك الغموض حتى بالنسبة لأقرب مستشاريه لكي يتمكن من قراءة ردود أفعال تصريحاته على هذه الجبهة بالذات ثم يقوم بحساب مسار خطواته المستقبلية في ضوءها بما يضمن له أقل هزات سياسية يمكن أن يواجهها خصوصاً في بدايات توليه المسؤولية.

يؤكد وجهة النظر هذه المقال الذي كتبه يوسف حريف في صحيفة «معاريف» يوم ٢٨ الماضي (يوليه ١٩٩٩) أيضاً، حيث بدأ باستعراض التناقض الذي وقعت فيه الحكومة حين طلب وزير الخارجية ديفيد ليفي من سائر الوزراء أن يكفوا عن إطلاق التصاريح العلنية في المواضيع السياسية في نفس الوقت الذي لا يكف فيه رئيس الوزراء نفسه عن إطلاق التصريحات المتناقضة، حيث عاب حريف على باراك الإيحاء

بموافقات فلسطينية تجاه قضايا لم يُستشر فيها ياسر عرفات ومعاونوه وأزاح الستار عن زيف ادعائه، كما عاب عليه الادعاء بتأييد الرئيس كليتتون القيام بتعديل خطوات تطبيق اتفاق واي، بينما الإدارة الأمريكية أعلنت عكس ذلك تماماً.

الحماسة التي سَوَّقَ بها باراك لسياساته في القاهرة وعمان ونيويورك تلاشت أو كادت؛ لأنها لا تحمل أى جديد لدفع المسيرة إلى الأمام لذلك نقول: «المطلوب حالياً بعد هذه الأسابيع من الكلام اتخاذ مواقف تعيد الثقة عملياً إلى التفاوض الذى قوبل به فوزه في الانتخابات التي أتت به رئيساً للوزارة الإسرائيلية، وأول هذه المواقف أن يكون له هو نفسه هدف واضح يسعى لتحقيقه؛ لأنه لا يملك الملعب بمفرده ولا يستطيع، حيث لا يوجد لاعب واحد إلا في الخيالات المريضة.

لا يمكن أن ننكر أن باراك حصل من الإدارة الأمريكية على تعهد بتزويد بلاده بكميات هائلة من الأسلحة والطائرات دون أن يتعهد هو في المقابل بالترتيب لأى خطوات جادة لتنشيط مسارات السلام في المنطقة. وربما شجعه ذلك على المضي قدماً. في استكمال فصول مسرحيته الكلامية، إلا أن إضاعة الفرص العربية المواتية لاتخاذ عدد من القرارات المصيرية سيزيد من عزلة إسرائيل على المستوى العربى ولن تساهم علاقاتها الإقليمية الأخرى في المنطقة في توفير ما تحتاج إليه من أمن واستقرار.

قد يقال إن باراك نجح حتى الآن في تحجيم الدور الأمريكى خاصة على المسار الفلسطينى في ظل مؤشرات مرحلة العوالة، وقد يقال إنه لازال مصرأ على تقليص الدور الأوروبى وقد يقال إن الدور الروسى أصبح غير فعال. ولكن الحقيقة التي لا خلاف عليها أن وفاء إسرائيل بتعهداتها والتزاماتها واقتناعها بأن أمنها جزء لا يتجزأ من أمن المنطقة ككل سوف يكون له اليد الطولى في النهاية وهذا هو الاختبار الحقيقى ليس فقط لباراك، وإنما أيضاً لديفيد ليفى وإسحاق مورديخاى اللذين أيداً الخرائط الاستيطانية/ الاستعمارية والطرق الالتفافية إبان فترة تولى تنبهاو المسئولية.

صحيفة الزمان - ٦ أغسطس ١٩٩٩



التوطين في لبنان .. قنبلة مهيبة من خارج المشهد

كندا ستفتح أبوابها لتوطين اللاجئين الفلسطينيين فوق أراضيها! لا.. ليس هذا الكلام صحيحاً... أمريكا تنصح الرئيس عرفات بأن يوافق على توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث يعيشون الآن... الرئيس عرفات يلتزم الصمت... إسرائيل تعلن إصرارها على عدم الموافقة على عودة أى فلسطينى إلى أرضه حتى بعد أن تتم تسوية مشكلات مفاوضات الحل النهائي مع السلطة الوطنية الفلسطينية!... باراك وكليتون ناقشا أبعاد ملف اللاجئين واتفقا على وجهة نظر واحدة... كليتون يطلب من الرئيس عرفات إيداء بعض اللين تجاه هذه القضية لأجل عدم وضع عراقيل أمام إعلان قيام الدولة الفلسطينية!..

بدأت مشكلة اللاجئين تفرض نفسها على جميع الأطراف المحلية والإقليمية والعالمية المتداخلة في عملية إقرار السلام في الشرق الأوسط فور إعلان إسرائيل نيتها في الانسحاب من الجنوب اللبناني المحتل باتفاق أو من دون اتفاق مع الحكومة اللبنانية، وعندما طلب الرئيس اللبناني ضرورة حل هذه المشكلة، أعلن باراك أن السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين من أى مكان إلى داخل غزة أو الضفة فيه «مساس بالغ الخطورة بأمن بلاده واستقرارها لا يمكن القبول به تحت أى ظرف من الظروف مهما كان حجم ما سوف تتعرض له حكومة من ضغوط».

هذا الإصرار يعتمد ليس فقط على حساسية التوازن السكاني بين إسرائيل وفلسطين على المدى الطويل، وإنما يركز أيضاً على الضغوط التي بدأت الإدارة الأمريكية في ممارستها منذ عامين تقريباً من داخل العواصم العربية ومن خارجها أملاً في إقناع حكوماتها بلا حياة بقبول من يعيشون على أرضها من اللاجئين الفلسطينيين.

الرفض العربي لهذه الضغوط التي مورست قبل الآن مرات عدة . . . والامتناع الفلسطيني عن مناقشة الفكرة من أساسها يُبنى على حق جميع أبناء فلسطين العربية في العودة إلى ديارهم التي طردوا منها بأي شكل من الأشكال ليس فقط وَفْقَ اتفاقات مدريد ومعاهدتي أوسلو، ولكن وَفْقَ مفردات القانون الدولي ومعاهدات جنيف التي تنظم حقوق الشعوب المحتلة على المستويين الاجتماعي والثقافي .

وفي لبنان بالذات تبلغ هذه المشكلة ذروتها حيث يعيش حوالى ٢٤٠ ألف فلسطيني وَفْقَ الإطار الذي ترعاه وكالة الغوث الدولية؛ لأن توطينهم بعد سنوات طويلة من «قبولهم المؤقت لحين حل قضية الصراع العربي - الإسرائيلي المعقدة» يعنى إحداث تغيير جذري في الموازين الديموجرافية التي تحكم وتُحكم في التركيبة السكانية والطائفية للمجتمع اللبناني، خاصة بعد أن أثبتت ظروف الحرب الأهلية اللبنانية أن المشكلة التي يمكن أن تنفجر من جديد ليست بين مسلمي لبنان ومسيحيه . . . ولكن بين أطراف أخرى متداخلة وطوائف متوحدة لا تملك كل منها بمفردها الأغلبية المطلقة التي تجعل لها الكلمة العليا في المجتمع .

يضاف إلى ذلك أن التوطين الدائم لقراية ربع مليون فلسطيني في لبنان سوف يؤثر بشكل مباشر على اقتصاد هذا الوطن الذي لم ينهض مؤثره حتى بعد مرور عشر سنوات على وقف حربه الأهلية . . . فالإحصاءات الحكومية تقول إن ٢٠ في المائة من اللبنانيين يعانون حالة فقر مزمنة . . . وإن سوق العمل لا يمكن أن تستوعب على مدى السنوات الخمس القادمة كل العاطلين الحالبين والمضامين إليهم وفق التوقعات المستقبلية .

الفلسطينيون في لبنان وفي كل مكان من العالم لا يريدون البقاء كلاجئين حيث هم، إنهم يريدون العودة القربية إلى ديارهم كمواطنين فلسطينيين . . . وإن بقوا في أي مكان خارج وطنهم فإنهم يريدون أن يعاملوا معاملة مواطني دولة ذات سيادة، لا كإناس بلا وضع قانوني! هذا الموقف التعاضدي بين الفلسطينيين في غالبية المجتمعات التي يعيشون بين ظهرانيها أو على الأقل العربية منها يحظى بتأييد شعبي مزدوج . . . على مستوى تعاملهم مع هذه المجتمعات منذ عشرات السنين من ناحية وأيضاً على مستوى تعامل هذه المجتمعات رسمياً وشعبياً معهم من ناحية أخرى .

وليس بغريب أن يُعلق أسعد عبد الرحمن مسئول اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على محاولات إسرائيل وأمريكا توطينهم في لبنان قائلاً: «إن الفلسطينيين واللبنانيين على اتفاق تام فيما يتعلق برفض التوطين مهما كانت مغرباته أو مصاعبه ومشكلاته».

محاولة توطين اللاجئين الفلسطينيين حيث هم الآن في لبنان وفي غيره من الدول العربية يعنى زرع فتيل مشاكل تفجيرية في داخل هذه المجتمعات يقودها إلى قضايا لا تمت إلى التنمية والتطوير بصلة . . . ويصرف جهدها إلى معالجات هي في غنى عنها . . . لا نقول حروباً أهلية ولكن احتكاكات من الممكن أن تتصاعد إلى مستواها، بمعنى آخر تفجير هذه المشاكل يعنى إلهاء الدول العربية عما تخطط له إسرائيل وأمريكا على مستوى العالم العربي بعمامة ويفتح الباب لبداية تدشين أحقية العقيلة الإسرائيلية الموحدة في قيادة الشغيلة العرب المتناحرين فيما بينهم . . . !

صحيفة الزمان - ١١ مايو ٢٠٠٠



قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة ..

كان زئيفى يطالب بإبادة الفلسطينيين!!

لم يكن رحبعام زئيفى الذى يعتبر من جيل المغتصبين الأوائل لأرض فلسطين سياسياً عادياً . فقد جمع إلى جانب الوزن السياسى فكراً عسكرياً عنصرياً منذ أن كان عضواً بارزاً فى تنظيم عصابة البالماخ (كثائب الإبادة) التى نشطت فى العمل ضد عرب فلسطين قبل عام ٤٨ ، كما نشط هو شخصياً فى قيادة حملات الترويع ضد القرى والمدن العربية الصغيرة داخل ما عرف فيما بعد بدولة إسرائيل حتى صار قائداً عسكرياً للضفة الغربية بعد عام ٦٧ .

ملف هذا الرجل الذى شغل منصب وزير السياحة فى حكومة إرييل شارون ، والذى اغتالته رصاصات المقاومة الفلسطينية الرافضة للاحتلال الصهيونى العنصرى لأراضيها يوم ١٧ من شهر أكتوبر (٢٠٠١) ، يدل على أن شعارات حزبه اليميني المتطرف الذى أسسه عام ٨٨ باسم «حركة موليدت» (وطننا) كانت السبب المباشر وراء العلاقة الحميمة المباشرة التى ربطت بينه وبين شارون ورشحته لتولى منصبه الوزارى إلى جانب عضوية المجلس الوزارى الإسرائيلى المصغر الذى يدير الشئون اليومية السياسية والأمنية للدولة وجعلته هدفاً للاغتيال ، فقدبنى هذا الرجل طوال حياته أفكاراً وبرامج انتخابية نازية عنصرية وتسلطية استعمارية ، على مثال :

- إسرائيل الكبرى لا مكان فيها لعربى ، وعليها أن تحصن بكل ما يمثل مصالح أمنها واستقرار مجتمعها حتى خارج حدودها الحالية . .

- العرب الموجودون الآن فى أراضى إسرائيل يجب ترحيلهم ، إما عن طريق التضاخم مع الدول للجاورة وإما عن طريق الترحيل الجبرى بقوة السلاح . .

- ليس هناك ما يوصف بأنه أملاك عربية داخل إسرائيل ، سواء لمن تركها بعد معركة عام ٤٨ أو معركة عام ٦٧ أو للموجودين حالياً .

- من حق المجتمع الإسرائيلي أن يُقيم مدنه السكانية والأمنية في كل مكان وليس هناك ما يمنع هذه التجمعات أن تمتد إلى أى رقعة وفق تخطيط الدولة وبالكيفية التى تراها مناسبة ، وعليها (أى الدولة) أن تدعم خطواتها فى هذا الشأن بالقوة المسلحة .

وقبل اغتياله بيوم واحد - عندما قرر شارون أن يوافق على خطة قواته المسلحة الرامية إلى الانسحاب من حارة أبو سنية وحارة الشيخ كنوع من التكتيك العسكرى استجابة للضغط الأمريكى - ترك زئيفى الاجتماع الوزارى ؛ وفور أن ترمى إلى سمعه أن صديقه الحميم (شارون) تحدث فى مساء اليوم نفسه أمام نشطاء الليكود فى مستعمرة كريات موتسكين عن استعداده للاستجابة للأفكار الأمريكية التى أشارت إلى «قيام دولة فلسطينية» . سارع هو وافيجدور ليرمان إلى تقديم استقالتيهما من التشكيل الحكومى تعبيراً عن رفضهما القاطع لما بدا من «تنازل تدريجى فى سياسات شارون المتشددة» التى ستؤدى فى النهاية إلى دمار دولة إسرائيل ، على حد قول الصحافى جدعون سامت فى صحيفة هآرتس يوم ١٩ أكتوبر (٢٠٠١) .

يقول جدعون : «هذه الاستقالة التى قدمها زئيفى بالاشتراك مع ليرمان المتعطش للحرب الكاره للتسويات السلمية ، دفعت شارون درجة أكبر نحو التطرف كى يُهدئ من روع قاعدته التى كانت على وشك الاهتزاز تحت كرسى وزارته» . وهذه الخطوة جعلته يتخلص بعض الشيء من الضغوط الأمريكية التى كانت تمارس عليه لتخفيف قبضته الحديدية ضد الشعب الفلسطينى والسعى لبدء سلسلة من الجلسات التفاوضية مع قاداته .

ليس هناك دليل مادى على أن شارون كان ينوى فتح أى قناة للتفاهم مع السلطة الوطنية الفلسطينية . . كما لا يوجد دليل على أن قبوله بفكرة إقامة دولة فلسطينية وفق الرؤية الأمريكية يمثل موقفاً استراتيجياً ، لذلك يُجمع غالبية الكتاب والمحللين على أن سياسة التسويات الانتقالية التى أعلن عنها «ليست حقيقية» ، ويجزمون أن مناوراته الداخلية والخارجية لم تغير منذ تولى المسئولية ولن تتبدل حتى لو وھنت علاقاته بواشنطن .

من هنا يمكن القول إن إسراع زئيفى وليبرمان بتقديم استقالتيهما كان يمثل نوعاً من الضغط السياسى والاستفزازى الذى دأب اليمين الإسرائيلى المتشدد على القيام به لأجل تحقيق مزيد من سياسات التطرف التى تبنى على القتل والاغتيال ومصادرة الأراضى وهدم المنازل والترويع والإيذاء. . يؤكد هذا المفهوم المقالة التى كتبها زئيفى تعليقاً على الأحداث التى شهدتها أمريكا يوم ١١ سبتمبر الشهير، وتأييداً لحربها ضد جماعة طالبان الحاكمة فى أفغانستان وأرسلها إلى صحيفة ידיعوت أحرونوت قبل وفاته بيوم واحد وقامت هى بنشرها فى اليوم التالى لاغتياله .

يقول فى مقاله تلك: «سيسجل يوم ١١ سبتمبر فى التاريخ، ليس فقط كيوم ذكرى لآلاف الضحايا الذين سقطوا فى مركز التجارة العالمى بنيويورك؛ ولكن لأنه اليوم الذى تفتحت فيه عيون الأمريكان ليفهموا المعنى الحقيقى للإرهاب الإسلامى!!!» ومن هذه المقدمة يركز على القول بأن أمريكا بحربها ضد أفغانستان ساهمت عملياً فى ترسيخ قاعدة أساسية ذات مكونين:

الأول: أنها تجذب العمل العسكرى ضد الإرهاب، وبالتالي لن تقف بعد اليوم عقبة فى طريق دولة كإسرائيل يضطرها إرهاب الآخرين على طول الخط لاستخدام هذا الأسلوب (العمل العسكرى) حفاظاً على أمنها واستقرار مجتمعها وضمان مستقبل أبنائها.

الثانى: أنها ترفض التفاوض مع زعماء الإرهاب ولن يكون من مصلحتها بعد اليوم أن تنصح آخرين بالتفاوض معهم أو التحدث إليهم، وبذلك نرجو أن لا نسمع منها بعد اليوم ما يبدو أنه نصائح مُحلة تدخل فى دائرة فتح صفحة جديدة مع عرفات وعصابته أو أى مسئول آخر من معسكره المعادى لإسرائيل .

ويضيف: «إن أمريكا بإصرارها الدهوب على معاقبة زعماء الإرهاب الذين اعتدوا على أرضها وروعوا شعبها، وضعت أسساً يجب أن تحتذى بعدم التهاون مع الإرهاب الفلسطينى الذى يسعى إلى تدمير دولتنا ويحاول أن يقضى على مستقبل شعبنا فوق أرضه التاريخية».

سيلاحظ المطالع للمقال - كما نشرت نصه صحيفة ידיعوت - إلى جانب احتوائه على كم هائل من العنصرية، أنه يتضمن دعوات مباشرة إلى السير على خطى أمريكا

«الدولة العظمى ذات النهج الديمقراطي» والإسراع بإعلان حالة الحرب ضد العرب» مصدر كل إرهاب يهدد أمن إسرائيل» .

ولست هذا الدعوة سوى دفعًا مكثفًا لشارون إلى مزيد من التطرف والعنصرية، خاصة إذا ربطنا ذلك بما جرى به قلم زئيفي الذي يقول: «رئيس وزارتنا الذي لم يقاتل في هذه الحرب ويعمل فقط من أجل الاحتفاظ بحكومة الوحدة التي ينخر فيها سوس شمعون بيريز» ويتساءل: «ماذا تسمون الإصرار على معاودة الاتصال مع قيادات الشر الفلسطينية التي تنسق مع المنظمات الإرهابية من أجل دحر دولة إسرائيل عن طريق قتل أبنائها وتهديد أمن مدنها وقراها القريبة من تجمعاتهم السكانية؟» .

وينهى مقالته مطالباً بوقف سياسات بيريز الرامية إلى إحياء اتفاق أوسلو الذي يصفه بأنه «أنى لإسرائيل بالكوارث وزرع مواطن الإرهاب التي كادت أن تقضى عليها وحان الوقت لعدم النظر فيه مرة أخرى، حيث لا بد من منهج عمل جديد وقيم جديدة» .
تماماً كما يحدث اليوم في أمريكا!! .

صحيفة الزمان - ٢٨ أكتوبر ٢٠٠١



المقدسيون بين مطرقة العنصرية وسندان الإرهاب

فى الوقت الذى تزايدت فيه الإجراءات الإسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين المقدسيين عبر المؤسسات المختصة مثل وزارة الداخلية والتأمين الوطنى والرفاه الاجتماعى وبلدية القدس ، والتى تمثلت فى فرض اشتراطات تعجيزية مثل مطالبتهم بعدم الإنجاب إلا إذا كان المواطن يملك جميع الوثائق والمستندات التى تعطيه حق الإقامة فى داخل المدينة . . قام يهود باراك بعرض مشروع للعمل الدائم على المسار الفلسطينى ينطوى على إقامة دولة فلسطينية مستقلة على ما يولزى ٦٠٪ من الأراضى العربية المحتلة مقابل ضم الـ ٤٠٪ الباقية إلى إسرائيل بما فيها منطقة القدس الكبرى على أن تعترف الدولة (الفلسطينية) الجديدة بعدم أحقيتها فى المطالبة مستقبلاً بأى شبر من الأراضى التى كانت تدعيها فى يوم من الأيام ، لا قبل اتفاقيات أوسلو ولا بعد اتفاق شرم الشيخ .

الالتفاف الذى يسعى إليه باراك وحكومته بكل جهد وبلا كلل مؤيداً بالمستوطنين من ناحية وبالأحزاب الدينية من ناحية ثانية وبأمريكا من ناحية ثالثة ، يعمد إلى التلويح بتحقيق حلم الفلسطينيين فى إقامة دولة لهم على حساب حرمانهم وحرمان العالم كله من مدينة القدس العربية التى تحترمها كل الأديان ، وهو يقوم بهذه المبادلة على اعتبار أن الجانب الفلسطينى سوف يقبل بها طمعاً فى أن ينال حظه من الحياة فوق أرض وسيادة معترف بها وتحت علم يرفرف على سارية أمام مبنى الأمم المتحدة فى نيويورك . . ويتعمد فى الوقت نفسه إهمال موقع القدس فى قلب المسلمين والمسيحيين فى جميع أنحاء العالم .

القدس وما تحويه من تراث ملك للعالم أجمع وليس لليهود فقط ؛ لأنها تعتبر عالمياً سجلاً لجميع الأديان السماوية يجمع تراثها كلها بلا عنصرية ولا تعصب أعمى .

والقدس العربية مثال ونموذج فريد للعلاقة المشتركة بين هذه الأديان الثلاث ودليل ناصع على مدى ما كان يجمع بينها وبين معتقبيها من ود واحترام ومحبة قبل أن تحتلها القوات الصهيونية التابعة للوافدين اليهود عبر الحدود باستخدام أساليب الغدر والخديعة وسلاح الترويع والقتل .

حتى لو قبلنا مؤقتاً بالادعاء الإسرائيلي - الأمريكي بأن البعض من أبناء فلسطين اضطروا تحت تهديد السلاح عام ٤٨ وما قبلها لبيع أراضيهم في القدس الشرقية لعدد من اليهود، فهذا الأمر لا يسمح لدولة إسرائيل بمحسبياتها إلى هذه الأراضي؛ لأن عملية انتقال الملكية الشخصية وفقاً لأعراف الدولة لا تلغى إطلاقاً استقلالية الأرض من الناحية السياسية ببقائها تحت سيادة الدولة التي تباع لها في المقام الأول . . كما أن القدس الشرقية وإن كانت تقع قانوناً تحت السيادة الفلسطينية إلا أنها قضية أكثر من مليار مسلم .

لهذا ليس لإسرائيل أى حق قانونى أو شرعى يمنحها التحكم بمفردها في مدينة القدس الأصلية أو في الأراضي القريبة منها، مثل جبل بو غنيم أو رأس العمود مما يجعل من القدس الكبرى مدينة معبأة بالقنابل الموقوتة القابلة للانفجار في أى لحظة، بحيث تقضى على ما بقى من محاولات لإقامة سلام مستقر وشامل بين دول المنطقة .

ليس هناك مكان لثقافة السلام بين إسرائيل وجيرانها ما دامت مشكلة القدس لم تُحل وفقاً للحقوق التاريخية المشروعة والموثقة لأهلها . . ليست هناك ثقافة سلام وعدل ما دامت الإجراءات التعسفية والعنصرية تُمارس تحت سمع العالم وبصره ضد المقدسين حتى أصبحت عمليات توالدهم تخضع للمزاج الإسرائيلي . . ليست هناك ثقافة سلام وعدل وحسن جوار طالما هناك شعب واحد يظن في نفسه أنه شعب الله المختار الذى يحق له أن يتصرف كيفما يشاء في ما يشاء وقتما يشاء .

القدس العربية ثروة عربية وراث إسلامى لا يمكن أن نفرط فيه . والدفاع عنها نوع من أنواع الجهاد الذى تؤمن به الشعوب العربية . . ولن نتنازل عنه إلا إذا حررت القدس الشرقية وعادت إلى سلامها الذى كانت تعرفه عبر مئات السنين قبل أن تطمع فيها العصابات الصهيونية التى حولت نفسها إلى دولة من دون أن تمتلك شرعية التصرف الحضارى الذى يقودها إلى سلام مستقر وعادل بين جيرانها!

إسرائيل قادرة على إخلاء المستوطنات :

شهادة من داخلها !!

يشن الإعلام الإسرائيلي منذ حوالى أسبوعين حملة ضارية ضد صحيفة نيويورك تايمز ؛ لأنها نشرت قبل نهاية شهر مارس (٢٠٠٢) الماضى فى افتتاحيتها «أن الصراع فى الشرق الأوسط لابد أن ينتهى بتحديد لمساحة الأرض التابعة لكل طرف، وبما أن إسرائيل تصر على أن العنف الفلسطينى هو الخطر الأكبر على السلام فى المنطقة فإن البعض ! أن المستوطنات هى عقبة كبرى فى الطريق إليه» . . يقولون فى إسرائيل إن الافتتاحية كتبت بإيحاء من وزارة الخارجية الأمريكية ، ونشرت قبل زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلى الأخيرة للبيت الأبيض للشوشرة عليها .

يتعارض مع هذا الاستنتاج الذى لا يخلو من خبث وخديعة، الوثيقة التى أعدها مكتب بروفيسور الاقتصاد حاييم بن شاحار فى النصف الثانى من عام ٢٠٠٠ خلال فترة التفاوض بين حكومة باراك والسلطة الوطنية الفلسطينية حول التسوية الدائمة بعنوان «بيت فى إسرائيل لكل مستوطن» والتى جاء فى مقدمتها «خطة ممكنة لإعادة المستوطنين إلى داخل حدود دولة إسرائيل حسبما يجرى تحديدها فى إطار التسوية الدائمة التى يجرى العمل من أجلها الآن» .

يقول عكيفا الدار فى صحيفة هآرتس يوم ٧ من الشهر الجارى (إبريل ٢٠٠٢) إنه «منذ بضعة أيام قام بن شاحار بكشف النقاب عن خطته بعد أن أدخل عليها بعض التعديلات، وذلك فى إطار الاستعداد لبدء تنفيذ حملة الفصل الأحادى الجانب التى يتنادى بها مجلس السلام والأمن الإسرائيلى» . هذا الكشف جاء استجابة للأصوات الداعية إلى الفصل بين الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى ؛ خاصة وأن الغالبية العظمى

من قادة الرأي في إسرائيل أصبحوا على يقين أن شن عملية السور الواقى لم تُحقق أهدافها رغم ما ألحقته من دمار شامل على كافة مستويات الحياة الفلسطينية . والحل عندهم كما يقول الكاتب الصحفي عوزى بنزيمان في صحيفة هآرتس «الضفة الغربية سكانها الفلسطينيين الـ ٢,٥ مليون تمثل عبئاً ثقيلاً يؤثر سلباً على التطور السليم لدولة إسرائيل ، وإقامة المستوطنات خطأ شاركت فيه كل حكومات إسرائيل منذ ٣٥ عاماً . . . والوسيلة الوحيدة لتحرير البلاد هي الانفصال عن الضفة والقطاع حتى يتمكن سكان إسرائيل من إدارة حياتهم بشكل سليم وعملى وواقعى» .

كتب البروفيسور بن شاحار في شهر ديسمبر الماضى (٢٠٠١) «المستوطنات ليست العقبة الوحيدة في طريق التسوية ولكنها العقبة الأكثر مركزية» . فهي تحول دون إمكانية قيام دولة فلسطينية ذات تواصل ووحدية إقليمية وحدود معقولة ، وهى بذلك تعرقل أى اتفاق سياسى ، وهى تفتح الطريق لإضرابات أمنية تعرقل طريق التسوية الانتقالية ومن بعدها التسوية الدائمة . . الأمر الذى لا يتوافق مع سياسات إقامة السلام .

أهم بنود الدراسة التى أعاد بن شاحار النظر فيها مؤخراً، تركز على :

أولاً: وفقاً لمعطيات مركز الإحصاء المركزى يوجد فى قطاع غزة والضفة ١٤٥ مستوطنة يعيش فيها اليوم حوالى ٢٠٠ ألف نسمة ، يمكن أن ينتقلوا للسكنى داخل حدود دولة إسرائيل بعيداً عن المناطق التى ستشكل منها دولة فلسطين .

ثانياً: تكلفة توفير حلول سكنية لمن ليس له سكن من هؤلاء المستوطنين ستبلغ ٢,٤ مليار دولار ، سيتوفر نصفها على الأقل نتيجة بيع إسرائيل الوحدات السكنية التى تم إخلاؤها إلى الدولة الفلسطينية ، أما النصف الآخر فستحصل عليه من القروض والهبات التى ستجنيها أوروبا وأمريكا نتيجة موافقتها على التسويات مع الجانب الفلسطينى .

ثالثاً: الوحدات السكنية المطلوب تشييدها يمكن استكمالها خلال عامين أو ثلاثة على أكثر تقدير دون إرهاب لقطاعى التشيد العام والخاص ، وسيمثل ذلك خروجاً من فترة الركود الاقتصادى التى ألمت بهذا القطاع لفترة زمنية كانت لها نتائج سيئة .

وإبعاء: أماكن البناء الجديدة متوافرة وكثيرة. حتى إنه من الممكن إتاحة فرصة الاختيار أمام المستوطنين، بالإضافة إلى حوافز الإقامة في المدن المتطورة.

المشكلة الأساسية يلخصها الخبير السكاني يوثيل ماركوس بقوله «جرت العادة أن تُقدر إسرائيل تكاليف أية فاتورة تعود عليها بالنفع العام تقديرًا مربعًا ومبالغًا فيه، وربما تجاوزت الأرقام في بعض الحالات أضعافًا كثيرة.. وهذا التقدير المربع يُعطل مسيرة التعويضات والهبات والقروض التي تطمح إسرائيل في الحصول عليها ويؤخر اتخاذ قرار سياسي بالنسبة للتعامل مع قضية المستعمرات الإسرائيلية في الضفة وغزة.

ويلمس عكيفا الدار نقطة على قدر كبير من الأهمية ستترتب على إخلاء مستوطنات/ مستعمرات الضفة وغزة، وهي تكلفة الحفاظ على أمن هذه المستعمرات على المستويين الخاص، أي المتعلق بها، والعام وهو ما يخص الدولة حيث يقول «سيوفر إخلاء هذه المستوطنات على الدولة أموالاً طائلة هي تكلفة الحفاظ على أمنها وتكلفة بناء بنية أمنية واقتصادية واستثمارية لضمان استمرار الحياة فيها». ولكنه بالطبع لا يشير إلى أنها ستوقف عمليات القتل والتشريد التي تقوم بها حكومات إسرائيل المتعاقبة ضد أصحاب الأرض الأصليين، وستوقف سياسات هدم منازلهم وتجريف قراهم وأراضيهم الزراعية، وستوقف إتلاف مزارعهم واقتلاع أشجارهم وردم آبارهم.

الملفت للنظر أن تيار الكذب والتخديعة في الإعلام الإسرائيلي الذي يُهاجم صحيفة نيويورك تايمز بسبب افتتاحيتها التي أشرنا إليها ويهاجم بعض الدول الأوروبية التي تعترض على ممارسات إسرائيل العنصرية الدموية وتصفها بأنها «تصرفات لا سامية». لا يخفى ابتزازه لكل الأطراف في كل الحالات. ففي إطار الاحتفاظ بالمستوطنات والإصرار على بقائها يطالب هذا التيار الإعلام الأمريكي والدول الأوروبية بتأييد الإبقاء عليها وبضرورة المساهمة ماليًا وتقنيًا في حمايتها وتوفير الأمن والاستقرار لسكانها، وعندما يلوح بإمكانية التخلي عن البعض منها يطالب الأطراف نفسها بضمانات مادية ومعنوية، بما فيها الطرف الفلسطيني مقابل الإقدام على ذلك.

يقول دان مرجليت في صحيفة معاريف «تعالى صيحات في أوروبا اليوم تطالبنا بإخلاء المستوطنات التي تعرقل توحيد الأرض المناسبة لقيام دولة فلسطينية ويتهمننا أصحابها بأننا نساهم في الإرهاب الذي نشكو منه، ويقولون إذا كنا جادين فعلاً في

دعوتنا إلى الاستمرار فما علينا إلا أن نتخذ الخطوات الكفيلة بمساعدة أنفسنا على الحد من الإرهاب الذي يتعرض له شعبنا، ويتوقع الكاتب في نهاية مقاله أن يتكاتف المجتمع الدولي ضد إسرائيل لإجبارها على إخلاء عدد من المستعمرات، على الأقل كمنافسة سياسية تُبطل حجج الفلسطينيين بأنها تحتل أرضهم وتعطيها (إسرائيل) مصداقية تفتقد هذه الأيام بشدة.

أما شارون فلا يرى مثل هذه الرؤية، فهو مصمم على استكمال مخطط إبادة الشعب الفلسطيني وعلى إعادة احتلال أراضي السلطة التي شهد العالم أجمع على تحررها وسيادتها. . فقد صادرت حكومته منذ بضعة أيام مساحات كبيرة من أراضي المنافع العامة الفلسطينية والملكيات الخاصة في محيط مدينة نابلس لإقامة منشآت عسكرية لحماية بضع مئات من المستعمرين الذين يعيشون في المستعمرات/ المستوطنات القريبة من المدينة. . في نفس الوقت الذي تتواصل فيه مخططاته لإقامة المزيد من المستعمرات.

وما زال البعض يؤمن بأن إسرائيل دولة ديمقراطية!!

الوفد - ١٦ إبريل ٢٠٠٢



حكومة إسرائيل القادمة لن تعمل من أجل السلام ..

هذا ما يمكن أن يتوصل إليه كل من يُمعن النظر في المقال الذى نشرته صحيفة الإندبندنت البريطانية فى عدد الثلاثاء ٢١ الجارى (مارس ٢٠٠٧) لمعلقها السياسى دونالد ماكشاير ، الذى استتج بعد استعراض حيادى لبرامج أحزاب إسرائيل السياسية الكبرى الثلاثة عدم وجود دليل واحد على أن أيًا منها سيعمل من أجل السلام العادل المستقر كما تراه الشرعية الدولية فى حالة فوزه قرب نهاية الشهر الحالى بالأغلبية العددية التى تؤهله لتشكيل حكوماتها القادمة .

ورغم أن مؤشرات استطلاع الرأى العام تهنئ إلى تزكية فوز حزب كاديما الذى أسسه إرييل شارون قبل أن يروح فى غيبوبة المرض العضال ، إلا أن التنافس بينه وبين حزبه العمل والليكود حول مستقبل الدولة اليهودية وحتمية ضمان أمنها وسلامة شعبها وضرورة الضرب بيد من حديد على كافة أشكال المقاومة الفلسطينية أيًا كان التيار السياسى الذى يقوم بها أو يدعمها . . سيظل سبباً مباشراً لتذبذب مستويات هذه المؤشرات حتى اليومين السابقين على يوم التاسع والعشرين من الشهر الحالى !! .

ويمكن حصر أسباب هذا التذبذب فى التوجهات السياسية الحزبية الآتية :

لولا : التمسك بعدم العودة إلى حدود يونيو ١٩٦٧ ؛ لأن فيها تضيقاً على أرض إسرائيل التى يجب أن تكون قابلة للتوسع ليس فقط على حساب الشعب الفلسطينى ولكن أيضاً على حساب الجيران . . وفيها إحكام لعوامل حصر الشعب الفلسطينى داخل مساحة محدودة من الأرض يمكن السيطرة عليها وضبط مداخلها ومخارجها . . وفيها اقتراب أكثر من الحدود السياسية والجغرافية للغير لضمان حرية التجسس وربما الاختراق الأمنى أو العسكرى إذا دعت الضرورة .

ثانياً: الإصرار على وحدة مدينة القدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل ، بالعمل على طرد أكبر عدد من سكانها الفلسطينيين ووضع أماكن العبادة اليهودية داخل الشطر العربي منها تحت إشرافها والتحكم المباشر في القرى العربية المحيطة به ، ومنحها حكماً ذاتياً بعيداً عن الكيان الفلسطيني المستقل حين يأتي وقت الإعلان عنه . . إذا حتمت الأفعال المستقبلية ذلك !! .

ثالثاً: العمل على استكمال الأجزاء الباقية من الجدار الأمني الفاصل الذي يخترق الأرض الفلسطينية ، بغض النظر عما ينجم عنه من استيلاء على المزيد من الأراضي أو طرد للآلاف من ساكنيها أو تدمير لما بقي من بنيتهم التحتية الزراعية التي أصبحت لا توفر لهم حد الكفاف . . مع الأخذ في الاعتبار احتياجات إسرائيل السكانية والأمنية للخمسين عاما القادمة !! .

رابعاً: الرفض المطلق للاتجاهي للمطالبة بعودة اللاجئين الفلسطينيين الذين غادروا إسرائيل في أعقاب قيام الدولة والتحكم في أعداد من يسمح لهم منهم بالإقامة داخل الكيان الفلسطيني بعد تأسيسه ، وذلك بالعمل على تضيق المساحة القابلة للسكنى وحرمانها من مصادر الحياة كلما كان ذلك ممكناً . . بالإضافة إلى التمهيد دولياً ولوجستياً لتوطين فلسطيني المنافي فوق أراضي الدول التي يعيشون فيها سواء كانت عربية أو أوروبية !!

خامساً: التأكيد على يهودية دولة إسرائيل ، بالعمل على تهئية المناخ الملائم أمنياً لاستقدام مليون ونصف مليون يهودي للإقامة الدائمة بها والمشاركة في استثماراتها وتنشيط قدرتها الإنتاجية ، والعمل في نفس الوقت على دمج الأقلية العربية في نسيج المجتمع اليهودي وثقافته الصهيونية !! . .

سادساً: العمل قانونياً على تأمين الحد الإسرائيلي الملاصق لسوادي نهر الأردن ضد التفوق العددي والاختراق العربي سواء عن طريق التزوح أو الزواج للختلط !! . .

سابعاً: عدم التفریط في شبر واحد من أراضي إسرائيل الأصلية أو تلك التي ألحقت بها لأسباب دينية/ تاريخية أو لدواعي أمنية .

ثامناً: الحرص على التفوق النوعي على مستوى الشرق الأوسط الكبير في كافة

للجالات خصوصاً في ميادين تقنيات الاتصال عالية الضخوم والمعدات الحربية والتسلح العسكري والأبحاث التي تخدمها وتضمن التميز فيها!!..

وهكذا نستشف أن التوافق بين الأحزاب الإسرائيلية الكبيرة الثلاثة على أهداف الدولة اليهودية الاستراتيجية ومستقبلها متسع وعريض أما الاختلاف فيما بينها فهو في أضيق الحدود ويكاد لا يمسها من قريب أو بعيد.. فمثلاً هناك رؤية مختلفة للانسحاب الأحادي من بعض مستوطنات الضفة التي تقع خارج الجدار العنصري الفاصل، هل يكون بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية أم يتم تنفيذه بدونها!!.. وهناك اختلاف حول الكيان الفلسطيني، هل يكون دولة تتمتع بالحد الأدنى من الاستقلال والسيادة في ظل هيمنة إسرائيلية غير مباشرة أم يكون استقلالاً ذاتياً ضمن سيطرة إسرائيل مباشرة.. وهناك اختلاف حول الأقلية العربية داخل إسرائيل، هل يتم دمجها عن طريق تطبيق نموذج أوروبي ثبت نجاحه، أم عن طريق استصدار مجموعة من القوانين الرادعة!!.. وهناك تباين حول مستقبل مخططات فتح المعابر أمام قوة يد العمل الفلسطينية للاستفادة من رخص سعرها في خدمة ميادين الإنتاج الإسرائيلية، أم الاستغناء عنها كلية والاستعانة بغيرها.

حكومة إسرائيل القادمة سواء كانت حزبية أو ائتلافية ستعمل على فرض مزيد من القهر والعنصرية على الجانب الفلسطيني الموزع سياسياً من ناحية بين فلسفة اتفاق أوسلو وما تمخض عنه من اتفاقات أمنية تخدم إسرائيل في المقام الأول، والتي يمثلها الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن وبعض القيادات الفتحاوية، وبين جهاز السلطة التنفيذية الذي تمثله قيادات حماس المنتخبة شعبياً من ناحية ثانية.. لذلك اشترطت حكومة إسرائيل الحالية على حركة حماس قبل أن تشكل حكومة السلطة الوطنية أن تعترف بدولة إسرائيل وبكل ما أبرمته مع السلطة الوطنية من اتفاقات وأن تعلن نبذها نهائياً للكفاح الوطني باعتباره إرهاباً وأن تفكك المنظمات النضالية الأخرى العاملة في ساحة التحرير الوطنية..

هنا يكمن التناقض الحاد في وجهة النظر الإسرائيلية التي تصر منذ بدأت مفاوضات مدريد على الحفاظ أولاً وأخيراً على المصالح القومية والحوية لشعبها، والتي ترفض مبدأ تبادل المنفعة والسلام مع الجانب الفلسطيني مقابل أرضه التي تحتلها وتنهب ثرواتها

وتحرمة الاستقلال بحجة ضمان أمن وسلامة شعبيها، خصوصاً أنها تطالب بمثلية بتقديم تنازلات للمحافظة على مصالحها وتحقيق منفعتها الذاتية على حساب أمن ومصلحة ومنفعة وسلام أبنائه!! . . .

حكومة إسرائيل القادمة ستعلن عدم اعترافها بحكومة حماس التي تشكلت وفق المعايير الديمقراطية التي ارتضاها الشعب الفلسطيني وستنبع على مستوى العالم كله أنها لا تجد الشريك الفلسطيني الذي تتعامل معه . . . وستولي أجهزتها الأمنية والعسكرية القيام بتصفية قيادات النضال الفلسطيني أين كان لون الطيف السياسي الذي تنتمي إليه حتى لو كان تابعا للرئيس الفلسطيني . . . وستدخل قواتها المسلحة إلى عمق القرى والمدن العربية في الضفة بشتى الحجج والادعاءات لتنفيذ مخططات القتل والترويع والتدمير، وسيلاحظ العالم كله أنها توظف النتائج الكارثية التي ستحققها من وراء كل خطوة من هذه الخطوات لخدمة أهدافها التوسعية التي تتناسب والنشاط الإستراتيجية الأساسية التي تتوافق حولها أحزابها السياسية الكبرى الثلاثة، والتي ليس لها أية صلة بالسلام العادل والمستقر الذي تسعى إليه الشعوب العربية!! . . .

صحيفة الجلاف الإلكترونية - ١٧ مارس ٢٠٠٧



أمطار الصيف .. حرب عنصرية سابقة التجهيز!!..

تؤكد المتابعة اليومية للمصحف الإسرائيلية أن كل ما يقال عن علاقة الغزو العسكرى لقطاع غزة وبعض مدن وبلدات الضفة الغربية باختطاف وأسر الجندي جلعاد شاليت كذب وافتراء وتزييف، فالأمر كمانعكسه كتابات المحللين والخبراء كان مُعدًا مسبقًا وبتخطيط يتعدى انفعال اللحظة ويرتكز على سعة الوقت والقدرة على تحديد الأهداف والتصميم على اختيار خطوات التنفيذ التى لا تُخطئ.

حرب أمطار الصيف وضعت على ما يبدو فى مارس الماضى (٢٠٠٦) بعد أن تأكدت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية أن حكومة حماس التى اختارها الشعب الفلسطينى ديموقراطيًا بإرادته الحرة لها أجنحة نضالية قادرة على تلافى السوابق التى عطلت لسنوات طوال خطوات التحرير استجابة لمطالب الاحتلال وخصمًا من حقوق الشعب الفلسطينى لصالح الشعب الغاصب، وتقليصًا لحجم طموحات الشعب المطالب باستقلاله وسيادته جريًا وراء توفير حسن النوايا.

خطة ومراحل حرب أمطار الصيف تأسست على حق إسرائيل فى استخدام أقصى تفاعيل القوة الغاشمة تحت شعار «الدفاع عن نفسها» لذلك ظلت مفرداتها على حافة التنفيذ فى انتظار الحدث الذى يفتح لها طاقة الفعل العسكرى.. أيا كان هذا الحدث!!.. فلما وقع التصادم النضالى التحريرى مع الوحدة العسكرية الذى راح ضحيته جنديان إسرائيليان وأسر الثالث، وجد فيه إيهود أولمرت الفرصة الذهبية التى تبرر له داخليًا وخارجيًا البدء فى تنفيذ حلقة جديدة من حلقات الانتقام العنصرى من الشعب الفلسطينى لتكريس اغتصاب المزيد من الأراضى العربية ضمن حدود دولته التى يزعم رسمها من طرف واحد.

تقول صحيفة «معاريف» لا يصدق أحد أن العقوبات الجماعية التي تعرض لها سكان قطاع غزة، والتي تمثلت في تدمير البنية التحتية وفي القصف المتواصل براً وجواً وهدم المساكن والمقار الحكومية وإغلاق المعابر وقطع الاتصالات، هي بسبب اختطاف للجنود جلعاد شاليت، لأنها لن تساهم في إطلاق سراحه بل ستزيد من الممارسات التي تؤدي إلى أسر عدد أكبر من زملائه.

ويتعارض إصرار وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيغني ليفني على أن ما تقوم به حكومتها من تدمير وقتل وترويع في القطاع وفي الضفة هو دفاع عن النفس «يهدف إلى الضغط لإطلاق سراح مجنديها الأسير» مع ما نشرته صحيفة ידיعوت أحرونوت مؤخراً حول خطة السهم الجنوبي التي تسمح بدخول الآليات العسكرية إلى أراضي غزة وإعادة احتلالها لفترات تطول وتقصّر وفق مقتضيات الأمن الإسرائيلي بهدف منع إطلاق القذائف والصواريخ التي تصوب إليها من جنوب إسرائيل وأيضاً للعمل على إسقاط حكومة حماس «بعد أن فشل رئيس السلطة في القيام بهذا الدور المزدوج» . . . حتى الاعتقالات التي تعرض لها وزراء ونواب المجلس التشريعي وأعضاء في المجالس المحلية الفلسطينية، لم تقع ضمن مسلسل الضغط للإفراج عن جلعاد شاليت الذي أصبح بين يوم وليلة حديث العالم كله ولكنها كانت «معدة سلفاً» كما تقول صحيفة هآرتس «فقد استصدرت الحكومة أوامر الاعتقال الجماعية اللازمة لتنفيذ أغراضها العدائية ووقعنها من المستشار القضائي قبل أن تدخل القطاع، وذلك لإحداث فراغ سياسي وقانوني توقع معه خبراء الأمن العام أن يُعجل خلال ساعات بسقوط حكومة حماس في هاوية الفشل الذريع الذي لا بد من تلافيه بتشكيل حكومة أخرى لا تشارك فيها هذه المنظمة الإرهابية» . . .

وتساءل الصحيفة ماذا لو قتل هذا الجندي بأيدي خاطفيه انتقاماً من العدوان الجماعي السافر الذي تعرض له الشعب الفلسطيني «بالرغم من أننا نشك في الإقدام على هذه الخطوة، إلا أن النتيجة وفقاً لرؤية الأطراف الإسرائيلية ستكون خسارة مجند في ميدان القتال مقابل نجاح بدرجة امتياز في هدم قدرات الشعب الفلسطيني المادية والذاتية، أما من وجهة نظرنا فستكون إضافة جديدة لقدرات هذا الشعب المعنوية والإنسانية وتجربة ناجحة بشكل أو بآخر لتكتيكاته النضالية من أجل التحرير والاستقلال» .

وإذا كانت أجهزة الأمن الإسرائيلية على ثقة تامة من مصادرها التي تقول أن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لمنظمة حماس في الخارج هو الذي أصدر أوامره بالتخطيط لعملية مقاومة نوعية ضد دبابة جيش احتلال ومركز عسكري استعماري أسفرت عن أسر جندي مسلح، فلماذا لا تنشر الدلائل التي تؤكد هذه الثقة؟ ولماذا تُعرض المدنيين من سكان القطاع والضفة الذين لا ذنب لهم لعقاب جماعي ليسوا شركاء في مبرراته؟ وهل كان لخلية التجسس التي سقطت مؤخراً في لبنان دور في توفير هذه الثقة المطعون في قدرتها؟ . .

الحقائق والمؤشرات تؤكد أن حكومة إسرائيل بقيادة إيهود أولمرت بدلاً من أن تشرع في التعامل العقلاني والواقعي مع حكومة فلسطينية تتمتع بالرضا الشعبي والتأييد الجماهيري، راهنت على تمزق الجبهة الفلسطينية من الداخل وتوقعت فشل سياسات إسماعيل هنية خلال أسابيع معدودة أمام مجمل الضغوط الداخلية والخارجية التي تعرض لها منذ إعلان تشكيل حكومته، ولما ثبت بالدليل المادي فشل رهانها استغلت حادث للجند الأسير لكي تصعد من منطلق القوة الغاشمة لتغطية عجزها عن التعامل مع المنطق والحقيقة . . منطلق التجربة الذي أثبت أن العمل العسكري الانتقامي العنصري الذي تمارسه حكوماتها منذ ما يقرب من خمس سنوات لم يمنع الشعب الفلسطيني من الاستمرار في مسيرته النضالية من أجل الاستقلال، والحقيقة التي تؤكد أن أنانية المطالبة لشعب واحد بالأمن والسلام دون غيره من شعوب المنطقة وعلى حسابها، لا تحقق له أى شيء وإنما تزيد من وتيرة القلق وعدم الاستقرار وتفتح الأبواب لدائرة العنف والعنف المضاد أن تواصل .

صحيفة الزمان - ٢٧ يونيو ٢٠٠٦



حرب لبنان وعقدة الاستعلاء لدى يهود إسرائيل وأمريكا

تتفاخر وسائل الإعلام الإسرائيلية أن طيران دولتها العسكرية قام خلال ثلاثين يوماً فقط بأكثر من ٦٥٠٠ طلعة حربية ضد ما يقرب من ٥٠٠٠ موقع سكني ومركز إنتاجي وبناء معماري وعقاري وهدف حيوي فوق التراب اللبناني!! ويتباهى السياسيون والعسكريون الإسرائيليون بأن طيارتهم دمروا بلدات وقرى لبنانية بأكملها وأنهم قضوا على مظاهر الحياة في مساحات شاسعة من الوطن اللبناني وأنهم قطعوا أوصاله وخطوط اتصاله بالعالم القريب والبعيد وأنهم استهدفوا الأهالي والمركبات المدنية وأنهم لم يرحموا لا المزروعات ولا الدواب!!..

وتباهى جماعات الضغط اليهودية الأمريكية بأن سكان إسرائيل ذوى «المميزات الخاصة» يشاركون أمريكا «جهدهم السياسى والعسكرى» فى خلق شرق أوسط جديد «سيولد متوائماً مع مصلحة الطرفين»، وتبأرى أعلام كتابهم فى إبراز الأسس التى تشكل منها الشخصية اليهودية وخواصها الفريدة التى صاحبته منذ قديم الزمان إلى يومهم هذا مروراً بكل ما تعرضوا له من صنوف العذاب وما قدموه من تضحيات جسام.

تتفاخر آلة الحرب الإسرائيلية بأنها قامت بعشرات المذابح فى الجنوب اللبناني، وفى البقاع، وفى الضاحية الجنوبية، وتسجل على نفسها أن قوافل النازحين لم تنج من نيرانها البرية والبحرية والجوية، ويكذب رئيس الوزراء ييهود أولمرت على شعبه من فوق منبر مجلسه التشريعى حين يردد أن قواته المسلحة تدافع عنه ضد توحش كوادر حزب الله بينما هى تقوم بحرب إبادة منظمة ضد الشعب اللبناني كله وفقاً لمخطط واضح ومُعَدُّ سلفاً تحت شعار مكافحة الإرهاب.

ترفض الحكومة الإسرائيلية مؤيدة بجماعات الضغط اليهودية الأمريكية أن يصف البعض ما تعرض له الوطن اللبناني لمدة شهر كامل منذ يوم ١٢ يولية الماضى (٢٠٠٦) بأنه يمثل من الناحية القانونية «جريمة بشرية» بكل المقاييس وفن النظام الأساسى للمحكمة الجنائية للدولة الذى أعلن عن تأسيسها فى إبريل عام ٢٠٠٢ لأنه يندرج تحت مسميات عديدة منها: جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجرائم العدوان، مما يؤكد أن صناع القرار بها من سياسيين وعسكريين يعانون عدم استواء فى التفكير يرجع إلى خلل فى شخصهم وانحراف فى سلوكياتهم تعود جذوره إلى سنوات الخوف والقهر والألام التى عاناها أجدادهم لعدة قرون، والتى لم يشفوا منها حتى بعد أن تجمعوا ضمن إطار فكرة الوطن القومى الذى للمم أشتاتهم المكبله بهذا العوج فى الشخصية.

هذا العوج الشخصى والتضاد السياسى الذى أسهبت فى وصفه بعض الصحف البريطانية الجادة يرتبط أشد الارتباط بعقدة «الاستعلاء على أم العالم» التى تُعد عند العديد من علماء الاجتماع من أهم مكونات الشخصية اليهودية، حيث يرجعون أسباب تراكمها إلى «العزلة اليهودية الاختيارية والإجبارية» التى عاشها اليهود داخل المجتمعات الأوروبية أطول فترة من تاريخهم المكتوب، والتى يطلقون عليها «للمجتمع الانعزالي اليهودى».

اتخذ هذا الوجود اليهودى الأوروبى فى زمانه مسميات كثيرة كان منها «الشتل» و«القاهال» و«الجيتو» وهو أشهرها جميعا، لأنه كان يقوم على تجمع سكنى من اليهود يتراوح تعدادهم بين ألف وعشرين ألف نسمة تدور الحياة داخله حول المعبد والمنزل، وفى خارجه حول السوق الذى يُعد المكان الوحيد الذى يلتقى فيه اليهود مع غيرهم من أصحاب الديانات الأخرى.

أشبع ما تميزت به هذه الأماكن أنها كانت دائما منفصلة حضارياً واجتماعياً وعرفياً عن البيئة المحيطة بها إلى درجة أنها أصبحت فى فترة متقدمة من تاريخها مسئولة أمام السلطات المحلية الأوروبية عن شئون سكانها فيما يتعلق بالزواج والطلاق والختان، ثم أوكل إليها فيما بعد مهمة جمع الضرائب وتمثيل قاطنيتها أمام جهات الدولة الرسمية،

ثم سمح لها في فترة متقدمة من تاريخها بإنشاء المحاكم الخاصة بها وتعيين قضاتها وتنفيذ العقوبات وتحصيل الغرامات.

هذه التطورات التي مرت بها التجمعات اليهودية عبر مساومات عديدة مع أنظمة الحكم التي كانوا يعيشون ضمن إطارها، وفرت لهم آلية لتنظيم علاقات اليهود الاقتصادية (المشاركة في التجارة والإنتاج) والمالية (عمليات الإقراض) مع الآخرين لتحصيل المكوس منهم ولضمان استعادة رموس أموالهم وفوائدها الربوية.

أصدق الأمثلة التي توثق لـ «حالة العزل الاختياري» التي عاشها اليهود في أوائل القرن التاسع عشر ما فرضه القيصر نيقولا الأول (تولى الحكم في روسيا عام ١٨٢٥) عليهم من قوانين باعتبارهم «شعباً غريباً» عليهم أن يكيّفوا حياتهم في ضوء القيم التي تحكم أبناء البلاد، وإلا كان عليهم أن يتحملوا ما يقع عليهم من عواقب وخيمة. . . لذلك ألزمهم بأداء الخدمة الإجبارية في الجيش الروسي ومنعهم من تشغيل المسيحيين لديهم بصفتهم خدام كما فرض عليهم غرامات إذا تزوجوا قبل سن الثامنة عشرة، وحرّم عليهم استخدام لغتهم الخاصة في أي وثيقة رسمية!! . . .

أدت هذه القوانين إلى تدهور العلاقة بين أفراد الجماعات اليهودية الروسية وحاخاماتها، لأنها جاءت متعارضة مع متطلبات عزلتها، إضافة إلى أن المشرع القانوني ألزم زعماء اليهود الدينيين بضرورة المساعدة في تنفيذها وفرض عليهم عقوبات شديدة إن هم تقاعسوا عن تقديم أسماء من تنطبق عليهم شروط الخدمة العسكرية أو من يخالفون نصوص القوانين، ولما تشدد الحاخامات في التنفيذ خشية بطش السلطات الروسية فقدوافقة التجمعات في زعامتهم الدينية مما أدى إلى وقوع عديد من الاضطرابات التي دفعت القيصر عام ١٨٤٤ إلى إصدار قرار بإلغاء رئاسة اليهود الذاتية لتجمعاتهم ووضعها (أي هذه التجمعات) تحت الإشراف المباشر للسلطة المدنية الروسية.

أما النموذج الذي يعكس بصدق حياة اليهود في «العزل الإجباري» فتشير إليه نشرة بابا روما بولس الرابع (١٥٥٠ - ١٥٥٩) التي ألزمت «يهود المدينة» بنقل أماكن إقامتهم إلى منطقة خارجها حددتها الكنيسة لهم.

تقول الوثائق البابوية أنه لما نجحت تجربة إحاطة المكان الذى انتقل إليه يهود روما بسور عال أدى إلى عزلهم عن المدينة المقدسة وكانت له بوابات تغلق مباشرة بعد غروب الشمس يقوم على حراستها جنود يدفع اليهود أنفسهم نفقاتهم السنوية، أثبتت نفس الإجراءات فى سائر المدن الأوروبية التى كانت تقع تحت السلطة البابوية فى ذلك الوقت .

ولما انتشرت هذه المناطق الانعزالية أصبح يطلق عليها رسميا منذ عام ١٥٦٢ الحى اليهودى أو «الجيتو» .

ولمعامانا فى تشديد العزلة على اليهود، ألزمتهم الإجراءات الجديدة بوضع علامات على ملابسهم تميزهم عن غيرهم عند اختلاطهم خلال ساعات النهار لسبب أو لآخر بـ سكان المدن التى تقع إلى القرب من أماكن إقامتهم وذلك حتى تسهل مراقبتهم عن كثب وحتى يمكن توقيع العقوبات عليهم فى حالة ضبطهم خارج أسوار أحيانهم السكنية بعد غروب الشمس أو لآى سبب آخر .

هذه العزلة التى فرضها القرار البابوى ساهمت فى تحويل نمط معيشة اليهود الاقتصادى والاجتماعى والدينى، القائم أساساً على العزلة، إلى نظام حياة إجبارى متداخل أفرز العديد من السلوكيات السلبية مثل :

- ازدياد عدم اختلاط اليهود بغيرهم مما أثر على نشاطهم التجارى لفترة طويلة، الأمر الذى أدى إلى تنامي معدلات الفقر فيما بينهم .

- تزايد الكثافة السكانية - بسبب عدم سماح السلطات المحلية بتوسيع المساحة المخصصة لهم - وما نجم عن ذلك من تدهور فى مستوى الحياة الاجتماعية مما دفعهم إلى مزيد من الانفصال عن البيئة المحيطة بهم .

- تزايد الإحساس بالأمان والطمأنينة داخل الأسوار ، مما جعلهم يشعرون خارجها بوجود عالم غريب عنهم يتصف بالعداء لهم بحيث أصبح الجيتو هو درع الأمان الذى يحافظ على الجماعة اليهودية وشريعتها ضد عوامل الذوبان نتيجة فرض الاندماج مع الآخرين .

هذا الانكباب على «الداخل» هو الذى وفر للدين اليهودى «البيئة» التى استطاع من خلالها أن يعمق - كما تقول الدراسات الاجتماعية - بطريق مباشر «الطابع الانعزالي للحياة اليهودية» فالقوانين الدينية الخاصة بالطعام والزواج والختان وصلاة الجماعة وعادات دفن الموتى . . إلخ . . مضافاً إليها الكثير من التعليمات التى فرضها المحاخامات بتشدد بالغ لا يسمح بأى قدر من التساهل هى التى أكدت طابع العزلة اليهودية وجعلت منه شيئاً مقدساً .

وبذلك تحول الدين اليهودى منذ منتصف القرن الثانى قبل الميلاد وحتى منتصف القرن الثامن عشر، وفقاً للخلاصات الميدانية التى توصلت إليها هذه الدراسات، من دين سماوى تحض تعاليمه على فعل الخير ونبد الشر، إلى العامل الرئيسى الأوحيد الذى تدور حوله الحياة اليهودية بكل جوانبها!! .

إضافة إلى ذلك يرى علماء الأديان أن اجتهادات المحاخامات فى تفسير نصوص الدين اليهودى أدخلت على أصوله مجموعة كبيرة من الأفكار المحورية «خلقت عند اليهودى استعداداً طبيعياً للانعزال عن الغير» . . من أمثلة ذلك وصف اليهود بأنهم شعب الله المختار والشعب المقدس والشعب الأبدى والشعب الوحيد الذى ينتظر المسيح المُخلص، وهناك العديد من الأفكار التى عمقت على مر السنين والأجيال إحساس اليهودى بالانفصال والتميز .

ويمكن لنا أن نلتمس الآثار النفسية السلبية المدمرة التى نجمت عن ارتباط الإحساس بالتميز والشعور بالاستعلاء على أُمم العالم أجمع داخل شخصية اليهودى من ناحية وترسخ مفهوم العزلة داخل نفسه كنمط من أنماط حياته من ناحية أخرى، عندما نتبع حوادث تاريخ أوروبا فى العصور الوسطى حيث سلاحظ أن هذا الاستعلاء العنصرى وعدم الاعتراف بندية الآخرين بل والإصرار على دونيتهم والانعزال عنهم، أفرزت اضطهاداً وكرامية عكستها المجتمعات الأوروبية التى عاش بينها اليهود على امتداد حقب تلك الفترة .

الملفت للنظر أن هذه الآثار استمرت مع سنوات العصور الحديثة برغم تمتع الكثير من الشعوب الأوروبية بالحكم اللبيرالى الذى يفرض المساواة رسمياً بين جميع أبناء الدولة الواحدة، مما أدى إلى تعرض اليهود إلى مذابح ونكبات عديدة رفعت عندهم

معدلات الزهو والغرور إلى مستويات غير مسبقة بعد تغلبهم على كل ما تعرضوا له من «خلال تضامنهم الاجتماعي والديني» الذي عبرت عنه العزلة المقرونة بالاستعلاء فكان من الطبيعي أن يربطوا استمرارهم في الحياة «بالاختيار الإلهي الذي خصهم به الرب دون سائر شعوب الأرض جميعاً».

لذلك أصبح أمراً طبيعياً، منذ قيام دولة إسرائيل، أن يرى اليهودي «المتعالى المنزل في الظلم الذي صاحبه طوال تاريخه القديم والوسيط والحديث عملاً مشروعاً حين يقوم به ضد الفلسطيني واللبناني والعربي بصفة عامة . . . وأن يُحول ما كان يراه منافياً للأخلاق في الماضي إلى واجب قومي حين يقوم هو بهدم البنايات فوق رموس سكانها وحين يقصف الطرقات والسائرين عليها وحين يحرق المزروعات ويقتلع الأشجار ويُعدم مصادر الحياة . . . وأن تنقلب قواعد دينه السماوي التي تحض على الخير والتحلى بالأخلاق الكريمة وتدعو إلى نبذ العنف والقتل والدمار على أيدي قاداته الروحانيين إلى وصايا وفتاوى تحض على «قتل وسفك دماء الأغيار لأنهم الأدنى مرتبة».

كما أصبح من المسلمات أن يحظى يهود إسرائيل «المتعالون المنزلون» بكل التأيد والمساندة العلنية والمستترة من جانب جماعات الضغط اليهودي الأمريكية؛ لأنهم يمثلون ركيزة «الاستعلاء الدينية» التي ستمحور حولها عودة المسيح الثانية التي سيبني على أثرها المعبد من جديد ليعيد ضمن إطار إشعاعاته السلام والأمن للعالم، لذلك لا يصح دينياً الوقوف أمام طموحاتهم ونوسعاتهم على حساب «هؤلاء الأغيار الأقل مرتبة» ولا يجوز أخلاقياً الاعتراض على عملياتهم العسكرية خارج وطنهم مهما تركت وراءها من أثار تدميرية؛ لأنها تقع ضد «أغيار أقل مرتبة وأدنى وضعية في سلم المخلوقات».

صحيفة: إيلاف ٢٢ أغسطس ٢٠٠٦



إسرائيل توجل التسوية الشاملة لحين ظهور

جيل جديد من القادة الفلسطينيين

وصف عوزى بتريمان - أحد كبار كتاب صحيفة هآرتس - في مقال له يوم ٣٠ من الشهر الماضي (أكتوبر ٢٠٠٥) ما جاء على لسان وزير الدفاع الإسرائيلي في صحيفة ידיعوت أحرونوت قبل ذلك بيومين أن إسرائيل «غير مستعدة للتفاوض مع القيادات الفلسطينية الحالية، وستنتظر الجيل الجديد من هذه القيادات لكي نتوصل معهم إلى التسوية» بأن يعبر عن مزاج التعطيل والتعويق السائد في أوساط القيادة الإسرائيلية من جهة ومستوى ما وصلت إليه هذه القيادات من جمود وتصلب من جهة ثانية.

ليس هذا فقط بل يطلب من القاضى المتقاعد شلومو شوهم الذى يشغل منصب «ممثل الأجيال القادمة فى الكنيست الإسرائيلى» أن ينبه على موافاز بضرورة الانضباط فى كل ما يصدر عنه ؛ لأن تمثيله للأجيال القادمة يلزمه بمراعاة «المصالح المستقبلية للدولة» ويملى عليه ضرورة تحذير البرلمان من عواقب اتخاذ قرارات قد يكون لها انعكاسات سلبية بعيدة المدى .

ولأنه ككاتب لا يصدق أن قيادة إسرائيل الحالية ستحقق الأمن والاستقرار لشعبها ويرى أن تصرفاتها التى تُقدم عليها وفق حالتها المزاجية تضر أبلغ الضرر بسياسات بلاده داخلياً وخارجياً ، أكد أن الدولة بوضعها الراهن فى أمس الحاجة إلى «قادة مبدعين متفانين» جلبوا على العمل ولديهم الطاقة والقدرة على التوصل إلى تسوية وعازمين على تخليص البلاد من آفة الاحتلال .

وانطلق من هذه الفرضية إلى وصف الشعار الذى أصبح قادة إسرائيل يرددونه منذ حوالى ثلاث سنوات «ليس هناك شريك فلسطينى نتفاوض معه» بأنه قرار من تحمل

المسئولية، ووصف من يشبث به بأنه يستدع الذرائع والحجج التي تحول دون إنهاء الصراع، لأنها أقاويل تضيى الشرعية على استمراره وبقائه .

عوزى محق حين يرى أن ادعاء عدم وجود شريك فلسطيني يفتح الأبواب أمام إسرائيل لتصفيد الصراع وارتكاب أبشع الجرائم الإنسانية والتصميم على تفويت فرصة الاستقرار والسلام بل ومنع حتى الأجيال القادمة من التوصل إلى تسوية، هذا التملص من المسؤولية يشير عنده تساؤلاً له وجاهته حول سبب تحمس شارون وموفاز وأقرانهما من أقطاب الليكود والمتحالفين معهم للفوز بالانتخابات العامة القادمة والإصرار على الاحتفاظ بمناصبهم العليا «إذا كان الحل النهائي مع الفلسطينيين يبدو لهم كمهمة مستحيلة» . ويرفع صوته قائلاً «لماذا يلحون في الفوز بثقة الناخبين ما داموا لم يسددوا نصيبهم من الصفقة، وكيف يتوقعون أن تتوافق السلطة الوطنية الفلسطينية مع شعاراتهم وهي تتهمهم بأنهم معوقون وتعلن أنها ستستظر الجيل التالي منهم لكي تنهى المسألة برمتها مع أقطابه؟

هذا الموقف المتعارض الذي تعيشه قيادات الليكود الإسرائيلية بين سعيها الخبيث لتهميش الدور التفاوضي للسلطة الوطنية الفلسطينية الحالية لكي تحقق المزيد من المكاسب وبين دعاوى السلام التي تبشر بها عبر منابرها الانتخابية، يحلله شلومو جازيت في مقال له بصحيفة معاريف في نفس اليوم حين يقول «إن الإنجاز الأكبر الذي حققه رئيس الوزراء في أثناء صياغة خارطة الطريق لم يكن هو التحفظات الـ ١٤ التي وضعتها حكومته كشرط للمصادقة على الخارطة . . بل إقناعه واشتراطه بتبني «نهج تقدم سياسي مشروط يفرض عدم الانتقال من مرحلة إلى أخرى في المسيرة إلا إذا نفذ كل طرف ما كُلف به في مرحلة سابقة» .

النهج الذي أشار إليه شلومو كان ولا زال يدور حول ما يتحقق من تعهد الطرف الفلسطيني بتصفية إمكانات وقدرات المقاومة النضالية الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي، ولأن السلطة ستنباطاً أو ستخافلاً أو ستفشل في تنفيذ هذه الخطوة فتكون هي المدانة والمذنب، والتي على عاتقها ستلقى مسئولية تعطيل تنفيذ باقي البنود . . أما إذا أدى تشددها في تنفيذ هذا المطلب إلى وقوع مصادمات ومواجهات دموية بين الأطراف الفلسطينية وبعضها البعض، فسيؤدي انتظار انتهاء هذه الحالة الدموية لتعطيل التقدم على مسار الخارطة .

هذا النهج كما يقول الكاتب قدم خدمة جليلة لشارون منذ وافقت عليه واشنطن فهو يبدو أمام العالم «مستعداً لتبني خارطة الطريق وراغباً في التقدم بالمسيرة السلمية إلى الأمام، غير أن الفلسطينيين لا يساعدونه لأنهم لا يقومون بتصفية البنية التحتية للإرهاب كما هو متفق عليه.. فهم المذنبون لأنهم «هم الذين حولوا الخارطة إلى جسد ميت»..

وإسرائيل بإعاقته تنفيذ خارطة الطريق بكل ما فيها من عيوب ومثالب، لا تعطل مسيرة السلام بينها وبين الجانب الفلسطيني فقط وإنما تقوم بتصفية القيادات الفلسطينية النضالية بكل ألوأناها السياسية والأيدولوجية.. وتقوم بالاستيلاء على المزيد من أراضي الضفة وتستكمل بناء الجدار الفاصل.. وتعتمد إلى طرد أكبر عدد من أبناء المدن والقرى الفلسطينية إلى الجانب الآخر من نهر الأردن.. وتروج بموافقة واشنطن لقيام كوفيدالية فلسطينية/ أردنية.. وتقوم بتهويد القدس وحرمان أكبر عدد من سكانها العرب من الإقامة بين جنبتها.. كل ذلك بهدف القضاء على القيادات السياسية والنضالية الحالية مما يطيح فرصة الخلاص من الجيل الحالي وانتظار القيادات التي سيفرزها الجيل الجديد.

يؤكد شلومو جازيت أن مثل هذه السياسة على مستوى العمليات العسكرية ضد غزة وضد الضفة الغربية لا تصف بالحكمة، لأن إسرائيل لا تعرف ماذا ستفعل لو اتفقت السلطة الوطنية الفلسطينية مع المنظمات الجهادية على وقف عملياتها «الإرهابية» لفترة طويلة.. ويؤكد أن تسهيل الوضع للجهد الذي فرضته إسرائيل على خطواتها السياسية مع السلطة لن يوازيه استعداد من جانبها بمنهج واضح المعالم لمسيرة سلمية تنتهي بتسوية..

تبدو هذه الخلاصة متوائمة مع واقع الحال خصوصاً عندما يكتشف المراقبون كما يقول عوزي أن «رواية السلطات الإسرائيلية للأحداث التي تجري في غزة والضفة ليست دقيقة، كما تبرهن على ذلك الكتب التي صدرت حول انتفاضة الشعب الفلسطيني الأخيرة.. مما يجعلهم يشككون في مدى مصداقية شعار الشريك الفلسطيني غير الموجود ويقتنعون بأن طرحه حتى منذ أيام الرئيس عرفات كان يهدف إلى التضليل أكثر مما يهدف إلى إقرار حقيقة واقعية وملحومة.

الفصل الرابع

إسرائيل تقوض اتفاقية السلام مع مصر

- لماذا هذه القضية الإسرائيلية تجاه مصر وقيادتها؟ • تحديث الترسانة العسكرية المصرية حق طبيعي.. لولا الحملة الانتخابية الإسرائيلية.. لزداد الهجوم • حائط الصواريخ رجع كفضة مصر في حرب الاستنزاف • إسرائيل والعرب لماذا تراجع التطبيع؟ • وراء معاداة مصر حاجز نفس أم شيء آخر؟ • إسرائيل.. لو عندكم كرامة وطنية!! • هي زيارة غير مرغوب فيها.. ولكن هل هي ضرورية؟ • الإسرائيليون .. لا يعرفون إلى اليوم لماذا يكرههم المصريون!!

لماذا هذه القضية الإسرائيلية

تجاه مصر وقيادتها؟

فى أعقاب إعلان موافقة للجلس الوزارى لجامعة الدول العربية - ممثلاً بوزراء الخارجية فى اليوم الأخير من الشهر الماضى (إبريل ١٩٩٧) - على قرار يوصى بإنهاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل (من جانب كل من سلطنة عمان وقطر وتونس والمغرب وموريتانيا) وإعادة سياسات المقاطعة العربية الاقتصادية معها إلى ما كانت عليه من قبل ، اشتعلت الحملة الشعواء الغاضبة التى تصبها إسرائيل فوق رأس النظام السياسى المصرى وزادت الاتهامات التى تكيلها لقيادته السياسية ووزير الخارجية السيد عمرو موسى على وجه الخصوص ، مما لفت أنظار المراقبين والمعلقين السياسيين ليس فقط على مستوى منطقة الشرق الأوسط وإنما فى أنحاء كثيرة من العالم .

بدأت هذه الحملة المسعورة بعد وقت قصير جداً من قيام الدكتور عصمت عبد المجيد أمين عام جامعة الدول العربية بتلاوة ماتم الاتفاق عليه فور انتهاء الجلسة الختامية لمجلسها الوزارى ، حيث :

● اتهم بنيامين نتنياهو الدول العربية بالتحزب ضد إسرائيل ووصف التوصية بإنهاء المقاطعة بأنها توصية «سخيفة ليس لها ما يبررها» . وقال «إن الدفع نحو التحزب تقوم به مصر لخدمة المطالب الفلسطينية غير المقبولة ، والتى تتعدى ما هو متفق عليه» .

● وقال ديفيد ليفى وزير خارجية إسرائيل فى مؤتمر صحفى عقده فى القدس للرد على إعلان التوصيات «إن عملية السلام منذ بدايتها لا تتحمل مناخ العنف ، ولن تتحمل هذا المناخ فى المستقبل ، لا العنف المادى ولا العنف الدبلوماسى ولا أى نوع من

أنواع العنف» وقال أيضاً «إن الدور المصري في هذا الخصوص مرفوض؛ لأنه يعيل إلى أحد الجانبين على حساب الآخر».

● أما وسائل الإعلام الإسرائيلية المسموعة والمرئية فقد خلّصت في الليلة نفسها إلى أن توصيات جامعة الدول العربية «لا تعنى سوى رغبة العرب الأكيدة في مواصلة السعى لأجل الإطاحة بالحكومة الإسرائيلية برئاسة نتنياهو التي انتخبها أبناء المجتمع بالوسائل الديمقراطية»، ونوهت إلى أن دعم القاهرة لمثل هذه المحاولات التي بدأت منذ تسعة أشهر «يسقط عنها صفة الصديق، خاصة في ظل السياسات التي دأب جهازها الدبلوماسي على تبنيها منذ عدة أشهر».

في اليوم التالي (الأول من أبريل الحالي ١٩٩٧) - وفي ظل ما تجمع من تعليقات وتحليلات لتوصيات الأمم - اتهم نتياهو مصر صراحة بأنها «تعمل على كافة المستويات لإثارة مشاعر العداء في جميع أنحاء العالم العربي ضد إسرائيل» ليس هذا فقط وإنما أيضاً «تُشجع دولة على تجميد علاقاتها معها، وتهدد أمامها الطريق نحو وقف سياسات التطبيع التي بدأتها هذه الدول مع إسرائيل منذ بضعة أشهر دعماً لخطوات السلام في المنطقة». بل ذهب إلى القول إن التوصية بالعودة إلى سياسات المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل «أمر تعلم مصر أنه يتعارض مع اتفاقيات السلام من ناحية ومع قواعد التجارة الدولية من ناحية أخرى».

وما إن طالع رئيس الحكومة الإسرائيلية حديثاً للرئيس حسني مبارك نشرته صحيفة «معاريف» في نفس اليوم، وصف فيه المرحلة التي تمر بها عملية السلام بالمنطقة «بأنها الأسوأ منذ عام ١٩٧٧ بسبب إصرار الحكومة الإسرائيلية على بناء مستوطنة في القدس الشرقية برغم علمها أن ذلك يخالف الأعراف والاتفاقات الدولية ويتناقض مع اتفاقيات أوسلو التي أبرمتها مع الجانب الفلسطيني، وما يمثل كل ذلك من إيذاء متعمد لمشاعر المسلمين في كافة أنحاء العالم. حتى يادر إلى شن أعنف هجوم له منذ توليه المسؤولية في مايو الماضي (١٩٩٦) على مصر وقيادتها». ففي حديث إذاعي له مع راديو إسرائيل اتهم القاهرة بأنها «تبذل كل ما في وسعها لقتل فرص إسرائيل لإقامة علاقات طبيعية مع دول العالم العربي، ويقوم رئيس جهازها الدبلوماسي بتحريض الحكومات العربية ضد إسرائيل وهو أمر مخالف لروح العلاقات القائمة حالياً بين البلدين».

وعندما طلب منه مندوب إذاعة الجيش الإسرائيلي أن يعلق على حديث الرئيس حسنى مبارك الذى نشرته صحيفة معاريف قال بانفعال واضح «أنا حزين وقلق على ما يصدر من القيادة المصرية؛ لأنها تدعى علينا افتراءات متواصلة لا وجود لها، وتطلق علينا اتهامات لا أساس لها، وتحمل منها إهانات يجب ألا تصدر عنها، بل بلغ بالإعلام المصرى والدبلوماسية المصرية والقيادة المصرية أنها تُحرض المجتمع الإسرائيلى ضد رئيس وزرائه».

ماذا كانت تنتظر إسرائيل من مصر العروبة؟

أن تحيز إلى صفها ضد الإجماع العربى الذى يُدين بالكامل أسلوب إدارتها للعملية السلمية فى الشرق الأوسط أملاً فى كسب رضا شعبها وحكومتها، وبالتالي رضا البيت الأبيض مدعوماً باللوبي اليهودى فى الولايات المتحدة الأمريكية!.

أم الوقوف على الحياد الأعمى بين ممارساتها التى تخطو بالمنطقة كلها إلى مواجهات ساخنة وربما تشابك قريب بالسلاح... وبين الحق العربى الذى يتبنى السلام كاستراتيجية ضرورية لأجل البناء والتعمير والتنمية فوق أرضه، ويطالب بالتطبيق العادل لاتفاقاتها (إسرائيل) مع الجانب الفلسطينى، وبضرورة قبولها لاستئناف مفاوضات السلام مع الحكومتين السورية واللبنانية لوضع نهاية لاحتلال قواتها لأراضى هَضْبَة الجولان السورية والجَنُوب اللبناني!.

أم التخاذل وإعلان تخليها عن عروبتها الضاربة فى أعماق التاريخ والمساهمة معها فى ضرب الصف العربى وتفتيت أدنى حد من اتفاق نظمه وقياداته حيال السياسات الرامية إلى مزيد من التشرذم والانعزالية، سواء كانت صادرة عنها أو عن غيرها!.

أم العمل بشكل غير مباشر لدعم سياساتها الإملائية المتغطرسة ومساعدتها على إحكام قبضتها ضد الشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة واستمرار سيطرتها دون وجه حق على معظم أراضيه، ودعم إحتلالها لهضبة الجولان السورية والشريط الحدودى اللبناني!.

ولأن القاهرة لم ولن تُقدِّمَ فى يوم من الأيام على تبنى أى من هذه المواقف، فقد تصاعدت واشتعلت الحملة المسعورة ضد مصر وقيادتها السياسية، وبالذات وزير

خارجيتها الذى تُستغل تصريحاته فى شتى المناسبات للإيحاء بأنه يتجاوز صلاحياته وينحرف عن التوجيهات الصادرة إليه . مما يدفع عمرو موسى إلى تعمد القول فى كثير من الأحيان أنه يتحدث باسم الرئيس مبارك .

مصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى لا يُعقدون مسيرة السلام ولا يلحقون بالمصالح المصرية أو المصالح العربية أى ضرر، مُصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى ليسوا من أعداء السلام، وليسوا هم الذين يسعون من وراء ستار لتصفية القضية الفلسطينية . . مصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى لا يدفعون السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قبول سلام مقصوص أو غير عادل ومستقر مع إسرائيل . . مصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى لا يساعدون على القبول بشروط غير متوازنة أو عادلة مع إسرائيل من أجل حفنة من الاتفاقات المريبة المبهمة . . مصر الشعب والنظام والقيادة وجهازها الدبلوماسى يعتبرون أن عدم إحراز تقدم حقيقى فى مسيرة السلام على كافة المستويات يعتبر تسليماً بالهزيمة السلمية لإسرائيل .

وإن لم تفهم حكومة إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو حقيقة الدور المصرى، فلن يعوا فى يوم من الأيام أبعاد السياسات العربية الحالية أو المستقبلية، ولن يدركوا أن التعالى والصلف وشهوة التحكم فى أقدار الآخرين ليست من أساسيات أو قواعد العلاقات السياسية الدولية المتعارف عليها .

وإن لم يقتنعوا أن قواعد لعبة السلام فى المنطقة تُحتم عليهم تقاسم المسئولية والأمن والرخاء مع الآخرين، فلن يكون هناك سلام فى الشرق الأوسط ينعم الجميع بظله الوارف ! .

صحيفة القدس العربى - ١٤ مايو ١٩٩٧



تحديث الترسانة العسكرية المصرية حق طبيعي ..

لولا الحملة الانتخابية الإسرائيلية .. لزاد الهجوم

بالرغم من أن وزير الدفاع الأمريكي كرر أثناء زيارته الأخيرة لثل أبيب التزام بلاده الاستراتيجية بالحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي على مستوى الشرق الأوسط بالإضافة إلى إيران وتركيا وباكستان . إلا أن أمين عام وزارة الدفاع الإسرائيلية أعرب - على هامش المؤتمر الذي عقده وليم كوهين مع موسى أريئيل - عن قلقه العميق إزاء كمية الأسلحة المتطورة الكبيرة التي سوف تحصل عليها القوات المسلحة المصرية . وهو لم يكتف بذلك بل سارع إلى القول إن عقود التسليح التي أبرمتها الإدارة الأمريكية مؤخراً مع عدد من الدول العربية ، وخاصة مصر ، ستؤدي حتماً إلى مضاعفة احتياجات إسرائيل التسليحية .

ليس في التعبير عن هذا القلق جديد ، فإسرائيل على استعداد دائماً للإفصاح عن أقصى درجات القلق إزاء كل بندقية أو ماسورة مدفع تحصل عليها الدول العربية أو الإسلامية ، مُتخذة ذلك مطية للحصول على أحداث أنواع تكنولوجيا السلاح الهجومية تقليدية كانت أو غير تقليدية . ويمكن القول إن الإدارات الأمريكية كثيراً ما استخدمت مبيعات شركاتها المنتجة للسلاح إلى الدول العربية مبرراً لمنح إسرائيل المزيد من العتاد المجاني أو ذي السعر الرمزي ، وهي لم تشذ عن هذه القاعدة ولن تشذ عنها إلى أن تتمكن الدول العربية من تهميش أسباب التحالف الاستراتيجي بين الطرفين الإسرائيلي والأمريكي .

الجديد كما لاحظته المراقبون ينحصر في الأمور التالية :

- ١ - امتناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير دفاعه عن إيذاء أي اعتراض أو غضب تجاه مصر أو أمريكا بعد سماعهما أخبار هذه الصفقة .

٢- ظهور كبار الوزراء والمسؤولين بمظهر المتفهمين لمبررات وأسباب إبرامها .

٣- التذكير بأن بين مصر وإسرائيل معاهدة سلام ، وأن ما تحتاجه القاهرة من سلاح أمريكي يرجع إلى أمرين : الأول حاجة الحكومة المصرية إلى تحديث قواتها المسلحة بعد اعتماد استمرار لسنوات طويلة على ما تنتجه الكتلة الشرقية ، الثانى الأولويات الأمنية التى يجب أن تؤخذ فى الاعتبار .

هذه الملاحظات لا خلاف عليها، ولكن ما يجب الإشارة إليه هو أن «الحالة الانتخائية» التى تعيشها إسرائيل منذ منتصف شهر يناير الماضى (١٩٩٩)، والتى سوف تستمر إلى منتصف مايو القادم، هى التى فرضت مظاهر هذا «البرود» غير المتوافق مع العقلية الإسرائيلية . فليس من طبيعة الفكر الاستراتيجى الإسرائيلى أن يُهمل مثل هذا الاتفاق أو يُقلل من شأنه . فإن لم يُعدّ الهجوم عليه وشجبه ودحض أسبابه على الدولة (الإسرائيلية) وسياستها الابتزازية بمنفعة مباشرة أو غير مباشرة، فليكن إذن عبارةً طائشاً يصم الأذان ويعد المهتمين بالصراع بعض الوقت عن تفاعلاته وآلياته . لو لم تكن الحملة الانتخابية التى يزداد سُعارها يوماً بعد يوم، لوجهت إسرائيل انتقادات عنيفة لكل من القاهرة وواشنطن ولاتهمت النظام المصرى بأنه يعمل على تقويض خطوات السلام ولكالت التهم للقلة من أعضاء المجالس التشريعية الأمريكية الذين يؤيدون الحق العربى ووصفتهم بأنهم معادون للسامية وأنهم يساهمون فى تقويض أركان دولة إسرائيل واحة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط !! .

سوابق إسرائيل فى هذا الصدد لا تُعد ولا تُحصى ، خاصة منذ تولى نتنياهو رئاسة وزارتها فى منتصف عام ٩٦ ، وليس ببعيد الضغوط التى طالب الإعلام الإسرائيلى منذ بضعة أشهر الإدارة الأمريكية بممارستها ضد النظام المصرى بعد الهجوم العنيف الذى شنّه أركان الحكومة الليكودية على الدبلوماسية المصرية . وكانت الإدارة الإسرائيلية وإعلامها على كافة مستوياته ترمى من وراء ذلك إلى تصوير مصر بأنها لم تعد الوسيط الإقليمى للحايد المعتدل الموضوعى الذى يُرجى الخير من ورائه، وإنما تحولت إلى عنصر مشاغب ومثير للتوتر، ويجب على القوى الأمريكية الفاعلة على المستوى الداخلى أن تعمل على عزلها حتى تكون محلاً لمراجعة شاملة من جانب الدول الغربية بعامه لكى تضطر (مصر) إلى إعادة النظر فى سياساتها تجاه إسرائيل وقضايا السلام فى المنطقة .

وليس يبعد أيضاً الاستجابة المتدنية التى أقدمت عليها صحيفة «الواشنطن بوست» حين ادعت تعرض أقباط مصر للاضطهاد وطالبت الرئيس الأمريكى بإعادة النظر فى الدور الذى تقوم به القيادة المصرية فى مجال إقرار السلام بين العرب وإسرائيل، وطالبت الكونغرس الأمريكى باستخدام المعونات الاقتصادية للضغط على حكومتها وجهازها الدبلوماسى لوقف ما تقوم به من تخريب وتعطيل للجهود الأمريكية / الإسرائيلية الساعية إلى جلب الاستقرار إلى المنطقة !! . .

ولم تكن افتتاحية الصحيفة الأمريكية إلا ترديداً لما نشرته قبل ذلك بحوالى شهر صحيفة «الجيروزايم بوست» حين طالبت الإدارة الأمريكية ومجلس النواب والشيوخ بممارسة أقصى أنواع الضغوط على النظام المصرى حتى يُعَدل من سياسته التى لا تتوافق مع التوجهات الإسرائيلية فى المنطقة . الفرق بين الصحيفتين أن الجيروزايم بوست عدت الاتهامات التى وجهتها إلى الدولة المصرية وزعامتها وجهازها الدبلوماسى ، أما صحيفة واشنطن بوست فقد اكتفت بما هو مجمل من هذه الاتهامات تحت عنوان أكثر تفصيلاً خصصته لاضطهاد الأقباط . ولم تؤت هذه الحملات ثمارها التى كانت ترجوها إسرائيل واللوبي الذى يعمل لحسابها داخل المؤسسات الأمريكية ؛ لأن المسألة لم تخرج عن كونها مناورة سياسية مبالغ فيها ، أما الموقف المصرى فقائم على ثوابت وحقائق استراتيجية ليست قابلة للمساومة كما أن الموقف المصرى على المستويات كافة إقليمياً وعالمياً ليس وليد اليوم أو الأمس القريب .

الموقف الأساسى للنظام المصرى والثقل التاريخى للدولة المصرية ، يوفران لقيادتها السياسية ولمكانتها الدولية مؤهلات القيام بالدور الإقليمى فى كافة المجالات على مستوى المنطقة وباتساعها وهو ليس من أحد .

أما فى هذه الظروف الانتخابية الصعبة التى يحسب الجميع حساباتهم فيها بكل دقة ، فقد أثرت الحكومة الإسرائيلية بقيادة نتنياهو التروى بعدم التعرض من قريب أو من بعيد لما اتفقت عليه القاهرة وواشنطن بعد موافقة الكونغرس على تزويد القوات المسلحة المصرية بـ ٢٤ طائرة مقاتلة من طراز اف ١٦ وقطع غيار لتجميع ٢٠٠ دبابة إم ون/ ايه ون ، بالإضافة إلى بطاريات لصواريخ باتريوت / ٣ . وليس من عامل وراء هذه الحسابات التى لا تتفق أبداً مع استراتيجية الابتزاز الإسرائيلية إلا الاستعداد

لخوض غمار الحملة الانتخابية بلا منغصات خارجية قد تترد سهاماً قاتلة إلى نحور مطلقها .

ربما لهذا السبب أيضاً ترك أمر التعليق وإبداء القلق لأحد العاملين في وزارة الدفاع الإسرائيلية دون أن يكون ذلك صدىً لشيء رسمي صادر عن رئيس الوزراء ووزير دفاعه اللذين حصرا الأمر في اتفاقية السلام التي بين إسرائيل ومصر وحاجة الأخيرة إلى تحديث أسلحة قواتها المسلحة وترتيب أولوياتها الأمنية . . وفي الوقت نفسه تكون الحكومة الإسرائيلية قد سجلت وأبدت قلقها لتحتج به مستقبلياً عند الحاجة إذا قدر لها الفوز في الانتخابات العامة القادمة .

صحيفة الزمان ٧ أبريل ١٩٩٩



حائط الصواريخ رجّح كفة مصر

في حرب الاستنزاف

كان من نتيجة الهجوم المصرى فى ١٠ يوليو ١٩٦٩ بسرية صاعقة على الموقع الإسرائيلى المحصن فى لسان بورتوفيق شرقى القناة وإنزال خسائر جسيمة به فى الأرواح والمعدات ، أن اقترحت رئاسة الأركان الإسرائيلية إشراك سلاح الجو فى القتال ضد القوات المصرية غربى القناة . وتعتبر هذه الموافقة البداية الحقيقية لتحويل حرب الاستنزاف التى كانت دائرة بين الطرفين منذ يوليو ١٩٦٧ إلى حرب جوية عنيفة بعد ذلك بعشرة أيام . حيث عمد الطيران الإسرائيلى إلى إسكات وتدمير وسائل الدفاع الجوى المصرى والصواريخ التى تحميها .

أدى ذلك إلى قلب ميزان الاستراتيجية المصرية حيث تحولت الطائرات الإسرائيلية إلى مدفعية طائرة أكثر مرونة وقدرة على الحشد بالإضافة إلى الدقة العالية والتأثير الشديدين ، مما وضع القوات الجوية المصرية داخل دائرة الاستطلاع الجوى بصورة دائمة . وبذلك أصبح هدف القيادة المصرية العمل على خلق أجواء مناسبة لتعامل نيران مدفعيتها مع العدو إلى جانب عبور دورياتها إلى الضفة الشرقية لتحجيم حرية قدرته على الحركة بأعلى درجة ، إلا إذا استطاعت أن تقيم داخل منطقة القناة نظاماً قوياً للدفاع الجوى يحمل فى طياته القدرة على حماية القوات البرية المصرية من الهجمات الجوية الإسرائيلية ، ويمنع استمرار سيطرتها على أجواء منطقة القناة .

أكد صحة هذا التوجه امتداد النشاط الجوى الإسرائيلى إلى العمق المصرى باستخدام طائرات الفانتوم العملاقة (التي وصلت إليها من أمريكا) لمساعدتها على ضرب أهداف مدنية وعسكرية فى جنوب البلاد ، مما عجل بزيارة سرية للزعيم الراحل

جمال عبد الناصر إلى الاتحاد السوفياتى فى يناير ١٩٧٠ لإقناع القادة السوفيات بأهمية دعم سلاح الدفاع الجوى المصرى بالأسلحة والمعدات الحديثة. وفى ٣٠ يوليو من العام نفسه استطاعت قوات الدفاع الجوى بقيادة المشير محمد على فهمى الذى فقدته مصر مؤخراً أن تُنشئ على مسافة ٥٠ كيلو متراً من شاطئ القناة أول تجمع لصواريخ أرض/ جو باستخدام صواريخ سام/ ٢، ولكن بأسلوب جديد ومبتكر اعتمد على إدخال بعض التعديلات العملية عليها لتكون ملائمة أكثر لطبيعة المنطقة ونوعية القتال الدائر بين مصر وإسرائيل.

ترتب على ذلك، ولأول مرة، أن تمكنت قوات الدفاع المصرية من إسقاط أعداد كبيرة من طائرات الفانتوم وسكاى هوك وأسر الكثير من طيارها إضافة إلى مقتل البعض الآخر داخل طائراتهم المحترقة، مما عجل بتوقيع ما عُرف باتفاق روجرز لوقف إطلاق النيران بين الجانبين فى منتصف ليلة ٨ أغسطس ١٩٧٠. وفى لحظة الارتباك التى أصابت القيادة العسكرية الإسرائيلية أمر المشير فهمى بتحريك كتائب الصواريخ شرقاً إلى مواقع أكثر قرباً من شاطئ القناة ليلة ٧-٨ من شهر أغسطس فى سرية تامة. ولذلك ليس مستغرباً أن تقول الدراسات العسكرية إن بناء حائط الصواريخ وتحريكه كان له أثره البالغ فى تغيير ميزان القوى على ضفتى القناة لصالح القيادة المصرية؛ لأنه أصبح يوفر لها الغطاء الجوى الذى افتقدته لعدة أشهر مما أعاد لقواتها القدرة على التأثير البالغ عبر الضفة الشرقية للقناة.

سارعت إسرائيل بتفديم ثلاث شكاوى إلى واشنطن فى أيام ١٢ و ١٤ و ١٧ أغسطس ١٩٧٠ تهم فيه مصر بخرق اتفاق إيقاف وقف إطلاق النيران بين الطرفين وتحريك الصواريخ داخل منطقة الـ ٥٠ كيلو متر ناحية الضفة الغربية للقناة بعد الموعد المحدد لتنفيذ الاتفاق، ثم عادت وكررت الشكاوى بشكل أكثر إلحاحاً قبل أن ينتهى الشهر نفسه مصممة على ضرورة إرغام القاهرة على الإذعان لمطالبها بوقف هذه المخالفات.

لم تُدعن القيادة المصرية للدعوى الإسرائيلية أو الأمريكية وتركت مواقع الصواريخ فى مكانها الأقرب إلى القناة مؤكدة أن هذه القوات كانت متمركزة فى هذه المواقع قبل بدء سريان تاريخ الاتفاق. الأمر الجدير بالتنويه هنا هو أن إسرائيل لم تكن قادرة على

تدمير هذه الصواريخ لسبب جوهرى وهو تزايد القدرات الدفاعية للقوات المصرية بما يفوق قدرة الطيران الاسرائيلى على تحطيمه إلا بتحمل خسائر بشرية ومادية عالية لم تكن تستطيعها .

يقول هيرتزوج فى كتابه «حائط الصواريخ» إن نظام الدفاع الجوى المصرى الذى أقيم بالجبهة فى منتصف عام ١٩٧٠ لم يكن فى حقيقته رداً مباشراً على المشاكل التى تواجه المصريين لحماية قواتهم غرب القناة وإنما كان تعبيراً عن تطور استراتيجى لم تتمكن القيادة العسكرية الإسرائيلية من استيعابه إلا بعد ذلك بثلاث سنوات ، عندما بدأ الهجوم المصرى المباغت فى ٦ أكتوبر عام ١٩٧٣ . وهذا يفسر قرار الإدارة الأمريكية فى ذلك الوقت بسرعة تعويض إسرائيل بـ ١٥ طائرة من طراز فانتوم و ٢٥ طائرة من نوعيات أخرى إضافة إلى إمدادها بصواريخ شرايك بعد ذلك بعدة أشهر . يضاف إلى ذلك أن فترة الأشهر الثلاثة التى أقرتها مبادرة روجرز وفرت الوقت الكافى للقيادة المصرية لاستكمال التجهيزات الهندسية لمواقع الصواريخ التى أقامتها إلى جانب استكمال تدريب العناصر البشرية العاملة عليها لاستيعاب التطوير الحديث لأدائها ، بما أدى إلى رفع كفاءتها بشكل ملحوظ . فى يوم ٨ أكتوبر عام ١٩٧٣ قال موسى ديان بالحرف الواحد : «إن نبرة هذه الحرب اللعينة (يقصد حرب ٧٣) وضعت فى أرض الصراع بيتنا وبين مصر فى منتصف عام ٧٠ عندما قام المصريون ببناء حائط صواريخهم فى اتجاه قواتنا الرابضة على الضفة الأخرى من القناة ، ولأننا لم نقم بتدميرها فى الوقت المناسب ها نحن نواجه أخطارها بشكل أكثر كثافة مما كان عليه الحال منذ ثلاث سنوات » .

وموسى ديان لم يقل فى لحظة انفعاله الحقيقة كاملة! ففى سبتمبر ٧١ قامت قوات الدفاع الجوى المصرية بإسقاط طائرة استطلاع إلكترونية إسرائيلية من النوع المتفوق تقنيا شرقى البحيرات المرة ، وكان أن رفعت إسرائيل حالة الاستعداد بين قواتها إلى الدرجة القصوى وقامت بتوجيه ضربة بصواريخ شرايك إلى عناصر الدفاع الجوى المصرى شرقى القناة وأعلنت أنها قضت تماماً على هذه الأنظمة .

وفى أكتوبر ١٩٧٣ اشتبكت عناصر الدفاع الجوى مع تشكيل للطيران الاسرائيلى يطير على بعد ٥ إلى ١٠ كيلو مترات فى عمق الضفة الشرقية للقناة ، وأسقطت من بين طائراته طائرة فانتوم .

تكرر الحدث نفسه مرة ثانية في مارس ١٩٧٣ قبل حرب أكتوبر بسبعة أشهر ، وخسرت إسرائيل طائرة فانتوم أخرى ، مما جعل قيادتها تقرر أن تكون طلعات طائراتها الاستطلاعية شرق القناة على مسافة ٢٠ إلى ٣٠ كيلو متراً تجنباً لمناط الصواريخ المصرية .

صحيفة الزمان - ٩ أكتوبر ١٩٩٩

• • •

إسرائيل والعرب : لماذا تراجع التطبيع ؟

ازدادت وتائر الشكاوى الإسرائيلية من وجود اعتراضات عربية على التطبيع وتركزت الشكاوى على مصر وسوريا بشكل لافت للنظر فى الآونة الأخيرة .

آخر ما نُشر فى هذا السياق مقال كبه زئيف شيف لصحيفة «هآرتس» يوم ١٠ الحالى (نوفمبر ١٩٩٩) أشار فيه إلى الدور المصرى فى مجال تقليص التمدد الإسرائيلى تجاه الدول العربية باعتراضها على استئناف للحادثات المتعددة الأطراف ، بالرغم مما سيعود عليها وعلى الدول العربية الأخرى من منافع متنوعة . وزاد على ذلك استنتاجاً مفاده أن خط الدبلوماسية الذى يقوده وزير الخارجية المصرى فى علاقة بلاده مع إسرائيل ينبع من اعتبارها خصماً يبنى التشهير به والتعرض له فى كل مناسبة ، ودلل على استنتاجه هذا بالمؤشرات التالية :

١ - فى اللقاءات الدولية تظهر مصر لإسرائيل عداء أكثر مما تظهر للعراق وإيران !

٢ - أى إنجاز إسرائيلى تعتبره مصر ضرراً يلحق بها .

٣ - استغلال أى مناسبة ثنائية للتعريض بالسياسات الإسرائيلية .

٤ - الإصرار على اتخاذ موقف رافض لسياسات التسليح النووى الإسرائيلية .

وليس هذا بجديد ، ولن يكون هذا المقال الأخير ، فقد درجت إسرائيل بشكل دورى على الإساءة إلى الموقف العربى ، والسعى للوقعة بين العرب بحجة وجود عقبات فى طريق استكمال مسيرة السلام فى الشرق الأوسط من ناحية ، والتحريرى عليها لدى الكونغرس والإدارة الأمريكية من ناحية أخرى بحجة أنها تحولت إلى خطر داهم ضد أمن وسلامة إسرائيل . وفى ما يتعلق بهاتين النقطتين يلاحظ المراقبون أن معزوفة الأخطار المصرية ما إن تبدأ من جانب أى مسئول إسرائيلى حتى يتلوها عزف متواصل

من جانب الكثير من الكتاب والباحثين والأكاديميين الإسرائيليين الذين سرعان ما يُجندون أعلامهم وأصواتهم عبر وسائل الإعلام لخدمة أهداف الهجوم الإسرائيلي الرسمي على القاهرة.

يُذكر أن إسرائيل قامت بشن الكثير من هذه الحملات منذ مارس عام ٧٩ بهدف إبراز القيادة المصرية ومحاولة إخراجها في ما يتعلق بشوابت البعد العربي في سياستها الخارجية وبعدم التبعية في ما يتعلق بسياساتها الخارجية ، وبالرغم من تكرار فشل تأثيرها حتى عندما كانت تنتهي باستجابة مَرَضِيَّة من جانب الكونغرس الأمريكي لسطوة اللوبي الإسرائيلي داخل أمريكا إلا أن المسؤولين والإعلاميين الإسرائيليين يُصرون على الخوض فيها مرة أخرى .

تتميز الحملة الإسرائيلية الحالية بأنها تستغل باليات انطلاق مواكب الانتخابات الأمريكية والمزادات الحزبية بين الديمقراطيين والجمهوريين وبذل الجهود للوبي الإسرائيلي . وليس هناك أفضل من ترديد مقولة «تعطيل مسيرة السلام وتهديد الأمن الإسرائيلي» لضمان التحرك الفوري «لمرشحى الرئاسة الأمريكية» لاتخاذ خط سياسى متشدد ضد مصر وزعامتها وجهازها الدبلوماسى . ودور الإعلام الإسرائيلى هنا أن يجتزئ تصريحات المسؤولين المصريين ثم يبرزها بالصوت والصورة توظيفاً لدوره فى هذه الحملة وتبريراً للمواقف الإسرائيلية المتشددة التى يأتى على رأسها الموقف من مفاوضات المسار الفلسطينى والمسارين السورى واللبنانى والاستعداد فى الوقت نفسه لشن حرب وقائية ضد الأنظمة العربية التى تعادى الشعب الإسرائيلى وتمثل خطراً داهماً عليه .

لاحظ المراقبون طوال الشهر الماضى أن الإعلام الإسرائيلى طرح تصوره وتصوره الرسميين حيال برامج التسليح المصرية التى وصفها البعض بأنها تجاوزت كل احتياجات وقدرات القوات المسلحة المصرية ، وادعى البعض الآخر أنها قلصت من التفوق النوعى الذى كانت تتمتع به إسرائيل . . وزادت من معدلات الخبرة القتالية المصرية فى ضوء تعاقب المناورات المشتركة التى تجرى سنوياً فى صحراء مصر الغربية وتشارك فيها أمريكا ودول أخرى عربية وأوروبية . . وربطت فى الوقت نفسه بين تطوير معدات القوات المسلحة المصرية ورفع كفاءتها القتالية والاستعداد لشن حرب إفتائية ضد إسرائيل .

لذلك يضطر كبار المسئولين المصريين إلى تكذيب هذه التقارير كما حدث حين ادعت إذاعة إسرائيل أن مصدرًا مصريًا أكد اعتقال صحة الرئيس حافظ الأسد، ومن قبله حين زعمت مناصرة القاهرة للموقف الفلسطيني ودفعه إلى التشدد في مطالبه التي يسعى للحصول عليها من الجانب الإسرائيلي.

وتشكى إسرائيل من تراجع حالة السلام مع مصر وتتساءل عن عدم إقبال الشعب المصري على التطبيع معها بالصورة التي كانت تأملها بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على توقيع اتفاقية السلام بين الجانبين، وتقول إن السبب هو تعليمات صادرة من الزعامة السياسية... غير أن المطلعين على خارطة المشاعر الشعبية المصرية لابد أن يلاحظوا الآتي:

- مثل هذه القضايا لا تخضع للأوامر العليا خاصة أنه لا يوجد قانون أو قرار يمنع أي شخص مصري من أن يسافر إلى إسرائيل أو يتبادل التجارة معها أو يذهب للسياحة فيها أو الزواج من إحدى بناتها.

- كافة الممارسات الإسرائيلية على مستوى التعامل مع الشعب المصري جاءت بتأنيج سلبية سواء في ما يتعلق بالسياحة داخل مصر أو زيارة الأماكن الدينية للشعب اليهودي بها أو الاتجار مع من ارتضى أن يفتح دفتاره لها، فقد أثبتت تجربة العشرين عاماً الماضية أن سلوكيات الفئات الإسرائيلية التي تأتي إلى مصر لا تُراعى العادات والتقاليد المصرية وأنها تحاول أن تستغل الإنسان المصري وتضحك عليه.

- وعلى عكس الحرية التي يتمتع بها الإسرائيلي الزائر لمصر، تصر حكومة إسرائيل على الحد من تحركات المصري في مدن إسرائيل، وتحاول جاهدة إقناعه بالمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها لو فكر في زيارة المناطق العربية ومدينة القدس على وجه الخصوص.

بسبب إصرار قادة إسرائيل على الحصول على كل شيء مقابل لا شيء، تتوقع حكومة باراك أن تؤدي حملاتها الإعلامية إلى تغيير الاستراتيجية العربية على مستوى الإدارة السياسية، وإلى تعديل نظرية الشعب العربي، وهي تعتقد أن ذلك يمثل ضغطاً على الزعامات السياسية لابد أن تستجيب له في نهاية الأمر... ولكننا نقول لها أن إصرارها على غير أساس وأن اعتقادها في غير محله.

صحيضة الزملق - ١٦ نوفمبر ١٩٩٩

وراء معاداة مصر

حاجز نفسى أم شىء آخر؟

بكره شديد وحقد أشد، بدأ الكاتب الإسرائيلى زئيف شيف مقاله فى صحيفة «هآرتس» يوم ٧ الجارى (إبريل ٢٠٠٠) بالفقرة التالية: «كان الأسبوع الماضى بالنسبة للسفارة الإسرائيلية فى مصر صعباً للغاية، حيث قامت السلطات المصرية بطرد اثنين من عرب إسرائيل بعد أن قاما مع شريك مصرى لهما باستثمار حوالى مليون دولار لإنشاء شركة لتصنيع الأثاث المتزلى». ولكى يستفز القراء للربط بين هذه الحادثة وما وقع لسيدة أعمال إسرائيلية منذ ثلاث سنوات حين طلبت منها وزارة الداخلية المصرية مغادرة البلاد وعدم العودة إلى مصر مرة أخرى بعد اكتشاف للمخالفات المالية والإدارية التى كانت ترتكبها مجموعة الشركات التى كونتها بغرض الاستثمار المتنوع فى عدد من المدن المصرية بينها القاهرة والإسكندرية. وفى خضم إشارته إلى الخسائر المالية التى منى بها الجميع يلمح الكاتب على مضض إلى أن احتمال الطرد «ربما يرجع إلى أن إقامتهم الطويلة بناء على تأشيرة دخول للسياحة منحت السلطات المختصة الفرصة لممارسة العقاب ضدهم من دون سابق إنذار».

هنا لابد من التساؤل الصريح: هل يتظر الصحافى الذى ينبرى هو وغيره للدفاع عن حقوق الإسرائيليين الذين يقدّمون إلى مصر للسياحة أو لإقامة المشاريع الإنتاجية أو الخدمية من السلطات المصرية إذا وجدت اعوجاجاً فى تصرفاتهم وعدم احترامهم للقوانين والشرائع والعادات والتقاليد! إن تتساهل معهم دون خلق الله جميعاً أو تساعدهم على مواصلة الاعتداء والتعدى على ما لا يُسمح به لأبناء البلاد أو لغيرهم من ضيوفها. ربما يود الإسرائيليون القائمون على أمر علاقات بلدهم مع مصر أن

يحظى كل من يأتي من طرفهم إلى أرض الكنانة برعاية «أبناء الدولة الأولى بالاهتمام» لذلك نجده يشير إلى حالة باحثة الجامعة العبرية التي رفض المشرفون على مؤتمر «علوم الدراسات المصرية» مشاركتها بعد أن اكتشفوا أنها إسرائيلية، وهذه فرية للترويج بين قرائه للحليين؛ لأن هذه الباحثة حاولت (وَقَفَّ التعليقات الإعلامية المصرية) المشاركة دون أن تكون قد حصلت على موافقة مسبقة من الجهة المنظمة، بدليل مشاركة أعضاء من السفارة الإسرائيلية كمراقبين بينما كانت هي تحاول أن يكون لها دور في قضية تسمى إسرائيل منذ سنوات طويلة لإثبات جدارتها فيها دون جدوى لا على المستوى الإقليمي ولا على المستوى العالمي، ونعني بها «علوم الدراسات المصرية القديمة».

ويعرج الكاتب من هذه الفرية إلى فرية أخرى حيث يدعى أن الدكتور عبد الوهاب المسيري وجه إلى عدد من أعضاء السفارة في القاهرة الدعوة لحضور الندوة التي أقيمت في بداية الشهر الحالي (إبريل ٢٠٠٠) بقاعة الاجتماعات الكبرى بجامعة القاهرة حول الموسوعة العالمية التي وضعها عن تاريخ اليهود، ولكن حرس الجامعة منعهم من الدخول، والحقيقة أنه لا الدكتور المسيري ولا الجهة المنظمة للندوة وجهوا إليهم الدعوة، وكان ذلك مبرراً كافياً لمنعهم من الحضور دون وجه حق بعد أن تكررت هذه المحاولات في العديد من الفاعليات الثقافية والفنية والعلمية التي تُعقد بالمشات في القاهرة ومدن مصر الكبرى. لا يملك أحد أن يحرم الصحافي زئيف شيف من أن يشرع قلمه دفاعاً عن مواطنيه إذا ظلموا وُقِّفَ الأعراف التي لا ينكرها العالم، ولكن أن يدافع عن حقهم في الاعتداء على قوانين مصر وعاداتها وعن حق دبلوماسي سفارته في القاهرة أن يكون لهم ميزة حضور المناسبات والفعاليات بلا دعوات، وأن تفتح لهم الأبواب كلما أطلوا عليها بطلعتهم... فهو ما لا نوافق عليه.

ودعونا نسأله: لماذا بعد أن قام باستعراض الحالات الفردية التي يرى أنها وضعت السفارة الإسرائيلية في ظروف صعبة لعدة أيام، قام بشن هجوم عنصري ضد المثقفين المصريين حيث كتب حرفياً: «إن طبقة المثقفين المصريين والتي يكن الكثيرون من أفرادها العداء العميق لإسرائيل لا يمكن أن يُسموا مثقفين؛ لأنهم لا يتمتعون بحب الاستطلاع» هكذا حكم على مثقفي مصر وبرر ذلك بأن «حب الاستطلاع شرط مسبق لكل مثقف يود أن يتعرف على إسرائيل» ولعلنا لا أنجاز الحقيقة حين أقول إنه كلما

ازداد المرء معرفة بإسرائيل ومجتمعها، ازداد اطلاعاً على مدى تغلغل العنصرية بين جنباة . موقف الغالبية من مثغى مصر ونقابيتها من التعامل مع إسرائيل الرسمية والشعبية يرجع ، بعد تجربة سلام امتدت أكثر من عشرين عاماً ، إلى تصرفات جاءت من جانب مسئوليتهم وكتابهم ، أظهرت بوضوح مدى تعنتهم وعمق عنصريتهم ومحاولتهم التصرف دائماً على أنهم هم السادة وهم الأفضل والأرقى . . . لذلك ستواصل الجفوة الشعبية المصرية إلى سنوات طويلة قادمة ، وسيستمر تيار الصد العربى الراض فى تآزره ، ولن نأبه بقول هنا أو ادعاء هناك ، وسرد على مثل هذه الإساءة بعشرة أمثالها .

صحيفة الزمان - ٢٦ إبريل ٢٠٠٠



إسرائيل .. لو عندكم كرامة وطنية!!

أصبح من المؤكد أن «تسفى مازنيل» سفير إسرائيل في القاهرة سيغادر العاصمة المصرية ولديه مجموعة من العُقد والإحباطات التي سيحتاج إلى وقت طويل للبرء منها، فهو محبط بسبب معاملات مؤسسة الدبلوماسية المصرية له . . وهو محبط بسبب موقف الصحافة المصرية بكل ألوانها منه . . وهو مُعقّد إلى أقصى درجات التعقيد، بل مصلوم نفسياً وعمق بسبب المواقف الشعبية والنقابية والمدنية تجاهه وتجاه تصرفات دولته العنصرية على وجه التحديد، وإصرارها على رفض التعامل معه على أى مستوى . . حتى لو كان هذا المستوى المشاركة في حفل استقبال أو افتتاح معرض !.

وكان قد سبق لقرئته مازنيل أن وصف - في حديث مطول أدلت به منذ بضع أسابيع إلى صحيفة هآرتس - السنوات التي قضتها في القاهرة بأنها قاسية بسبب وزير الخارجية المصري والمؤسسة الدبلوماسية ! . . بل ذهب مبدأ التزييف وسياسة الوقعة من جانبهم إلى القول أن ترك عمرو موسى لمنصبه جاء استجابة من جانب الرئيس مبارك لاقتراح قدمته مادلين أولبرايت وزيرة خارجية أمريكا في إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون «للتعبير عن استعداد القاهرة المبدئي لتحسين إطار العلاقات المصرية الأمريكية من ناحية وإفساح المجال من ناحية أخرى لصفحة جديدة من العلاقات الجيدة مع إسرائيل بعد ما أصابها من ثوتر حاد إبان تولي عمرو موسى لمسئوليته كوزير للخارجية المصرية» .

يقول چاكى حوجى فى مقال له بصحيفة معاريف يوم ٨ أغسطس الماضى (٢٠٠١) «أمام حشد من الصحفيين المصريين والأجانب، وبعد مقابله للوزير المفوض الأمريكى فى القاهرة، وصف أحمد ماهر وزير خارجية مصر الذى تولى مسئوليته منذ شهرين فقط السياسة الإسرائيلية بأنها تشكل خرقاً لكل المواثيق الدولية فى ضوء تحول حكومتها

إلى عصابة تقتل الناس باستخدام الأساليب نفسها التي اعتادت عليها العصابات المتخصصة في اغتيال المدنيين الأبرياء العزل.

في أعقاب وصف الرئيس مبارك لنهج شارون في إدارة شئون إسرائيل بأنه يعتمد «القتل والحرب»، وذلك في حديث له إلى وكالة الأنباء الصينية في منتصف شهر يوليو الماضي (٢٠٠١)، قامت السفارة الإسرائيلية في القاهرة بإبلاغ وزلة الخارجية بنص البيان الصادر من مكتب شارون تعليقاً على ذلك، والذي جاء فيه «أن الحكومة الإسرائيلية ملتزمة بتنفيذ توصيات لجنة ميتشل والاستنتاجات التي توصل إليها تقرير تينيت، ولكن يحول بينها وبين ذلك العنف الذي تقوم به جماعات مسلحة من الفلسطينيين».

لم يعض على هذا البيان سوى ساعات إلا وكانت الأرتال العسكرية تحتاح مدن الضفة الغربية وغزة مستهدفة اغتيال قيادات انتفاضة الأقصى الوطنية باستخدام طائرات الأباتشي الأمريكية ومروّجته لبناء الهيكل اليهودي الثالث المزعوم، دون أن توقف للتمييز بين طفل أو امرأة أو شيخ.

وعندما أصدر مجلس الشعب المصري بياناً استنكر فيه الأعمال الوحشية التي تقوم بها حكومة إسرائيل وطالب بتشكيل لجنة حقوقية لمتابعة ملف الأسرى المصريين الذين اغتالتهم القوات الإسرائيلية في أعقاب حرب عام ٦٧ وفق ما تنشره وسائل الإعلام من تقارير ووثائق محققة، توالى سلسلة الاتهامات الإسرائيلية الرسمية والإعلامية لمصر بأنها منحازة إلى الجانب الفلسطيني «وأنها بذلك تقوض دعائم السلام في المنطقة وتضيق الجهود للخلصة التي تخطط لها تل أبيب ونيويورك لعودة الهدوء إليها تمهيداً لبدء جولة جديدة من المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية».

يقول «جيدى فايس» في مطبوعة «كول هعير» الدورية عدد أغسطس ٢٠٠١ «الامتزاج الواضح بين السياسة والإعلام في مصر يدل بجلاء على أن العداء لإسرائيل فاق كل التوقعات، بل يمكن القول إن القبول الإسرائيلي في مصر لم يتحقق حتى الآن رغم مرور أكثر من عشرين عاماً على اتفاقية السلام بين الشعبين» ورداً على مطالبة الأحزاب المصرية بقطع العلاقات مع إسرائيل وإغلاق سفارتها في القاهرة يقول الكاتب «إن الأحزاب المصرية تفتقد الرؤية الصائبة تجاه العلاقات المصرية الإسرائيلية».

وربما فى ضوء هذا التحليل البعيد عن الحقيقة دعا السفير الإسرائيلى فى القاهرة فى بداية شهر أغسطس الماضى (٢٠٠١) إلى مؤتمر صحفى وصف فيه وسائل الإعلام المصرية بأنها تقوم بعمليات غسيل مخ للمواطنين المصريين ضد إسرائيل وشعبها الساعى إلى السلام، وأنها تلقى بدلاً من الماء بمزيد من الزيت على النار المشتعلة مما سيؤدى حتماً إلى تسميم العلاقة بين القاهرة وتل أبيب، وقد يهدم السلام القائم فى المنطقة على أسس من المصالح المشتركة بين الطرفين. . . واستهجن غالبية وسائل الإعلام المصرية هذا الكلام وعلقوا عليه بما هو أهل له ورفض البعض حتى الإشارة إليه.

ليس بمستغرب أن يردد السفير الإسرائيلى هذا الكلام، بينما وسائل إعلام بلاده تقوم منذ عقود بعمليات غسيل لأدمغة اليهود فى جميع أنحاء العالم بدعوتهم للقدوم إلى فلسطين أرض الميعاد وهى ليست أرضهم، وإلى الصلاة عند حائط البراق وهو ليس لهم، وإلى تنمية دولة إسرائيل وهى ليست دولة بأى مقياس. . . وإلى التمتع بجنة الديمقراطية الوحيدة فى الشرق الأوسط وهى أبعد ما تكون من مكونات الديمقراطية التى يشدق بها ساستها، وإلى القدوم إلى حيث الأمن والاستقرار وهو أمر لم ولن يتحقق ما دامت دولة العصابات الصهيونية محتلة لأرض فلسطين. . . وإلى المساهمة فى بناء هيكل سليمان الثالث وهو الأثر التاريخى الذى ليس له أثر فى المنطقة كلها. . . وإلى التبشير بقرب تحويل القدس عاصمة للدولة اليهودية وهو أمر بعيد المنال وأقرب إلى الحلم منه إلى الحقيقة.

ويبدو أن مستشارى شارون حققوا لاشئ من وراء هذا المؤتمر، إذ سرعان ما دعا «أفيجدور ليبيرمان» وزير البنية التحتية (مهاجر روسى يمينى متطرف) عبر حديث إذاعى أجراه معه راديو الجيش الإسرائيلى إلى اعتبار مصر البلد الأكثر عداء لإسرائيل، لأنه يرى فى «سياسات الرئيس المصرى مؤشرات مسيقة تتجه لتدمير إسرائيل خطوة خطوة» وهذا أمر يسىء إلى كرامتنا الوطنية». وعندما طالب أحد الصحفيين السيد أحمد ماهر وزير خارجية مصر بالتعليق على هذا الهراء وصفه بالقرابة والسُخف وعدم الموضوعية.

نقول، إذا كان السفير الإسرائيلى فى القاهرة يرى أن الإعلام المصرى يقوم بتحريض المصريين ضد دولته، ويرى أن وزارة الخارجية عندما كانت تحت إدارة عمرو

موسى لا تختلف كثيراً عن وضعيتها تحت إدارة أحمد ماهر بالنسبة لملف العلاقات الثانية وأبعاد الصراع العربى الإسرائيلى . ويرى أن المجتمع المدنى المصرى يناصب حكومات إسرائيل المتعاقبة العداء، وأن النقابات والاتحادات غير معترفة به ولا بسفارته، وأن ٩٩٪ من المثقفين والكتاب والفنانين لا يردون تحيته!! ..

وإذا كان وزير البنية التحتية يرى فى مصر دولة معادية تعمل على تدمير دولة إسرائيل وفق سياسة الخطوة خطوة، ويعترف بأن القبول بذلك يسىء إلى كرامته وكرامة الحكومة والساسة والزعماء فى إسرائيل .

يحق لنا أن نتساءل . . أليس إصراركم على فتح سفارة بلدكم فى القاهرة واستمرار العمل بها برغم هذا الكم الهائل من الكراهية لكم رسمياً وشعبياً، يُعد من قبيل فقدان الكرامة الوطنية والحساسية الإنسانية؟ ..

ألا تُعد محاولات الاستمرار برغم كل ذلك الإهمال والتخاشى والابتعاد المقصود وهذا البغض واضح المعالم، من قبيل الإصرار على الوجود فى وسط لا يحمل لكم أى ود أو قبول وأنه مصمم على مواصلة هذه السياسة حتى إشعار آخر؟ ..

أليست الشكاوى الإعلامية والمغالطات الإجرائية والتقريبية دليلاً على أن تفاعلكم مع المجتمع المصرى رسمياً وشعبياً ينطلق من داخل جيتو دبلوماسى لا يشاركم فيه أحد إلا مجموعة من التحليلات التى تزيد من عزلتكم وانعزالكم؟ ..

الوفد - ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١



هي زيارة غير مرغوب فيها .. ولكن هل هي ضرورية؟

أعلم أن حسابات الدولة غير حسابات الإعلاميين مهما كانت درجة اطلاعهم ، وأعلم أن القرار الذي اتخذته القيادة المصرية بدعوة أرييل شارون بعد فوز حزبه بالانتخابات التشريعية التي شهدتها إسرائيل منذ بضعة أسابيع وتكليفه بتشكيل الوزارة الجديدة تم بعد تمحيص ودراسة في ضوء التقارير والدراسات التي قدمها أكثر من طرف داخل مؤسسة الرئاسة وربما من خارجها ، وأعلم أن أكثر من فريق عمل كلفوا باستشراف أبعاد هذه الدعوة والنتائج التي سترتب عليها داخلياً وخارجياً قبل أن يعلن عنها على الملأ . . وعلى الرغم من ذلك أكتب ليس من قبيل المناذاة بعدم إتمامها وإنما لإضافة ورقة إلى ملف العلاقات العربية الإسرائيلية الذي يهم القيادة المصرية ، كما يهمها استراتيجياً بالمستوى نفسه ملف العلاقات المصرية الإسرائيلية .

منذ أن أعلنت القاهرة قبل نهاية شهر يناير الماضي (٢٠٠٣) نبأ توجيه الدعوة لشارون للقيام بزيارة رسمية إلى مصر ، ازدحمت وسائل الإعلام الإسرائيلية بتقارير وتحليلات ومناظرات وحوارات يمكن الإشارة إلى بعض من مضمونها ومحصلتها في النقاط التالية :

١ - سياسة الضغط على القاهرة منذ تولي شارون رئاسة الوزارة للمرة الأولى في مارس ٢٠٠١ ، أنت بتائجها .

٢ - سياسة شارون ومنهجيته في الحكم وحرصه على إضعاف مقاومة الفلسطينيين ونهميش وضعية دولتهم المرتقبة ، لن تتغير وستستمر حتى يتم وقف كافة الأعمال التي تضر باستقرار وأمن الشعب الإسرائيلي .

٣- ليس هناك ضمان مؤكد لكسب تأييد الموقف المصرى إلى صف السياسة الإسرائيلية، ولكن إبداء القبول بتنازلات محددة من شأنه أن يعيد فتح النوافذ مع القاهرة مرة أخرى.

٤- ليس من المهم أن يزور شارون عواصم عربية أخرى كعمان مثلاً، ولكن من المهم أن تترجم نتائج زيارته إلى القاهرة إعلامياً بكل السبل لاستعادة بعض النشاط الإسرائيلى على الجانب العربى، والذي افتقد لفترة طويلة.

يقول الصحفى چاكى حوجى فى صحيفة معاريف «على عكس ما حدث فى فبراير عام ٢٠٠١ تمحاول القاهرة اليوم استمالة نظرات شارون، ليس لأنها تعرف عن نواياه السلمية أكثر مما يعرف غيرها، ولكن لأنها أدركت ببساطة أنه من غير الممكن مقاطعة زعيم إسرائيلى حظى بهذا التأييد من جانب شعبه». . . ويقول تعليق إذاعة راديو الجيش الإسرائيلى «مصر لم تدع شارون حباً فى جمال عينيه ولكن لأنها تشعر بضائقة لم تمر بها من قبل استعداداً للحرب المنتظرة ضد العراق من ناحية ولعدم قدرتها على التأثير الإيجابى على الفصائل الفلسطينية من ناحية ثانية».

تحدث الصحف الإسرائيلية هذه الأيام عن ملف الفساد المتهم فيه أرييل شارون وولده عومرى وجلعاد وبعض السياسيين الآخرين، والذي أصبح متخماً بالعديد من قضايا التبرعات الانتخابية ومناقصات شركات الأمن وقضية الجزيرة اليونانية وقائمة مرشحي حزب الليكود، وتحدث الأوساط الحزبية عن مدى إدراك حزب العمل لتفاعلات قضايا بهذه الرائحة التى تزكم الأنوف على مستوى الشارع الإسرائيلى وانعكاسات ذلك على عمر الوزارة الشارونية الثانية. . . كما تحدثت عن المشاكل الداخلية التى يخلتها بنيامين نتياهو داخل حزب الليكود ولجته المركزية بعد استبعاده عن منصب وزير الخارجية واعتذاره هو عن قبول منصب وزير المالية.

الأوضاع فى إسرائيل فى اللجال الاقتصادى وصلت إلى مستوى من الانهيار يعترف كل المحللين فى الداخل وفى الخارج من اليهود وغير اليهود بأنها لم تصل إليه منذ قيامها المقتصب فوق أرض فلسطين عام ٤٨، وليس من المحتمل أن تحسن أوضاعها فى القريب العاجل ما لم تتوقف انتفاضة الأقصى التحريرية وما لم يبت الكونجرس

الأمريكي فوراً فى طلب ضخ ٤ مليارات دولار إلى خزانتها لوقف التزيف المالى الذى تعانيه .

صحيح أن مكافأة إدارة بوش لها لتعويض «الأضرار الوهمية التى ستعرض لها من جراء توجيه حملة عسكرية ضد العراق» بلغت حوالى ١٢ مليون دولار، إلا أن كافة التقارير تفيد أن حصولها على المبلغ دفعة واحدة يُجدد لديها الأمل فى القدرة على مواصلة سياسات العنف العسكرى الاحتلالى ضد الشعب الفلسطينى، أما تقسيطه على دفعات فيعنى «بقاءها على حافة الهاوية لفترة قادمة قد تطول» .

يقول جابى شيفر فى صحيفة يديعوت أحرونوت «إسرائيل مستزفة بقدر قد لا يقل كثيراً عن الاستنزاف الذى يعانيه الفلسطينيون، فالاقتصاد الإسرائيلى على وشك الانهيار، والمجتمع مُفتت ومُتحلل والسياسة فى أزمة لم تشهد لها مثيل، وكل ذلك بسبب الانتفاضة. إننا نطالب رئيس الوزراء بأن يتحرر من مفاهيمه البالية ومن تأثيرات الآراء المتطرفة على توجهاته السياسية وأن يبدأ فى سلسلة مفاوضات مع الجانب الفلسطينى وأن يتقيد بوقف إطلاق النار وأن يوقف استهداف المدنيين» .

يركز الكاتب الصحفى عكيفا الدار فى صحيفة هآرتس على «مخططات التصفية الجسدية» التى تنفذها الحكومة الإسرائيلية باقتدار وإصرار منذ عام ٢٠٠١ قائلاً «لم يعد أحد يلتفت إلى القتلى الذين يموتون بال عشرات كل يوم بحجة حماية الشعب اليهودى فى إسرائيل، كما لم يعد أحد يفكر فى الأدلة الملفقة التى تقدمها الأجهزة الأمنية لتبرير القتل العشوائى والاحتجاز غير القانونى، والذى جعل التصفية الجسدية للفلسطينيين لا تستدعى المساءلة، أما مقاومة الاجتياح أو التعرض لجندى أو مستوطن فتوصف بأنها إرهابية تتطلب المزيد من القتل دون تبرير أو تقديم أدلة» .

كل الدلائل تشير إلى أن شارون فى مأزق شديد الوطأة، ويستنتج المراقبون الغربيون أن ما تسرب عن تشكيلته الوزارية الجديدة يوضح بجلاء أنها تهدف إلى تحقيق أمور ثلاثة: الأول: الإصرار على وقف أعمال المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها داخل الخط الأخضر وخارجه بلا مقابل إيجابى يقبل به الطرف الآخر . . والثانى: مواصلة البناء فى الأراضى العربية التى احتلتها بعد عام ٦٧ مع العلم أنها (إسرائيل) مستعدة للاعتراف بملكية البدو لأراضيهم شريطة موافقتهم الكتابية على بيعها إليها . . أما فى

حالة الرفض فستقوم بإزالة تجمعاتهم. الثالث : التفاوض مع الجانب الفلسطيني ، بعد فترة هدوء شامل تحدد هي بدايتها ومستوى ما تحقق خلالها من استقرار يعقبها فترة اختبار لحسن النوايا تملك وحدها تحديد فترة سريانها ومدى مصداقية ما حققه الجانب الفلسطيني من نوايا حسنة ، حول مستقبل العلاقة بين الطرفين وفق أجنحة وضعها مكتب شارون لا صلة لها بما سبق طرحه من مبادرات سواء كانت عربية أو أمريكية أو أوروبية .

لا يُنكر أحد أن للقيادة المصرية حساباتها المتأينة المؤسسة على واقع ملموس ، والتي تأخذ في الاعتبار الصالح القومي بالمستوى نفسه الذي نحرص فيه على الصالح الوطنى .

من هنا نتوقع ونأمل أن تكون القاهرة قد أخذت في اعتبارها أن يتحقق من وراء الزيارة التى سيقوم بها إرييل شارون إلى شرم الشيخ بعد أيام نتائج إيجابية على المستويين فى المدى القصير والبعيد دون أن يتحقق لإسرائيل من ورائها إلا الحد الأدنى من المكاسب السياسية والأمنية والإعلامية ، والتي لا تستطيع توظيفها عالمياً فى الوقت نفسه لخدمة أهدافها ؛ لأن هناك من يدعى أن هذه الزيارة فُرِضت على القاهرة بضغط من واشنطن مقابل تخفيف أبعاد الأزمة الاقتصادية التى تُعانيها (القاهرة) والتي اضطرتها إلى تعويم الجنيه المصرى ، وأيضاً إعانتها على ما سوف تتعرض له من أخطار ومزالق فى ضوء النتائج المرتقبة للحرب الأمريكية / البريطانية ضد نظام حكم الرئيس العراقى صدام حسين ! .

صحيفة الزمان - ٥ مارس ١٩٩٢



الإسرائيليون .. لا يعرفون إلى اليوم لماذا يكرههم المصريون !!

بدأ الكاتب الإسرائيلي جلعاد شارون مقاله التحليلي بصحيفة هآرتس يوم ١٥ مايو الجارى (٢٠٠٧) بداية خاطئة وغير علمية .. فوصل إلى استنتاجات أكثر خطئا لا صلة بينها وبين الواقع المعيش !! ..

كتب يقول «إسرائيل وقعت اتفاق سلام مع مصر ، حصلت هذه الأخيرة بموجبها على كل سيناء وزال عنها التهديد الإسرائيلي .» ورغم محدودية كلمات هذه الجملة إلا أنها تضمنت مجموعة من الأخطاء والادعاءات الملفقة المقصود الترويج لها .. منها :

- أن مصر حصلت على كل سيناء بموجب اتفاق السلام إياه .. ما يعنى أنه بدون هذا الاتفاق ما كان لأرض سيناء أن تعود إلى مصر ، وهو قول يعبر عن عدم اطلاع على التاريخ أو معرفة بالجغرافيا . فكل حقائق التاريخ تقول إن تحرير الأرض كان دوماً بالنسبة للمصرى هدفا لا يملك حضاريا أن يتنازل عنه أو ينساه أو يفرط فيه مهما طال الزمن .

- أن الاتفاق أزال التهديد الإسرائيلى عن مصر ، ويكفى أن يعرف الكاتب أن مصدر التهديد الأكثر أخذاً فى الاعتبار حتى يومنا هذا من جانب القيادة السياسية المصرية .. هو التهديد الإسرائيلى المدنى والعسكرى الظاهر والخفى وما قضيتا التجسس الأخيرتين إلا دليل صادق على ذلك .

- أن الاتفاق كان يجب أن يوقف عمليات تهريب السلاح إلى الجانب الفلسطينى ، وينسب أن هذه القرية لم تعد تقنع أى ذى عقل ومنطق فى العالم خصوصاً بعد استعانة إسرائيل بأحدث التقنيات الحربية الأمريكية للكشف عن سبل هذا التهريب «المكذوب» ولم تصل إلى يقين مؤكد .. مع أن ثبوته لا يضر القيادة السياسية لمصر وشعبها فى شيء

- أن الاتفاق كان يسعى إلى وقف العمليات الإرهابية على الجانبين بما يوحى به: إما أن إسرائيل تقوم بدورها في هذا الخصوص . . أو أنها قادرة على دعم الإرهاب الذي يهدد الشعب المصرى خصوصاً عبر دروب سيناء التى لا زالت تحتفظ بخزائنها حتى اليوم، ونسى أن هناك فروقاً كبيرة بين الإرهاب الذى تُصدره إسرائيل لغيرها من شعوب المنطقة، وكفاح الشعب الفلسطينى التحررى المشروع الذى يدعمه القانون والشرعية الدولية .

ولأن الجماعة اليهودية عاشت أكثر من ٩٠٪ من عمر وجودها الإنسانى بعيدة عن أن يكون لها وطن، أصبحت لا تؤمن بالتاريخ ولا تضع الجغرافيا فى إطارها العلمى التطبيقى . . وأصبحت لا تعترف بأن للأغيار حقوقاً مساوية لحقوق اليهود وأنهم فى نفس المكانة التى هم (أى اليهود) عليها إنسانياً، وربما أكثر منها رقبياً فى سلم التاريخ والجغرافيا والحضارة . . وأصبحت ترى مشروعها الاستعمارى العنصرى الغاصب فوق أرض فلسطين قائماً على:

١ - طرد الشعب الفلسطينى بالكامل خارج أرضه .

٢ - تغيير معالم مدينة القدس وتهويدها .

٣ - استجلاب العدد الأكبر من يهود العالم إلى داخل البلاد .

٤ - فرض أسس الهيمنة والعنصرية على الشعوب العربية بالقوة .

٥ - تحويل النطاق الطبيعى المحيط بالدولة إلى مركز لتفريغ الشغيلة .

٦ - القيام بدور المتحج الأوحدين الآخرين .

أصبحت ترى فى هذا المشروع الأداة الوحيدة لفرض السلام فى المنطقة كلها . . سلام ليس بينها وبين العرب فقط، ولكن بينهم وبين أنفسهم أيضاً . .

ويساءل الكاتب . . لماذا يكره الشعب المصرى إسرائيل . . ونقول له لأنها، وبغض النظر عن كونها مغتصبة لأرض شعب عربى شقيق ومن أكثر الشعوب العربية مجاورة واتصالاً على كافة المستويات مع الشعب المصرى منذ مئات السنين . . وبغض النظر عما أحدثته فى بنيتها التحتية من تدمير وإلغاء فى محاولة غير مجدية منها لطمس هويته

والغناء وجوده الإنسانى والتاريخى والمكانى . . وبغض النظر عما أشاعته منذ ولدت
قيصرياً منذ حوالى ستين عاماً من إرهاب وتدمير وما تسببت فيه من تخلف . . إسرائيل
ليست رغبة أصلاً فى إقامة سلام مستقر وعادل . . وليست رغبة فى المشاركة فى صنع
الحياة فوق أرض هذه البقعة من العالم . . وليست راضية بأن تتساوى مع الآخرين . .
ليس فى نيتها نبذ العنصرية والإرهاب . . وليس من أهدافها التوقف عن الاستيلاء على
ما فى يد الغير . . وليست مستعدة للاعتراف بحقوق الجيران ولا بإنسانيتهم . . وليست
قابلة للانضواء تحت راية الشرعية الدولية . . وليست قابلة لأن تعيش بلا تحالفات
استعمارية مع أمريكا . . وليست قادرة على العيش بدون دعم الجاليات اليهودية فى
أمريكا وأوروبا وروسيا . .

لماذا يصف الكاتب الدبلوماسى المصرية بأنها من ألد أعداء إسرائيل على مستوى
الجامعة العربية والأم المتحدة؟ . . ربما لأنها لا تسير وفقّ التفسير الإسرائيلى/ الأمريكى
العنصرى للأحداث . . ولأنها تقف بالمرصاد لعنصريتها وعنفها وإرهابها . . ولأنها
تساند الحق الفلسطينى فى كل مكان . . ولأنها تناصر الحق العربى على كافة
المستويات؛ ولأنها رغم كل شيء لم تنس يوماً معها حيال أى قضية إقليمية أو عالمية .

ماذا يريد الكاتب من مصر داخل إطار الجامعة العربية؟ . . تزكية قبولها عضواً بها
كما طالب إرييل شارون فى يوم من الأيام!! أم يريد منها القيام بدور الضابط لكى
تحصل على اعتراف بقية أعضاء الجامعة بلا مقابل أو تنازل من جانبها؟ .

المهم عندى أن يكون الكاتب وغيره، قد أدركوا أننا لا نفهم مراميهم بطريقة خاطئة
مخالفة لمقاصدهم . . فما جاء على لسانه هو محاولة فاشلة لتزييف الحقائق وطمسها
استحقت منا ومن غيرنا الرد والتسجيل .

صحيفة الزمان - ٢١ مايو ٢٠٠٧



الفصل الخامس

عدوانية إسرائيل العنصرية ضد الشعب الفلسطيني

- الشعب الإسرائيلي لم يسع للسلام ولم يعمل من أجله • الأسرى الفلسطينيين والتفسيحات المتضاربة لمبدأ المقاومة • حقوق الإنسان العربي في السجون الإسرائيلية • سفينة بحر الظلمات • مروان البرغوثي ومحاكمة شعب مناضل • حقوق الفلسطينيين المقدسية لا تلفيها سياسات إسرائيل الإيعانية • هل من فتوى لكيفية التحرر من الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين؟ • إسرائيل ومنصب رئيس الوزراء الفلسطيني • إيهود أولمرت وحكومة الحدود المقتصة

الشعب الإسرائيلي لم يَسعَ للسلام ولم يعمل من أجله

عندما افتتحت القوات الإسرائيلية الحدود الدولية للبنان عام ١٩٨٢ بأوامر مباشرة من وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون في طريقها إلى بيروت بحجة تأديب المقاومة الفلسطينية التي تواصل إطلاق صواريخ الكاتيوشا على القرى والمستوطنات في الشمال الإسرائيلي، لم يكن أحد يتوقع أن تكلف عملية الغزو هذه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية ٦٥٠ قتيلًا قبل أن تصل إلى العاصمة اللبنانية . . ولهذا السبب اكتفت القوات الغازية بعد ذلك بثلاث سنوات بالمنطقة التي تحتلها إسرائيل حاليًا من الجنوب اللبناني، والتي تبلغ مساحتها ٨٥٠ كيلو متر مربع، حيث تمركزت هناك فيما يسمى بالشريط الحدودي على أمل أن تتمكن من منع أى أذى يتعرض له سكان الشمال الإسرائيلي مهما كان صغيراً .

وطوال السنوات الماضية لم يتحقق هذا الأمل؛ لأنه ببساطة مبنى على باطل ومقام في غير موضعه . الباطل هو احتلال أراضى الغير بالقوة، والموضع الخطأ يرتكز على حق إسرائيل في الدفاع عن أراضيها ومواطنيها عبر أراضى الآخرين؛ وبالرغم من قلة القتلى في الجانب الإسرائيلي طوال الفترة الأخيرة على أيدي قوات المقاومة اللبنانية، والذين بلغ عددهم - على مدى السنوات الثلاث الماضية وفق إحصائية رسمية قدمت إلى الكنيست الإسرائيلي - ٧٠ جنديًا، إلا أن أساليب المقاومة اللبنانية على محدوديتها أفلقت راحة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة . حتى إن صحيفة معاريف قالت في عددها الصادر بتاريخ ٥ الجارى (يونيو ١٩٩٧) «إن الموت يُقيم قريبًا من الطرق التي يستخدمها جنود إسرائيل في الجنوب اللبناني وأنه يحصدهم بدون مقدمات؛ وأن العائدين منهم إلى أسرهم لقضاء الأجازات لا يعرفون إن كانوا سيجعون أحياء في مرة قادمة أم لا» .

حادثة التصادم الجوي الذي وقع يوم ٤ من الشهر الجاري (يونيو ١٩٩٧) بين طائرتين مروحيتين من طراز ياسور (الذي تستخدمه إسرائيل لنقل الجنود والمعدات إلى مواقع التوتر داخل البلاد وللهجوم على الغير خارجها). لا يمكن فصلها عن سياسات إسرائيل العدوانية مهما وصفها قادتها وعلى رأسهم بنيامين نتنياهو بأنها «من أجل الدفاع عن أمن البلاد وسلامة سكان إسرائيل». فكل الحقائق حتى الآن تشير إلى أن ضحايا هذا الحادث وعددهم ٦٥ مجنّداً - ٥٢ جندياً و ١٣ ضابطاً - عدا أفراد طاقم الطائرتين المروحيتين وعددهم ثمانية كانوا في طريقهم، كما أفصحت وسائل الإعلام الإسرائيلية، وبرغم إصرار أركان الجيش الإسرائيلي على النفي، للقيام بعملية انتقامية ضد أفراد المقاومة اللبنانية الذين نصبوا - دفاعاً عن ترابهم ووطنهم - كميناً أدى قبل وقوع هذا الحادث بعدة أيام، إلى مقتل ثلاثة جنود إسرائيليين.

ومنذ قويت شوكة هذه المقاومة تبنت إسرائيل كافة الأساليب التي نظن أن الإقدام عليها يوفر الحماية بأقصى درجاتها لأفراد قواتها التي تحتل الشريط الحدودي؛ فقد لجأت إلى زرع الخوف بين الأهالي عن طريق شن غارات الطائرات التي تحصد صواريخها وتقاتلها حياة الأطفال؛ حتى الرضع! ولجأت إلى إحراق المحاصيل وإتلاف المزروعات، ولجأت إلى خطف الأهالي وإلى نسف المنازل على من فيها. . . وبدأت منذ أكثر من عام في استخدام الطائرات المروحية في نقل الجنود والعتاد الحربي. . . على أمل أن ذلك سيبعدهم عن الطريق الملقمة والكمائن المنصوبة؛ ولكنها لم تنجح في الحد من نشاط المقاومة اللبنانية، ولن تنجح إلا إذا رحلت عن الشريط الحدودي الذي تحتله منذ سنوات.

حتى الحملة ضد الشعب اللبناني، والتي استمرت ١٧ يوماً من شهر إبريل الماضي (١٩٩٧) بقيادة رئيس الوزارة الإسرائيلية السابق شمعون بيريز وكان من بينها مجزرة قرية قانا في الجنوب، كان التكتيك الإسرائيلي الأعمى يتنظر أن تضع نهاية حاسمة لأعمال المقاومة الوطنية هذه، ولكن خاب أمله، كما خاب تخطيطه لترؤس الوزارة الإسرائيلية بعد انتخابات مايو الماضي ظناً منه أن حملته الغاشمة هذه ستُهد له الطريق مرة ثانية إلى الحكم سيراً فوق جثث ضحاياها من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ من أبناء الشعب اللبناني.

فى الجلسة التى عقدها الكنيست الاسرائيلى لمناقشة الحادث، قال بنيامين نتيناهو ردًا على النواب الذين بدوا يطرحون بجرأة غير معهودة جدوى الإبقاء على قوات من الجيش الاسرائيلى فى الجنوب اللبنانى فى ظل تزايد عدد القتلى من مجنديه سواء بفعل المقاومة أو لأسباب أخرى «على الشعب الاسرائيلى إذا أراد أن يحيا، أن يتصر فى الحرب التى فُرضت عليه من قبل أعدائه الذين يرفضون إقامة سلام معه ويسعون إلى تدميره...». وهو قول مخالف للحقيقة من جميع النواحي، للأسباب التالية :

١ - الشعب الاسرائيلى لم يسع إلى السلام ولم يعمل من أجله فى يوم من الأيام . وعندما لاحت الفرصة فى الأفق فى منتصف السبعينيات عمدت الحكومات الاسرائيلية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن إلى جعله سلامًا يوافق مقتضيات أمن شعبها فقط، دون النظر إلى أمن وسلامة الشعوب العربية المجاورة له .

٢ - منذ مؤتمر مدريد الشهير تعمل كافة الدول العربية من أجل السلام، وتعلن دومًا أنه هدف إستراتيجى لن تحيد عنه، وحتى بعد أن تقاعست الحكومة الاسرائيلية بقيادة بنيامين نتيناهو منذ مايو الماضى (١٩٩٦) عن استكمال خطوات انسحابها من الأراضى الفلسطينية المتفق عليها فى اتفاقيتى أوسلو ١ و ٢ مع السلطة الوطنية الفلسطينية وحاولت إحداث انشقاق بين الطرف اللبنانى والطرف السورى عندما طرحت مبدأ لبنان أولاً، وعمدت إلى تعطيل استئناف مفاوضات المسار السورى . . ظلت الأطراف العربية المعنية بالسلام فى المنطقة كلها بعيدة عن أجواء الحرب التى كانت تسودها حتى منتصف السبعينيات .

٣ - إسرائيل هى التى فرضت الحرب على شعوب المنطقة منذ ما قبل قيامها، وهى التى كانت، وما زالت، ترفض مبدأ إقامة السلام العادل المستقر قبل أن تُحقق أهدافها فى التوسع والامتداد أولاً على حساب الشعب العربى فى فلسطين، وثانياً على حساب الشعوب العربية فى كل من سورية ولبنان .

٤ - إسرائيل هى التى ترفض السلام باستمرار رفضها الانسحاب من الجولان السورية والجنوب اللبنانى ظناً منها أن وجود قوات احتلال ومواصلة الاستيطان لها فى هذه المناطق التى اغتصبتها من أصحابها الشرعيين سيضمن لشعبها الأمن والسلامة إلى نهاية المطاف .

السلام الذى يسعى إليه رئيس الوزراء الإسرائيلى مدعوماً بالولايات المتحدة الأمريكية مرفوض من جميع القوى المحبة للسلام، ليس فقط فى المنطقة العربية وإنما أيضاً فى أجزاء كثيرة من العالم. وفى حالة مواصلة التمسك بأولوية الأمن الإسرائيلى على حساب أمن الشعوب العربية المجاورة وسلامة أبنائها ورفض استئناف مسارى المفاوضات السورى واللبنانى بحيث تؤدى نتائجهما إلى انسحاب قواتها المحتلة من الجولان وجنوب لبنان. لن يحقق الاستقرار فى المنطقة وسيزداد اتساع الانشقاق داخل المجتمع الإسرائيلى، ولن يكون بعيداً اليوم الذى ترتفع فيه الأصوات المطالبة بترك هَضْبَة الجولان لأهلها من السوريين والشريط للمحلل لسانه من اللبنانيين.

والأمر ليس من المستحيلات التى تُوهم إدارة نتنياهو أبناء المجتمع الإسرائيلى بصعوبة تحقيقها؛ فالانسحاب من هاتين المنطقتين العربيتين يمكن أن يُحقق لإسرائيل بضمانات أوروبية وأمريكية وعالمية، الأمن الذى تدعى أن سكان شمالها سيفتقدونه بصفة خاصة، وأن الشعب الإسرائيلى سيتوتر بسبب عدم توافره بشكل عام فى حالة عدم وجود قوات لها فيهما، فمن حيث المبدأ نعتقد أن الحكومتين السورية واللبنانية قادرتان على تنفيذ ما يتم التوصل إليه من اتفاقات وتعهدات بينهما وبين الحكومة الإسرائيلية ما دامت - أى الاتفاقات والتعهدات - تُحقق المساواة بين الطرفين فى كل شىء يتعلق بمستقبل الشعبين السورى واللبنانى من ناحية والشعب الإسرائيلى من ناحية أخرى. . . ومن حيث ضمانات الشرعية الدولية، ولا نقصد هنا القوة الأمريكية وحدها، والتى نعتقد أنها قادرة على توفير الإطار المرجعى الذى يحمى هذه الاتفاقات ويدعمها ويرعاها ويساعد على استكمال خطوات تنفيذها وفَقَّ جداول زمنية ترضى بها كافة الأطراف المستفيدة من عملية السلام، فقد جربت هذه الشرعية ترك أمر السلام فى منطقة الشرق الأوسط بين يدي الإدارة الأمريكية، فلم يتحقق من ورائه إلا عدم الاستقرار وتنامى التطرف. . . وجربت إسرائيل أن تمارس الصلف والعنجهية فلم تحصد إلا القلاقل والانشقاق. لقد أن لحالة الاحتلال الإسرائيلى فى الجولان والجنوب اللبنانى أن تنتهى وفَقَّ الاحتياجات العربية والإسرائيلية معاً ولصالح شعوب المنطقة جميعاً.

الأسرى الفلسطينيون والتفسيرات المتضاربة لمبدأ المقاومة

لا ينكر أى متابع للحالة الفلسطينية/ الإسرائيلية أن موضوع الأسرى والسجناء كان هو العقبة الكبرى التى وقفت فى طريق إمكانية إحراز اتفاق بين الطرفين على مدى الأسابيع الماضية . . وكان هو أيضا السبب المباشر لإلغاء الاستعدادات التى شهدتها مدينة الإسكندرية فى الأول من الشهر الحالى (سبتمبر ١٩٩٩) للاحتفال بالتوقيع على الاتفاق التنفيذى لاتفاق وائ ريشر .

من هنا جاء مسلسل المفاجآت التى سبقت التوقيع على الاتفاق المشار إليه يوم السبت الماضى فى مدينة شرم الشيخ ، والتى تمثلت فى :

١ - موافقة السلطة الوطنية الفلسطينية على أن تفرج إسرائيل عن ٣٥٠ أسيراً على دفعات ، بعد أن تمسكت طويلاً بضرورة الإفراج عن ٦٥٠ منهم ، وإن تعذر ذلك فليس ، أقل من ٤٠٠ منهم .

٢ - استبعاد كل من الدكتور صائب عريقات والسيد محمد دحلان عن مباشرة ملف الأسرى مع الجانب الإسرائيلى وإستبدال الدكتور نبيل شعث بهما بعد أن أبديا رفضهما للإذعان لإصرار إسرائيل على التمسك بالعدد النهائى للمُفرج عنهم .

٣ - القبول بتوقيع اتفاق شرم الشيخ دون الحصول على تحديد واضح لنوعية الأسرى الذين تعتزم إسرائيل الإفراج عنهم ، على الرغم من أن التمسك الفلسطينى فى ما يتعلق بهذه النقطة طوال الفترة السابقة كان يُمثل صموداً محموداً ومدعوماً على مستوى المعارضة الفلسطينية داخلياً وخارجياً من ناحية ، وعلى المستوى العربى من ناحية ثانية .

٤ - قبول السلطة الوطنية بإضافة تفسير مُفصل للبند العاشر من الاتفاق ينص على امتناع الطرفين عن القيام بخطوات أحادية الجانب خلال الفترة الزمنية المنصوص عليها

فى الانفاق إلا بموافقة منهما معاً ، والمقصود من ذلك تحديداً تكبيل يدها فى ما يتعلق بإعلان قيام الدولة الفلسطينية مع نهاية العام الحالى كما كان محدداً من قبل .

٥- إعلان الرئيس عرفات عن رضاه التام لورقة الضمانات الأمريكية التى قُدمت للسلطة وللحكومة الإسرائيلية فى ما يتعلق بهذا الاشتراط ، على الرغم من أن تجربته مع أوراق الضمانات الأمريكية السابقة لم تكن أبداً فى صالح الموقف التفاوضى الفلسطينى منذ أواسل و إلى اليوم .

لا نخالف الحقيقة كثيراً حين نقول إن مشكلة الأسرى الفلسطينيين فى السجون الإسرائيلية كانت تُمثل واحدة من التحديات التى وقف الشارع العربى مؤيداً للموقف الرئيس عرفات وطاقمه التفاوضى فيها ؛ ذلك لأنها ترتبط بعدد من المقانلين الشرفاء الذين كانوا يدافعون عن تراب وطنهم وحق مجتمعهم فى التحرر من الاستعمار الإسرائيلى الغاصب . . و ما محاولة إسرائيل لتصنيف الأسرى والسجناء الفلسطينيين لديها إلى نوعيات وإلى مناطق جغرافية ، إلا استمرار مفضوح لسياساتها العنصرية وتعت ساستها فيما يتعلق بكل ما هو فى صالح الإنسان العربى أينما كان .

فى مقال له يوم ٢٣ الماضى (أغسطس ١٩٩٩) بصحيفة «معاريف» قال موشيه زاك «وافق تنبهاه على الإفراج عن أسرى فلسطينيين معتقلين فى سجون إسرائيل ؛ لأنه افترض أنه مقابل ذلك سيحصل على بادرة حسن نية من الرئيس كليتون للإفراج عن جوناثان بولارد (إسرائيلى متهم بالتجسس) المسجون تحت حراسة مشددة فى أحد السجون الأمريكية» ، وكأنما لم يكن يكفى هذه المشكلة أنها بدأت ممسوخة ، لأن إتفاق «واى ريفر» لم يُحدد نوعية الأسرى الواجب الإفراج عنهم ، فزاد من تعقيدها أن فكر تنبهاه المريض ربطها بالإفراج عن جاسوس يهودى أمريكى من أعلى مستوى يقضى فترة حكم بالسجن مدى الحياة فى سجن أمريكى .

الربط بين التهمة الموجهة إلى جوناثان بعيدة كل البعد عن التهم الموجهة إلى السجناء الفلسطينيين ، والهدف الذى من أجله قُبض عليه وقُدِم إلى المحاكمة وصدر الحكم بوضعه خلف القضبان «هو الخيانة العظمى» يختلف من حيث الشكل والمضمون عن السبب الذى من أجله زجت إسرائيل بهؤلاء الأسرى إلى سجونها ، وهو الدفاع عن الأوطان . . ولكنها سياسة الابتزاز الإسرائيلى التى لا تترك عدواً أو

صديقاً إلا واستفادت منه بكل ما تيسر لها من طرق ملتوية وخيثة. وإذا كان الرئيس الأمريكي قد رفض الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي لأن إدارته لا تتدخل في شئون القضاء بعد أن نصحه مستشاروه بعدم الإذعان للمطلب الإسرائيلي، لأن ما أقدم عليه جوناثان أبشع من أن يوصف، فالوقوف الإسرائيلي من الأسرى الفلسطينيين لا يقوم على العدل أو الإنصاف، لأنها تنكر عليهم حق الدفاع عن وطنهم وترفض الاعتراف بأنهم يمارسون حرباً تحريرية مقدسة.

إسرائيل تنظر للأسرى من زاوية أنهم «أرسلوا في فترات سابقة على اتفاق أو سلو قبل قادتهم للقيام بقتل اليهود، لذلك فأيديهم ملوثة بالدماء ولا يصح أبداً أن يُفراج عنهم، لأن الإقدام على هذه الخطوة يعنى الاعتراف بشرعية أعمال القتل التي نفذوها ضد أبناء إسرائيل في إطار ما يُسمى بحرب التحرير الوطنية التي لا يعترف بها إلا «خارج عن الإجماع الإسرائيلي». وعلى الرغم من اعتراف الموائيق الدولية بأن الدفاع عن الأوطان ضد المحتل لا يُعد جريمة ولا يُعد صاحبه مجرمًا، بل هناك من الموائيق، ما يصف هؤلاء المقاتلين بأنهم «جنود يجب اعتبارهم أسرى ويجب الإفراج عنهم أو مبادلتهم عندما تبدأ مفاوضات الاستقلال. لكن إسرائيل ترفض هذه الموائيق؛ لأن فيها ما يتعارض مع مصالحها المباشرة بحجة أنها تعتبر هؤلاء الشرفاء «قتلة وأيديهم ملوثة بالدماء»، محاولة بذلك أن تُخفى وراء هذا التعصب حالتها الإجرامية وتاريخها الملتطخ بالدماء العربية الزكية منذ بداية القرن الحالي.

كانت السلطة الوطنية الفلسطينية تعترض طوال الأسابيع الماضية على الفصل الإسرائيلي بين السجناء الأمنيين والسجناء السياسيين، وتطالب بعدم التمييز بينهم على أساس سياسى أو جغرافى أو أيديولوجى وتُصر على عدم الاستجابة للابتزاز في ما يتعلق بهذه النقطة، مع التمسك بعدم تقديم تنازلات مقابل الاستجابة لمطالب إسرائيل حيالها، ولكن يبدو أن الأمر اختلف بعد تدخل وزيرة الخارجية السيدة أولبرايت التي لم نعهد لها تعمل لصالح أى طرف عربى.

صحيفة الزمان - ١٠ سبتمبر ١٩٩٩

حقوق الإنسان العربي في السجون الإسرائيلية

أفرجت إسرائيل يوم ١٩ الحالي (إبريل ٢٠٠٠) عن ثلاثة عشر معتقلاً لبنانياً من بين مئات المحتجزين داخل أسوار سجونها، بعضهم دون محاكمة والبعض الآخر بعد انقضاء مدة السجن التي حكم بها عليهم ظلماً وعدواناً، وحتى لا يحذو آخرون حذوهم ويستفيدوا من لعبة نزاهة العدالة الإسرائيلية.

أسرع مجلس الوزراء الإسرائيلي المصغر بالتقدم إلى الكنيست بمشروع قانون بجيز للجهة التنفيذية الاحتفاظ وراء جدران السجون بمن يصدر في حقه قرار إفراج ما دام ينطبق عليه وصف «مقاتلين غير قانونيين ضد قوات جيش الدفاع الإسرائيلي».

لعبة الإفراج عن اللبنانيين الذين مضى على اعتقال البعض منهم حوالي ١٤ عاماً، لعبة سياسية في المقام الأول وليس لها أي جوانب إنسانية. . ولا يجب النظر إليها من منظور القيم الأخلاقية التي تشدق بها إسرائيل، لأن حكومة باراك تأمل أن تحدث من ورائها شرخاً في كيان المجتمع اللبناني يوسع من هامشية المروجين لدعاوى تحضرها وشفافية حكومتها.

هذا الإفراج لا يخرج عن كونه بالون اختبار لكل من بيروت ودمشق ومعهما قيادتا المقاومة اللبنانية حزب الله وحركة أمل، لاستكشاف مدى ترحيبهما بهذه الخطوة التي أرادت إسرائيل أن تزيناها بشوب إنساني يمهّد الطريق لفتح قلوب الشعب اللبناني لها.

وفي هذا السياق يمكن النظر إلى احتجاج كل من مصطفى الديباني والشيخ عبيد برغم اشتغال قرار الإفراج على اسمها، بحجة استمرار محاولة الحصول منهما على معلومات عن الجنود الإسرائيليين المفقودين بغية إعادتهم إلى ذويهم في أسرع وقت ممكن، مما يتيح تنفيذ قرار الإفراج عنهما.

لاحظ المراقبون أن الامتناع عن الإفراج عن هذين الاثنين لا يرتبط فقط بما قد تحصل عليه أجهزة الأمن الإسرائيلية من معلومات، بل يرجع أيضا إلى أنهما يُشكلان «خطرا هائلا على أمن إسرائيل»، كما قالت رئيسة قسم الأمن في النيابة العامة المحامية «يديفورا شين». . . ويُعد هذا الوضع استمرارا للممنهج الإسرائيلي نفسه الذي قضى بسجنهما ومعهما المئات دون محاكمة وحتى انقضاء مدة الحكم التي تتراوح بين ثلاث وخميس سنوات.

أكثر من ٩٠٪ من المعتقلين العرب الذين تحتفظ بهم إسرائيل داخل سجونها اختطفوا من ديارهم بواسطة قواتها الخاصة أو قوات جيش لبنان الجنوبي المؤتمر بأمرها. . . ونمت هذه العمليات في كل الأوقات، على أثر نجاح عمليات للمقاومة اللبنانية أو الفلسطينية داخل الشريط المحتل أو على الشمال الإسرائيلي أو داخل إسرائيل نفسها. . . وتبغى إسرائيل من وراء هذه العمليات اللإنسانية الإمساك بورقة مساومة تسمح لها بمبادلة المختطفين بمن وقع من جنودها في الأسر، أو تستخدمهم بعد تعريضهم للتعذيب والقهر في الحصول على معلومات تنفيذ خطط أجهزتها الأمنية المتخصصة في تعقب خطوات المقاومة وإفشالها.

وبرغم أن هذا الاختطاف لم يُؤد إلى نتائج ملموسة في وقف أعمال المقاومة، خاصة اللبنانية، ولم يؤثر في الوقت نفسه على معنويات كوادرو ومقاتلي حزب الله أو حركة أمل، إلا أن إسرائيل لم تكف بالإصرار على اتباعه بل لجأت كما قلنا إلى محاولة تقنينه بالكيفية التي تسمح لها باحتجاز المشتبه فيهم سنوات طوالا حتى بعد صدور قرار بالإفراج عنهم.

إننا نسأل منظمة العفو الدولية: ما المبررات القانونية التي تُجيز لإسرائيل اختطاف طفلة انتقاما من حق والديها الشرعي في مقاومة الاحتلال الغاصب للأرض والعرض؟ . . . لأن إسرائيل تعتبر هذه الأعمال «أعمال غير مشروعة وغير قانونية يجب وقفها والقضاء عليها حتى لو اقتضى الأمر اختطاف الأطفال وتعذيبهم وقتلهم!!».

ونسأل الإدارة الأمريكية: ألا يُعتبر احتجاز المدنيين دون ذنب اقترفوه «كورقة مساومة في يد أجهزة الأمن» عملا لا يتفق مع القيم العليا التي تُنادى بها وتحاسب الدول الأخرى عليها وتحرمهم من رضاها السامي بسببها!!

ونسأل أعضاء الكونغرس الأمريكي . ألا يُعد الاحتفاظ بمفرج عنه بقرار من المحكمة العليا افتئاتاً على حقوق الإنسان التي يدافعون عنها ويحرضون إدارتهم على التمسك بها، كمقياس لا يمكن التفاوض عنه عند إقرار التعامل مع الدول مهما كانت الحاجة إلى التحالف معها سياسياً؟ . .

الرئيس الإسرائيلي عيزرا ويزمان الذي يَعُدُّ البعض إحدى حمامات السلام في الشرق الأوسط أيد بشدة قرار منع الإفراج عن المعتقلين اللبنانيين ودافع عن حق دولته في الاحتفاظ بأسرى (مختطفين عرب كرهائن) لأن ذلك يمثل في رأيه «طاقة النجاة» لأبناء إسرائيل ممن قد يقع في الأسر، وينسى هو وسياسيوه من عمال وليكود وأحزاب دينية، أن سنوات سجن الأبرياء والمقاتلين العرب من فلسطينيين ولبنانيين لم تُحقق لدولة إسرائيل السلام والأمن والاستقرار والعيش الهادئ.

صحيفة الزمان - ٢٩ - ٢٠ إبريل ٢٠٠٠



سفينة بحر الظلمات

قبل ساعات من وصول مبعوث السلام الأمريكي الجنرال «أنتوني زيني» إلى المنطقة التي تُشغل إسرائيل نيرانها منذ خمسة عشر شهراً، أعلنت حكومة شارون عن ضبطها لسفينة تجارية تحمل أطناناً من الأسلحة الإيرانية كانت في طريقها إلى داخل الأراضي الفلسطينية، وزعمت في الوقت نفسه أن الرئيس عرفات هو الذي أصدر أوامر التعاقد، وأنه وافق على خطة تهريب مائت شراؤه إلى الأراضي التابعة لسلطته للقيام بالمزيد من أعمال العنف والإرهاب ضد سكان إسرائيل مما يهدد أمنها واستقرارها.

وقال رئيس الأركان الجنرال «شاموّل موفاز» في مؤتمر صحفي: «تم اعتراض السفينة بينما كانت تُبحر فوق مياه البحر الأحمر وبتفتيشها وجدنا عليها صواريخ «كاتيوشا» بعيدة المدى وصواريخ لاو المضادة للدبابات وقذائف هاون وألغام أرضية ومتفجرات متنوعة، وكلها مُرسلة من إيران إلى الجماعة الحاكمة في الضفة الغربية وغزة»، وعندما سُئل عما لديه من أدلة دامغة تثبت ضلوع إيران والسلطة في هذا الفعل الشائن. قال: «الروابط بين الطرفين أكيدة وواضحة لا تحتل أي شكك كما لا تحتاج إلى دليل خاصة أن قبطان السفينة من طواقم البحرية الفلسطينية».

إسرائيل تريد أن تقول ما يبدلها وما على العالم إلا أن يسمع ويصدق، أما الإدارة الأمريكية فعليها أن تؤمن على ما قيل وأن تُرده ثم تتبناه كحقيقة واقعة لا إنكار لها. وعليها أن تُسهم في نصب المشاقق لمن تشير إليهم المؤسسات الإسرائيلية، وأن تقف متفرجة على الحياض تقدم المزيد من العون العسكري والمعلوماتي والاستخباراتي لحكومة شارون، وتوفر أدلة الادعاء بتهمة الإرهاب لكل من فندت إسرائيل عليه حججها، ظاهرة وباطنة.

فوراً، وكما هي طبيعته، وقبل بدء التحقيق استغل الإعلام الإسرائيلي التهمة التي لم تثبت صحة أدلتها ليصب مزيداً من الوقود على الوضع المشتعل بين حكومة شارون المحتلة والشعب الفلسطيني الذي يدافع عن حقه في التحرر والاستقلال. ولم يكتف بذلك بل أعاد صياغة السيناريو ليضم إلى قائمة الاتهام أطرافاً أخرى على سبيل الكيد والتشفي !!!.

ففي مجال الإساءة إلى الحكومة المصرية، قال زئيف شيف في صحيفة هآرتس يوم ٢٦ الجاري (يناير ٢٠٠٢) «قررت إسرائيل بعد متابعة لخط سير السفينة أن تمنع وصولها إلى مياه قناة السويس حتى لا يتم تفريغ شحنتها في أحد مقاطع الشواطئ المصرية ثم إعادة شحنها داخل سفن أصغر حجماً إلى البحر المتوسط ومنها إلى قطاع غزة. أو يتم نقلها فوق السيارات والدواب عبر سيناء إلى رفح ومن هناك يتم تسريبها إلى داخل النطاق الجنوبي لقطاع غزة عبر الأنفاق القائمة بين الجانبين الفلسطيني والمصري».

أما المحلل السياسي «ناحوم برنياع» فيكتب في اليوم نفسه بصحيفة ידיעות أحروروت قائلاً: «ضبط السفينة يجب ألا يُنظر إليه على أنه عملية عسكرية، بل لا بد من تسجيله كأول عملية بحرية ناجحة لمكافحة الإرهاب فوق مياه البحر الأحمر، خاصة ذلك النوع من الإرهاب السري الذي تُسانده إيران باستخدام حزب الله ومنظمي الجهاد وحماس لمواصلة العنف والإرهاب ضد إسرائيل، لذلك يجب على أمريكا أن تُعدل من جدول أولوياتها بعد حربها في أفغانستان؛ لأن القضاء على القدرات النووية الإيرانية هو الأهم والأجدر بالنسبة والأشد إلحاحاً من القضاء على نظام حكم الرئيس صدام حسين في العراق».

ولم يسأل أحد كيف تيسر لهذه السفينة أن تجتاز المنطقة من الساحل الإيراني للخليج العربي وي بعدها تُعبر مضيق هرمز ثم تُبحر في مياه خليج عمان ومنها إلى بحر العرب ثم تجتاز مضيق باب المندب وتتهادى فوق مياه البحر الأحمر إلى أن تسقط لقمة سائغة في يد القوات الإسرائيلية! لم يسأل أحد كيف استطاع قبطانها أن يخفى حمولته عن أعين القطع البحرية الأمريكية والبريطانية التي تنتشر فوق كل مائة كيلو متر مربع في مياه المنطقة، هذه القطع البحرية التي اعترضت طائراتها منذ بضعة أسابيع طائرة مدنية يمنية؛ لأنها حلقت بركابها على ارتفاع منخفض مما مثل خطراً أمنياً على قطع الأسطول الأمريكي التي تتجول عند حدود باب المندب!

وفي مقالة نشرتها له صحيفة معاريف يوم ١١ الجاري طالب الكاتب «بن كسفيث» رئيس وزراء إسرائيل بأن يستغل هذه العملية لمواصلة تحطيم السلطة الوطنية الفلسطينية بحيث لا تقوم لها بعد الآن قائمة، وأن يزيد من ضغوطه على عرفات حتى يستسلم نهائياً ويتخذ مجموعة القرارات التي طلبها شارون منه بشكل مباشر حتى نضع نهاية حاسمة وأخيرة للمشكلة القائمة منذ اتفاق أوسلو».

حتى اليوم لم تنشر إسرائيل نتائج التحقيق الذي أجرته في شأن السفينة «كارين أي» ولن تنشره لأنها لم تفتح ملفه بعد.

وعلى الرغم من ذلك مازال المجتمع الإسرائيلي السياسي والإعلامي والأمني يخوض في تفاصيلها بلا ملل، وما زالت الاختلافات ضد إيران ومصر وسوريا ولبنان تتوالى في محاولة مستميتة لتوسيع مبررات ومجال الدور الإرهابي الذي تقوم به إسرائيل إلى جانب التدمير اليومي لحياة الإنسان الفلسطيني بإشعال الحرائق في أي مكان يحتمل أن يكون ميداناً لجولة جديدة من «حرب الإرهاب العالمي» التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية!! وإذا كانت أمريكا مشغولة بالتخطيط لخطواتها القادمة في كل من الصومال والعراق، فلماذا لا تُوكَل مهمة مُحاربة الإرهاب في غيرهما من الأماكن المحتملة، وهي كثيرة، إلى إسرائيل التي يمكن أن تصطنع لكل حالة ما يناسبها من مغالطات في حق السلام والأمن العالميين، وها هي قد قدمت نموذج سفينة الظلمات.. وما على الإدارة الأمريكية إلا أن تعطيها الضوء الأخضر لكي تشعل فتيل الاضطرابات في المنطقة حولها من باكستان إلى سوريا ومن اليمن إلى المغرب!!.

الأهرام - ١٧ يناير ٢٠٠٢



مروان البرغوثي .. ومحاكمة شعب مناضل ..!

تساءل الصحافي «جى-باخور» في صحيفة يديعوت أحرونوت عن «مروان البرغوثي هل هو إرهابي نجب محاكمته ، أم سياسي جدير بنوع من الحصانة؟» وقرر قبل أن يُقدم مرتكزات وجهة نظره : «نجب محاكمته ومعاقبته بمنتهى الشدة كظاهرة وكشخص» ..

ومثل هذا الصحافي كثيرون ليس لديهم إلا نظرة أحادية مؤسسة على ظرف القوة المتطرفة الذي يعيشه للجمتمع الإسرائيلي منذ أعلن قيام دولته الغاصبة . . وهذه النظرة الأحادية هي التي ستدمر إسرائيل من الداخل ؛ لأن من لا يرى حاجة السلام إلا من خلال فوهة البندقية ليس في مقدوره أن يرى أى شيء آخر . هذا الصحافي ومن هم على شاكلته يُحملون البرغوثي وقيادات الانتفاضة الفلسطينية التضالفة مسؤولية التصادم الحاصل بين الشعب الفلسطيني ودولة إسرائيل ، ويتناسون عن عمد أن التصادم سببه الأول والأخير هو الاحتلال الغاصب . . وهم يرون أن محاكمة البرغوثي وسجنه «باعتباره إرهابياً أهمل دوره السياسي ، سُمِّد القيادة الفلسطينية إلى حالة الرشد التي افتقدتها لعدة أشهر وإلى الاعتراف بأن الطرق السلمية هي التي توصل إلى الهدف وليس الإرهاب .

هذا النوع من الإعلاميين الإسرائيليين يُحللون القيادات السياسية الفلسطينية من زاوية مريضة نفسياً ، لأنهم ينظرون إليهم باعتبارهم قتلة يتنافسون فيما بينهم على المواقع القيادية في ضوء قائمة من القتلَى اليهود ، وعلى الرغم من ذلك يقول جى-باخور «وكما نلجأ إلى أسلوب التصفيات الجسدية علينا أيضاً أن نتبع أسلوب المحاكمات التي يمكن أن تقتصر من المعتدين بأقصى ما في القانون من قوة» . .

كان شارون يريد البرغوثي ميتاً، أما موفاز فكان يريد حياً، والآن بعد اعتزاله لا بد أن يُقدم للمحاكمة بعد استنزاف فترات تجديده حبسه على ذمة التحقيق وَفَّقَ قانون الطوارئ الذى يحكم حالة الحرب التى تقوم بها إسرائيل فى الضفة الغربية، وكلما تكرر حبسه كلما دل ذلك على أن مثلى الشاباك الإسرائيلى (الأمن الداخلى / المباحث العامة) والنيابة العامة يطبخون طبختهم على نار لم تنضجها بعد، ومن ثم تأخذ الأجهزة الأخرى فرصتها فى ترويض سجينها وحقنه بالحقن النفسية التى قد تجدى فى استخراج ما فى جعبته من أسرار . . وكذلك تأخذ الجهات المختصة وقتها لتكييف وضعه القانونى؛ هل يُحاكم كإرهابى فقط متهم بالقتل والتخطيط لقتل اليهود، أم كسياسى مُتهم بارتكاب مخالفات خطيرة! .

تشير التحليلات إلى أن الضغوط التى يتعرض لها البرغوثي حيث هو الآن فى واحد من أقوى المخابرات الإسرائيلية تمارس ضده باعتباره أحد رؤوس الأفاعى ومسئولاً عن «شبكة إرهابية واسعة وفتاكة» يديرها من رام الله بصلاحيه وإذن مباشر من ياسر عرفات، ويقصدون بذلك العمليات النضالية التى كان يدعمها من أجل تحرير الشعب الفلسطينى وإجبار المحتل الغاصب لأرضه على الرحيل .

اختفى البرغوثي مع بداية حملة السور الواقى التى شنتها القوات الإسرائيلية المسلحة ضد رام الله وضد كنيستها وضد مخيم جنين وثارَت الشكوك حوله وترددت الهمسات من خلف ظهره وكأنه قد ترك المعركة وفر هارباً!! فمن قائل إنه انتقل إلى القرى القريبة غير المحاصرة ومن مروج لشائعة هروبه إلى الأردن أو إلى (أستراليا)، ومن مؤكد أنه يُقيم متنكراً فى شقة أحد أصدقائه اليهود بتل أبيب، وجاء إلقاء القبض عليه داخل بيت من بيوت رام الله ليبرهن بصدق أن القائد الميدانى لم يترك موقعه .

يقول عكييفا الدار فى مقال له بصحيفة هآرتس يوم ١٨ إبريل (٢٠٠٢) «بعد القبض على البرغوثي جلس وزير الدفاع أمام شاشة التلفزيون ليحصى أمام المشاهدين الجرائم التى ارتكبها مؤكداً أنه سيقدم للمحاكمة لمجازاته على ما اقترفه ضد الشعب الإسرائيلى المحب للسلام» لو كان هذا هو الإحساس الحقيقى لوزير الدفاع الإسرائيلى لعرف أن طريق السلام لا يبدأ بالحرب وإنما يبدأ بالتفاوض بين أطراف متساوية من أجل إقرار حقوق معترف بها، يتحقق من ورائها أمن مستقر يحترمه الجميع ويدافعون عنه .

أما «جدعون ليفي» فيقدم المزيد من المبررات حول حتمية محاكمة البرغوثي من منطلق كونه إرهابياً فيقول في الصحيفة نفسها يوم ٢١ أبريل (٢٠٠٢) «تنظيم مروان البرغوثي الإرهابي المسنول عن عمليات وحشية قاسية - حصر عملياته في بداية نشاطه داخل الضفة الغربية ولكنه بدأ في إرسال انتحاريه إلى تل أبيب قاتلاً لمن يسأله عن سبب ذلك . لماذا تشعرون بالأمان في تل أبيب في الوقت الذي لا نشعر فيه بالأمان في رام الله» .

أما للحلل السياسي «بن كسفيت» فيكتب في معاريف قائلاً «المشكلة بالنسبة للحكومة الإسرائيلية أن البرغوثي ليس أحق، وهو يعرف أنه بالقبض عليه واعتقاله تحول إلى رمز ولن يقع بسهولة، حرب الأدمغة الدائرة الآن بينه وبين المحققين ستكون طويلة ومؤثرة ولن يجدي شيء إذا حوكم بتهمة القيام بأعمال إرهابية وخطف جنود . والأسهل من ذلك أن ترتب له الأجهزة المختصة شركاً متقناً كأن تهدده بتسريب معلومات، وتقول إنه هو الذي أطلعها عليها ثم تطلق سراحه» . .

إسرائيل إذن عازمة على استغلال حالة البرغوثي على أي وجه، وهناك من يقول إن القبض عليه حياً جزء من خطة لإعداده لفترة ما بعد الرئيس عرفات !! .

إذا سُجن البرغوثي فلن تكون المرة الأولى التي تغيبه فيها ديمقراطية إسرائيل داخل سجونها، فقد قضى من قبل ست سنوات سجيناً بسبب نشاطه الطلابي المناوئ للاحتلال . . وتعتقد إسرائيل أنها بالقبض على البرغوثي ومحاكمته والحكم عليه بالسجن قد أصابت قيادات انتفاضة الشعب الفلسطيني بالشلل الذي سيضعف من فاعلياتها لفترة زمنية قادمة، وهو حلم لا يُشاركها فيه عدد كبير من كُتاب ومحللي الإعلام الغربي .

صحيفة الزمان - ١٥ مايو ٢٠٠٢



حقوق الفلسطينيين المقدسية

لا تلغوها نظرية إسرائيل الإيحائية

بينما أهاب الرئيس كليتون في كلمته في ألفية الأمم المتحدة بالمشاركين - كلاً وفقاً لعلاقاته وطافاته - أن يقدموا الدعم للرئيس الفلسطيني ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك لتشجيعهما على استكمال طريق السلام الصعب، سلم باراك، وربما للمرة الأولى، بأن مدينة القدس مكان مقدس أيضاً للفلسطينيين. . من جانبنا لا نظن أن هذا القول ينبع من إستراتيجية إسرائيلية قادرة على استيعاب الإشكالية التي تمثلها مدينة القدس ليس فقط بالنسبة للفلسطينيين وإنما لكل العرب وكل المسلمين، وإنما نعتقد أنها جزء من ادعاء المرونة التي يراد من ورائها الترويج لمقولة «الفرص التاريخية» و«الفرص النادرة التي لا تعوض» . . لمواصلة خداع المفاوض الفلسطيني.

لم تقدم إسرائيل أو أمريكا حلولاً تاريخية ولم توفر فرصاً نادرة حتى الآن . . فأقصى ما وعدت حكومة باراك بتقييمه إبان مفاوضات كامب ديفيد الثانية لم يقترب من مستوى المطالب العربية المشروعة التي تدعمها القرارات الدولية ومرجعيات خطوات السلام التي بدأت حتى قبل مدريد . . لقد أثبتت التقارير التي امتلأت بها الصحف أن ما عرضه باراك بمباركة أمريكية أراد لها الرئيس كليتون أن تنال تأييد القاهرة والرياض ما هو إلا سيادة فلسطينية رمزية على بعض أجزاء من القدس الشرقية، أما السيادة الفعلية سياسياً ودينياً على المدينة المقدسة فتظل في يد إسرائيل .

منذ أن انتهت مفاوضات الكامب الثانية، وفي سياق الاستعداد لاحتفالية الأمم المتحدة حاولت أمريكا وإسرائيل أن تُشيعا أن الخروج من دائرة الفرص التاريخية

سيؤدي بالمنطقة إلى التهلكة، وعلى الجانب العربي أن يتحمل تبعات ذلك التصرف الأرعن؛ لأنه لم يُسارع إلى الضغط على الرئيس عرفات لقبول بامتت عليه به إسرائيل. ويحاول الجانبان أن يستغلا ذلك لتأكيد نظرتهما الإيعانية هذه لفرض هيمنتها على العقل والضمير العربي وفق العناصر التالية:

١ - عنصر الوقت الذي يدعى أن تفويت الفرصة على بيل كليتون، يوصل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي إلى إتفاقية لاقرار الحقوق التبادلية بينهما في ما يتعلق ببنود الاتفاق النهائي، ليس لصالح الجانب العربي على وجه التحديد حيث سيترك الأمر برمته إلى الإدارة الجديدة التي لن تفتح هذا الملف إلا بعد عدة أشهر يبدأ حسابها من فبراير الحالي (٢٠٠٢).

٢ - عنصر التخويف من عودة الليكود إلى الحكم بالادعاء سياسياً وإعلامياً أن عدم التوصل إلى إتفاق في ظل هذه الظروف المواتية معناه تأجيل الأمر كلية لحين أن تنظر فيه حكومة ائتلافية مكونة من العمل والليكود أو حكومة ليكودية خالصة تفرزها الانتخابات التشريعية التي ربما تجرى قبل نهاية العام الحالي (٢٠٠٢).

٣ - العزف على مقولة أن رجل الحرب ومفاوض السلام إيهود باراك فعل ما لم يفعله السابقون، وليس بمقدوره أن يفعل أكثر من ذلك، وإذا أعطى أذنه للأحزاب الدينية والمستوطنين دحساً لما يُشاع عنه أنه سيفكك دولة إسرائيل وحفاظاً على حقه في الاستمرار في تولى المسؤولية، فلن ينال المفاوض الفلسطيني حتى ما يُعرض عليه الآن سواء في ما يتعلق بالقدس أو باللاجئين أو الحدود أو المياه... الخ.

٤ - إن جمود المفاوضات مع الجانب الفلسطيني وعدم وجود بوادر لاستئنافها على المسار السوري لن يُحقق للعرب أي تقدم، لأنهم هم الذين يرفضون السلام، وفي هذه الحالة عليهم أن يتحملوا تبعات عودة أجواء الحرب مرة أخرى... تلك الأجواء التي تُقدر على تحملها فقط إسرائيل بالقياس إلى الفروق الواسعة بين قدرات الطرفين العسكرية التقليدية والتدميرية.

٥ - رفض العرب للسلام سيفتح الباب أمام الكونغرس الأمريكي لمزيد من الضغط على الإدارة الأمريكية الجديدة لكي تبدأ فوراً في مباشرة بناء مقرها الدبلوماسي في

القدس ، وساعتها لن يُجدى أى موقف عربى مُتشدد فى زحزحة الرئيس الأمريكى سواء كان ديمقراطياً أم جمهورياً عن تأييد هذه الخطوة .

إن العقل العربى الجمعى على المستوى الرسمى والشعبى لم يفقد بعد قدرته على التمييز ولم يقبل بعد بأن ما يعرض عليه هو فرصة تاريخية يجب أن تغتتم ولا بد من القبول بها حتى لا يضيع منه الباقي على هشاشته ، وليس غريباً علينا أن يتعجب الإعلام الاسرائيلى كيف لا يستطيع العرب الارتقاء بمشاعرهم إلى مستوى مطالبة إيهود باراك لهم باستكمال مسيرة سلام الفرسان الشجعان ؛ وهذا التعجب يدل على ان أدوات الإعلام الاسرائيلى تعمل فى خدمة إستراتيجيتها التفاوضية الرامية إلى السلب والاعتصاب . . الداعية إلى تسويق الحقوق العربية التى تطالب بالاحتكام إلى الشرعية الدولية التى وافقت جميع الأطراف على قوة مرجعيتها وحجيتها على جميع المستويات .

إيهود باراك يظن أن بإمكانه استغلال العناصر السابق الإشارة إليها لفرض سلام الأمر الواقع الذى وضع أسسه ديفيد بن غوريون عندما أضاف إلى مركاتز إستراتيجية إسرائيل التفاوضية «أن السلام لن يتحقق إلا إذا فرضت إسرائيل على العرب الصلح الذى يناسبها ويحقق لها الأمان» أى سلام المتصر العنصرى المتفطرس . لذلك لا يوجد لدى حكومة إسرائيل الحالية اتجاه إيجابى نحو الالتقاء مع الجانب العربى عند منتصف المسافة الفاصلة بين السلم واللاسلم مهما كانت الاتجاهات العربية الرسمية والشعبية التى تقف بقوة عند حدود مطالبتها المشروعة دون تنازل تحمية حتى الآن الشرعية الدولية .

لن يُجدى فى المرحلة القادمة ، حتى تتولى الرئاسة الأمريكية الجديدة مسئولياتها ، تشدق الإدارة الإسرائيلية المُتفَتدة إلى الدعم التكاملى لمجتمعها أو الإدارة الأمريكية المُتَفَتدة للقدرة على الفعل ، بمَقُولات حتمية العمل معاً لوقف نزيف الدم أو التعاون لاستمرار آخر الفرص المتاحة أمام التنمية والاستثمار ؛ لأن ذلك كله يجب أن يركز على سلام مستقر وعادل لجميع الأطراف ، وبغير ذلك فلن ترى هذه المنطقة السلام والأمان المنشودين .

ثمار السلام التى يتشدقون بها ويخافون من ضياعها ويهددون الآخرين بالحرمان منها . . لم ترها أى من الدول التى وقعت سلاماً مع إسرائيل ، فكيف يمكن أن تُجنى

هذه الثمار باتفاق منقوص مع السلطة الوطنية الفلسطينية تباركه أمريكا . . وبلا اتفاق واضح وصريح يُعيد أرض الجولان العربية كاملة إلى الشعب السوري تمهد له أيضاً أمريكا؟ .

لن يكون هناك قبول رسمي وشعبي بالاتفاق على القدس إلا إذا حصل الشعب العربي في فلسطين على حقوقه التاريخية في القدس الشرقية كاملة غير منقوصة . فما دام الجانب الإسرائيلي يطالب باحترام حقوقه التاريخية ، ليس في القدس فقط وإنما في أرض فلسطين فيجب عليه أن يعترف بحقوق الآخرين .

ولن يكون هناك قبول رسمي وشعبي بالاتفاق على الحقوق المقدسية غير الكاملة ، وعلى من يطالب بها أن يتأكد من مواكبة ذلك أيضاً مع حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أراضيهم وديارهم .

وعلى إسرائيل أن تعي أن موافقتها والجانب الأمريكي على هذا الحق شيء ، وأن يقبل بعض ممن لهم حق العودة في الحصول على تعويضات شيء آخر . . الحق الأول حق تحميه الأعراف والمعاهدات الدولية والقرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية منذ عام ٤٨ وإلى اليوم ، ولا يمكن لأى فرد أن يتنازل عنها . . أما الحق الثانى فهو حق شخصى يلتزم به صاحبه الذى له وحده التمسك بحق العودة أو القبول بالتعويض إن شاء .

صحيفة الزمان - ١٥ فبراير ٢٠٠٢



هل من فتوى لكيفية التحرر

من الاحتلال الاسرائيلي لأرض فلسطين؟

لا اعتراض على التقرير الذى نشرته منذ أيام قليلة منظمة مراقبة حقوق الإنسان (هيومان رايتس ووتش) التى تتخذ من مدينة نيويورك مقراً لها فيما يتعلق برؤيتها للعمليات الجهادية فى أرض فلسطين المحتلة وقناعتها التى استغرقت صفحات بلغت ١٦٠ صفحة والتى تمثلت فى أن الهجمات الاستشهادية ضد المحتل الاسرائيلي «جرائم ضد الإنسانية» ولا على مطالبتها بفتح تحقيق جنائى مع مسئولين بارزين على المستوى القىادى لمنظمات نضالية فى الضفة وغزة من أمثال الشيخ أحمد ياسين .

لا اعتراض لأننا لم نعتقد يوماً أن مثل هذه المنظمات ، ومن بينها منظمة العفو الدولية، تعمل بوحى من ضمير يقظ أو شرعية قانونية أو منطق مُنصف على الرغم مما يبدية البعض على وجه التحديد من تحوير فى بعض فقرات ما تُصدره من تقارير ، مما يدفع إلى الظن أنها أميل إلى الحق العربى مما هى مُدبنة له .

لا اعتراض لأننا لم نعتقد يوماً أن رؤية هاتين المنظمتين (هيومان رايتس والعفو الدولية) فى ضوء توثيقات مندوبيها للحق العربى فى فلسطين وفى هَضبة الجولان وفى الجنوب اللبنانى ، ستكون مطابقة للواقع البشع الذى يراه العالم ويسمعه على مدار الساعة منذ سنوات . .

لا اعتراض لأننا أشرنا من قبل إلى ما تمثله هاتان المنظمتان وغيرهما من مؤشرات الكيل بأكثر من مكبال والاستعداد لتزييف الحوادث وصبغها وَفَقَ الهوى والأغراض والبُعد دائماً، وعن سبق إصرار، عن الحيلة والاعتدال وقول كلمة الحق .

تقارير المنظمات الحقوقية الإنسانية حول مذابح مخيم جنين، وبيت لحم، وحصار مقر الرئيس عرفات التي شاهدها العالم عبر وسائل إعلامه المقيمة في الضفة، ومذابح مدينتي رفح وخان يونس في قطاع غزة لم تُدّن حكومة إسرائيل الاحتلالية العنصرية كما أدان التقرير الأخير المنظمات الجهادية الفلسطينية؛ ولم تنته تقاريرها آيا من أقطاب حكومة شارون الضالعين في مخطط اغتيال الشعب الفلسطيني وقيادته وكوادره النضالية، بأنهم محرضون ومخططون لعمليات اغتيال شعب بأكمله.

أين هذه التقارير من عناوين الصحف البريطانية التي صدرت يوم الجمعة الأول من شهر نوفمبر الحالي (٢٠٠٢) وهي تُقرن اسم وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد شامول موفاز «بالفطائع التي ارتكبت ضد سكان مخيم جنين» وتشير إلى أن شرطة إسكوتلانديارد تحقق حاليًا في «دعوى تربط بينه وبين جرائم حرب قد تكون قواته قد ارتكبتها بأمر مباشر منه».

تقرير منظمة مراقبة حقوق الإنسان الأخير طالب بفتح ملف تحقيق جنائي مع مسئولين بارزين في ساحة الكفاح الفلسطيني يعملون للخلاص من نير الاستعمار الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ولكنها أبدًا لم تُعرض في أي من تقاريرها لشخصية إسرائيلية واحدة بتهمة القتل والترويع التي شهد عليها بالصوت والصورة مبعوثو وكالات الإغاثة الدولية العاملون في داخل الضفة والقطاع وفي القدس نفسها!!.

العالم كله يعترف أن المستعمرات الإسرائيلية في الضفة وغزة غير قانونية، وأنها يجب أن تُزال؛ لأن بناءها يُخالف الأعراف الدولية والمعاهدات التي وقعتها الدول الكبرى بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.. وإسرائيل تعترف بأن سكانها كانوا دائمًا مسلحين منذ أول ظهور لهم فوق أرض فلسطين عام ١٨٩١ وأن أولى حكوماتها قامت بتدريب وتسليح حرس من أبنائها تساعد على بعض عناصر القوات الخاصة لحماية ما استولوا عليه من أراضٍ بغير حق وانتزعوها من حقوق، إلا هاتين المنظميتين اللتين تُصران على أن سكان هذه المستعمرات هم مدنيون مسالمون لا يحق الاعتداء عليهم!!.

إنني أتساءل.. كيف يتسنى للفلسطينيين أن يحرروا أرضهم وينالوا استقلالهم من بين برائن الاحتلال الإسرائيلي العنصري، الذي يرفض الاعتراف لهم بهذا الحق؟! كيف يتسنى للفلسطينيين أن يوقفوا مخططات الاستيلاء على المزيد من أراضيهم وآلة

الانتزاع الاسرائيلية المدنية والعسكرية لا تتوقف وتلقى الدعم ممن لا مرجعية لهم؟! كيف يتسنى لهم وقف استقدام آلاف المهاجرين الجدد إلى أراضيهم وكل الأبواب مشرعة مجاناً لتحقيق هدف دعوة مليون يهودى إلى إسرائيل خلال السنوات الخمس القادمة؟ كيف يحصلون على حماية المجتمع الدولي؟! كيف يدفعون منظمات حقوق الإنسان إلى تبنى قضاياهم العادلة؟!

لا أقصد بهذا التساؤل مشاركة هذه المنظمة أو تلك فى البحث أو التبرع بإجابة، فليس من المتوقع أن تتبنى منظمة مراقبة حقوق الإنسان مبادئ العدل كما تنص عليها الأعراف الدولية والمصطلحات القانونية ولا حتى الأفكار الفلسفية التى انتشرت فى أوروبا قبل عصر النهضة؛ لأن الإدارة الأمريكية التى تشارك هذه المنظمة على وجه التحديد رؤيتها، لا تعمل فقط على الترويج بشتى الوسائل لوقف العمليات الاستشهادية التضالية التى يقوم بها الشعب الفلسطينى وإنما تسعى جاهدة لتكسيم أفواه الشعوب العربية والإسلامية إعلامياً وثقافياً بإقامة حد مُعاداة السامية ضدها!! .

لقد تصاعد الجدل المكثف والمتلاحق مؤخراً حول مُسلسل تليفزيونى من ثلاثين حلقة أعده ويقدمه الفنان المصرى المتميز الملتزم محمد صبحى بحجة أنه يعتمد على مقتطفات من كتاب حكماء صهيون!!، وبلغ التصاعد ذروته حين قال ريتشارد باوتشر المتحدث باسم الخارجية الأمريكية آخر أيام الشهر الماضى (أكتوبر ٢٠٠٢) «نحن نعتقد أنه من غير اللائق أن تقوم محطات تليفزيونية حكومية ببث برامج تعتبرها عنصرية وليست حقيقية، صحيح أن المسلسل المقصود يتعرض لموضوعات أخرى ولكنه يشمل على بروتوكولات حكماء صهيون البغيضة، لهذا السبب أثّرنا الموضوع مع مصر وعدد من الحكومات العربية التى تنوى أن تعرضه قريباً» .

وليأذن لنا حكماء الدولة الأعظم بالإشارة إلى الملاحظات التالية التى قد تغيب عن البعض فى وسط الضباب من ناحية وفتوى تحريم النضال والاستشهاد الوطنى الفلسطينى من ناحية ثانية ومخططات تكسيم الأفواه من ناحية ثالثة :

أولاً: تصريح باوتشر حول مسلسل «فارس بلا جواده» للقدير محمد صبحى جاء فى نفس اليوم الذى أصدرت فيه منظمة مراقبة حقوق الإنسان التى تتخذ لنفسها مقراً فى نيويورك تقريرها السنوى (الخميس الموافق ٣١ أكتوبر ٢٠٠٢) فهل الأمر مجرد

مصادفة بحثة أم تنسيق بين إصدارات حكومية رسمية ومدنية شعبية أمريكية يجمع بينها العداء للعرب!! .

ثانيًا: مسلسل «فارس بلا جواد» لم يعرض بعد!! من أين تأتي للمتحدث الرسمي باسم الخارجية الاعتقاد بأنه غير لائق أن يثبت لما به من مواد عنصرية وغير حقيقية؟! يبدو أن مبادئ الحريات الأمريكية التي اشتهرت لعدة عقود أصابها التلف والتفكك فيما يعرف بتأنيج أحداث ١١ سبتمبر المؤسفة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بإسرائيل .

ثالثًا: أثارت الإدارة الأمريكية الأمر مع الحكومة المصرية وغيرها من الحكومات العربية التي تعتزم بث هذا المسلسل على امتداد ليالي شهر رمضان الكريم . . وهذا حقها، لكننا نود أن نتعرف على الأسس والمبادئ التي التجأت إليها «لإثارته بالطرق الدبلوماسية» وبمطلق التأديب الذي تشتهر به . . لكي نستفيد منه في المرات القادمة عندما يكون لدينا ما يحق لنا - لا قدر الله - الاعتراض عليه أو إثارته لدى الإدارة الأمريكية أو الحكومات الإسرائيلية .

أليس في الأمر ما يلفت النظر ويدعو للاشمئزاز . . العمليات الجهادية من أجل التحرر ونيل الاستقلال نعتبر ، بمقياس حقوق الإنسان الأمريكي، جرائم ضد الإنسانية . . ويُعد مسلسل تليفزيوني لم يعرض جماهيريًا بعد معاديًا للسامية!! .

الوهد - ٩ نوفمبر ٢٠٠٢



إسرائيل .. ومنصب رئيس الوزراء الفلسطيني!!

بغض النظر عما إذا كان استحداث منصب رئيس وزراء على مستوى السلطة الوطنية الفلسطينية قد جاء بناء على ضغوط أمريكية/ إسرائيلية مشتركة أم أنه كان نابعاً من تجربة ممارسة الحكم الذاتي في الأراضي التابعة للسلطة منذ عام ١٩٩٤ واستحقاقات التفاوض مع حكومة إسرائيل والتعامل مع العالم الخارجى، فالأمر برئته يصب في دائرة الإصلاحات السياسية الفلسطينية التي كان يطالب بها الجميع منذ بضع سنوات .

محمود عباس أبو مازن كما هو معروف على مستوى العالم واحد من خمسة أفراد قاموا معاً عام ٩٥ بتأسيس منظمة فتح، حصل على درجة الدكتوراه من موسكو بعد أن تفرغ لإعداد دراسة مستفيضة عن الحركة الصهيونية أكد من خلالها أن إسرائيل كيان احتلالى بكل ما يحمله المصطلح من معنى ومضمون . . وتولى منذ بداية الثمانينيات ملف إسرائيل على مستوى منظمة التحرير الفلسطينية بعد أن تعمق كثيراً في دراسة كل ما يتعلق بها داخلياً وخارجياً .

يقولون في إسرائيل إن مكانة أبو مازن لا تنبع من المناصب التي تولاها، ولكن لأنه بحكم كونه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية يعد الرجل الثانى بعد الرئيس عرفات، وأيضاً لأنه رفض ترشيح نفسه لعضوية المجلس التشريعى كما رفض الانخراط في المناصب التي ابتدعتها السلطة بعد توليها المسئولية . يعرفون عنه أنه يختلف مع منهج الرئيس عرفات في الحكم ويختلف مع نظرية عسكرية انتفاضة الأقصى التحريرية، ولكنهم يعرفون أيضاً أنه يعترف بزعامة الرئيس عرفات بلا قيد أو شرط وليس لديه استعداد للانقلاب عليه مهما كان الثمن .

يتنبأ يوسى بيلين في صحيفة يديعوت أحرونوت أن يتحول محمود عباس إلى العنوان المركزي لفلسطين في نظر العالم فور توليه المسئولية ونجاحه في إدارة مجلس الوزراء الفلسطيني عملياً وواقعياً، ويشرح ذلك قائلاً «تعيينه يخلق فرصة ربما الأخيرة للتوصل إلى اتفاق تاريخي مع مجموعة القيادات الفلسطينية يُمهد طريق العودة إلى مائدة المفاوضات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية».

من ناحية أخرى يُقارن عكفيا الدار في مقال له بصحيفة هآرتس بين هذه الخطوة التي أشارت كافة تقارير أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى أن الرئيس عرفات لن يستجيب لها، وموافقة سوريا على المشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في أكتوبر ٩١ وكيف وقع الأمر كالصاعقة على رأس إسحق شامير الذي كانت استطلاعات الرأي التي يستند إليها تؤكد هي الأخرى أن الرئيس الراحل حافظ الأسد لن يخطو هذه الخطوة مهما كانت الإغراءات. . . في تلك الأيام دعاً أرييل شارون الذي كان وزيراً للإسكان إلى تشكيل جبهة «رفض» لمؤتمر مدريد؛ لأن استمرار المشاركة فيه سيكلف إسرائيل أموراً هي في غنى عنها، ولكنه هُزم ولم ينضم إلى جبهته أي شخصية لها وزن أو تأثير.

يقول عكفيا الدار «عقد شارون ستمنه من الاستماع إلى أفكار محمود عباس على الرغم من استعداد أذان كثيرة في العالم للإنصات إليه وعلى الرغم من أن التقرير الذي عرّض مؤخراً على رئيس الوزراء (شارون) بعد عودة المشاركين في اجتماع أمني بواشنطن أشار إلى ضرورة أن تُغير الحكومة الإسرائيلية من مسار العنف الذي تتبعه إلى المسار السياسي الذي تُعرض عنه وتُهمل آثاره ونتائجه».

مخططات شارون الأمنية وسياساته القائمة على القوة هي التي ستفجّر حجرة عثره بين إسرائيل ومجلس الوزراء الفلسطيني برئاسة محمود عباس، ولن يستطيع أحد أن يقنع عناصر المقاومة الفلسطينية بالكف عن النضال من أجل التحرير إلا إذا أقدمت إسرائيل على خطوة إصلاحية أيضاً تُثبت بها أن أفكارها العنصرية التسلطية قد بلغت نهايتها وأنها ستبني أفكاراً حقيقية واقعية، تقيم السلام قولاً وفعلًا.

هناك من يرى بين المراقبين الدوليين أن تعيين رئيس وزراء فلسطين جاء نتيجة لسلسلة من الأحداث الداخلية التي عانتها السلطة الوطنية خاصة منذ دخلت الانتفاضة عامها الثاني نتيجة للأوضاع الصعبة التي أصبح يعيش فيها الإنسان الفلسطيني، والتي

فتحت الباب ربما لأول مرة لتبادل الاتهامات بين كبار المسؤولين في هيكل السلطة كذلك التي وقعت بين جبريل الرجوب والرئيس عرفات . ويشير المراقبون في هذا الصدد إلى الاجتماع الذي عقدته مجموعة من كبار قادة فتح بيت محمود عباس في شهر سبتمبر الماضي (٢٠٠٢)، والذي أعدوا بعده مذكرة تُطالب بإجراء إصلاحات جذرية في البناء الهيكلي للسلطة، وتطالب في الوقت نفسه بمحاربة الفساد بكل شدة وغلظة .

تقول بعض التقارير الدولية إن مثل هذه الهزات أفقدت حركة فتح جزءاً من مصداقيتها في الشارع الفلسطيني لحساب المنظمات الجهادية الإسلامية، وكان لا بد لها إذا أرادت أن تستعيد كل أو بعض ما فقدته أن تُقدم على خطوة يراها الجميع من المستحيلات، ومن هنا جاء استحداث منصب رئيس الوزراء الفلسطيني وجاءت الموافقة التشريعية على اختيار محمود عباس ليشغله .

يقول عوزي بتزيمان في صحيفة هآرتس «قيادة أركان القوات المسلحة وحكومة إسرائيل اليمينية على إيمان لا يتزعزع أن أسلوب القوة هو الأسلوب الوحيد القادر على إقناع الفلسطينيين بأنهم يسرون في الطريق المسدود ما داموا يتمسكون بمواصلة الأعمال الإرهابية» ويخلص من هذه الحقيقة إلى ضرورة أن يكون هناك استعداد إسرائيلي لسماع وجهة النظر الرسمية التي ستُترجم العمل الذي سيقوم به رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد الذي يصفه بأنه «ذو فكر استطلاعي متفتح يختلف كثيراً عن فكر الرئيس ياسر عرفات» .

عبر محمود عباس قبل أسابيع من اختياره لمنصب رئيس الوزراء عن أفكار يرى الكثيرون أنها تثير عكس التيار الشعبي الفلسطيني، خاصة ما يتعلق منها بعدم الحاجة إلى عسكرة الانتفاضة، وقد تكون لدى الرجل مبرراته في هذا الشأن . لكن السؤال الذي يطرح نفسه الآن بعد قبوله مسئولية رئاسة الجهاز التنفيذي الفلسطيني وفُقد الصلاحيات التي سيُعلن عنها قريباً هل سينجح الرجل في القيام بمهام منصبه والقطاع الأكبر من الشارع الفلسطيني يعارضه؟ أم سينجح هو في إقناع الفصائل الفلسطينية بكل ألوان الطيف الذي تمثله بحنكته السياسية وقدرته على إقناع حكومة إسرائيل بفائدة العودة للجلوس إلى مائدة التفاوض؟ أم سيتعرض للمؤامرات حتى يعلن الفرار من المنصب وتوابعه؟! .

فى تعليق لراديو الجيش الإسرائيلى حول الاجتماع الفلسطينى الذى تمخض عن الموافقة على استحداث منصب رئيس وزراء وعلى اختيار أبو مازن لشغله، قال للمحلل السياسى «عميره هاس» «ستكون واهمين إذا اقتنعنا أن عرفات تنازل عن جزء من صلاحياته التى يتمتع بها منذ كان رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية لفرد آخر، مهما كانت مكانة هذا الشخص فى سلم السلطة، حتى إذا كان هناك رئيس لوزرائه فلن يكون هذا الأخير قادراً على التحرك ولو لخطوة واحدة دون إذنه أو موافقته». هنا بالتحديد مربط الفرس فإسرائيل والعالم كله لا يؤمن بأن الرئيس عرفات سيتنازل عن أى من الصلاحيات التى يتمتع بها على الأقل منذ نهاية عام ٩٤ على مستوى إدارة شئون السلطة الوطنية فى القطاع والضفة، المطلوب الآن أن يتمتع رئيس الوزراء الفلسطينى بصلاحيات تدعم مركزه أمام أبناء شعبه أولاً، وأمام العالم الخارجى ثانياً؛ لأن الدائرة الخارجية، خاصة إسرائيل، إذا لم تفتنع بأن كافة الفصائل الفلسطينية تؤكد السياسية التى يخطط لها هذا المشول الكبير، فلن يمثل لديها أى وزن أو أهمية.

يقول «دان مرجليت» فى صحيفة معاريف «نتحمل مع الإرهاب الفلسطينى المسئولية الجماعية والفردية عن مقتل ركاب سيارة الأنوبيس التى فجرت فى حيفا منذ بضعة أيام؛ لأن السياسيين وعدونا بالأمن والاستقرار، ولكنهم لم يفوا بوعودهم ولم تتمكن الحراسة التى وفروها من جلب الراحة والأمان لنا».

العودة إلى التفاوض السياسى القائم على الاعتراف بالحق الفلسطينى فى أرضه ودولته المستقلة هى السبيل الوحيد للأمن والاستقرار والأمان فى المنطقة برمتها، وهذا هو العمل الأول الذى أزعّم أن محمود عباس رئيس الوزراء الفلسطينى يستعد له داخلياً وخارجياً خاصة مع الجانبين الأوروبى والأمريكى.

الوفد - ١١ مايو ٢٠٠٢



يهود أولمرت وحكومة الحدود المفتصبة

بدأ يهود أولمرت (٦١ سنة) حياته العملية ضابطاً في وحدة من وحدات المشاة التابعة للجيش الإسرائيلي وبعد أن مارس مسئوليات وزير المالية في وزارة شارون الثانية ثم أصبح نائباً له ثم رئيساً للوزراء بالنيابة، ها هو يتفاوض مع الأقطاب الحزبية في إسرائيل لكي يشكل حكومتها الجديدة.

يرى ألفوف بن المراسل السياسي بصحيفة هآرتس يوم ٢٣ الجاري (إبريل ٢٠٠٦) أن خطوة تأييد أولمرت لخطة إرييل شارون بالانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة ثم وقوفه إلى جانبه في نوفمبر الماضي (٢٠٠٥) عندما انسحب من حزب الليكود على أثر الخلاف الذي نشأ بين شارون وأقطابه بسبب خطة الانسحاب هذه، والتي على أثرها قام بتأسيس حزبه الجديد، هما الخطوتان اللتان مهدتا الطريق أمامه بعد فوز حزب كاديما في الانتخابات التشريعية الأخيرة لكي يكلفه الرئيس الإسرائيلي بتشكيل الوزارة الجديدة. هذا بينما يُبدى الكاتب الصحافي عوزي بتريمان في مكان آخر من نفس الصحيفة تخوفاً من أن يتجهج أولمرت في إدارته لمنصب رئيس الوزراء نهجاً يُضفي «أصولية كنيّية» إلى سياسة إسرائيل على مستوى الدولة كما فعل «على أوسع نطاق» طوال شغله لمنصب رئيس بلدية القدس من أواخر عام ١٩٩٣ حتى يناير ٢٠٠٥.

قبل هذا التاريخ مباشرة ثارت ثائرة الرأي العام ضد أولمرت، وخصوصاً ممثلي ورؤساء مجالس المستعمرين/ المستعمرات، عندما نشرت له صحيفة يديعوت أحرونوت مقالاً اقترح فيه أن تسحب إسرائيل من كامل الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن هذه الخطوة على حد قوله «هي السبيل الوحيد أمام إسرائيل للإبقاء على طابعها الديموقراطي وهويتها اليهودية». وحذر من أن التزايد السكاني للفلسطينيين يعني أن

أعداد السكان العرب سوف تتجاوز بكثير أعداد السكان اليهود في الأراضي الخاضعة لإسرائيل . . وقال «إذا أرادت إسرائيل أن تحافظ على هويتها كدولة يهودية، فعليها أن تعيد رسم الحدود بحيث يكون أكثر عدداً من اليهود في داخل وفوق أراضي خاضعة مباشرة لسيادة حكومتها» .

لذلك يرى الكثير من المحللين أن يهود أولمرت الذي ولد بمدينة بنيامين عام ١٩٤٥ وتلقى تعليمه القانوني بها، سيعمل ما في جهده لتنفيذ ما سبق له أن طرحه من أفكاره كان ينادي بها، خاصة بعد أن أرسى له إرييل شارون قاعدة الانسحاب «الأحادي الجانب» وأيد النخبون برنامجه السياسي القائم على ترسيم حدود إسرائيل وفقاً لاحتياجاتها السكانية والأمنية بمباركة أمريكية .

وهذا ما جاء فعلاً على لسان الرجل يوم السبت ٢٢ إبريل عندما عقد اجتماعاً مطولاً مع أعضاء لجنة الموازنة التابعة للكونجرس الأمريكي الذين كانوا في زيارة لإسرائيل للتعرف على احتياجاتها المالية (من مساعدات وقروض وهبات) للعام القادم، بحيث يتم بحثها ضمن بنود استراتيجية أخرى خلال زيارته إلى واشنطن المحدد لها نهاية شهر مايو القادم!! . .

يؤكد هذا الاستنتاج تصريحات تسيبي ليفني وزيرة الخارجية الإسرائيلية بعد الاجتماع الذي عقدته الأسبوع الماضي مع سفراء الاتحاد الأوروبي، والذي قالت خلاله : «الحكومة الجديدة ستنظر إلى المفاوضات مع الفلسطينيين كلعبة تمهيدية قد تساهم في احتوائهم في أحسن الأحوال» . . ثم عقلت على ذلك قائلة : «نتوقع دعم الأوروبيين للخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب في الضفة الغربية، إذ لم يتوافر الشريك الفلسطيني القادر على استكمال مسيرة السلام . . الشريك المستعد للمصالحة والتسوية» . .

إسرائيل لا تخشى الرأي العام العالمي ولا الشرعية الدولية، بعد أن تعهد لها الرئيس الأمريكي بدعم حقها في ضم ما تشاء وما يناسبها من كتل استعمارية/ استيطانية مقامة فوق أراضي الضفة الغربية . . وبتسخير سياسات بلاده الخارجية لمساندة مخطط تفريغ حق عودة الفلسطينيين من مضمونه حيث ينسحب فقط على أراضي دولتهم الموعودة!!

أما الكارثة المدوية التى يتوقع المراقبون الدوليون وقوعها فى أقرب وقت بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة - فتتمثل فى النتائج التى ستنتجم عن تكليف أفيجدور ليرمان بمسئولية وزارة الداخلية ؛ لأنه لا يُمثل العنصرية الإسرائيلية ضد أبناء الأراضى العربية المستعمرة منذ عام ١٩٦٧ فقط ، ولكنه يتزعم المطالبة بطرد عرب إسرائيل الذين عاشوا فوق أرضها التى اغتصبها العصابات الصهيونية منهم ، أكثر مما عاش هو ومعظم الوافدين الروس فوقها !!! .

صحيفة إيلاف - ٢٨ إبريل ٢٠٠٦

• • •

الفصل السادس

عدوانية إسرائيل وارهابها ضد الشعب العربي

- مؤتمر السلام القادم سيفشل إذا تبنت واشنطن مطالب الأمن الإسرائيلي فقط •
 - جولة نولمرت القريهة تؤكد عنصرية الدولة اليهودية • سوريا عليها أن تختار بين
 - انقلاب بيد أمريكا أو سلام مع إسرائيل..!! • إسرائيل تبيع للعرب مياهم •
 - هارتس .. الحركة الشعبية في الخليج تؤخر التقارب مع إسرائيل • إسرائيل وعماد
 - مغنية.. يكاد المريب يقول خذوني • حلم امتلاك إسرائيل لكضايتها من الماء..
 - سيتحقق إن لم تتدارك الأمر بالفعل وليس بالتصريحات!! • تنسحق أمريكا /
- إسرائيلي ضد صفقة أسلحة روسية لسوريا

مؤتمر السلام القادم سيفشل إذا تبنت واشنطن

مطالب الأمن الإسرائيلي فقط

الأجواء الإقليمية والعالمية التي عقد ضمن فاعلياتها ونتائجها مؤتمر أوسلو للسلام ليست هي نفس الأجواء التي سيعقد ضمن أجوائها مؤتمر نوفمبر القادم ، فأمريكا على وجه التحديد ليس لها رصيد يُعَدُّ به في المنطقة إلا إذا اعتبرت أن صفقات السلاح التي وعدت بتقديمها لعدد من الدول العربية يعتبر نوعاً من الإنجاز الذي يجب أن تكافأ عليه . . . والراعي الثاني للسلام يقف اليوم على وجه التحديد على النقيض بنسبة عالية من كافة السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط وفي أوروبا . . . وحتى عوامل التخويف من سلاح طهران النووي وتمدد نفوذها السياسي في المنطقة لا تكفي لكي تصنع سلاماً وفقّ المبادئ الإسرائيلية/ الأمريكية .

الولايات المتحدة الأمريكية تستغل عوامل التمزق والشرذمة التي تفرض نفسها على الساحة العربية كما تستثمر نتائج هيمتها التي أوقعت غالبية أنظمة الحكم القائمة بين ظهرانيها في أحجولة إملاءاتها بسبب حاجتهم إلى معوناتها، ليس لتحقيق نتائج إيجابية لحل النزاع العربي الإسرائيلي ولكن لإنقاذ سمعة رئيسها الحالي قبل أن يغادر البيت الأبيض نهائياً مشيعاً بذيول الخيبة المريعة بعد أن فشل على مدى سبع سنوات في أن يحقق وعداً واحداً من بين عشرات الوعود التي بشرت بها إدارته السنية :

فلا هو انتصر على الإرهاب العالمي وألقى القبض على بن لادن . . . ولا وضع حداً للهجمات المتطرفة التي اتسع مجالها في أنحاء كثيرة من العالم . . . ولا أعطى لأنظمة الحكم العربية نموذجاً «عراقياً للديموقراطية» يُحتذى به . . . ولا وقف وراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية حتى تتحقق . . . ولا أرسى قواعد الأمن والاستقرار في

أفغانستان . . ولا حرر الشعوب المضطهدة من الطغاة والديكتاتوريين . . ولا صان
حقوق الإنسان على مستوى العالم !! .

الإدارة الأمريكية برئاسة جورج دبليو بوش الابن فشلت في كل مكان دخلته عن
طريق الغزو والاحتلال سواء كان أفغانستان أو العراق ولم تتمكن من فرض إرادتها
على أبنائه ولم ترض الجيران الأقربين ولا الأبعدين . . وفشلت أيضا في تقديم حلول
واقعية ولملموسة حيال كل قضية تدخلت فيها سواء كانت الصومال أو كوريا أو لبنان أو
كوسوفو . . ولم توفق في تجنيد غالبية أنظمة الحكم في أمريكا اللاتينية لخدمة مصالحها
على مستوى المنطقة أو على حدودها . . ولم تهزم الصين لا في عقر دارها ولا على
مستوى نهضتها الاقتصادية ولا فيما يتعلق بميزانها التجاري الذي يميل منذ أكثر من
عشر سنوات لصالح بكين .

لذلك اختار فريق مستشاريها ومديري مؤسسات التفكير العاملة في خدمتها ورقة
واحدة من ملف الصراع العربي الإسرائيلي ونقصد بها الورقة «ال فلسطينية» لكي
يمروا من خلالها معبراً يُحسن بعض الشيء من النهايات السيئة التي تنتظر الرئيس
الأمريكي عندما يخرج من البيت الأبيض بعد حوالى عام ونصف من الآن . . . معبراً
تغازل به إدارته من الآن وحتى نوفمبر القادم ما يوصف بأنه «أنظمة حكم عربية معتدلة»
لكي يساهموا عملياً في إنقاذ ماء وجهها في العراق ولبنان وربما في أفغانستان ويشاركوا
معهما في محاصرة إيران مقابل تعهدهما «بفتح الباب» أمام مؤشرات حل لهذه الورقة
يبدو عند بلورته أنه قادر على إرضاء هذه المجموعة من الدول، وعلى تحسين صورتها
هي الأخرى بين شعوبها!!

الإدارة الأمريكية بوضعها الحالي للمحاصر بين ضغوط دولية قادرة على تشتيت
جهودها في مختلف أنحاء العالم وضغوط داخلية تمثلها هيئتها التشريعية التي تناصبها
العداء الصريح خصوصا في العراق، تسعى بكل جهدها لكي:

١ - تحصل على نهدة فوق أرض العراق ليس فقط لصالح قواتها التي بدأت تعاني
من تعاطف الفاقد البشري والخسارة العسكرية، ولكن لصالح نظام الحكم الهش الذي
أقامته هناك .

٢- تحقق انفراجاً على مستوى تعقيدات الوطن اللبناني التي أصبحت علاقاته الداخلية قاب قوسين أو أدنى من الانفجار في شكل حرب أهلية قابلة للامتداد .

٣- تتمكن من إجبار سوريا على سد حدودها أمام أى دعم مادي أو معنوي يُقدّم للمليشيات العراقية ووقف تدخلاتها في لبنان ، وفوق ذلك التفاوض مع دولة إسرائيل التي تحتل أراضي هضبة الجولان حول مطالب تل أبيب الأمنية في المنطقة ككل .

٤- تكمل تشديد محاصرتها لأنشطة إيران السياسية في المنطقة لأجل قطع يد تمويلها لحزب الله مادياً ومعنوياً وفك تحالفها الاستراتيجي مع سوريا والقضاء تماماً على دعمها لمنظمة حماس ، ومن ثم القضاء على حلم الحصول على عضوية النادي النوى .

وعلى الرغم من تعامل الإدارة الأمريكية من خلال هذه الملفات كلاً على حدة مع مصالحها وارتباطاتها وتحالفاتها بشكل مباشر وبرجماتي ، إلا أنها لا تراعى مصالح ومتطلبات الأطراف التي لها الدور الأكبر في تحقيق أهدافها التي أشرنا إليها .

فرغم أن كل الدراسات تؤكد حاجتها إلى إيران كحليف استراتيجي منقذ من ظلمات المستنقع العراقي ، لكنها تستعدى الآخرين ضدها لكي تُضعف من قواها سواء بالعمل العسكري المباشر أو بالحصار الاقتصادي حتى الموت .

ورغم يقينها أن دعمها للحكومة السنيورة لم يحقق الهدف من ورائه ، إلا أنها ترفض تقسيم الأدوار بينها وبين دمشق لكي تعيد الهدوء إلى هذا الوطن المبتلى .

ورغم أحقية الشعب السوري في استعادة أرضه المحتلة وفق قرارات الشرعية الدولية ، إلا أنها تواصل ضغوطها على نظامه الحاكم لأجل الخلاص منه ، ليس فقط لصالح القوى التي تناصرها داخل لبنان ، ولكن لصالح المخطط الإسرائيلي .

ورغم دواعي استعدادها لإقامة دولة فلسطينية كصورة مثلى لوضع حل نهائي للملف القضية ، إلا أنها تتبنى دعاوى إسرائيل الاحتلالية العنصرية المناقضة للقرارات الدولية التي يعترف بها العالم أجمع .

الجدير بالملاحظة أن مواقف الإدارة الأمريكية التي تحاول أن نجد لرئيسها مخرجاً مُشرقاً بعد سنوات من الفشل الذريع من خلال مساعٍ وجهود وخطط التوصل إلى حل

لقضية الشعب الفلسطيني، لا تراعى فقط المصالح والارتباطات والتحالفات الأمريكية، ولكنها تعمل بشكل متواز لتحقيق أهداف إسرائيل على حساب الأطراف الأخرى سواء كانت عراقية أو لبنانية أو سورية أو فلسطينية أو إيرانية . . وهنا تكمن نقطة الضعف الكبرى التى تحمل فى طياتها عوامل فشل مؤتمر السلام القادم .

صحيفة البديل - ١٠ نوفمبر ٢٠٠٧

• • •

جولة أولمرت الغربية تؤكد عنصرية الدولة اليهودية

بدأ يهود أولمرت جولته في العواصم الغربية بزيارة واشنطن ثم لندن وبعدهما باريس، صاحبتة فيها فوق الأراضي الفلسطينية المحتلة - ولا تزال - عمليات قتل وتدمير في قطاع غزة والضفة، مما يؤكد أن توجهاته نحو السلام كما يدعيها لا أساس لها، وأنه مصمم وفق تدبير مسبق على اغتصاب المزيد من الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ٦٧ خلف الجدار الذي يواصل بنيانه.

كرر أولمرت في العواصم الثلاث، وهو يسعى إلى إسماع صوته إلى مواطنيه ورؤساء تجمعات المستوطنين وقوى المعارضة وحركات السلام في بلده، حق إسرائيل التاريخي والأبدى غير المتنازع عليه في الأرض اليهودية التي حددها كبار المحاكمات وفق ماتم استنباطه من الآيات التوراتية، مشيراً إلى أنه إذا كان هناك حق لغيرهم في جزء من هذه الأراضي فلن يكون أبداً على حساب أمن إسرائيل وأمان أبنائها...

وهذا يعني ببساطة أنه إذا وافق في المستقبل، خلال مدة رئاسته الحالية للحكومة الإسرائيلية على قيام دولة فلسطينية فستكون إقامتها على أقل مساحة من أرض الضفة مضافاً إليها ماتم إخلاؤه من أراضي القطاع، وعلى الفلسطينيين أن ينسوا من الآن فصاعداً النسب المثوية التي كانت تحدث عن قيام هذه الدولة على ١٠٠٪ من أراضي ما قبل يونيه ٦٧ أو ٩٠٪ من أراضي مباحثات كامب ديفيد الثانية أو ٧٠٪ من الأراضي التي فكر إرييل شارون منذ أربع سنوات في التنازل عنها.

إسرائيل لا تعبأ إلا بأمنها فقط وبسلامة شعبها فقط، وقد زاد تمسكها بالسيطرة سكانياً واستثمارياً على وادي الأردن بعد أن حظيت بموافقة الكونغرس الأمريكي على خططها التنموية هناك، وربما يكون للعاصمتين البريطانية والفرنسية رأي مخالف لواشنطن في هذا الخصوص لكنهما لا تملكان القوة الكافية سياسياً لوقف هذا التأيد

الذى يعود على رأس المال الأمريكى اليهودى بالمكاسب التى تنسب قضية فلسطين الإنسانية وتجعله يغمض عينه عن جوهر ومبادئ التحرير والاستقلال . .

أشار أولمرت إلى الشتات الذى تعيش فيه أنظمة الحكم العربية وركز على الجيتو الذى تعيش فيه الشعوب العربية، وألمح متفكهاً وسط تصفيق النواب والشيوخ فى الكونجرس إلى الانفصال الواقع بين هذين الطرفين اللذين يناضلان بكل الوسائل ضد بعضهما البعض ويتفقان فقط حول كل ما هو فى غير صالحهما «متسائلاً» أين هى الأطراف العربية التى يمكن أن تساهم مع إسرائيل فى إقامة السلام فى المنطقة .

وقال إن حروب هذه الأنظمة ضد إسرائيل منذ قيامها لم تُفقد صوابها ولا تقتها فى الغد المشرق وأكد أن «الحلم الصهيونى الذى لم يتحقق منذ ستين عاماً أن له أن يرى النور» . فى إشارة واضحة إلى تمسكه باستكمال خطة ترسيم الحدود وخطة فصل وتصفية المجتمع من العناصر المضادة للتوجه الصهيونى التاريخى الذى تناساه لفترة طويلة، وإلى قرب الخلاص من أبناء عرب ٤٨ الذى يعكرون سلام وصفو إسرائيل .

ولم ينس أولمرت أن يسهب فى الحديث عن «افتقاد الطرف الفلسطينى إلى قيادة قادرة على الجلوس إلى مائدة المفاوضات» مفسحاً الطريق إلى تكرار الحديث عن الإرهاب الفلسطينى الذى يهدد أمن وسلامة المنطقة كلها ربما بنفس الألفاظ التى كان يستخدمها سلفه شارون . . وعلى عكس التصفيق الذى نالته عباراته فى هذا الخصوص فى واشنطن، أوقفته لندن وباريس عند حدود فاصلة أكدت أن التخفى وراء مثل هذه الأقاويل ونسيان عمليات القتل والتدمير التى يقوم بها جيش إسرائيل فى غزة والقطاع غير مقبولة، وتمسكت وزيرة الخارجية البريطانية مارجريت بيكيت بأن المفاوضات بين الجانبين هى السبيل الوحيد للتوصل إلى خطوات سلام إيجابية على كافة المستويات . . كما كرر چاك شيراك باسم أوروبا مطلب المفاوضات، وحذر من أن دورة العنف والعنف المضاد ستقود إلى «مزيد من عدم الاستقرار على مستوى المنطقة كلها» وأشار إلى مسئولية إسرائيل فى خفض معدل العنف الذى تتعامل به مع الشعب الفلسطينى . .

ختم أولمرت تقريره الذى ألقاه أمام الكنيست حول جولته الغربية قائلاً . . انتهت أيام الحلم، ولا بد من العمل الجاد المتواصل للحفاظ على دولة إسرائيل اليهودية أمة وديموقراطية» .

سوريا عليها أن تختار بين انقلاب بيد أمريكا

أو سلام مع إسرائيل

حقيقة الأمر أنه ليس هناك خيار أمام سوريا، لكن مجرد تلويح بأن خلاصها من الضغوط الأمريكية التي تتصاعد ضدها يومًا بعد يوم دون أن يكون لها سقف تقف عنده، هو إحياء مسار التفاوض بينها وبين إسرائيل والدخول في مباحثات معها للوصول إلى جدول للسلام بين الطرفين. . فهذا هو السبيل الوحيد لشفاء «دمشق» من كل الأوجاع، وعلى رأسها بقاء الحكم فوق كرسىه بلا منغصات!! . .

في العاشر من الشهر الجارى (سبتمبر ٢٠٠٧) نقلت صحيفة الفينانشيال تايمز اللندنية عن مصادر مقربة من الإدارة الأمريكية أن مراكز صنع القرار تتحدث عن بديل للرئيس بشار الأسد، فى الوقت الذى تخطط فيه أجهزةتها المسئولة لتوجيه ضربات عسكرية لسوريا بالقرب من حدودها مع العراق رداً على ما قيل من أنه مساندة من دمشق للمسلحين الذين يعبرون تلك الحدود لإثارة العنف والإرهاب فى العراق .

بعد ذلك بخمسة أيام قالت صحيفة التايمز اللندنية أن أمريكا ستعرض على سوريا نموذجاً مماثلاً لذلك الذى سبق وعرضته على الرئيس القذافى لى ترفع عن دمشق الضغط وتوقف مخططات قلب نظام حكمها ، بعد أن أبدت سوريا استعداداً للاستجابة لما سيرد فى تقرير تليف ميليس (للمحقق المسئول عن قضية اغتيال الحريرى)، كما سبق واستجابت ليبيا لمؤشرات سفينة نقل المعدات الليبية!! وقبلت بكافة المطالبات الأمريكية . . تقول الصحيفة إن مطالب واشنطن من دمشق هى كما يلى :

١ - التعاون التام ، وقبول كافة المطالب الأمريكية بما فى ذلك تسليم أى مشتبه أو متورط فى عملية اغتيال رفيق الحريري والرضوخ لمحاكمته أمام محكمة دولية . .

٢ - وقف التدخل السورى فى لبنان تماماً ونهائياً . .

٣ - وقف تجنيد وتمويل المشاركين فى الصراع المسلح الذى يجرى فوق أرض العراق وإنهاء برامج مساندتهم بأى شكل من الأشكال .

٤ - وقف الدعم الذى تقدمه لحزب الله وللجماعات الفلسطينية المناهضة للسلام بين السلطة الوطنية وإسرائيل . .

تقول الصحيفة إن سوريا ستحصل فى المقابل على تأكيدات بترك نظام حكمها الحالى فوق كرسيه مع التوصية لدى المنظمات العالمية والبنوك التجارية الدولية لتقديم مساعدات واستثمارات أجنبية لأسواقها ومؤسساتها الإنتاجية ، ذلك بالإضافة إلى تدشين علاقات كاملة مع واشنطن تبدأ بعودة السفارة الأمريكية التى غادرت موقعها - للقاء تشاورى مع وزيرة الخارجية - فى أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري ولم تعد حتى إشعار آخر !! . .

تؤكد التقارير الدولية أن سوريا لن تقبل بهذه التنازلات وأن جبهتها الداخلية تقف صامدة إلى جانب نظام حكمها الحالى وأن ضرب حدودها المشتركة مع العراق لن يؤتى أكله بسهولة ، وليس هناك من يمكن الاعتماد عليه من بين رجالها الأقوياء لإحداث إنقلاب داخلى يبدأ حكمه بالتعاون مع واشنطن بلا تحفظات ويخضع لمطالبها على الجبهتين العراقية والفلسطينية بلا مقابل . . يضاف إلى ذلك أن المعارضة السورية فى الخارج ليست قادرة على تجميع القوى والتيارات الداخلية حولها بالكيفية التى تسمح لهم بتولى مسئولية الحكم ، وتستخلص هذه التقارير أن سوريا بنظامها الحالى قادرة على التماسك والبقاء تحت ضغط لسنوات قادمة !! . .

ويتساءل الخبراء والمستشارون . . أليس هناك حل لهذه المعضلة؟ . .

الحل أن تلوح إسرائيل لسوريا بإمكانية تفكيك هذه التناقضات كلها بضربة واحدة ، تبدأ بالتفاوض معها حول مستقبل السلام بين الطرفين ، ثم تنتقل إلى مستوى الأوضاع فى المنطقة ككل . . هذا ما يقوله اللواء أهارون زئيفى فركش رئيس شعبة الاستخبارات

فى الجيش الاسرائيلى ضمن التحقيق الذى اجراه معه چاكى خوجى ونشر بملحق صحيفه معاريف يوم ١٧ الجارى .

وبينما يعترف اللواء اهارون أن الأوضاع فى سوريا لم تبلغ بعد حد الانهيار ، ويشير من طرف خفى إلى ما يمكن وصفه بالانشقاق داخل السلطة الحاكمة ، ذلك الأمر الذى ينبع فى رأيه من التهديدات الأمريكية التى «تؤرجح كرسى الحكم ولا تزعمه» على حد قوله . . يتهرب من الإجابة صراحة على سؤال حول مصلحة إسرائيل فى أن يكون بشار الأسد قوياً!! . . وتبين تعليقاته أن قيام سوريا بإغلاق أماكن الإيواء الآمنة التى توفرها لقيادات الإرهاب ووقف دعمها المادى والمعنوى لحزب الله ، سيحقق لها أمرين على جانب كبير من الأهمية :

أولهما : وقف الهجمات الجوية الإسرائيلية التى يمكن أن تتعرض لها كما حدث منذ عامين ضد معسكر جبريل فى عين الصاحب . .

وثانيهما : إعفاءها من مسئولية اغتيال رفيق الحريري حيث يمكن إلقاء التهمة بالكامل على حزب الله من جهة وإيران من جهة ثانية!! . .

يقول اللواء اهارون إن التحدى الأكبر الذى يواجهه الرئيس السورى ينبع من حركة الإخوان المسلمين «ذات الوجه الواهى» ، وهو إذ يشير إلى هذه النقطة يضع فى اعتباره أن بعض الأجهزة المتخصصة فى حكومة إسرائيل أعربت منذ بضعة أشهر عن خشيتها من أن يؤدى تبديل نظام الحكم فى سوريا إلى «وصول الإخوان المسلمين إلى كرسى الحكم» وفى هذا خطر شديد عليها . .

ويتساءل رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية فى الجيش الاسرائيلى : كيف يستطيع النظام السورى الحاكم أن يخفف الضغط على حدوده مع العراق ويحل المشكلة اللبنانية ويواجه الإخوان المسلمين ويحتفظ فى الوقت نفسه بمساندته للمتطرف ودعمه لتنظيم القاعدة؟ ويرد هو قائلا «عليه أن يختار بين تدخل عسكري أمريكى/ بريطانى أو تلقى الضربة من الإسلام المتطرف الذى يدعمه» . . وهو يرمى هنا إلى تشجيع دمشق لضرب تنظيم الإخوان المسلمين بيد من حديد بمساعدة أمريكا؛ لأنها لو تصدت بمفردها لخطوة إغلاق المعابر الحدودية التى تنطلق منها العناصر التى تشعل الصراع فوق الأرض

العراقية ، سيكون نظامها الحاكم هدفاً سهلاً لكوادرها (جماعة الإخوان المسلمين) النازحة من العراق لإشغال فتيل الجبهة الداخلية السورية!!! .

مصلحة النظام السوري لكي يبقى في الحكم دون منغصات داخلية وضغوط خارجية ، كما يحددها اللواء أهارون ، هي أن يعقد اتفاقاً مع إسرائيل . . أولاً لكي يتخلص من الضغوط الأمريكية ، ويضع نهاية حاسمة لمشكلة المعابر التي بين بلده والعراق الأمريكي . . وثانياً لكي يقف موقفاً حاسماً ونهائياً من حزب الله والمنظمات المناوئة للسلام كما تراه إسرائيل في المنطقة ، وثالثاً لكي يقضى مرة واحدة ونهائية على ملاذ الإرهاب والسلام المتطرف الذي يهدده تهديداً مباشراً . . رابعاً تشكيل جبهة على مستوى سوريا والعراق وتركيا وإسرائيل لمحاربة النفوذ الإيراني في المنطقة ووقف المد الشيوعي الذي يتمدد حثيثاً خارج العراق في كل الاتجاهات . .

وذلك مقابل بقاءه في الحكم وعدم المساس به وتوفير الحماية له على مستوى جبهته الداخلية والاشتراك معه في حراسة حدوده أمريكياً مع العراق وإسرائيلياً مع كل من إسرائيل ولبنان والأردن!!! .

صحيفة روزا اليوسف - ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٧

• • •

إسرائيل تبيع للعرب مياههم!!

وافقت إسرائيل منذ بضعة أيام على «منح الأردن قرضاً مائياً مقداره ثمانية ملايين متر مكعب خلال أشهر فصل الصيف الحالي للتغلب على مشكلة العجز المائي الذي يعانيه، إضافة إلى الكمية التي تزوده بها على مدار العام وفقاً ما نصت عليه اتفاقية السلام الموقعة بين البلدين... . الجدير بالذكر أن كمية المياه الإضافية هذه ستكون بمثابة «قرض مائي واجب الاستيفاء» على الأردن أن يعمل قدر طاقته على سداذه في المستقبل عندما تتوافر لديه فوائض مائية!! .

إسرائيل تُقرض الشعب الأردني كمية من المياه هو أصلاً شريك في ملكيتها وفقاً لنصوص القانون الدولي الذي كانت له قوته قبل أن تسلبه واشنطن فاعليته لخدمة مصالحها وأهداف إسرائيل... . هو صاحب حق جغرافي وتاريخي في مصادر هذه المياه، وعلى الرغم من ذلك يعيش منذ عدة عقود تحت وطأة شهوة حكومة تل أبيب التي تتباهى بقدرتها على إعادة بيع ما ليس لها حق فيه بعد أن وضعت يدها على مصادر المياه العربية سواء كانت أردنية أو سورية أو لبنانية أو فلسطينية .

منذ أن قامت إسرائيل على أرض فلسطين التي اغتصبتها العصابات اليهودية وهي تسعى جاهدة، أولاً لإحكام قبضتها العنصرية على نهر الأردن سواء بالسرقة أو بالاحتلال أو بالمصادرة، وثانياً بتدويل مياه المنطقة لصالح حياتها ومستقبل شعبها عن طريق ما عُرف عام ١٩٥٣ باسم مشروع جونسون لتوزيع مياه حوض الأردن بين دول المنطقة، ولما لم توافق سوريا والأردن على تقاسم مياه شعبيهما مع الدولة المغتصبة عمدت إسرائيل إلى تنفيذ خطة تحويل مجرى نهر الأردن إلى داخل أراضيها مما أدى إلى اندلاع الحرب بينها وبين دول المنطقة.

بدأت معاناة الأردن بسبب نقص المياه في أعقاب احتلال إسرائيل للضفة الغربية ومرتفعات الجولان السورية، وحتى أوائل تسعينيات القرن الماضي، كان هذا العجز يتراوح بين ٢٥٠ إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. لذلك حرصت حكومته عندما وقعت اتفاق سلام وادي عربة في أواخر عام ١٩٩٤ على أن تلتزم إسرائيل بتزويده بما يعوض هذا العجز عن طريق:

(أ) ضخ حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياه نهر اليرموك عن طريق إقامة سد تحويلي عليه.

(ب) تمرير ٥٠ مليون متر مكعب من مياه بحيرة طبرية عن طريق أنبوب يمتد من أطراف البحيرة إلى قناة الملك في منطقة الأغوار.

منذ هذا التوقيع والإعلان عن هذا الالتزام، لم يمر فصل صيف يعاني خلاله الشعب الأردني من أزمة مياه طاحنة إلا ولدى إسرائيل من التبريرات والاعتذارات والحجج الواهية ما يحول بينها وبين الوفاء بما تعهدت به، إلى درجة أنها قالت في إحدى المرات على لسان مائير بن مائير مفوض المياه في حكومتها عام ١٩٩٧: «إن ما اتفق عليه في معاهدة وادي عربة ليس مُلزماً لنا». ولما تساءل البعض ما هو الملزم إذن؟! لم يسمح جواباً!!.

إلى جانب ذلك عطلت ولا زالت تعطل كل ماله صلة بخطوات بناء السد التحويلي المتفق عليه، والذي ستموله الحكومة الأردنية بنسبة مائة في المائة. مرة بحجة أن دراسة الجدوى ليست متكاملة؛ إما لأنها لم تتحرر الدقة، وإما لأن الجانب الأردني لم يوفر لها المعلومات الكافية، ومرة لأن الشركات التي ترى حكومة عمان أن تسند إليها مهمة التنفيذ ليست على القدر المطلوب من المسؤولية والخبرة الدولية، ومرة ثالثة لأن المكان الذي وقع عليه الاختيار ليس هو الأفضل..

وعندما بدأ الأردن في بناء سد ترمي «بُدائي» لتخزين جزء من مياه نهر اليرموك في منطقة العدسية بهدف تحويلها إلى العاصمة حتى لا يتسول شراء المياه في مواسم الصيف لتغطية حاجات شعبه، هددت إسرائيل بأنها ستخفف كمية المياه التي تضخها وفقاً لتصوص الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في هذا الخصوص إلى النصف.. مرة أخرى تتساءل ما الملزم إذن، ولا نسمع جواباً.

الأخطر من كل ذلك أن إسرائيل لوئث المياه التي ضختها عام ١٩٩٨ إلى الشعب الأردني من بحيرة طبرية، ولما نارت نائرة الرأي العام (الإعلام والمسؤولون) وانهمتها الحكومة الأردنية أنها قصدت إلى الإضرار بصحة أبناء شعب الأردن الذي وقع معها اتفاقية سلام، علق بعض مسئوليهـا قائلين «إن اتفاق المياه مع الأردن لم يُحدد نوعية المياه التي يتم ضخها» . .

حصة المواطن الأردني مما يتبقى له من مياه بعد أن سرقت إسرائيل مصادرها هي ١٥٠ متر مكعب سنوياً وهي دون خط الفقر العالمي بمراحل، وهذا يوضح بـجلاء أن إسرائيل التي اغتصبت مصادر المياه العربية بهدف ضمان أمن شعبها المائي، هي نفسها التي عندما تبرم اتفاقيات معهم تعتمد أن تعود عليها نصوصها بحق المـراباة في حقوقهم المائية بالبيع أو بالإقراض أو بكليهما .

صحيفة البديل - ٢ سبتمبر ٢٠٠٧



هآرتس .. الحركة الشعبية في الخليج

تؤخر التقارب مع إسرائيل ..!!

قال منير يوف شبتيرين في صحيفة هآرتس الإسرائيلية يوم ٣١ من الشهر الماضي (سبتمبر ٢٠٠٥) أن المسيرة التي شهدتها البحرين بمناسبة يوم القدس كانت ذات مغزى خاص بالقياس إلى المظاهرات الضخمة التي عمت الكثير من أرجاء العالم الإسلامي - يوم الجمعة الأخير من شهر رمضان ١٤٢٨ هجرية - تضامناً مع الشعب الفلسطيني؛ لأنها نددت بقرب الاعتراف بإسرائيل ورفضت استكمال مخططها مُبرزة الأضرار التي ستنتج عن إقامة علاقات دبلوماسية معها .

المدقق في مقال الكاتب سيلاحظ تكراره لدور الولايات المتحدة الضاغطة على دول الخليج لمثل هذه الخطوة حيث يشير صراحة إلى أن واشنطن «أدخلت بنداً خلال المداولات المشتركة بينها وبين هذه الدول ، والتي انتهت بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع عدد منها يلزمها بإلغاء القيود التجارية التي تقيدها في وجه التعامل مع إسرائيل أو مع الشركات التي تتعامل معها . ورغم أنه يؤكد أن الإدارة الأمريكية لم تذكر صراحة إسرائيل ، إلا أنه يقول بشكل مباشر أن من الواضح أن إغلاق مكتب المقاطعة العربية في البحرين هو إحدى النتائج المترتبة على هذا البند .

ويعزو الكاتب أسباب الغضب في الشارع البحراني إلى هذا القرار الذي اتخذته حكومة المملكة قبل بضعة أسابيع رغم المعارضة الشعبية الحادة لإقامة علاقات مع إسرائيل ، ويستشهد على ذلك بقرار البرلمان البحراني الذي اتخذ بأغلبية ، والذي طالب فيه النواب الحكومة بضرورة التراجع عن قرار إغلاق مكتب المقاطعة . . على الرغم من تأكيد وزيرى المالية والخارجية «عدم وجود نية لإقامة علاقات مع إسرائيل» .

يدور الكاتب عامداً حول موقف الشعب البحراني من قضايا الشعب الفلسطيني ولا يُلقى له اهتماماً، ويشير بشكل مباشر إلى مستقبل التعاون بين الطرفين البحراني والإسرائيلي من منطلق «تعطش» الاقتصاد البحراني إلى التكنولوجيا ويسرر حاجة القائمين عليه وحرصهم على استخدام التخطيط لإنهاء مرحلة اعتماد الدولة التام على النفط والغاز، وينوه بقدرة «الشركات الطبية الإسرائيلية على المشاركة الفعالة في تطوير المجال الصحي والسياحة الصحية في البحرين» لاجتذاب المرضى من الدول الأخرى «لمباشرة العلاج والبحث عن الشفاء إلى جانب السياحة والاستجمام بين جنباتها في ظل التوافق والتحديث البحراني القائم على التكنولوجيا الإسرائيلية».

وفي نفس السياق يُمسك الكاتب بما يدعى أنه «إشارات علنية تصدر من الكويت، الدولة للمحافظة المتشددة نسبياً تجاه إسرائيل» ليقول إن الأمر ليس مصادفة، ويستدل على ذلك بالمقابلة التي نشرتها صحيفة السياسة الكويتية يوم السبت ٢٩ الماضي (سبتمبر ٢٠٠٥) مع نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز على صفحة كاملة، ويقول «نحسباً لما سيثيره النشر من انتقادات كتبت الصحيفة (السياسة) أن المقابلة ستشعر بالاشترك مع صحيفة الأهرام المصرية الأكثر انتشاراً في العالم العربي».

ولأن أمر الرسائل الكويتية إلى حكومة إسرائيل ليس مصادفة، من وجهة نظر الكاتب، فقد أفسح مثير مكاناً لبضعة أسطر من مقالة يرى أنها تؤيد الانفتاح مع إسرائيل يقول إن نفس الصحيفة الكويتية قامت بنشرها للصحفي الكويتي فاخر سلطان استهلها بالتذكير بما يدعيه «السياق الإيجابي» الذي ينظرون إليه في دولة الكويت من خلال الإعداد لأجواء حرب تحرير الكويت بعد أن غزاها صدام حسين عام ١٩٩١، وذلك عندما امتنعت عن الرد على هجمات جيشه الصاروخية.

وهكذا يستغل الكاتب الإسرائيلي فقرات المقال ليزيف دوراً لبلاده لم يكن لها في يوم من الأيام؛ لأننا لا نذكر المكاسب التي حصلت عليها بسبب تصرفات النظام العراقي الطائشة غير المسئولة، فكل تحصينات حدودها مع الأردن ومع سوريا التي تبدأ من صواريخ الباتريوت العملاقة التي حصلت عليها من الولايات المتحدة مجاناً وتنتهي بكمامات الحماية من هجمات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية التي حصلت على الملايين منها مجاناً من ألمانيا، كانت بسبب هذه التصرفات المجنونة التي جلبت على

الشرق العربي الويال، وها هي تستخدمها لتزييف تاريخ الأس الذي لم يُنس بعد من أجل افتعال دور بطولي يفتح مزيداً من الأبواب لاعتراف خليجي بإسرائيل كمكافأة لها على دورها التكتيكي الذي أدته وكان له أثره الكبير في «معركة تحرير الكويت»!!..

وهنا أيضاً يُنكر الكاتب موقف الشعب الكويتي من قضايا الشعب الفلسطيني التضالية ويسمح لنفسه أن يدخل من ثغرة «تسوية الحسابات مع الفلسطينيين بسبب موقف ياسر عرفات المؤيد لصدام حسين» ليقول «إن النقاش حول التطبيع الكويتي مع إسرائيل نقاش إيجابي؛ لأنه يخدم المصلحة الفلسطينية والكويتية على حد سواء».. ولا يكتفى بذلك بل يؤكد أن الأمر لا يتعلق من جانب دولة الكويت بإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، وإنما «بالتأسيس لعلاقات أكثر اعتدالاً يتم التوصل إليها استجابة للضغط الأمريكي المتواصلة».

ويواصل منير تحليلاته ليستخلص أن المشاكل الصحية التي يعانيها أمير الكويت وولي عهده وما ينجم عنها من أوضاع ذات حساسية خاصة على مستوى الدولة تؤخر الإقدام على خطوة التطبيع الكبيرة مع إسرائيل، بالإضافة إلى نخوف الكويت من رود الفعل السعودية التي تُعارض التقارب مع إسرائيل بشدة.

ومع اعتراف الكاتب في صحيفة هارتس بأن مفهوم التطبيع «أصبح حساساً جداً في العالم العربي إلى درجة أنه يصعب طرحه للنقاش الجماهيري الموضوعي» إلا أنه لا يكلف نفسه مشقة تحليل أسباب هذه الظاهرة ويتناسى عن عمد المواجهات العدوانية والعنصرية التي تمارسها حكومة بلاده منذ أكثر من أربع سنوات ضد الشعب الفلسطيني بكل فئاته المناضلة من أجل كسر قيود الاستعمار ونيل الاستقلال والعيش في حرية كبقية شعوب العالم، ويهمل عن سوء نية أثرها ليس فقط على الشعوب العربية التي لم تطيع أنظمتها الحاكمة علاقاتها مع إسرائيل وإنما أيضاً على الشعوب التي لحكوماتها علاقة وطيدة معها!!..

إسرائيل وعماد مغنية .. يكاد المريب يقول خذوني!!

كتابات المحللين الإسرائيليين وتعليقات إعلاميها وكتابها تفضح سكوت أو قل إنكار حكومتهم أنها هي التي قامت عن عمد وتخطيط سابقين باغتيال عماد مغنية، وتلك هي عاداتها، فمن يستطيع أن يغض النظر ويتناسى مؤقتاً أن كل من تناول هذا الموضوع بدأ حديثه قائلاً «على فرض أن إسرائيل وقفت خلف هذه التصفية» أو «إذا سلمنا جدلاً بما يقال» أو «يمكن أن يسود السرور والاعتباط أجهزة الأمن الإسرائيلية، عندما تعرف أن الشخص الذي سقط في وسط دمشق هو الإرهابي عماد مغنية» أو «ماذا لو انطلقنا من نقطة افتراضية تماماً بأن إسرائيل هي التي كانت وراء قتل ضابط العمليات في حزب الله»، يستطيع في نهاية المطاف أن يستنتج بسهولة ويسر أن العملية إسرائيلية مائة في المائة، وأن الرجل كان مستهدفاً منها مائة في المائة، وأنها كانت ترصد به وترصده مائة في المائة.

مقال الكاتب الصحفي بن كاسبيت في صحيفة معاريف يوم ١٨ الجاري (فبراير ٢٠٠٨) يؤكد أن جهاز المخابرات الإسرائيلي لديه ملف ضخيم عن الرجل الذي ظلوا يطارذونه لثلاثة عقود، فقد كانوا على وشك تصفيته في فرنسا أو وسط الثمانينيات ولكنه فر منهم... وفي أواخر التسعينيات طلبت عناصر من للمخابرات الأمريكية العاملة في الجنوب اللبناني مشاركة الشاباك الإسرائيلي في الخلاص منه، لكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لم يصدق في حينه على العملية لأسباب لم يكشف الستار عنها بعد... ويشير المقال بثقة العارف إلى أن مجهولين - لأجهزة الأمن السورية، وللمستهدف - تابعوا الرجل عدة أشهر في دمشق حتى خالطوه عن قرب وعاشوا معه وتعرفوا على سلوكياته جيداً، ومن ثم عرفوا كيف يصلون إلى سيارته ويقومون بتفخيخها «دون أن يتركوا أثراً بعد أن تغلبوا على الإجراءات الأمنية على كافة

المستويات» . ويتساءل الكاتب هل من رسالة أبرع من تلك يمكن توجيهها إلى «السياسي الثرثار نصر الله» باعتبار أن نجاح زعيم حزب الله في الإفلات من كافة محاولات تصفيته لا يعنى تركه وشأنه أو قفل ملف الخلاص منه!! .

أما عاموس هرنيل فيقول في نفس اليوم بصحيفة هآرتس إن عملية كهذه لكي تنجح فإنها تحتاج لمجموعة من الأعمال التمهيدية لمدة نصف عام على الأقل «فلا بد أولاً من العثور على شقة في قلب دمشق للاختباء فيها لمتابعته عن قرب، ثم الترتيب لتحديد السيارة أو وسائل النقل التي يتنقل بها، ثم التخطيط لاختيار عدد من العملاء اللازمين لتتبعه كظله . ثم يقارن بين اغتياله وعملية تصفية عباس موسى الزعيم السابق لحزب الله، ويخلص إلى أن إسرائيل كانت تعرف مسبقاً «أن قرار القضاء عليه - أى عماد مغنية - وإن كان سيحبط جزءاً كبيراً من قدرة حزب الله على تنفيذ عمليات إرهابية مستقبلية ضدها، إلا أنها تعرف أيضاً أنه سيَجُرُّ عليها مصاعب ومشاكل جمّة يجب أن تستعد لها» .

يرى عاموس أولاً أن انتقام حزب الله سيكون بعيداً عن حدود إسرائيل الشمالية ويؤكد ثانياً أن قاداته لن يصبروا طويلاً على الإقدام عليه، ويتوقع ثالثاً أن يتم تأريهم «من خلال عملية سترك وراءها أصداء إقليمية وعالمية واسعة وفي رأيه أخيراً ربما يتواكب ذلك «مع تصعيد ملحوظ على جبهة قطاع غزة» .

يؤيد هذا التوقع للحلل السياسي تسفى برنيل حيث يكتب في نفس الصحيفة «لن يكتفى نصر الله باستخلاص استنتاجات تنظيمية من هذه الحادثة التي تُمثل بالنسبة له خسارة فادحة تعقبها تشديدات سرية على حركة قاداته وكبار معاونيه، بل سيعمل جاهداً لكي يشار لرجله أولاً تثبتا لمكانته الجهادية في لبنان ولإسكات الأصوات الكثيرة المطالبة بتنزع سلاح حزبه، وثانياً لكي يرفع الغبن عن حليفته الكبرى سوريا التي أضير نسقها الأمني الداخلي ضرراً بالغاً» خاصة بعد نفى سعد الحريري أنه يطالب بتنزع سلاح حزب الله» .

وبينما يحدد جدعون ليفي «أن الإنجاز للخبرائى الهائل عبر عملية نموذجية مثل اغتيال مغنية يفرض على أجهزة إسرائيل الأمنية ووزارة خارجيتها أن تتساءل: هل حسباً بدقة نتائج هذه التصفية؟ نراه ينطلق مباشرة إلى القول «من قتل مغنية لعب بالنار مرة أخرى وألحق أذى كبيراً بإسرائيل، ولم يكن لديه لا التبصر اللازم ولا الحكمة

المطلوبة في مثل هذه الحالات حيث ساهم بشكل مباشر في اهتزاز الوضع الأمني لمواطنينا؛ لأنه - بعملية هذه - لم يُقَضَّ على الإرهاب بل زاد من قوته وساهم في توسيع دائرته . . التاريخ عند الكاتب يؤكد أن ألف تصفية من هذا النوع لا تصب في مصلحة أمن إسرائيل «تصفيات مثل أبو جهاد وعباس موسى ويحيى عياش والشيخ أحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي . . إلخ . . لم تجلب علينا إلا الانتقام الذي صعب الأمر على حكوماتنا وهز استقرارها» .

أما إيتان هابر المدير السابق لمكتب إسحق رابين فيبدأ مقاله في صحيفة ידיعوت أحرونوت يوم ١٧ الجاري (فبراير ٢٠٠٨) قائلا «نصيحة لكل من يُقال أنه شارك في إعدام كبير المخربين عماد مغنية: لا تتأثروا بمقالات المديح والثناء، لأن من توجكم بأكاليل الغار اليوم سيهبط عليكم وابلأ من البصاق وهتافات التحقير إذا ما نجح حزب الله في توجيه ضربة قاسية إليكم كرد فعل على هذه العملية» . . إيتان - وفي ذهنه عمليتان تخريبيتان تعرضت لهما مصالح إسرائيل في الأرجنتين عام ٩٤ بعد اغتيال أجهزتها لعباس موسى قبل ذلك بعامين - يقيس العملية الحالية بما تعكسه من مخاطر بشرية على حياة المئات وخسائر مادية تبلغ الملايين .

عند هذه النقطة ننقل عن أنشيل بابر في مقال له بصحيفة هآرتس نشره في اليوم التالي قوله «لا بد أن نفترض تلقائياً أن اجتماعاً عاصفاً على أعلى مستوى دعى إليه حسن نصرالله عقب إبلاغه بحادث تصفية مغنية، وأنه اتفق مع كبار مستشاريه على عملية انتقامية ليست بالضرورة فوق أرض إسرائيل بل ضد هدف إسرائيلي في مكان ما حول العالم» .

ويعقب على ذلك مستغهماً باستنكار «هل كان في ذهن القيادتين السياسية والأمنية عندما وافقتا الواحدة تلو الأخرى على العملية، أن يهود العالم المحسوبون تلقائياً مع دولة إسرائيل ربما يتعرضون لعمليات ثأرية خاصة وأن الحراسات المعدة لهم من جانب الدول التي يقيمون فيها متفاوتة بين السيئ والأسوأ» .

أما العديد من وسائل الإعلام الأوروبية فتسائل هل صحيح سيكون العالم مكاناً أفضل بعد اختفاء مغنية!! كما قال الناطق بلسان الخارجية الأمريكية؟!

صحيفة روز اليوسف - ٢٨ فبراير ٢٠٠٨

حلم امتلاك إسرائيل لكفايتها من الماء ..

سيتحقق إن لم نتدارك الأمر بالفعل وليس بالتصريحات!!

بينما كانت أعمال المؤتمر الدولي (إبريل ٢٠٠٤) لإدارة المياه الذي عقد بمتجمع الشونة الجنوبية المطلة على البحر الميت، والتي تبعد حوالي ٤٥ كيلومتر غربى العاصمة الأردنية توشك أن تنتهى، علق الدكتور عاطف عبيد رئيس وزراء مصر خلال المؤتمر الصحفى الذى شهدته الدوحة بعد انتهاء مشاركته فى المنتدى العربى السادس للاتصالات والإنترنت (أوائل مايو ٢٠٠٤) ردًا على سؤال حول مشروع القناة الإسرائيلية المنافسة لقناة السويس بأنه يدخل ضمن المشاريع التى تزكيتها الأحلام والأمانيات وأضاف «أننا لا نستطيع أن نمنع أحدًا من التمنى، لكن ما يحكم المسار على الأرض هو القدرة على المنافسة!!»

قد لا يبدو الربط بين المؤتمر الدولي لإدارة المياه وتهديد إسرائيل بشق قناة تنافس قناة السويس منطقياً ولا عملياً ولا واقعياً. . ولكنه يحمل مواصفات المشروع المنطقى العملى المرتبط بالواقع عند من يُمكن النظر فى سياق مخططات إسرائيل التنموية منذ عدة عقود ويتابع بوعى قدرتها على تنفيذ هذه المخططات!! .

الربط منطقى؛ لأن المؤتمر الدولى لإدارة المياه الذى مولته الوكالة الأمريكية للإنماء الدولى، والذي عقد فى بداية هذا الشهر بالأردن بمشاركة ٣٢ دولة من بينها إسرائيل واعتبره المسئولون الأردنيون أول استجابة عالمية مباشرة تبحث فى كيفية علاج مشكلة تضاؤل الموارد المائية بصفة عامة ومشكلة البحر الميت على وجه التحديد. . أكدت مصادر دولية أن هدفه الأساسى هو العمل على تفعيل المخططات الإسرائيلية الساعية إلى توفير ما تحتاج إليه من كميات مياه إضافية الآن ومستقبلاً!! .

الربط عملياً؛ لأن إسرائيل تدرك منذ سنوات طويلة أن مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط ستكون عنواناً لحروب مستعرة؛ لأنها تفصل بين الحياة والموت، ولا بد؛ من منطق القوة، أن تستكمل استعداداتها التي بدأتها منذ نهاية سبعينيات القرن الماضي عندما عملت على تحويل مجرى نهر الأردن وساندتها الإدارة الأمريكية آنذاك مادياً ومعنوياً وأمنياً. وهذه الاستعدادات تهدف اليوم إلى التمسك بمنايع مياه أنهار لبنان ويشاطئ: قابل للتوسع على بحيرة طبرية، وتعمل منذ الآن على شق قناة بين البحر الأحمر والبحر الميت بحجة إنقاذه من الموت الجغرافي والمائي بعد أن انخفض مستواه نحو عشرين متراً خلال العشرين سنة الماضية!!.

الرباط أيضاً واقعي. . لأن إسرائيل تملك القدرة على الاستفادة من أبحاث وقدرات واستثمارات الآخرين أوروبياً وأمريكياً تحت أكثر من شعار: دعم واحة الديموقراطية في الشرق الأوسط، إنقاذ شعب الله المختار الذي يهدد بقاءه الإرهاب العربي الإسلامي، مخططات الإنماء للجميع التي تديرها وتخطط لها وتنفذها إسرائيل ويستهلكها العرب. . إلخ. . خاصة إذا كانت مجالات الاستثمار في هذا الحقل تُعد من ذلك النوع الذي يجذب بريقه التوجهات الأوروبية التي تحلم بمشاريع اقتصادية تنموية تحقق آمال شعوب المنطقة في السلام والأمن والاستقرار.

هكذا وظفت إسرائيل عائد مشاريع الاستثمار في المنطقة الحرة بينها وبين الأردن التي مولتها رهوس الأموال الأمريكية والخليجية المشتركة باعتبارها هدفاً إستراتيجياً لخدمة الأمن والاستقرار اللذين سيؤديان إلى السلام المنشود. . وهكذا تضع كل إمكاناتها الدعائية بجانب ضغوط أمريكا السياسية العلنية والخفية لكي يقوم البنك الدولي وعدد من دول أوروبا المانحة بتمويل شق القناة التي توصف بأنها «الشريان الحيوي الذي يربطه بين البحر الأحمر والبحر الميت».

إسرائيل لا تبغى من وراء ذلك إنقاذ البحر الميت حتى لا تقضى عليه السكنة السريمية. . ولكنها تسعى أولاً وأخيراً - بعد أن تُعيد مياه البحر الأحمر المتدفقة منسوبة إلى مستواه الطبيعي وتضمن إنسيابية الكمية الكافية لتعويض عوامل البخر والتسرب الجوفي - إلى توفير البيئة الملائمة لإقامة عدد من محطات تحلية المياه على جانبيه لمغصة الشعبين الأردني والإسرائيلي بنسبة ١ : ٥!!.

إسرائيل تعلم أن جهود الحكومة الأردنية منفردة في هذا الخصوص لن تؤتي ثمارها . كما نعرف أن الإعلان منذ البداية عن توجه مبدئي لضمان أمن شعبها المأثى على حساب الشعوب العربية المحيطة لن يحظى بدعم أوروبى متكامل وسيثير ضدها بعض العواصف التى هى فى غنى عنها اليوم ، لذلك صاغت مشروع القناة الشريان كما لو أنه يخص إنقاذ البحر الميت ويعود بالفائدة على الوطن الأردنى الذى يعانى نقصا هائلا فى المياه اللازمة للشرب والرى والتصنيع !! .

يطمئن الخبراء الدوليون إلى استعداد البنك الدولى واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا لتمويل قناة البحر الأحمر التى ستصب مياهها فى البحر الميت وفق عدد من المؤشرات التى يأتى على رأسها إعلان الإدارة الأمريكية عن موافقتها قبل أن ينفض اجتماع المؤتمر الدولى للمياه على تقديم مساعدة اقتصادية للأردن قيمتها ٧٢ مليون دولار ، سيخصص منها ٣٩ مليون دولار للمساعدة فى تحسين موارده المائية وضمان استمرار ما يحصل عليه منها فى المرحلة الراهنة . هذا الإعلان فى هذا التوقيت سيُهدد الطريق أمام واشنطن لكى تدفع البنك الدولى فى اجتماعه القادم إلى إعلان موافقته المبدئية على المشروع وعلى البدء فى وضع الدراسات الميدانية التى تسبق تحديد جدولها الزمنى للتنفيذ ، يلى هذه الخطوة إقناع الدول المانحة بجدوى وجدية المشاركة فى تمويله .

أما مبررات الربط بين قناة إحياء البحر الميت وقناة منافسة لقناة السويس فتتجلى لدينا فى أن التحرك الإسرائيلى الحثيث نحو تحقيق مخططات تدمير البنية التحتية للشعوب العربية بكافة الوسائل (الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية) ، والذى سيؤدى فى وقت قريب إلى البدء فى تنفيذ مشروع القناة الثانية موضع التنفيذ . يُعد نموذجاً لقوة التوصيات التى تأخذها المؤتمرات الدولية التى تهتم وفق معطيات العولمة بالقضايا التى تؤثر على السلم والأمن العالميين ، خاصة وأن الشرق الأوسط يعد - وفق مقاييس العولمة الأمريكية - إحدى أهم هذه المناطق . . نموذجاً لاستجابة الإدارة الأمريكية للأفكار الإسرائيلية واستعدادها غير المتراخى لتبنيها والعمل على تحويلها إلى مشاريع قابلة للتنفيذ ، ولفتح الأبواب لتمويلها عالمياً ودولياً .

إسرائيل لا تحلم ، ولذلك يجب على أنظمتنا العربية أن تتعامل مع كل ما يصدر عنها بجديّة . إسرائيل تعنى ما تقول ؛ لذلك يجب أن نفتش وراء كل ما يصدر عنها من

أقوال حتى نضع أيدينا على المقصد الحقيقي . . إسرائيل تستفيد من حاجة الدول المجاورة لها إلى التنمية التي أوقفتها الحروب معها، لكي تضخ الدماء العفية إلى اقتصادها وتضمن له القيادة لعقود قادمة . . إسرائيل بعد قناة البحر الميت ستزيد حصتها من مياه الشرب النقية بحوالي ٣٠٪ مما تحصل عليه الآن علماً بأنها تخرص بعد انسحابها من قطاع غزة على الإمساك بين يديها بقدر مناسب من مياهه الجوفية لتغذية مستعمراتها القريبة منه حتى يتم إنشاء محطات التحلية المرتقبة على جانبي البحر الميت بعد سنوات معدودة .

إسرائيل تسوق القناة المنافسة لقناة السويس منذ عدة سنوات على مستوى القطاع الخاص الأوروبي والعالمي وتنطلق في التعبير عن جدوى المشروع من نقطة تهم هذا القطاع بـاجماتياً بالدرجة الأولى، ونعني بها خفض أسعار النقل والتأمين بينه وبين الأسواق الآسيوية والعربية !! بما سيعود عليه بالنفع العام مقارنة بما يتكلفه حالياً عند مرور متجانه عبر قناة السويس .

إسرائيل تُمهّد للقول أن عمليات حفر قناة إحياء البحر الميت ستوفر خبرة كبيرة لكل من سيشارك في مجال شقها بما سيعود بالفائدة على تكلفة مشروعها، وبالتالي حجم الاستثمارات التي سيحتاجها .

إسرائيل تستغل التمزق العربي وجمود نظامه وتيسر علاقات أطرافه الفاعلة بعضها ببعض وادعاء البعض امتلاك قدرات ليسوا أهلاً لها وتقاعس البعض الآخر عن القيام بالحد الأدنى من الحفاظ على ماء الوجه، لكي تتقدم إلى النظام العالمي الجديد بمسوغات قدرتها على القيادة عن طريق التفكير في المشاريع التي تخدم شعوب المنطقة وتخدم أهداف العولمة وبالمشاركة في تنفيذها وإدارتها . .

لذلك لن ينفع معها تصريحات الشجب والإدانة . . سيجدى معها فقط الندية في التحرك داخلياً بالانفتاح على الشعوب ومشاركتها في صنع القرار بلا أي تحفظات أو إقصاءات وخارجياً بالتحدث إلى العالم بلغة يفهمها، خاصة وأن التوجه الأول سيرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشفافية والاستعداد للمحاسبة !! .

تنسيق أمريكي / إسرائيلي ضد صفقة أسلحة روسية لسوريا

قبل الزيارة التي قام بها منذ عدة أيام الرئيس السوري بشار الأسد إلى روسيا أزاحت صحيفة الإنديبندنت البريطانية الستار يوم ١٣ الجارى (يولية ٢٠٠٧) عما وصفته بتوتر حاد فى العلاقات بين تل أبيب وموسكو بسبب صفقة صواريخ روسية قيل إن الطرفان سيتعاقدان عليها لتعزيز دفاعات سوريا فى مواجهة الجارتين اللدودتين إسرائيل من ناحية والعراق الأمريكى من ناحية أخرى على حد قول الصحفى الإسرائيلى جى باخور فى صحيفة يديعوت أحرونوت بعد ذلك بحوالى أسبوعين . ونقلت الصحيفة البريطانية عن التلفزيون الإسرائيلى أن الصفقة ستضمن صواريخ من طراز SA - 18 التى يُمكن حملها على الكتف مما سيوفر للقوات المسلحة السورية وربما ميليشيات حزب الله فى لبنان إمكانية تقليص نشاط الطيران الإسرائيلى فوق البلدين ، والذي يهدف فى المقام الأول إلى منع الهجمات الإرهابية التى يتعرض لها القطاع الشمالى من إسرائيل .

هذا الكشف الإعلامى تزامن مع تحرك أمريكى ، دفعت إليه عناصر من داخل الكونغرس وعلى مستوى وزارتى الخارجية والدفاع تحركهم ترتيبات مسبقة متفق عليها من جانب جماعات الضغط اليهودية ، تمثل فى غضب شبه رسمى «يحذر موسكو من عواقب إتمام هذه الصفقة التى ستضر بأوضاع المنطقة»!! . هذا التهديد الأمريكى لا يعمل فقط لمصلحة إسرائيل التى «تبنها» استراتيجية التكامل بين الدولتين الاستعمارييتين ، ولكنه يعمل أيضا على منع أى إحياء جديد لنشاط روسى فى هذه المنطقة حتى لو كان فى شكل استثمارات أو مبيعات أو أسلحة تدخل فى نطاق ما تسمح به الأمم المتحدة .

القراءة الأولية لهذه الزيارة التي يصر الإعلام الإسرائيلي على الإيحاء بأن ترتيباتها تمت على عجل إنفاذاً للقيادة السورية من المأزق الذي ستجد نفسها فيه بعد انتهاء جولة الانتخابات العراقية، قد توحي بأن الطرفين وقعا بالأحرف الأولى على ما يمكن وصفه بإحياء «تقارب روسي/ سوري» في شكل يناسب الأوضاع الإقليمية التي تعرضت لبعض التبدل خلال السنوات التي أعقبت سقوط ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي ويتوافق في الوقت نفسه مع مساعي الولايات المتحدة الدءوب لإحكام قبضتها على عتق أنظمة حكم الشعوب العربية. . فهناك أولا الاتفاق على إلغاء النسبة الأكبر من ديون دمشق الروسية وهناك ثانياً الاتفاقات الاقتصادية والاستثمارية على مستوى معظم قطاعات الاقتصاد السوري.

مما لا شك فيه أن القيادة السورية تعى تماماً أبعاد اللعبة الأمريكية الإسرائيلية على مستوى الشرق الأوسط وتعرف أن نصيبها من هذه اللعبة يُعد الأكبر. . وهي تعلم أيضاً أن التنسيق الاستراتيجي بينها وبين بعض العواصم القريبة منها سياسياً وفكرياً لا يكفي في هذه المرحلة لمقاومة التهديدات الأمريكية/ الإسرائيلية التي قد تتعرض لها بشكل انفرادي أو ثنائي، لذلك انجذبت لتوسيع مدى الأوراق التي في يدها لكي تعزز من دورها كلاعب له قدرات يجب أن تؤخذ في الحسبان، ويبدو أن تطوير أسلحة القوات المسلحة السورية وتعزيز قدراتها الدفاعية لم يكن الهدف الأول لزيارة الرئيس بشار الأسد إلى موسكو، فالبعد الاقتصادي بكل مشتملاته كان له اهتمام خاص يتفق مع إصرار دمشق على أن يكون العام الحالي (٢٠٠٧) هو عام تنمية وتحديث آليات اقتصاد البلاد ووضعها على بداية الطريق الصحي الذي يناسب إمكانات سورية وتطلعاتها.

روسيا لها أيضاً رؤيتها الشرق أوسطية التي تنطلق من زوايا عدة فهي من ناحية تسعى إلى توسيع مجالات استثماراتها العامة والخاصة في المنطقة ولو على سبيل التجريب لكي تشكل لنفسها إطاراً مستقبلياً في هذا الخصوص قد يصلح للتعامل مع أقطار أخرى في المنطقة أو في مكان آخر من العالم. . وقد يكون من أهدافها أيضاً الظهور بمظهر القادر على التحرش بالغرب الذي يعمل ما في وسعه للتحرش بها عبر مجموعة الدول التي كانت إلى وقت قريب تحت سيطرتها وسيادتها. . وقد يكون من

أهدافها أن تتحول عبر هذا الوجود إلى قناة توصيل جيدة للمشاركة في إيجاد حلول لما تعانيه المنطقة من مشاكل قديمة وحديثة، ووفقَ علاقتها الثنائية مع أمريكا وأوروبا من ناحية وعلى مستوى الشرعية الدولية من ناحية أخرى .

الولايات المتحدة من ناحيتها، إلى جانب مصالحها وارتباطها النوعي مع إسرائيل، تحرص على إرساء قواعد جديدة للتعامل مع دول المنطقة التي ترى أنها أصبحت رهينة لها . . يأتي على رأسها :

- قطع الطريق على كل محاولة روسية للتدخل أو لإعادة ترتيب الأوراق سواء لإقرار السلام على مستوى ملف الصراع العربي الإسرائيلي . . أو تقديم العون الاقتصادي أو فتح أبواب للاستثمار أو حتى المشاركة في موجة الإصلاحات، إلا إذا كان ذلك في الأصل من بين أفكارها أو على الأقل بموافقة ضمنية منها . .

- أما ما يخص مبيعات السلاح أو صيانتها أو تطوير ما عفى عليه الزمن على محدوديته مقارنة بما لدى إسرائيل منه بعيداً عن ترسانتها النووية، فأمر مقطوع بحرمة وفقاً لكافة القوانين التي يصدرها الكونجرس الذي أصبح يشرع للعالم أجمع . .

- أي تقارب أو تباعد بين موسكو والعواصم الشرق أوسطية على مستوى العلاقات الثنائية، يتحدد وفقَ رضى إسرائيل عن هذه العاصمة أو تلك بغض النظر عما إذا كانت ترتبط معها بعلاقات معلنة أو خفية . .

- حركة العلاقات الدولية عبر المنظمات الدولية والإقليمية التي تناصر القضايا العربية وتؤيد حقوقها الشرعية، لا تعنى واشنطن في شيء؛ فهي التي تقرر ما يلائم، هذه الحركة ووفقَ رؤيتها الخاصة التي يرسمها أخصائيوها . .

البيت الأبيض يعرف مدى قوة قدراته الضاغطة على موسكو لوقف تطلعاتها الشرق أوسطية عبر سوريا . . فهو يستطيع الضغط من خلال تقنيات إنتاج النفط التي يحتاج إليها هذا القطاع البالغ الأهمية في روسيا ومن خلال حاجتها المستمرة إلى توصيات أمريكية لدى البنك الدولي للحصول على قروض تفصيلية، ومن خلال تكتيف وجوده التحالفي والاستثماري وللخبراتي على مستوى غالبية الدول التي تحيط بروسيا من كل جانب وما يمثله ذلك من حصار يرى أن روسيا لا تملك مقومات تفكيكه .

وإن لم ينجح البيت الأبيض في وقف هذه التطلعات أو على الأقل تحجيمها بوسائل الضغط السرية والعينية، فلن يتورع عن الادعاء بأن «هذه المحاولات التي تسفط بالاستثمار لدعم سوريا «ستمهد لتسريب الصواريخ الروسية إلى أيدي المنظمات الإرهابية التي تنطلق من فوق أراضيها، مما يمثل تهديدا مباشرا للقوات الأمريكية التي تعمل على تأسيس نظام ديمقراطي في الجوار العراقي يصلح للتطبيق على مستوى الدول العربية»! وفي هذه الحالة ستكون روسيا مطالبة عالمياً بإعمال اتفاقيتها التي وقعتها منذ نحو عامين مع أمريكا لمكافحة الإرهاب الدولي «الذي يعمل على هز الاستقرار العالمي وهدم سياسات الأمن وتطوير الديمقراطيات»... التي قال الرئيس الأمريكي في خطاب تنصيبه لفترة حكم ثانية أن بلاده «تضعها على رأس أولوياتها خلال أربع السنوات القادمة».

ولن تتورع الدبلوماسية الأمريكية، التي تربعت على قمتها كوندوليزا رايس من شحذ همتها على مستوى اللجان المتخصصة في الأمم المتحدة وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو لاستصدار توصيات تُحتم على موسكو «احترام تعهداتها الدولية وتطالبها بتفعيل مشاركتها في محاربة الإرهاب العالمي وتزوين لها وقف مبيعات صواريخها إلى سوريا «لأن الإصرار على إتمامها» حتى تحت ستار من الاتقافات الاقتصادية سينجم عنه خلل في أوضاع المنطقة وسيساهم حصول القوات المسلحة السورية عليها في تعطيل مبادرات السلام التي يجري العمل على تنفيذها بين الأطراف المتصارعة التي يهدد استمرار الاقتتال بينها السلام العالمي والأمن الدولي.

أما إسرائيل فلم تكف بهذا الجهد النابع من التحالف الاستراتيجي بين الطرفين، وإنما ستعمل من جانبها على استغلال كل ما يظهر على سطح الأحداث إقليمياً وعالمياً لصالحها سواء بجهد منفرد من جانبها أو بتحريض القوى المساندة لها داخل الساحتين الأمريكية والأوروبية رسمياً وشعبياً على التدخل في الشأن السوري.

هل هذا يعني أن دول الشرق الأوسط وشعوبها معرضة مرة أخرى لمعايشة مرحلة من مراحل الحرب الباردة في شكل جديد يناسب العولمة ويتوافق مع التغيرات التي شهدها هي وشعوبها داخل حدودها أو على مقربة أو مبعدة منها!... أم أن الأمر لا يخرج عن كونه محاولة من سوريا للخروج من مضيق الضغوط التي فرضت عليها

يقابله استعداد روسى لمشاركتها القدرة على التنفس بأن تساهم فى إحداث تلاقى بين دمشق وواشنطن بعيداً عن ملفات العراق وفلسطين شديدة الالتهاب ، لعله ينعكس إيجابياً على كل منهما بالإضافة إلى مسار تفاوضها مع إسرائيل . . أم أن الحكاية فى مجملها لا تخرج عن تطوير للعلاقات الثنائية بين دمشق وموسكو حرصت أطراف أخرى على الصيد فى مياهه لتبنى من حبه المتواضعة قبة لا يوجد تحتها شيخ ؟!

صحيفة إيلاف - ٧ يوليه ٢٠٠٧



الفصل السابع

سوق الانتخابات والحكومات الإسرائيلية

• الصوت العربي في الانتخابات الإسرائيلية • أصوات يهود روسيا في سوق الانتخابات الإسرائيلية المقبلة • لن تشهد الانتخابات الإسرائيلية القادمة نجاح أول رئيس وزراء يهودي شرقي • ننتيها هو اتهم الجميع بالوقوف ضده • صفقات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة • احذروا .. شارون شكاك بطبعه • حزب العمل باع نفسه من أجل حفنة حقائب في حكومة شارون • الانتخابات الإسرائيلية وحق الشعب الفلسطيني في التأشير عليها • التنافس السياسي بين شارون وفتنياهو على مزيد من التطرف وليس من أجل السلام • ولاية شارون الثانية، إما أن تعود إسرائيل إلى سلام حقيقي وإما إلى كارثة • الانتخابات الإسرائيلية ولعبة وعود السلام الزائف

الصوت العربي في الانتخابات الإسرائيلية

البعض من المتابعين للشأن الإسرائيلي خصوصاً هذه الأيام ، يرون أن الانتخابات العامة التي ستجرى هناك ، يوم ١٧ القادم (مايو ١٩٩٩) ، ليست ذات أهمية . . على اعتبار أن الحكومة القادمة لن تكون أفضل من أى من سابقتها ، خاصة فيما يتعلق بالحق الفلسطيني والانسحاب من هَضْبَة الجولان السورية والجنوب اللبناني أو ما يَرْتَبط بالقدس واللاجئين أو ما تستوجه خطوات السلام الشامل والمستقر في الشرق الأوسط .

هناك اختلافات تبدو لأول مرة فيما بين الأحزاب الثلاثة الكبرى المتصارعة للفوز بمقعد رئيس الوزراء الإسرائيلي ، إضافة إلى تباين لا يمكن إنكاره من جانب التكتلات والطوائف السياسية خارج هذه الأحزاب التي توصف بأن لها وزناً وتأثيراً جماهيرياً لا يمكن إنكاره . صحيح أنها جميعاً تعمل من أجل برامج محددة للحفاظ على تماسك المجتمع الإسرائيلي وعلى أمن وسلامة أبنائه إلى أقصى درجة ، إلا أن الصحيح أيضاً أن النظريات الجاهدة بدأت في التكرس ، والقوالب التي لم يكن مسموحاً المساس بها أصبحت قابلة للنقاش ، كما أن العديد من المسلمات أمكن أخيراً طرحها للنדوال بشكل كان يُعد محرماً حتى عام ١٩٩٦ ، وذلك حين جرت آخر انتخابات عامة في إسرائيل أنتت بتكتل ليكود بزعامه نتتياهو إلى الحكم .

«أهمية الصوت العربي» تُعد من بين هذه المتغيرات التي بدأت تلفت الاهتمام منذ فبراير الماضي (١٩٩٩) على المستويين الداخلي والخارجي ، ليس فقط بسبب حجم سكان إسرائيل من العرب البالغ عددهم - وفقاً آخر تقرير رسمي ١٨٪ (أكثر قليلاً من واحد مليون من مجموع السكان) ، ولكن لأن تجربة الانتخابات الإسرائيلية في مجملها كانت تُحسم بفارق ضئيل في الأصوات لأحد الأحزاب على حساب الحزب الآخر . هذا الحسم الضئيل في وزنه كان في كل مرة ينقل مقاليد السلطة من جهة إلى

الجهة المعاكسة في ظل انقسام المجتمع الإسرائيلي بين اليمين واليسار، وما زال الجميع يذكرون أن الأغلبية التي فاز بها نتنياهو وتحالفه اليميني عام ١٩٩٦ لم تتجاوز ٢٩ ألف صوت.

الجديد بالنسبة للصوت العربي أنه كان إلى وقت قريب عازقاً كلياً عن المشاركة في أي انتخابات تجريها الحكومة الإسرائيلية، باعتبار أن ذلك يسهم في تدعيم أركان الدولة التي ما زال بعد هذه السنين يراها مُغتصبة. ومنذ عدة سنوات دخلت أفكار جديدة على هذه المسلمات ونجحت الرموز الفلسطينية داخل إسرائيل في إقناع قطاعات عريضة من الجماهير العربية المنصوبة تحت الحكم الإسرائيلي باستخدام حق التصويت والترشيح تحقيقاً لبدأ المساواة، ودعماً في البداية للتيار الإسلامي داخل إسرائيل وقد أفرز ذلك التغيير مشاركة عربية في انتخابات عام ١٩٩٦ بلغت ٧٧٪ من مجموع الأفراد الذين لهم حق التصويت مما اعتبره المراقبون تقدماً ملموساً ومؤثراً، لو أحسن تنظيمه واستخدامه.

مشكلة الصوت العربي العويصة منذ ظهر على السطح أنه منقسم بشدة بين التيارات والتكتلات السياسية العربية داخل إسرائيل، مما نتج عنه ضعف التأثير على محصلة الانتخابات السابقة النهائية، وربما يؤدي - إذا ظل على حاله التي هو عليها - إلى النتيجة نفسها مرة أخرى هذا العام. في الانتخابات السابقة ورغم نجاح الصوت العربي في تلافى الانقسام البين بين مستحقيه (وذلك عندما قرر رموزه أن يدخلوا الانتخابات من خلال قائمتين فقط هما: القائمة الإسلامية التي تضم التيار الإسلامي والحزب الديمقراطي العربي وقائمة الحركة الديمقراطية للتقدم والمساواة التي ضمت تحت لوائها الحزب الديمقراطي العربي وقائمة الحركة الديمقراطية للتقدم، والمساواة التي ضمت تحت لوائها الحزب الشيوعي والتجمع الوطني الديمقراطي)، إلا أن العرب لم يحصلوا إلا على تسعة مقاعد فقط في الكنيست الإسرائيلي، وهو ما يوازي ٧,٥٪ من عددها البالغ ١٢٠ مقعداً، بينما هم يمثلون كما قلنا حوالى ١٨٪ من تعداد سكان إسرائيل!

المشكلة الحالية التي بدأت تُزعج المراقبين أن تكرر حصول الصوت العربي على تسعة مقاعد في الكنيست القادم قد يكون صعباً في ظل ما بدا من اتساع لزاوية الانقسام بين القوائم العربية، حيث يطرح على الساحة الآن ثلاث قوائم بدلا من اثنتين وذلك

فى أعقاب خروج التجمع الوطنى الديمقراطى لكى يشكل لنفسه قائمة منفصلة فى أعقاب فشل مفاوضاته مع أصحاب القائمتين الآخرين . . كما عزز من حجم هذا التخوف إعلان دكتور 'عزى بشارة' زعيم التجمع ترشيح نفسه لمنصب رئيس الوزراء الإسرائيلى انطلاقاً من أن هذه الخطوة تُعبر تعبيراً صادقاً عن حق أى عربى داخل حدود دولة إسرائيل فى أن يرشح نفسه لهذا الموقع ما دامت الشروط تنطبق عليه .

على العكس من هذا التخوف يؤكد زعيم التجمع الوطنى الديمقراطى أن قيامه بترشيح نفسه رئيساً للوزارة الإسرائيلىة سيعمل على تعبئة الصوت العربى فى الانتخابات القادمة تعبيراً عن الهوية العربىة ، وسيمنح قوتهم التى أصبح الشارع السياسى الإسرائيلى لا يستهين بها ، القدرة التفاوضية التى يحتاجون إليها مع الأحزاب الإسرائيلىة . . العقبة الكبرى أمام هذا التحرك أنه لا يوجد اتفاق عربى متكامل حياله ، بل يمكن القول فى ضوء ما ينشر من تقارير إن الانقسام حوله حاد للغاية ويهدد بعواقب وخيمة دفعت البعض إلى القول إن قيام عزى بشارة بترشيح نفسه تم بناء على تخطيط مع الجانب الإسرائيلى اليمينى بالذات لإحداث نوع من الخلل داخل التكتل العربى الذى ظهر متماسكاً إلى حد كبير خلال تجربة انتخابات عام ١٩٩٦ .

وإذا صحت هذه التوقعات فسيكون الصوت العربى هو الخاسر الأكبر على مستوى العمل السياسى العربى داخل إسرائيل ؛ لأن ما عاناه أصحاب هذا الصوت على يد الحكومات الإسرائيلىة ، وليس فقط على يد حكومة نتنياهو هو أبشع من أن يتسع له المقام . . وإن لم يتحقق التوافق الذى ندعو إليه داخل الشارع العربى فى إسرائيل فلن يُحسب له فى المرات القادمة الحسابات القائمة الآن . لقد أهدى اليمين الفلسطينى الفوز عام ١٩٩٦ لحزب الليكود بزعامة نتنياهو ؛ فهل يستطيع الصوت العربى أن يفرض وجوده ومطالبه العادلة ويفرض على الآخرين الاحترام الذى يستحقه أثناء العملية الانتخابية وبعدها؟ !

هذا ما نأمله و ندعو إليه ونترقبه .

صحيفة الشاهد الدولى - ١٩ إبريل ١٩٩٩

أصوات يهود روسيا فى سوق الانتخابات المقبلة

بعد عودته من زيارته الثالثة إلى موسكو خلال خمسة أشهر ، والتي انتهت يوم ١٣ من الشهر الماضى (إبريل ١٩٩٩) ، قال وزير خارجية إسرائيل أرييل شارون إنه حقق واحداً من أهم أهداف سياسات التقارب مع روسيا ، ألا وهو ضمان تأييد أصوات الناخبين من المهاجرين الروس لإعادة انتخاب نتنياهو عبر الاقتراع الذى سيجرى فى ١٧ من الشهر القادم (يونيه ١٩٩٩) . هذا التقارب الذى يقوده شارون ويباركه نتنياهو انطلق من رؤية إستراتيجية كان يدعمها إلى وقت قريب يعقوب كامى رئيس مؤسسة نئيف البحثية التابعة لوزارة الدفاع الإسرائيلية الذى استقال من عمله بعد تلك الزيارة بأسبوع واحد محدثاً دويماً شديداً داخل عدد كبير من أجهزة الدولة ذات الحساسية المفرطة ابتداء من مكتب رئيس الوزراء الذى كان تابعاً له إلى وزارة الدفاع إلى أفرع الاستخبارات التى كان يتعاون معها ، وأخيراً إلى هيئة الليكود الانتخابية الاستشارية .

مغازلة أصوات اليهود الروس الذين واصلوا الهجرة على مدى السنوات العشر الماضية إلى إسرائيل قضية رئيسية على مستوى الانتخابات العامة ، لذلك ليس مستغرباً أن تعتمد الأحزاب الإسرائيلية السياسية والدينية على حد سواء إلى التقرب من زعمانهم وبذل الوعود لجمهورهم لأجل اجتذاب أصواتهم الانتخابية التى غالباً ما تُرجع فى نهاية المطاف أحد الحزبين الكبيرين على الآخر . فعلى سبيل المثال يستعد الزعماء السياسيون على اختلاف توجهاتهم للمشاركة فى الاحتفالات التى ستقيمها منظمات المحاربين القدامى فى إسرائيل يوم ٩ القادم (يونيه ١٩٩٩) بمناسبة انتصار دول الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية ، ليس من أجل الإنسانية ولكن تلميحاً لصور بعضهم الانتخابية . . ومن بين المنظمات التى ستحظى بأكبر قسط من الاهتمام «منظمة المهاجرين من رابطة الدول المستقلة» التى كانت منضوية فى يوم من الأيام تحت مظلة

الاتحاد السوفييتى . من هنا يتوقع أكثر المراقبين تفاؤلاً بإعادة انتخاب نتيهاو أن تؤدى استقالة يعقوب كامى إلى خلل فيما يتعلق بتكتيكات الليكود التى ظل يرتب لها أملاً فى أن يفوز زعيمه بأكبر عدد من أصوات المهاجرين الروس . ويرجع ذلك ليس فقط لخطاب الاستقالة شديد اللهجة الذى وجهه كامى إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى وإنما أيضاً لإقدامه على نشر هذا الخطاب الذى قدمه يوم ٣٠ نوفمبر الماضى (١٩٩٨)، وإلى الرد العنيف الذى صدر من مكتب نتيهاو يوم ٢٤ الماضى (إبريل) تعقيباً على هذا النشر .

أنشئ مكتب «نتيف» هذا عام ١٩٥٣ كمظلة سرية تابعة لرئاسة الوزارة الإسرائيلى للقيام بمهمة إجراء الاتصالات اللازمة مع يهود الاتحاد السوفييتى وإخوانهم من المقيمين فى دول أوروبا الشرقية لحضهم على الهجرة إلى إسرائيل . ولأن المكتب لجأ إلى الأساليب السرية التى كانت تستهدف الالتفاف حول العلاقات الرسمية القائمة فعلاً بين تل أبيب وهذه المجموعة من الدول فقد اكتسب صفة العمل المخبرائى وظل جهده فى طى الكتمان إلى وقت قريب . أما يعقوب كامى فقد هاجر من روسيا إلى إسرائيل فى فبراير ١٩٦٩ وانضم فور اجتيازه الدورات التدريبية التى تُعقد للمهاجرين الجدد إلى حركة حبروت التى كانت تصب كل جهودها فى مجال استقدام المهاجرين من الاتحاد السوفييتى ، وفى ضوء هذه الجهود عُيِّن فى «مكتب» نتيف عام ١٩٧٨ ثم تولى رئاسته بعد ذلك بأحد عشر عاماً إلى أن قدم استقالته من العمل به قبل نهاية الشهر الماضى . ولم يكن جهده بعد وصوله إلى إسرائيل فقط هو الذى رشحه لهذه المسئولية ، وإنما أيضاً نشاطه السابق فى مجال الحركة اليهودية الصهيونية داخل الاتحاد السوفييتى التى كانت تُطالب بتقنين حق اليهود فى الهجرة إلى إسرائيل إلى جانب التنسيق مع ممثلى مكتب نتيف فى موسكو لتنفيذ عمليات التهجير إلى إسرائيل بطرق غير شرعية .

فى خطاب استقالته قال يعقوب كامى إن التنافس بينه وبين أيجدور ليرمان مدير مكتب رئيس الوزراء هو السبب المباشر وراء الإصرار على تنفيذ التوصيات الخاصة بتقليص عمل مكتب نتيف الذى كان يترأسه بنقل جزء كبير من صلاحياته إلى أجهزة استخبارية أخرى . . . وربما بهدف تعزيز العلاقات مع موسكو لوقف تعاونها النووى مع طهران وفتح المجال للتعاون مع تل أبيب فى مجال الفضاء وإطلاق الأقمار الصناعية ،

أجل تنبياهو النظر فى مجمل هذه الإصلاحات لعدة أشهر . ولإيضاح أهمية ما جاء فى هذه الرسالة نقلت صحيفة معاريف يوم ٢٦ الماضى (إبريل) على لسان «أوفير ييناس» عضو الكنيست الإسرائيلى قوله إنه ينوى ترجمتها إلى اللغة الروسية وترويجها بمئات الآلاف من النسخ بين المهاجرين من أبناء أسرة الدول المستقلة .

وصف كامى مستشارى تنبياهو بأنهم «لا يُقدرون الجهد الذى يقوم به وأنهم زوروا الحقائق لكى يتخلصوا منه» . وأضاف أن قرار سحب صلاحيات مكتب «تيف» الاستخبارية «يدل على الغيرة العمياء مما حققه من نتائج على جميع مستويات التقارب مع موسكو خاصة فيما يتعلق بشراء الشركات الروسية المتعاونة مع إيران أو الاستثمار فى أنشطتها الإنتاجية» .

لم يكن من السهل إذن على مكتب رئيس الوزراء أن يقف مكتوف الأيدى أمام هذه الصواعق التى لم تكن متوقعة فى هذا التوقيت الشديد الحرج ، لذلك أصدر بياناً صحفياً يوم ٢٥ الماضى (إبريل) جاء فيه «أن كامى تحوم حوله شبهة أنه كان يتصرف فى أملاك الدولة كما لو كانت أملاكه الخاصة ، وأنه سعى إلى التشهير برئيس الوزراء عشية الانتخابات العامة وسط الجمهور الروسى أملاً فى إنقاذ منصبه من الضياع» .

الاستنباطات الأولية التى زحرت بها وسائل الإعلام خاصة الغربية منها ، تؤكد أن نشر هذه الوثائق أوضح بجلاء :

- ١ - أن الصراع داخل مؤسسات دولة إسرائيل لا يقف عن مستوى معين ، وإنما يمتد أفقياً ورأسياً فى كل الاتجاهات وداخل أشد الأجهزة خصوصية .
- ٢ - أن الاستعداد للانتخابات العامة لا يُوقف من تصاعد مثل هذه الصراعات أو يدفع إلى احتوائها ، مما يدل على شدة التنافس تحت شعار مصلحة الدولة العليا .
- ٣ - استعداد الليكود للتضحية بأكبر الكوادر الوظيفية العاملة معه فى أجهزة الدولة مع ظهور أول بوادر خلافة لا يمكن التنازل عنها من جانب أى منهما .
- ٤ - حسابات المكسب والخسارة فى المعركة الانتخابية تخضع لعوامل ليست كلها مادية .

وهناك من المراقبين من يعتقد أن إحياء الليكود بأن استقالة «يعقوب كامى» ما هى إلا زوبعة فى فئجان ، مناف للحقائق نظراً لما يتمتع به هذا الرجل من علاقة متميزة بين اليهود الشرقيين من جهة ولسقوط القيود عنه كمواطن يستطيع أن يساهم فى المعركة الانتخابية بالكيفية التى يراها أكثر مناسبة له ول مستقبله السياسى والوظيفى بعد تقديم الاستقالة من جهة ثانية . . فإذا أضفنا إلى ذلك الاتهامات التى ما فتى أرييه درعى رئيس حركة شاس الدينية يوزعها على الحكومة الإسرائيلية صباح مساء ويتهمها ، منذ أصدرت للمحكمة المركزية حكمها عليه بالسجن أربع سنوات وبدفع غرامة قدرها ٦٠ ألف دولار ، بالتواطؤ ضده وضد أعضاء حركته لأن دعوته تُركز على الاهتمام بشئون اليهود الشرقيين فى المقام الأول ، أدركنا مدى التأثير السلبى الذى سيلحق بتكتيكات الليكود الانتخابية للفترة الباقية حتى موعد الانتخابات التى ستجرى يوم ١٧ مايو الجارى .

صحيفة الزمان - ١١ مايو ١٩٩٩



لن تشهد الانتخابات الإسرائيلية القادمة

نجاح أول رئيس وزراء يهودى شرقى!

قال بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى إنه «تغذى بخصمه اللدود» إسحاق مورديخاى قبل أن يتعشى هو به» وذلك تعليقاً على قرار إقالته لوزير دفاعه بسبب ما وصف بأنه محاولة مورديخاى لإضعاف مركز تحالف الليكود فى مسيرة الانتخابات التى ستشهدا إسرائيل فى ١٧ من شهر مايو القادم (١٩٩٩). ولا يخفى وزير الدفاع أنه أثر الابتعاد عن نتنياهو والليكود بسبب السياسات الفاشلة التى أقدمت عليها حكومته منذ توليها المسئولية فى يونيو عام ٩٦، وهو يدلل على ذلك بمواقفه المعارضة لهذه السياسات منذ انضم إلى الحكومة قبل عامين وأيضاً بتقدمه الاستقالة من منصبه أكثر من مرة خلال نفس المدة.

تُجمع التقارير التى نشرتها الصحف الإسرائيلية منذ يوم السبت ٢٣ يناير الماضى (١٩٩٩)، وهو التاريخ الذى أقال فيه نتنياهو وزير دفاعه، على أن مبررات الإقالة من جانب الأول وأسباب الانجذاب إلى الوسط من جانب الثانى لا تتمحور - كما قد يظن البعض وفق التعاريف الديمقراطية للعبة السياسية التى تنص عليها الأعراف الغربية - حول صالح المجتمع الإسرائيلى، ولكنها تتلاقى حول أغراض شخصية وأطماع سياسية فى المقام الأول.

وهنا يُجمع كل الكتاب والمعلقين على أن الفاصل بين ميل «مورديخاى» إلى الوسط الذى ترتب عليه إقالته واستمراره على قائمة الليكود معضداً ومسانداً لرئيس وزارته، كان أن يعد نتنياهو بالاحتفاظ له بمنصب وزير الدفاع فى الحكومة التى سيشكلها بعد الفوز بالانتخابات القادمة، الأمر الذى رفضه الأخير رغم مائدة العشاء

التي أولمها له الأول كما جاء في التقارير الصحفية ليوم ١٤ من الشهر الماضي (يناير ١٩٩٩).

إلى جانب ذلك امتلات وسائل الإعلام الإسرائيلية والأوروبية بوصلات الهجوم المتبادلة بين الطرفين . ننتهاهو وزمرته الليكودية من جهة، وموردخاي وأقطاب حزب الوسط من جهة ثانية، فالليكوديون يتهمون موردخاي بأنه كان يتآمر للإطاحة بالحكومة الإسرائيلية الوحيدة الحريضة على مصالح الشعب الإسرائيلي وأمنه وسلامته، والقادرة على عدم التفريط في حقوقه وأرضه التاريخية، والتي كان إلى الأمل القريب واحداً من منفذى سياساتها، والوسطيون يقولون إنه «الرجل الوحيد الذي يستطيع في المرحلة الراهنة أن يقود دولة إسرائيل وشعبها نحو مستقبل أكثر إشراقاً».

لا أحد يُنكر أن إسحاق موردخاي معتدل نسبياً . . ولا أحد ينكر أن له مواقف معارضة لبعض جوانب سياسة ننتهاهو . . خاصة فيما يتعلق بآليات السلام مع السلطة الوطنية الفلسطينية . . ولا أحد يُنكر أنه رفض عداية تجميد اتفاق واى بلانتشين الذي وقعه الفلسطينيون مع حكومة ننتهاهو في أكتوبر ٩٨ في واشنطن برعاية الإدارة الأمريكية، وأنه منذ ذلك التاريخ وهو يفكر في كيفية التركيز على مستقبله السياسي بعيداً عن الليكود . . ولكن اختلاف وزير داخل مجلس الوزراء شيء، وتحمله مسئولية تنفيذ سياسة دولة بالكامل شيء آخر . يضاف إلى ذلك أن البرنامج الانتخابي الذي سينزل به حزب الوسط إلى الجماهير سيكون هو العقد الاجتماعي بين الطرفين وفي ضوءه ستم المحاسبة القاسية والشرسة على كافة المستويات، خاصة من جانب المستوطنين في الضفة الغربية وغزة وهضبة الجولان السورية المحتلة والجنوب اللبناني المحتصب .

ولن يكون في قدرة هذا الحزب إذا شكل حكومة إسرائيل القادمة أن يتنصل من وعوده الانتخابية مهما كانت قدرة زعيمه على التلاعب .

الملفت للنظر أن موردخاي كان سيذهب لمقابلة الرئيس حسنى مبارك قبل ٤٨ ساعة من إقالته، ويقال إن هذه المقابلة بالإضافة إلى مقابلة مماثلة مع الملك حسين كانت ستعطي دفعة قوية كأبرز الوزراء المرشحين على قائمة الليكود بعد أن رفعت مقابلة الرئيس عرفات له يوم الأربعاء ٢٠ الماضي أسهمه في مجال استطلاعات الرأي .

وإزاء هذه المقولة ينقسم المعلقون الإسرائيليون إلى قسمين :

الأول : يرى أنها عجلت بقرار إقالته الذى حمّله إليه يوم السبت ٢٣ الماضى أحد سائقى سيارات مجلس الوزراء الإسرائيلى . .

الثانى : يرى أن السيناريو الذى وضعه موردخاى بترتيب من أقطاب حزب الوسط («دان ميردور» وزير المالية السابق و«أمنون شاحاك» وزير الدفاع السابق و«رونى ميلو» رئيس بلدية تل أبيب السابق ، والذى انتهى بهذه الإقالة التى تعبر تعبيراً كاملاً عن أسلوب نتنياهو فى إدارة الحوار بينه وبين وزرائه المقربين ، ستزيد من فرص فوز الوسط بالانتخابات الإسرائيلية القادمة ، وبالتالي من قدرة موردخاى على تشكيل الوزارة الإسرائيلية الجديدة .

الجديد الذى نلاحظه ربما لأول مرة منذ ترسخت العلاقات الأمريكية / الإسرائيلية على مدى العقود الماضية ، أن إدارة الرئيس كليتون تبتعد بنفسها عن خضم الاستعداد للانتخابات الإسرائيلية القادمة ويقال إن دافعها الأساسى إلى ذلك ، الفضل الذريع الذى مُنيت به فى انتخابات مايو ٩٦ عندما دعمت علانية رئيس حزب العمل السابق شمعون بيريز فى مواجهة نتنياهو مما ترك أثراً سيئاً للغاية بين الإدارتين ما زالت نتائجه معروفة للجميع حتى اليوم . . وهناك من يرى أن موقف التباعد ليس مؤسساً على هذا الموقف بقدر ما هو محسوب فى ظل الأوضاع الأمريكية الداخلية الحالية التى يُخشى فى ضوئها من أى مواجهة بين كليتون ونتنياهو قد تؤدى إلى مزيد من تصدع الجبهة الرئاسية الأمريكية فى مقابل تقوية جبهة الكونغرس الذى يعمل جاهداً على تقديم الرئيس الأمريكى للمحاكمة .

ومع كل ما يُقال حول اعتدال موردخاى وحزبه الوسط ، واستعداد أنظمة حكم شرق أوسطية وأوروبية وإدارة أمريكية لدعمه ، فالأمر الأكثر أهمية بالنسبة لمستقبل قضية السلام فى الشرق الأوسط التى تدور حولها رعى المعركة الانتخابية الإسرائيلية أن يعمد السياسيون الإسرائيليون إلى تحديد موقف واضح وقاطع وصريح من القضايا التالية التى ستشكل أساس علاقات حكومة إسرائيل القادمة (أيا كان الفائز بتشكيلها) بالجانين الفلسطينيين والعربى :

١- حق الشعب الفلسطيني في أن يكون له كيانه المستقل الذى يمثلته فوق كامل أرضه وترابه .

٢- حق الشعوب العربية في أن تُحدد مستقبل علاقاتها مع إسرائيل وفقاً لمصالحها الخاصة دون ضغط من أمريكا أو من أوروبا .

٣- وضع نهاية قريية لقضية الأراضي السورية واللبنانية المحتلة بإعادتها إلى أصحابها الشرعيين .

٤- فك الارتباط بين المستوطنات والأراضي الفلسطينية المحتلة ، وفقاً لما نظمتها اتفاقيات أوسلو الشهيرة وآليات مفاوضات مدريد التى مهدت لها .

٥- قضية القدس وحق العودة لأبناء فلسطين .

وهناك الكثير من القضايا الأخرى التى تحتاج إلى موقف موثق ثابت وجلى من الأحزاب الإسرائيلية قبل خوض المعركة الانتخابية ، وهذا الموقف لا يصح فى المرحلة الحالية أن يكون نابعاً فقط من مصلحة الشعب الإسرائيلى الضيقة ، فقد جرب هذا الشعب على مدى عامين ونصف تقريباً أن يعيش فى ظل حكومة متعنتة متفطرة لا ترى أبعد مما هو تحت قدميها . لذلك نتوقع أن يكون الفصيل الرئيسى بالنسبة للناخبين يوم ١٧ مايو القادم (١٩٩٩) هو استراتيجية هذه الحكومة تجاه تلك القضايا .

من مصلحة موردخاى إذن أن يكون على استعداد للاعتراف بالحق لأصحابه وأن يكون قادراً على الوقوف فى وجه العطف الاستيطانى والتعالى والاعتصاب ، ولو وضع برنامج حزبه الانتخابى وفقاً لهذه الشروط وتمسك بها فلن يكون فقط أول يهودى شرقى يتولى رئاسة الوزارة الإسرائيلية ، بل سيكون أفضل رئيس وزراء عرفت إسرائيل ، لأنه سيضمن بذلك :

١- أن يتمكن من فكك الجمود الذى أصاب مسار السلام الفلسطينى الإسرائيلى منذ أكثر من عامين على الرغم من الاتفاقات والمعاهدات التى أبرمها الطرفان إبان فترة حكم نتياهو .

٢- أن تبدأ المفاوضات السورية الإسرائيلية حول هَضْبَة الجولان المحتلة من حيث توقفت منذ أكثر من ثلاث سنوات .

٣- أن يفتح الباب المؤدى إلى مفاوضات لبنانية إسرائيلية مكشوفة لإنهاء الوضع
الاحتلالى للجنوب اللباني وإنهاء ما عرف باسم الشريط المحتل .

٤ - أن يبحث الدفء فى أوصال العلاقات الإسرائيلية العربية التى أصيبت بالبرود
والتجمد بعد مجموعة لا تحصى من الممارسات الليكودية المتأفية للمعرف والتقاليد
الدبلوماسية المتعارف عليها ، والتى أصابت حتى العلاقات الإسرائيلية الأمريكية
فى مقتل .

بهذا فقط يمكن أن تشهد المنطقة فترة سلام تعود بالنفع على الكل ؛ لأن البديل هو
مزيد من القلاقل والاضطرابات التى سيعانى منها الجميع دون استثناء .

صحيفة القدس العربى - ٦ فبراير ١٩٩٩



نتنياهو هو اتهم الجميع بالوقوف ضده

فى الثالث عشر من الشهر الماضى (إبريل ١٩٩٩) بدأت المناظرات التليفزيونية بين المرشحين لمنصب رئيس وزراء إسرائيل ، ولم يكن أحد يتوقع أن يكشف إسحاق موردهاى زعيم حزب الوسط ووزير الدفاع السابق العديد من الأكاذيب التى أطلقها نتنياهو منذ أن تولى المسئولية فى نهاية شهر مايو ٩٦ . . ليس فقط فى ما يتعلق بالاتفاقات التى وقّعها مع السلطة الوطنية الفلسطينية ، وإنما أيضا فى ما يخص المسار السورى . حيث أعلن موردهاى أنه (نتنياهو) بعث برسائل إلى دمشق من وراء واشنطن ودون أخذ رأى أجهزته الأمنية . وتفيد المصادر الإسرائيلية أن هذه الرسائل تضمنت وعداً بالنظر فى الانسحاب من هضبة الجولان السورية المحتلة ، فى ما لو وافقت دمشق على الإبقاء على محطات الإنذار المبكر فى جبل الشيخ وعدد من المواقع الاستراتيجية الأخرى القريبة من المنطقة إضافة إلى عقد ترتيبات أمنية أخرى . ولما أطلعت الاستخبارات العسكرية ووزير الدفاع (إسحاق موردهاى) على خطوات هذا الاتصال حدثت مواجهة حادة بين الرجلين فى اجتماع مصغر لمجلس الوزراء هدد خلاله موردهاى بتقديم استقالته وكشف السار عن هذا الاتصال لو لم يتم التراجع عنه فوراً .

ولأجل التشويش على نتائج هذه المناظرة التى أجمع المراقبون على أنها أدت إلى هبوط أسهم 'بيبي' فى ميزان الدعاية الانتخابية ، أشاع الفريق الدعائى لزعيم التكتل الليكودى أن وزير الدفاع السابق يعمل ضد صالح إسرائيل ويحاول أن يهز الثقة الشعبية التى يتمتع بها نتنياهو لإزاحته من الطريق لصالح الفريق الذى يعمل على تقويض الدولة العبرية . ومع أن مسئولى دعاية الليكود كانوا يربون لاستغلال مثل هذا التحرك تحت شعار 'كل من يعمل على إسقاط نتنياهو يعمل ضد مصلحة إسرائيل'

لاتهام أكبر عدد من الشخصيات والجماعات والدول والأنظمة بالوقوف ضد إعادة انتخابه، إلا أن هذا الأسلوب لم يؤد إلى الغرض المطلوب وسقط نتياهو الذى استغل الأيام الأخيرة من حكمه ليتهم الجميع بالوقوف ضده . فقد أعلن بشكل تمثيلى أن الرئيس عرفات يتدخل فى سير الانتخابات لصالح أحزاب معينة، مما يعتبر انتهاكاً للاتفاقيات الموقعة بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى فى أوسلو .

وعندما وجه الرئيس الأمريكى رسالة خطية إلى رئيس السلطة الفلسطينية يوم ٢٦ أبريل الماضى (١٩٩٩) أكد فيها حق الشعب الفلسطينى فى العيش حراً فوق أرضه ووعده باستئناف فورى ومكثف للمفاوضات حول الوضع النهائى فى ما لا يتجاوز اثنى عشر شهراً من تاريخ بدئها بعد فترة قصيرة من تشكل الحكومة الإسرائيلية الجديدة، أعلن زعيم الليكود أن رسالة كلينتون تُعد تدخلاً فى الشئون الداخلية لإسرائيل وأن إدارته تعمل ضد برنامج الانتخابى القائم على «عدم السماح بإنشاء دولة مستقلة للفلسطينيين» وذلك لأجل تقليص عدد مؤيديه، خاصة وأن الرسالة وصفت سياسات نتياهو الاستيطانية بأنها ذات أثر تدميرى على عملية السلام .

واتساقاً مع هذا الخط أذاع السفير دورى جولد مندوب إسرائيل الدائم لدى الأمم المتحدة نص رسالتين وجههما إلى أمين عام المنظمة الدولية إلى كل من دمشق وبيروت يتهم فيهما سوريا ولبنان بدعم الإرهاب الذى تُنفذه كتائب المقاومة الشعبية فى الجنوب اللبنانى، بدلاً من أن تقوم حكوماتهما بتنفيذ التزاماتهما التى ينظمها القانون الدولى . . ورأت الحكومة الإسرائيلية فى نهاية الرسالتين أن من يقفون وراء هذه السياسة يحاولون التأثير سلباً على قرار الشعب الإسرائيلى فى اختيار قادته الذين يحرصون على مصالحه القومية وأمنه واستقراره . . .

وفى بداية الشهر الحالى (مايو ١٩٩٩) شن ديفيد بار إيلان المتحدث الإعلامى باسم نتياهو حملة شديدة اللهجة ضد النظام الأردنى واتهم رموزه جميعاً بالتدخل فى أخص خصوصيات الشئون الداخلية لإسرائيل ومحاولة التأثير على سير الانتخابات فيها، وكان السبب المباشر وراء هذا التوتر استقبال الملك عبد الله لكل من إسحاق مورديخاى وإيهود باراك دون إبداء أى بادرة استعداد لاستقبال نتياهو أو أحد معاونيه البارزين . . وبالرغم من قيام إسرائيل بتصرف كمية من مياه بحيرة طبرية إلى

الأراضي الأردنية في نفس توقيت بداية زيارة العاهل الأردني لدمشق على أمل أن تحسن هذه الخطوة من الأجواء المتوترة بين عمان وتل أبيب، إلا أن الملك عبد الله في مقابلة له مع صحيفة هآرتس قبل بدء رحلته الحالية إلى عدد من الدول الغربية رفض التعليق على إمكانية استقباله لنتنياهو قبل الانتخابات. وحتى الشيخ «أحمد ياسين» زعيم منظمة حماس الإسلامية قالت أجهزة الأمن الإسرائيلية إن منعه لأنصاره من القيام بأي عمليات تخريبية أو انتحارية طوال الأشهر الماضية وفي أحلك ظروف التوتر بين السلطة الوطنية وإسرائيل، يسير وفق مخطط العمل على عدم عودة نتنياهو إلى كرسي رئاسة الوزارة الإسرائيلية مرة أخرى، وأن التنسيق البادئ على السطح حاليًا بين الأطراف الوطنية داخل الشارع الفلسطيني والممثل في إفراج الرئيس عرفات قبل نهاية شهر إبريل الماضي (١٩٩٩) عن ثلاثة من مخططي عمليات الباصات الشهيرة الذين أدينوا عام ٩٦، هو دليل آخر على التعاون من أجل تعويق عودة اليكود إلى الحكم مرة ثانية.

أما مصر فكان لها هي الأخرى نصيب من هذه الادعاءات المضللة التي شنها نتنياهو ومستشاروه، فمنذ منتصف فبراير الماضي (١٩٩٩) دأب الجهاز الدعائي لليكود على تفسير كل تعليق من جانب القيادة المصرية وجهازها الدبلوماسي بأنه تدخل سافر في سير الانتخابات ومحاولة مرفوضة لفرض إرادة القاهرة على الناخب الإسرائيلي. . . حتى عندما أعلن الرئيس مبارك في أكثر من مناسبة وعلى الملأ أن «مصر لا تتدخل في مسار الانتخابات الإسرائيلية» كان التعقيب الإسرائيلي يُصر في كل مرة على أن يصف هذا الكلام على وضوحه التام بأنه «تدخل في شئون إسرائيل الداخلية بكل المقاييس». وعندما التقى وزير الخارجية «عمرو موسى» يوم ٣ من الشهر الحالي (مايو ١٩٩٩) في القاهرة مع «هنري سيجمان» رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي لدراسة تأثير نتائج الانتخابات الإسرائيلية على عملية السلام في الشرق الأوسط، اتهمت إدارة نتنياهو القاهرة بأنها تتآمر مع واشنطن ضد إرادة شعب الله المختار، وعندما التقى الوزير المصري بعد ذلك بخمسة أيام مع أعضاء الجمعية المصرية لحرصي الجامعة الأمريكية بالقاهرة وقال «إن السياسات الإسرائيلية الحالية ضارة جدًا بعملية السلام ولا تفهم سوى تحقيق مصالحها فقط وعلى الحكومة القادمة أن تعي ذلك جيدًا» لأننا لسنا موجودين كدول لمساعدة إسرائيل على تحقيق أهدافها فقط وإنما لتحقيق مصالح

مشتركة تستفيد منها كل الأطراف» سارعت أبنوق الدعاية الليكودية إلى اتهام عمرو موسى بأنه يعمل على الإخلال بالعملية الانتخابية بكل ما أوتى من قوة.

وعلى المنوال نفسه اتهم وزير خارجية إسرائيل أرييل شارون فاروق الشرع بأنه يتدخل فى ما لا يعنيه عندما نقلت وسائل الإعلام الفرنسية عن وزير خارجية سوريا قبل نهاية الشهر الماضى (إبريل ١٩٩٩) قوله إنه لو كان له حق التصويت فى الانتخابات الإسرائيلية لصوت لصالح يهود باراك وعلل ذلك بأن مرشح حزب العمل له موقف محدد وواضح من مسألة احتلال قوات بلاده لهضبة الجولان، ولأنه أعلن أنه على استعداد فور توليه المسؤولية أن يفتح باب المفاوضات مع الجانب السورى ومع الجانب اللبنانى لإيجاد صيغة تفاهم ترضى الجانبين وتحقق السلام للأطراف الثلاثة.

حتى الملك الحسن الثانى ملك المغرب لم يسلم من اللغظ الإسرائيلى الانتخابى حيث اتهم بأنه يعمل ضد تحالف الليكود عندما طالب أعضاء المؤتمر الدولى لليهود المغاربة الذى عقد دورته لعام ٩٩ فى بداية الشهر الحالى (مايو ١٩٩٩) بمراكش بأن يصوتوا من أجل السلام، ووصفت صحيفة معاريف فعاليات المؤتمر فى افتتاحيتها صباح يوم ٤ من الشهر الجارى بأنها غير ذات جدوى، وبأنها تسعى إلى تحريك ميزان الانتخابات إلى غير صالح دولة إسرائيل. . وشنّت حملة شعواء على اليهود المغاربة الذين شاركوا فى المؤتمر خاصة وأن الحكومة المغربية جمّدت منذ فترة أعمال مكتب الاتصالات الإسرائيلى الذى كان يُمارس أنشطته من الرباط.

الكل كان ضد ننتياهو داخل إسرائيل وخارجها. . والكل عمل على إفشال حملته الانتخابية وسعى إلى حرمانه من الفوز برئاسة الحكومة مرة ثانية. . ولأن الأمر كذلك، فقد خرج ننتياهو من رئاسة الحكومة الإسرائيلية.

هكذا برر هزيمته، لكنه نسى أن الظروف قد تغيرت، وأن أكاذيبه والأعباء لم تعد تُقنع المجتمع الإسرائيلى بمنهج التطرف، لأن المطلوب هو السلام. . ومن يقدر على صنعه يمكن أن يكون رئيساً لوزراء إسرائيل. وعسى أن يستوعب باراك هذه الحقيقة ويعمل فى ضوءها بعيداً عن المراوغة.

صفات تشكيل الحكومة الإسرائيلية الجديدة ..

أنعشت استقالة رئيس حركة شاس الدينية أرييه درعى الأمال حول إمكانية الانتهاء قريباً من تشكيل حكومة إسرائيل الجديدة برئاسة إيهود باراك بلا عوائق كبيرة قبل ثلاثة أسابيع من تسلمه المسؤولية رسمياً من سلفه بنيامين نتنياهو. ومبعث هذا الانتعاش - كما تُفيد كافة التقارير - يرجع إلى رفض أكثر من حزب ديني المشاركة في الحكومة الجديدة إذا شاركت فيها هذه الحركة، ليس فقط بسبب الحكم القضائي الذي أدان رئيسها بتهمتي الرشوة والتزوير؛ ولكن لأن الكثير من الأحزاب الإسرائيلية يختلف مع الحركة اختلافاً جذرياً حول أسس توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية. هذا في الوقت الذي أعلن حزب إسرائيل الواحدة بقيادة باراك أكثر من مرة حاجته الماسة إلى التعاون مع هذه الحركة التي قفز عدد أعضائها في الكنيست في ضوء نتائج الانتخابات العامة الأخيرة إلى ١٧ نائباً (بينما كانوا في الكنيست السابق ١٠ أعضاء فقط) حتى لا يُضطر إلى تشكيل حكومة صغيرة تلاقى العديد من الصعاب عند طرحها لأي سياسة جديدة على المستويين الداخلي والخارجي.

حتى أيام قليلة مضت، كان قادة حزبي ميرتس العلماني اليساري الذي حصل على عشرة مقاعد في الكنيست الجديد وحزب شينوي العلماني الذي يُمثل يمين الوسط وله ستة مقاعد فقط، يرفضون التعاون مع إيهود باراك مما كاد أن يدفعه إلى التحالف مع عدوه اللدود «تجمع الليكود» برئاسة إرييل شارون زعيمه المؤقت. ولكن إصرار الأخير على الاحتفاظ بحق الاعتراض على أي من خطوات السلام التي قد تؤدي إلى تنفيذ انسحابات إسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة، سواء من داخل الضفة الغربية الفلسطينية أو هضبة الجولان السورية أو الجنوب اللبناني، جعل باراك يُوقف كلية

مساعدى طاقم مفاوضاته مع الليكود، ويُعلن نية تشكيل حكومة صغيرة إلى أن يحين وقت توسيعها فى المستقبل.

ملاحظ الصفقة السياسية بين حزب إسرائيل الواحدة وحركة شاس، تبدو واضحة للمراقبين؛ لأن من مصلحة الطرفين التعاون معا لتحقيق جانب من أهدافهما المشتركة :

مصلحة حزب إسرائيل الواحدة تتركز فى الابتعاد كلما أمكن عن التحالف مع حزب يهودوت هتوراه الأشكنازى الذى يرفض بإصرار تجنيد طلاب المعاهد الدينية للخدمة فى القوات المسلحة . . وكذلك حزب مفدال الذى يُصمم على استمرار سياسات الاستيطان فى الضفة الغربية وقطاع غزة . . وأيضاً الأحزاب العربية التى رددت مستشاروها أكثر من مرة أنهم يعتبرون ممثلها مضمونى التأييد دون أن يكون لهم تمثيل على مستوى الوزارة .

مصلحة حركة شاس تتمثل فى الانضمام إلى الحكومة لضمان تأجيل بحث الملفات الداخلية الساخنة المتعلقة بمواضيع من نوع العلاقة بين الدين والدولة وموازنات المعاهد الدينية التابعة لها وانصهار المتدينين فى الجيش، خاصة وأن القاعدة التى وضعها باراك لتمثيل هذه الأحزاب داخل مجلس الوزراء تتيح لها الفوز بأربع وزارات على الأقل .

من المؤكد أن اللجنة التنفيذية العليا لحركة شاس قاست فى الأيام الأخيرة مصالحها الأنية والمستقبلية بمقياس البراجماتية البحتة، فهى غير مستعدة للتنازل عن حقها فى المشاركة فى التشكيل الوزارى القادم وترك الساحة لمن هم أقل منها تمثيلاً داخل الكنيست للمشاركة فيها، والاكتفاء بدور غير مضمون الأبعاد من داخل صفوف المعارضة . . وهى تتخوف فى الوقت نفسه من إمكانية تعرض رئيسها لتنفيذ حكم بالسجن لمدة خمس سنوات فى سبتمبر القادم (١٩٩٩) فى حالة تأكيد للحكمة العليا للحكم الصادر ضده، مما قد يُصيبها فى حالة انحسار الأضواء عنها خارج مجلس الوزراء بالكثير من الانتكاس .

لذلك نقول إن تضحية حركة شاس برئيسها الحالى بعد مداولات مكثفة مع زعيمها الروحى الحاخام «عوفاديا يوسف» وبعد صفقات مع حزب إسرائيل الواحدة عبر مفاوضات يهود باراك، ستحقق لها ثلاثة مكاسب كبيرة فى وقت واحد :

الأول: التقارب المضمون مع حزب إسرائيل الواحدة، والذي لن يتيح لها الفرصة فقط لاختيار أفضل ما يُعرض عليها من مناصب وزارية، ولكن ربما للتدخل بإبداء الرأي في من يحق له من الأحزاب الصغيرة أن يدخل إلى دائرة الائتلاف الحاكم الذي تربيع هي على قمته الثانية.

الثاني: التخلص مؤقتاً من ظلال شبهة الفساد التي يمثلها رئيسها السابق الذي تتوقع المصادر الحزبية والقضائية أن يَفشل في الحصول على البراءة من التهم المنسوبة إليه عندما تنظر المحكمة العليا قضيته في سبتمبر القادم، فبعد الاستقالة. . إذا اضطر درعى إلى قضاء عدة سنوات في السجن، فسيفضيها بصفته عضواً عادياً في الحركة وليس رئيسها.

الثالث: ابتعادها عن استقطاب اليمين بقيادة الليكود، يعنى احتفاظها بالقدرة على التمسك بمنهجية رؤيتها للقضايا الاجتماعية والاقتصادية والدينية التي تبناها، كما يعنى في الوقت نفسه عدم المساهمة في الحرب الثقافية التي يستعد اليمين لإشعالها.

من ناحية أخرى يمكن القول إن انضمام حركة شاس إلى التحالف الوزاري الذي يسمى باراك إلى تأليفه منذ إعلان فوزه بالانتخابات الإسرائيلية في ١٧ مايو الماضي (١٩٩٩)، سيجب له تحقيق عدة مكاسب ما كان له أن يتوصل إليها إذا اضطر إلى ترؤس حكومة محددة، منها:

١ - تشكيل تحالف موسع يحظى بتأييد غالبية برلمانية كبيرة (قد تصل إلى ٧٧ عضواً من أعضاء الكنيست) دون الاعتماد على الأحزاب الأكثر تشدداً سواء الدينية منها أو العلمانية.

٢ - امتصاص غضب الأحزاب العربية التي لم تتوافر بعد الحاجة إلى الاستعانة بها في التشكيل الوزاري حيث إن العديد مما تتضمنه برامجها يتفق إلى حد بعيد مع برنامج شاس الذي بنى العمل على تنفيذه على المستوى السياسى والجماهيرى.

٣ - ضمان استقرار حكومى لا يتعرض بين الحين والآخر إلى طرح الثقة به مما يجعله قابلاً لعرض التنازلات على الأطراف المشاركة في حكومة محدودة أو على بعض تيارات المعارضة لضمان بقائه في السلطة.

٤ - استغلال التوافق العام الذى سيجرس على أن يسود حكومته لتقديم رؤيته الشاملة لمستقبل علاقات بلاده السلمية مع السلطة الفلسطينية من جهة ودول الجولر من ناحية ثانية والدول العربية ككل من ناحية ثالثة .

٥ - وجود شاس داخل الحكومة سيضمن لباراك إضعاف الجبهة العربية التى كان الليكود يأمل فى تشكيلها داخل الكنيست ؛ خاصة وأنهما معاً يكونان أكبر تجمع معارض بغض النظر عن هامش الاختلاف الحزبى والسياسى الواسع بينهما .

فوز باراك وحزب إسرائيل الواحدة بانتخاب ١٧ مايو الماضى (١٩٩٩) لا يكفى وحده لإحداث التغييرات المطلوبة عربياً وعالمياً فى مجال سياسات إسرائيل الداخلية والخارجية ، فالرجل وحزبه لا يختلفان كثيراً فى توجهاتهما عن غالبية الأحزاب السياسية الأخرى فى إسرائيل خاصة فى ما يعرف «بالثوابت المشتركة» التى جعلته يطلق «لاءاته الأربعة الشهيرة» قبل مرور ساعات على إعلان فوزه .

ولكن الرجل وحزبه يختلفان عن تنياهو وتحالف الليكود حول ما يمكن تسميته اصطلاحياً «بهوامش الثوابت» ونعنى بذلك مقدار التنازلات التى يمكن أن تُقدم عليها حكومته الموسعة فى مقابل تماسك الموقف العربى على كافة المستويات خاصة بعد تجربة الهرولة التى مارستها بعض الأنظمة العربية لعدة سنوات .

صحيفة الزمان - ٢٥ يونيو ١٩٩٩



احذروا.. شارون شكاك بطبعه!

كتب «نحمة دواك» فى صحيفة ידיעות أحرونوت بتاريخ ٨ الجارى (ديسمبر ٢٠٠١) «بعد عدة أسابيع سيدخل شارون إلى ديوان رئاسة الوزراء ومن حوله مجموعة من الأشخاص الذين رافقوه على امتداد السنوات الأخيرة، وليس من المتوقع أن يشغل كل هؤلاء المقربون مثل ابنه عمورى مناصب حكومية وإنما سيكتفى بالاستفادة من خبراتهم فى مجالات «الاستشارات الوفية» التى تبيعهم داخل دائرة رئيس الوزراء الرسمية على مستوى ما يعرف «باجتماعات نهاية الأسبوع التى سيعقدها فى مزرعته الخاصة لاتخاذ القرارات الهامة»!! .

يقول كاتب المقال : «إن شارون شخص مُنظم ولكنه شكاك بطبعه، التفتُ حوله مجموعة من المعجبين به الذين يقولون نعم لكل ما يصدر عنه وهو برغم تَعوده على استشارة المقربين منه كما كان يفعل باراك، إلا أنه يختلف عنه، فى أنه يُصغى إليهم وأحياناً يسجل فى دفتر خاص به ما يستخلصه من آرائهم، أما القرارات فيتخذها بمفرده أو بعد التشاور مع أفراد عائلته .

المقربون الشارونيون انقسموا بعد إعلان فوزه برئاسة الحكومة إلى قسمين : الأول يتولى الإعداد للحطة عمله داخلياً وخارجياً خلال المائة يوم الأولى من حكمه بالارتكاز على نقطتين : الأولى معالجة المسائل الملحة داخلياً . . والثانية إعداد مسودات الاتفاقات الائتلافية المستقبلية، أما الفريق الثانى فيتولى مراجعة ما يتمخض عنه عمل الفريق الأول من توجهات .

يقول نحمة إن رجل الدعاية «رؤبين أدلر» الذى وضع إستراتيجية حملة شارون الانتخابية التى قامت على «السلام، الوحدة، الأمن» سيقوم بدور مستشاره للشئون الخارجية .

صديق العائلة المحامي «دوف فيلسجس» الذى ترافع عن شارون فى دعوى التشهير التى رفعها منذ سنوات ضد مجلة تايم الأميركية، وأرسله إبان الحملة الانتخابية إلى قيينا مع ابنه عمورى (ابن شارون) لعقد لقاء للتعارف مع ممثلى السلطة الوطنية الفلسطينية، فمن المحتمل أن يبقى تحت الطلب لإنجاز مهمات صعبة ذات طبيعة خاصة.

أما أروى دان الصحفى اللامع الذى قال يوما «من لم يرغب فى أن يرى شارون رئيسا لهيئة الأركان المسلحة فسيرفع له اليد بالتحية عندما يتولى وزارة الدفاع». فقد صدق توقعه. مما دفعه إلى القول بعد انتخابه (أى شارون) لرئاسة تحالف الليكود منذ أكثر من عام ونصف «من كره أن يرى شارون وزيرا للدفاع فسيرضخ عند اختياره رئيسا للوزراء». وقد صدق حدسه للمرة الثانية، هذا الرجل يتنبأ له الإعلام الإسرائيلى بأن يتمتع بحظوة واسعة لدى شارون بعيداً عن المناصب الرسمية. حيث من المنتظر أن يؤدى دوراً إعلامياً من وراء ستار.

ومن المحتمل أن يشارك أورى دان فى هذا الدور، الخبير السياسى «إيال أراد» ومكتبه الفنى المتخصص الذى سيؤدى دور المستشار الاستراتيجى لرئيس الحكومة. . خصوصاً فيما يتعلق «بقضايا استطلاعات الرأى العام وتوجهات الشارع الإسرائيلى حيال المسائل الداخلية والخارجية، وما يوصف بأنه مؤشر الصعود والهبوط فى بورصة الأحزاب والتكتلات والتحالفات السياسية.

من المتوقع أن يتولى اللواء احتياطى «رعنان جيسين» رئاسة مكتب الصحافة الحكومية. وأن يصبح روى يسرائيلى مسئول التنسيق الأول بين مكتب رئيس الوزراء والكينست من جهة وبينه وبين الكتل الداخلة فى الائتلاف الحكومى من جهة ثانية.

أما «لينور شفينكلشتاين» أو «الطفل المدلل» كما تصفه وسائل الإعلام الإسرائيلى فسيكون كما كتب نعمة دواك «المساعد الشخصى لشارون» الذى يحمل حقينه ويعد له أوراقه التى يحتاج إليها وفق جدول أعماله اليومى.

وستتولى ميراف كاترينيلى أعمال السكرتارية الشخصية لشارون بعد أن تعرف على قدراتها فى مقر الليكود لعدة أشهر، أما رئاسة سكرتارية مكتبه كرئيس للوزارة

فتتولاها «الأسطورة ميريت داتون» وذلك لصغر سن ميراف ومحدودية خبرتها على مستوى العمل الحكومي .

يبقى ابن شارون البالغ من العمر ٣٢ سنة الذى عمل مديراً للفريق الذى تحمل مسئولية الدعاية الانتخابية له حيث يحظر القانون «توظيف أبناء أسرة رئيس الوزراء فى مناصب رسمية» ، لذلك كما يقول كاتب المقال «ليس من المستبعد أن يشغل شارون الصغير منصب المستشار لواحد من الوزراء مما سيُمكنه من مواصلة العمل بالقرب من والده» .

فى اليوم نفسه قال ألوف بن فى صحيفة هآرتس «ثمة من يتوقع أن يتغير شارون بفعل السحر إلى رجل سلام وأن يتمم شخصية شارل ديغول الفرنسى وأن يُسارع إلى منح الفلسطينيين الاستقلال كما حصل الجزائريون على استقلالهم» .

ويعلق على هذه الأمنية قائلاً «هذا هراء» ، فالظروف التاريخية مختلفة من حيث الجوهر . . الحساسية تجاه الحرب عند اليهود بعيدة عن التشبه بحساسية الحرب فى الجزائر . . ليس هناك فواصل بمئات الكيلومترات بين اليهود والفلسطينيين كما كان الحال بين الجزائر وفرنسا ، كما أن شارون ليس ديغول .

يرى الكاتب أن شارون يريد السلام «وَفَقَ رؤيته» ؛ لأنه سيكتفى بتوفير الهدوء بعد وقف أعمال العنف مقابل «أقل ثمن إقليمى يسده لياسر عرفات» وهذا فى رأيه هو التفويض الذى حصل عليه من الجمهور الإسرائيلى الذى صوت لصالحه . . ويتوقع ألا تشهد فترة حكمه توقيع اتفاقيات هامة مع السلطة الفلسطينية ؛ لأنه ليس من خطته أن يسمى إلى تحقيق تسوية دائمة ، فهو يتحدث عن تسوية مرحلية بعيدة المدى يقام على ضوئها دولة فلسطينية مصغرة فى المناطق الموجودة اليوم تحت سلطة عرفات .

على الجانب الآخر يقول ألوف بن «من غير المنتظر أن يُوقع عرفات على اتفاق مثل هذا فهو على معرفة طويلة بإسرائيل سيئة السمعة ، ويعانى عدم استقرارها السياسى ، وله تجربة طويلة مع أكثر من حكومة عمدت إلى دراسة الاتفاقات التى ورثها عن سابقتها وكلها كانت تلجأ دائماً إلى تأجيل تنفيذ بنود الانسحاب من الضفة وغزة وإلى تسويق تواريخ الالتزام بتعهداتها» .

ويكشف الستار في الوقت نفسه عن أن قيادات السلطة الفلسطينية تتوقع ألا يصمد شارون في الحكم فترة طويلة؛ لذلك أعلنت تمسكها بإحراز تسوية دائمة تتضمن القدس وحق العودة، وهنا يتساءل الكاتب «أين الشريك الإسرائيلي الذي يقبل بالجلوس حول مائدة المفاوضات للتباحث مع الجانب الفلسطيني - حول هذه الأمور الشائكة».

من هذه النقطة على وجه التحديد يبدأ «تسفي ريخلبسي» مقالته في اليوم نفسه بصحيفة معاريف قائلاً: «في السنوات الخمس والشهور الأربعة الماضية منذ بدء تطبيق اتفاق أوسلو الثاني، استبدلت الجماهير الإسرائيلية خمسة رؤساء وزارات لا لشيء إلا لأنهم اقتربوا من نقطة التسوية الشاملة والكاملة التي يترتب عليها إنهاء الاحتلال». وترجع هذه المأساة في رأيه إلى أنه «قد يكون من السهل إنهاء حالة الاحتلال أولاً من داخل أدمغة الإسرائيليين أنفسهم».. إنها حالة مرضية مستعصية، أو كما يصفها هو حالة عمى وانقسام في الشخصية أصبح شعارها «معظم الأرض مقابل السلام». ينتقل تلقائياً من حكومة إلى أخرى بغض النظر عن الخلافات الحزبية التي تحكم فلسفة كل منها في إدارة شئون البلاد!!..

ويربط الكاتب هذه الظاهرة المرضية بحكمة إسرائيل غير العملية التي تحيل كل ما هو صعب في حياتها السياسية إلى «حالة اللاوعي»، حدث هذا بعد اغتيال إسحاق رابين.. وبعد فشل بيريز في التقدم بعده خطوة واحدة في طريق السلام.. وبعد انهزام نتنياهو أمام الأفكار الرجعية.. وبعد تهميش دور باراك أمام الضغوط اليمينية، مما يجعله (أي الكاتب) يتساءل كيف لا يُصر زعماء إسرائيل بعد هذه التجارب الفاشلة على تطبيق تجربة الخروج من صحراء سيناء المصرية على إستراتيجية الخروج من أراضي الضفة وغزة التي تضم داخلها نحو ثلاثة ملايين فلسطيني!!..

في ضوء هذا التحليل يرى «تسفي ريخلبسي» أن تغلغل عقيدة الاحتلال في نفوس الإسرائيليين دفع بعض الكتاب والمحللين إلى القول بأن حقوق الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم لا تنطلق من مبادئ أخلاقية، كما أنها تتعارض مع حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره.

وهذا يدل دلالة قاطعة على ارتكاز الشوايت الإسرائيلية على أساليب التطهير العرقي، وهو ما تعكسه سياساتها العنصرية على امتداد العقود الطويلة منذ فكر اليهود في احتلال أرض فلسطين العربية في بداية القرن الماضي. . . وما يمثل موقفها الدموي من انتفاضة الأقصى المباركة منذ ما يقرب من خمسة أشهر! . .

الوفد - ١٨ ديسمبر ٢٠٠١

• • •

حزب العمل باع نفسه من أجل حفنة حقائب

فى حكومة شارون

هناك شبه إجماع على أنها انتهازية سياسية! فبعد تسعة عشر شهراً من التعاون الإيجابى بين حزب العمل الإسرائيلى وتجمع الليكود من داخل ما عرف بحكومة الوحدة الوطنية، أعلن وزير الدفاع السابق بنيامين بن أليعازر استقالته هو ووزير الخارجية شمعون بيريز من هذه الحكومة بعد خلاف حول الميزانية السنوية لدولة إسرائيل .

انتهازية سياسية بكل ما يعنيه المصطلح من معان ظاهرة وباطنة ؛ لأن التوصل لمدة تزيد عن عام ونصف العام والسعى حثيثاً لتنفيذ الأوامر والتعليمات العسكرية التى تصدر عن مجلس الوزراء المصغر الذى يتكون من الوزارات السيادية والأجهزة الأمنية بغرض إقناع الشعب الفلسطينى بالقتل أو بالطرد من دون اعتراض أو حتى شجب . . ثم الاستقالة لأسباب واهية، هو فى حقيقة الأمر لعبة سياسية لها أوصاف يعف عنها القلم . . ومواصلة الدفاع عن هذه الأعمال العنصرية كذباً وبهتاناً وتبريرها دعائياً لدى حكومات الغرب وعلى مستوى جميع المحافل الدولية ثم الاستقالة لخلاف حول الميزانية، هو أمر يصعب إقناع الآخرين بصدقته وشفافيته!! . .

لقد سعى حزب العمل إلى الكراسى الوزارية أملاً فى البقاء لامعاً على الساحة السياسية الإسرائيلية داخلياً وخارجياً : داخلياً للحفاظ على العلاقة الحزبية التى تربطه بقواعده الجماهيرية خشية أن يفقدها بسبب عدم مشاركته فى حكومة إسرائيل . هذا السعى الذى ألزمه بتنفيذ سياسات حكومة شارون العسكرية وفرض عليه أن يكون صوت سيده خارجياً، حوله من حزب له فكر وفلسفة تختلف عن فكر وفلسفة شريكه

الأساسي في حكومة الوحدة الوطنية، إلى مجموعة من المحتالين السياسيين الطامعين في السلطة على حساب المبادئ التي تأسس عليها حزبهم.

يقول «مورخاي جيلت» في صحيفة يديعوت أحرونوت «لقد شخص شارون في أقطاب حزب العمل مرضاً مستعصياً، وهو الحرص على التمسك بالمقعد الوزاري بأي ثمن! ولما عينهم في وزارتي الدفاع والخارجية، كان في حقيقة الأمر يعطيهم المعاول لحفر قبورهم بأيديهم، وكان ينتظر اللحظة المناسبة لإلقائهم فيها. وقد حانت هذه اللحظة عندما أخطئوا في إجراء حساباتهم». وهذا يؤكد أن الخلاف حول ميزانية المستوطنات/ المستعمرات ليس إلا محاولة لكسب جزء من الرأي العام الإسرائيلي الذي افتقده حزب العمل على امتداده أشهر طويلة، من هنا لم يكن مستغرباً أن يفضح شارون هذا السبب الواهي من فوق منبر الكنيست، مشيراً إلى أن مبلغ الـ ١٤٥ مليوناً المخصصة للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة وغزة لا يشكل سوى ريع في المائة من إجمالي الميزانية العامة للدولة. اللافت أن أليعازر عندما وقف في البرلمان الإسرائيلي موضحاً أسباب استقالته أكد بأكثر من صيغة أنه لا يدعو إلى خفض أو تقليص المبالغ التي رصدت للإففاق على سكان المستوطنات، والتي يرى أنه من الواجب إنفاقها على الفقراء من أبناء إسرائيل!

حزب العمل يتذكر الآن أن حكومة الليكود برئاسة شارون التي كان إلى وقت قريب يمثل ذراعها التي تنفذ بها سياستها العنصرية العسكرية والخارجية، استثمرت في بناء المستوطنات/ المستعمرات وتسليح سكانها أكثر مما استثمرت في مجالات خدمة للمجتمع ككل، يتذكر الآن فقط أنها دمرت الخدمات الاجتماعية وهمشت التأمين الوطني لحساب المستوطنات وحماية سكانها. يتذكر الآن أن تقليص ميزانية التعليم والصحة لحساب ميزانية القوات المسلحة التي فشلت في وأد انتفاضة الشعب الفلسطيني. قد عاد على المجتمع الإسرائيلي بنتائج اجتماعية وخيمة حيث اتجه الثنات من تلاميذ المدارس الحكومية إلى المعاهد الدينية. يتذكر الآن فقط أنه ساهم في ضخ ملايين الدولارات من التبرعات والهبات والقروض من الحكومات الغربية والبنوك والمؤسسات المالية والأوروبية والجاليات اليهودية إلى خزنة حكومة شارون المترنحة، مما ساعد بشكل فعال على توفير الأموال التي تُنفق منها على المؤسسة

العسكرية وأجهزة الأمن فقط من دون الالتفات إلى مسئولياتها الأخرى سواء كانت اجتماعية أو تعليمية أو صحية ! .

استقالة «بن أليعازر» من حكومة شارون جاءت متأخرة جداً، لأنها لن توفر له المقومات التي تساعد في التنافس على زعامة الحزب بعد أيام معدودة مع منافسه الأقوى «إمram ميتزنا»، فلن يتمكن خلال الفترة الباقية إلى يوم ١٩ من الشهر الحالي (نوفمبر ٢٠٠٢) من أن يُعيد إلى الناخب الملتزم بمبادئ حزب العمل ثقته في تجديد رئاسته للحزب . ولن يكون قادراً على إقناع القاعدة العريضة من الأعضاء بجدوى تجديد الثقة به بعد أن أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنه قابل لأن يكون في حذاء الآخرين .

وحتى لو فاز (بن أليعازر) لأسباب داخلية برئاسة الحزب فلن يكون قادراً على رفع شعارات جديدة تميزه عن مرشح الليكود سواء كان شارون أو نتنياهو، لكى يشكل حكومة إسرائيل بعد الانتخابات العامة القادمة؛ لأنه انغمس إلى أذنيه في السياسات العنصرية بعد أن شارك في سياسات زادت من أساليب إسرائيل الاستعمارية وضخت الأمن والسلامة باعتبارهما من أدواتها العنصرية .

تنبأ «إيلي جاليلي» في صحيفة هآرتس أن يستقيل حمانم حزب العمل من الحزب وينضموا إلى حزب ميرتس إذا أعيد انتخاب إلعازر رئيساً له ! وذلك كوسيلة لزيادة فاعلية خريطة اليسار الإسرائيلي ، وهذا يعنى أن حزب العمل يعاني هزة سياسية وحزبية شديدة الوطأة ستحد إلى حد كبير من قدرته على المنافسة في الانتخابات العامة القادمة . . وتقول الكاتبة الصحفية «حتى تولى بن أليعازر قيادة المعارضة البرلمانية داخل الكنيست خلفاً لـ «يوسى سريد» سيكون أمراً باعثاً على الضحك والسخرية ؛ لأن صوتها (المعارضة) سيصدر آنذاك من حنجرة شخص كان إلى وقت قريب وزيراً للدفاع في حكومة شارون» .

الانتهازية السياسية التي مارسها حزب العمل في قبوله الاستوزار ضمن حكومة وحدة وطنية لا تعترف بحقه في أن يكون له رأى داخل تشكيلها أضرت به جماهيرياً، وسينعكس ذلك بشكل ملحوظ عندما تبدأ قياسات الرأى العام التي تواكب الاستعداد لخوض الانتخابات العامة القادمة في إسرائيل . . وانتهازته السياسية عندما انسحب

بعد أكثر من عام ونصف من حكومة شارون لأسباب واهية وعديمة التأثير كشفت عن خواتمه واضمحلال اليسارية السياسية التي يدعى حتى الآن أنه يمثلها، وسيحدد كل ذلك من قدرته على المنافسة .

لذلك نقول من الآن لمن يراهنون على إمكانية فوزه في الانتخابات المرتقبة إن رهانهم خاسر لأن الحزب الذي يتوهمون أنه قادر على تشكيل حكومة إسرائيل القادمة باع مبادئه وقد الكثير من قيمه ولم يعد يتمتع بالمصداقية التي تؤهله للاحتفاظ بشقة كوادره حتى يعطوه أصواتهم ويمنحوه ثقتهم ويكونوا على يقين أنه سيحقق ما وعد به .

صحيفة الزمان ١٥ نوفمبر ٢٠٠٢



الانتخابات الإسرائيلية

وحق الشعب الفلسطيني في التأثير عليها!!

سيشارك عرب ٤٨ مع غيرهم من سكان إسرائيل في الانتخابات التشريعية التي ستجرى بها قبل نهاية شهر يناير القادم (٢٠٠٣) لاختيار مجلس نيابي جديد، يعقب ذلك تكليف رئيس حزب الأغلبية بتشكيل حكومة البلاد. ولأنهم يشكلون عددًا حوالى خمس سكان البلاد، فمن المتوقع أن يكون لهم تأثير مباشر في تحديد رئيس الوزراء الإسرائيلي القادم خاصة إذا استطاعوا كما طالبنا مرارًا من قبل أن يتحولوا إلى ما يُعرف بالكتلة الانتخابية البندولية التي تحسم حركتها نسبة الفاتر من بين المرشحين على مستوى الحزبين الكبيرين . . العمل والليكود.

لا يمكن لنا أن ننكر أن الدولة التي نصف نفسها بأنها الديمقراطية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط أبعد ما تكون عن الممارسات التي يُملحها الأخذ بهذا النوع من النظم الحاكمة . . فلا هي توفر نفس الحقوق لكل سكانها ولا هي تقبل بالرأى الآخر ولا هي تساوى بين مواطنيها في الحقوق ولا هي تساوى بينهم في المعاملة البوليسية من حيث التفتيش والتحقيق والترص وتنفيد الأحكام، وعلى الرغم من ذلك نؤكد أن تمسك الكتلة العربية داخل دائرة إسرائيل الانتخابية الواحدة بمنهجية التحرك الانتخابي الواعى الذى يسترشد برأى لجنة مشتركة من جميع الأحزاب والكتل الذى يلزم كل من له حق الانتخاب بتنفيذه، سيضع فى يدها (الكتلة) قوة لا يُستهان بها للتأثير المباشر على سير الانتخابات الإسرائيلية التشريعية القادمة وتحديد نسبة معقولة من نتائجها.

فلو كان الميل المشترك نحو حزب العمل هو الأرجح «المؤشرات كثيرة على ذلك» فلا بد من التنسيق الفورى علنيًا حول مجموعة من المبادئ والاشتراطات الجماهيرية

التي تشهد عليها ونعميها الأفكار الحزبية التي اختارت مؤخراً «عمرام مستناع» رئيساً للحزب وهزمت رئيسه السابق الانتهازي الذي تولى حقبة الدفاع في حكومة الائتلاف الوطني برئاسة أرييل شارون. . التنسيق المطلوب لا بد أن يكون على رءوس الأشهاد، فقد سبق لبعض الكتل العربية أن أبرمت تعهدات مع حزب العمل خلال فترة الاستعداد للانتخابات التشريعية سابقة، ولكنه لم يف بها بعد فوزه؛ لأن ما وعده كان أولاً في السر، وثانياً لأنه كان فردياً وليس جماعياً، مما وفر له «حزب العمل» مبررات ودواعي التنصل أو التسويف في الوفاء بما اتفق عليه.

التنسيق المطلوب لا بد أن يأخذ في اعتباره أهم المطالب التي يُجمع عرب ٤٨ وعرب الأراضي المحتلة عليها، ونعني بذلك تحديداً الانسحاب من الأراضي التي تحتلها إسرائيل عسكرياً ومن المستعمرات المقامة فوق هذه الأراضي، إلى جانب قيام دولة فلسطينية غير منقوصة الحقوق والسيادة. . التنسيق المطلوب لا بد أن يركز على السلام والأمن لكل شعوب المنطقة؛ لأن تلوين هذا المطلب الأساسي بلون عنصري أو ذاتي لن يُجدي بعد اليوم نفعاً.

ليس عيباً أن يكون للكتلة العربية داخل إسرائيل رأيها الإيجابي الموحد الذي نسوقه خلال فترة الاستعداد لإجراء الانتخابات التشريعية، خاصة أن الكنيست وافق مؤخراً على وقف العمل بنظام الانتخاب الشعبي لرئيس الحكومة وأعاد الوضع إلى ما كان عليه قبل الانتخابات التي جاءت بينامين نتنياهو وإيهود باراك وأرييل شارون إلى رئاسة الوزارة، وذلك بمنح رئيس الدولة الحق في اختيار ممثل الحزب الذي فاز بأكثرية المقاعد النيابية رئيساً للوزارة.

الملاحظة التي لا تخفى على أي من المحللين هنا في أوروبا أن الانتخاب الشعبي لرئيس الوزراء الإسرائيلي أقرز ثلاثاً من الشخصيات التي لم تُفلح في الوفاء حتى بتعهداتها التي بذلتها في المؤتمرات الحزبية والجماعية وخرجوا كلهم دون أن يكملوا فترة الرئاسة (أربع سنوات) وأجبروا جميعاً على إجراء انتخابات تشريعية قبل موعدها. . وكلهم وعدوا بتحقيق السلام والأمن للشعب الإسرائيلي في أسرع وقت ممكن، وعبر حجم محدود من التنازلات، ولم تثبت مصداقية هذه الوعود؛ لأن أصحابها غرتهم القوة الفاشمة وزينت لهم أفكارهم العنصرية أنهم قادرون على فرض

كل شيء بالحديد والنار وبالتدليس والتزييف . وكلهم اصطدموا بالشعب الفلسطيني المناضل من أجل حريته واستقلاله وحقه في دولته المستقلة ذات السيادة .

سبق للكتلة الإسلامية داخل إسرائيل أن امتنعت عن التصويت عبر صناديق الاقتراع التي أتت بإيهود باراك رئيساً للوزراء مما أضعف صوت عرب ٤٨ . . وبالتالي تأثيرهم ، وترتب على ذلك أنها لم تغز في تلك الانتخابات سوى بنائين عربيين فقط . . في الانتخابات التي أتت بشارون رئيساً للوزارة الإسرائيلية أمكن تلافى تفرق الكتلة الانتخابية التي تمثل عرب ٤٨ ولذلك فازوا بأحد عشر مقعداً .

لم تتعود حكومات إسرائيل التي تدعى الديمقراطية الإنصات لرأي معارض من بين تركيبها البشرية . . سواء كان هذا الصوت إسرائيلياً أو عربياً ، وهي إذا كانت تزدرى آراء اليهود من أبنائها!! فهل من الإمكان أن تستمع للعرب من سكانها؟ يقول عكفيا الدار في صحيفة هآرتس : «أعادت الأزمة السياسية التي جلبتها حكومة شارون على البلاد قضية الشريك العربي إلى الواجهة ، لذلك لا بد من الاستماع إليه ليس بالضرورة في كل شيء خاصة فيما يطرحه حول موضوع حق العودة ، ولكن رأيه يحتمل الكثير من الصواب إذا ارتبط بالسلام والأمن والحد من الإنفاق العسكري لدعم ميزانيات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية» .

وهناك كثيرون غير هذا الكاتب الذين أرفقهم عدم الاستقرار الذي تسببه قيادات وزعامات إسرائيلية لا ترى إلا نفسها ولا تؤمن إلا بمطالبها ولا تعتق إلا مبادئها ، وهم يشجعون في حدود رؤيتهم الأكثر اتساعاً السياسات التي تُساهم في وضع حد للقلاقل التي يعانيتها المجتمع الإسرائيلي ومن بينها تفكيك المستعمرات/ المستوطنات والانحساب من الضفة الغربية وغزة والموافقة على إقامة دولة فلسطينية وإرساء قواعد ثابتة للتعامل مع الشعوب العربية بما فيها الشعب الفلسطيني ليس من بينها التمييز العنصري أو الاستعلاء الجنسي .

يقول الكاتب «عنا اتار» في الصحيفة نفسها «استمرار الكذب من جانب النخب السياسية أدى إلى إهدار موارد البلاد مما تسبب عنه انخفاض قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الأساسية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والاجتماعية والتخطيط لمستقبل آمن ومستقر لأبناء الغد» .

أما الكاتب «بوعز غاهون» فينظر إلى المستقبل نظرة متشائمة حيث يتنبأ في مقال له بصحيفة معاريف بأن يتوالى ضياع الأيديولوجية التي بنيت عليها دولة إسرائيل . . وفي رأيه أن حزب مفدال الذي يرفع شعار «دولة إسرائيل لليهود فقط» فشل في تطبيق هذا المفهوم لسنوات طوال، وعليه أن يُغيّر منه . ويتساءل الكاتب : «هل مثل هذه الدولة تكون ديمقراطية؟» . . أما حركة شاس الدينية فهي في رأيه مُشرقة على الإفلاس السياسي والمادى ؛ لأن قاداتها «اعتادوا على الكراسى الوزارية التي أبعدهم عن ناخبيهم وعن أهدافهم التي تخدم في المقام الأول دولة إسرائيل» ، ويتوقع الكاتب في نهاية تحليله أن يفقد كلا التيارين عدداً من المقاعد في الانتخابات التشريعية القادمة .

أما المحلل السياسي سيما كيدمون فيؤكد في صحيفة يديعوت أحرونوت أن «الأفكار السياسية» التي عبر عنها عمرام متسناح سواء أثناء حملته الانتخابية للفوز برئاسة حزب العمل أو في مرحلة التمهيد لخوض معركة الانتخابات التشريعية ، هي الأكثر اتساقاً مع احتياجات غالبية الشعب الإسرائيلي . . لذلك يُروج لانتخابه بغالبية تسمح له بتشكيل حكومة حزبية «لأنه في هذه الحالة فقط سيكون قادراً على تحقيق عودته الانتخابية في الانسحاب من الضفة وغزة وإخلاء المستوطنات والتفاوض من أجل الاتفاق على شكل الدولة الفلسطينية المجاورة لإسرائيل» .

هل في الإمكان خلق توافق تكتيكي خلاق بين عرب ٤٨ المقيمين داخل إسرائيل وعرب الضفة الغربية وغزة بمعرفة كل التيارات الفاعلة داخل كل منهما؟ ليتحقق من ورائه تحرك عربي واع ذو تأثير إيجابي على مجربات المعركة الانتخابية التي تشهدها إسرائيل بعد حوالي شهرين بما يعود بالفائدة القصوى على حق الشعب الفلسطيني في الحرية وفي إعلان دولته المستقلة!! . .

الوحد - ٢٠٠٢ ديسمبر ٢٠٠٢



التنافس السياسى بين شارون ونتنياهوو

على مزيد من التطرف .. وليس من أجل السلام

اجتمعت اللجنة المركزية لحزب الليكود مساء الأحد ١١ الجارى (يناير ٢٠٠٣)، وصوتت بغالبية ٥٩٪ من مجموع الأعضاء الحاضرين وعددهم ٢٦٠٠ عضو على قيام دولة فلسطينية بناء على ما جاء فى بطاقة الدعوة التى وجهت إليهم للمشاركة فى هذا الاجتماع، وعلى الرغم من رفض أرييل شارون لهذا الاقتراح وتمسكه بما أسماه تعهداته بإقامة دولة فلسطينية متروعة السلاح وتأكيد أنه المسئول عن سياسة إسرائيل هو مجلس الوزراء وليس اللجنة المركزية لحزب الأغلبية، إلا أن معظم التقارير التى صدرت فى أعقاب هذا الاجتماع من داخل إسرائيل ومن العواصم العالمية تتوقع أن يقوم رئيس الوزراء الإسرائيلى بموجة جديدة من العنف والتطرف تجاه الفلسطينيين لكى يستعيد ثقة ممثلى أقصى التطرف داخل الجناح اليمينى.

تنبأت معظم التحاليل السياسية بما وقع داخل اللجنة المركزية لحزب الليكود وبنّت توقعاتها فى ضوء عدة اعتبارات: منها الترتيبات التى وضعها مستشارو نتنياهو منذ الآن لضمان فوزه بالانتخابات العامة القادمة التى ربما تجرى فى غير موعدها فيما لو انهار الائتلاف الذى تشكل منه حكومة شارون الحالية ولم يتمكن من ترميمه بتقارب أكثر نحو اليمين.. ومنها بعض الأضواء اللامعة التى أحاطت بصورة نتنياهو فى الفترة الأخيرة بعد زيارته لأمريكا وبريطانيا مندوباً عن حكومة شارون لكى يشرح للرأى العام فى كل منهما أسباب لجوء إسرائيل إلى «شىء من العنف فى تعاملها مع الفلسطينيين» لكى تتمكن من القضاء نهائياً على مصادر العنف ومنابع الإرهاب!!.

استعد ننتيا هو جيداً لاجتماع اللجنة المركزية لحزب الليكود على ثلاثة محاور أساسية: الأول تعمده المزايدة على شارون في كل ما يتصل بأعمال العنف والعنصرية التي تقوم بها حكومته تجاه الشعب الفلسطيني منذ أكثر من ثلاثة عشر شهراً وخصوصاً على امتداد الأسابيع الستة الأخيرة. . الثاني تبنى الشعارات التي يطلقها أقصى اليمين الإسرائيلي المتطرف وقادة المستوطنين الذين يطالبون شارون بالقضاء على الرئيس ياسر عرفات وترحيل الفلسطينيين بعيداً عن الضفة وغزة. . الثالث الترويج لقدرته على الوقوف بمزيد من الصلابة ضد الضغوط الأمريكية والأوروبية وعدم التعاطي مع المبادرات العربية.

وهناك من يرى أن بطاقة الدعوة لاجتماع اللجنة المركزية التي نصت على السؤال التالي «هل تقبل بقيام دولة فلسطينية غرب نهر الأردن» كان فخاً نصبه متددى الحفاظ على قيم حزب الليكود بفرض تخيير شارون بين التصويت برفض مثل هذه الدولة وبالتالي إحراق جزء كبير من اتفاقاته مع إدارة الرئيس بوش الابن التي عاد بها من آخر زيارة له إلى واشنطن، وبين القبول بزعة حكومته الائتلافية وربما إجراء انتخابات عامة قبل موعدها .

وتدلل صحيفة هآرتس على الاستعدادات التي قام بها ننتيا هو ومستشاروه داخل لجنة الليكود المركزية بالقول «إن وزارة التعليم ليمور ليفانت اقترحت حلاً وسطاً بين القطبين شارون ومنافسه ننتيا هو يقضى بأن تصادق اللجنة المركزية على البرنامج السياسي للحزب، والذي ينص على رفض أى شكل للوجود الفلسطيني غربى نهر الأردن مع منحهم حكماً ذاتياً، إلا أن قيادى ليكود تمسكوا بتنفيذ ما هو مكتوب فى بطاقة الدعوة». الأكثر من ذلك أن كبار أعضاء متددى الحفاظ على قيم الليكود هاجموا الوزارة وطالبوها بأن تظهر المزيد من الشعور بالمسئولية تجاه وطنها وشعبها بدلاً من استغلال الموقف لتحقيق مكاسب سياسية .

عندما صوت شارون هو ومؤيدوه لصالح إقامة الدولة الفلسطينية بنسبة ٤١٪ لم يفعل ذلك لصالح الشعب الفلسطيني. . وهو عندما يقول إن تصويت اللجنة المركزية للحزب يهدد أمن إسرائيل لا ينطلق من حرصه على ضرورة توافر الأمن والاستقرار بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني؛ لأن الكيان المزمع إنشاؤه وفق الرؤية

الإسرائيلية - الأمريكية المشتركة لن يتمتع بمقومات الدولة لا من قريب ولا من بعيد، فلا هي ذات سيادة على سماؤها وحدودها ولا هي مطلقة اليد في تكوين قواتها المسلحة ولا هي صاحبة حق في اختيار من تعقد معه علاقات دبلوماسية ولا هي متحكمة في مصادرها المائية، وإنما ينطلق من رؤية عنصرية ضيقة.

شكل الدولة الواهية الذي تُصر النظرية الإسرائيلية/ الأمريكية المشتركة على فرضه بالقوة على الشعب الفلسطيني وقيادته ليس وليد ما ترتب على الاجتياح الشاروني العنصري لأراضي الشعب الفلسطيني المحررة داخل الضفة والقطاع، ولكنه كان هو الشكل الذي صمم عليه نتنياهو قبل أن يستبعد عن رئاسة الوزارة، وكان هو الشكل الذي أراده باراك من بعده قبل انفجار انتفاضة الأقصى في نهاية شهر سبتمبر عام ٢٠٠٠.

نقلت مؤخراً صحيفة «جيرزاليم بوست» عن وزير خارجية بريطانيا «جاك استراو» قوله «تتوافر على امتداد دول الشرق الأوسط وإسرائيل قنوات بأن قيام دولة فلسطينية ضمان لآمن وسلامة إسرائيل»، وهذا القول يتوافق لفظياً مع الدعاوى الإسرائيلية ولكنه يختلف جملة وتفصيلاً مع طموحات الشعب الفلسطيني.

فإسرائيل لن ترضى بقيام دولة فلسطينية قوية إلى جوارها وليس لديها استعداد حتى للنزاع عن القدس الشرقية لكي تكون عاصمة لها وهي تريدها مجردة من كافة مقومات السيادة والاستقلال ومحرومة من الاعتماد على نفسها... وتريدها مربوطة إليها من جميع أطرافها بحيث تكون قادرة على القضاء عليها في أي وقت شاءت، حتى هذه الدولة يرفضها أقصى اليمين الإسرائيلي العنصري المتطرف ويتنافس لتقيض مشروعية قيامها نتنياهو مع شارون... أيهما يلجأ إلى عنف وإرهاب أكثر من الآخر للقضاء على حلم الدولة الفلسطينية وفقاً للمقاييس الدولية... وأيهما يلجأ إلى مزيد من الصفعات على وجه هيئة الأمم المتحدة أكثر من الآخر رفضاً لشرعيتها... وأيهما يملك القدرة على كسب عدد أكثر من الشيوخ والنواب ضد إدارة جورج بوش الابن من أجل مواصلة التفاوض عن مزيد من القتل والترويع والتدمير داخل الضفة وغزة!.

ولاية شارون الثانية : إما أن تقود إسرائيل

إلى سلام حقيقى وإما إلى مكارثة!!

لم تنضح بعد التحليلات الأوروبية حول مبررات تصويت الناخبين فى إسرائيل يوم ٢٨ من الشهر الماضى (يونيه ٢٠٠٣) لصالح الليكود؛ ولم يضعوا أيديهم على كيف منح المقترعون ثقتهم لحكومة برئاسة أرييل شارون الذى لم يُحقق لهم أيًا من تعهداته السابقة، فى نفس الوقت كتب الصحفى الإسرائيلى يوئيل ماركوس مخاطبًا أبناء المجتمع الإسرائيلى فوق صفحات صحيفة هآرتس يوم ٢٤ الماضى قائلا: «إذا كانت مستويات حياتكم قد تحسنت، وإذا كنتم تشعرُونَ بأن أمنكم الوطنى أصبح أكثر ضمانًا وأن الأوضاع الاقتصادية قد استقرت، وأن مؤشر بطالة ٣٠٠ ألف يد عاملة كاذب وأن عدد الفقراء والجوعى فى تناقص وأن عزلتنا الدولية حبر على ورق، إذن صوتوا للعودة لليكود برئاسة شارون».

صبيحة يوم الانتخابات تسائل «داقيد جروسمان» فى مقال له بصحيفة يديعوت أحرونوت «هل يوجد فى إسرائيل شخص واحد راضٍ حقًا عن الواقع الذى خلقه شارون داخلنا ومن حولنا منذ مارس عام ٢٠٠١؟ هل يوجد من يود أن تستمر الحياة فى ظل اقتصاد مُحطم وأمان مُنعدم وتجربة نفسية مُفزعة ترتعد فرائصنا من مجرد فكرة الخروج من البيت أو الجلوس فى المطعم أو مجرد ركوب وسائل النقل العامة؟ إذا كان هناك من يود استمرار الحياة بهذا الشكل، فإلى الجحيم إذن الأمل والحلم والسلام، وليعد شارون إلى سدة الحكم مرة أخرى».

المحللون فى كل مكان على ثقة من أن مبررات ما جرى فى إسرائيل يوم ٢٨ الماضى ستتكشف مع تتابع الأيام، خاصة وأن نسبة التصويت للكتيست السادس عشر كما

أعلنتها مصادر الحكومة الإسرائيلية المستولة عن الإحصاءات هي الأدنى منذ ولدت الدولة على أرض فلسطين المحتلة في مايو ٤٨ ، حيث لم تتعد المشاركة نسبة ٦٨,٥ ٪ من أعداد الناخبين المسجلين في الجداول.

حديث الساعة الأكثر أهمية على المستوى الأوروبي والأمريكي يدور حول حكومة إسرائيل القادمة: هل هي حكومة وحدة وطنية أم وحدة علمانية أم حكومة يمينية ضيقة أم حكومة بالاشتراك مع حزبي شينوي واجودات يسرائيل؟! وذلك من منطلق أن المعضلة التي على شارون أن يواجهها عند تشكيل حكومته القادمة أعمق من أن توضع جانباً في هذا التوقيت بالذات. فهو من ناحية دعا إلى «قيام حكومة وحدة وطنية» مطالباً بالالتفاف حول ما يجمع شعب إسرائيل وليس ما يُفَرِّق بين أبنائه من خلال الخطاب الذي ألقاه عقب إعلان المجمع الانتخابي عن فوز حزبه. . . إلا أن هذه الدعوة لا يمكن أن تتحقق دون مصاعب وتنازلات ووعود واتفاقات، ومن ناحية أخرى لم يُحدد بعد موقفاً واضحاً وقاطعاً فيما يتعلق بخريطة الطريق التي طرحتها الإدارة الأمريكية على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي كحل نهائي للصراع القائم بينهما!! .

شارون في قرارة نفسه يتنى أن يُشكل حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل، وقد أعلن في أوج انتصاره «لقد سامحت وغفرت لكل من حاول الإساءة إلى وإيذائي وتشويه اسمي وسمعتي» يقصد قادة حزب العمل. . . ولكنه لا يستطيع الإقدام على هذه الخطوة بلا ضمانات كافية من الطرف الآخر، خاصة أن عروضة ستقابل بالرفض بعد أن تعهد الزعيم العمالي متسناح بأن حزبه لن يشارك في حكومة وحدة وطنية.

الجناح اليميني المتشدد داخل الليكود يُفضل الائتلاف مع شاس والتكتل القومي المتحد وميرتس لأن زعماءهم وممثلهم في الكنيست يرفعون الأيدي بالتأييد لسياسات الحكومة آياً كانت نتائجها متى ضمنوا أن مخصصاتهم المالية التي يطالبون بها متوافرة على مدار العام، ويرفض هذا الجناح في الوقت نفسه التآلف مع حزب شينوي الذي فاز بـ ١٥ مقعداً؛ لأنهم لا يملكون تصوراً واضحاً لتوجهاتهم السياسية أو مدى تأييدهم لسياسات الحكومة والتزامهم بمواثيق التآلف الحكومي. . . ليس هذا فقط وإنما كيف يتم اقناع حزب شينوي بالتآلف مع التكتل القومي وميرتس وهو يخالفهما في كل شيء سياسياً واجتماعياً ودينياً إلى جانب أنه يرفض حتى الآن التعامل مع ممثلهم أو

الحديث مع قادتهم !! . هناك عامل آخر هام جداً لا بد من أخذه في الاعتبار ، وهو أن نألفا بهذا الشكل سيؤدي إلى قيام حكومة إسرائيلية إشكنازية مائة في المائة ، وهذا أمر لم تُجره إسرائيل من قبل ، وتفيد سوابق التقارير والدراسات والتوصيات أنه مرفوض قلباً وقالباً من كل التيارات السياسية والدينية !! .

جبهة الليكود الداخلية ملتهبة ومتربصة بشارون ؛ لأنها تعلم أنه كلما ابتعد عن فكرة حكومة اليمين الخالص ابتعد عن تسكين أقطابها في مراكز وزارية مهمة ، فهناك عشرة على الأقل يُمنون النفس بمقاعد في حكومته القادمة ، من بينها أربعة لا يمكن المساس بها وهي الخارجية لتنتباهو والدفاع لشاء أول موفاز والمالية لسلفان شالوم والتعليم لليمور لثات . ومن المتوقع أن يزداد توتر هذه الجبهة إذا حدث التضاهم مع حزب العمل على ما يفضل شارون ، إذ لا بد من التسليم في هذه الحالة بأن من حقه (أى حزب العمل) أن يحصل على حقيبة الخارجية أو الدفاع وربما معها منصب نائب لرئيس الوزراء .

يؤكد المحلل السياسى ألوف بن فى صحيفة هآرتس صيحة فوز الليكود أن حزب العمل إذا قبل المشاركة فى حكومة شارون القادمة سيكون ذلك لصالح الجانب الفلسطينى والتوجهات الأمريكية . . الجانب الفلسطينى الذى يريد أن يقيم دولته المستقلة ، والتوجهات الأمريكية التى تُصر على تطبيق اتفاق الطريق الذى عرضت من قبل تفاصيله على الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى وطلب شارون تأجيل البت فيه إلى ما بعد انتهاء المعركة الانتخابية . لهذا السبب يتوقع أن تزداد الضغوط الداخلية والخارجية على متناع لكى يقبل بهذه المشاركة من أجل صالح إسرائيل ومستقبلها واستقرارها ، وأيضاً فى ضوء النتائج التى اكتسبها الحزب من تهميته فى الائتلاف الحكومى الأخير الذى أدى خروجه منه إلى انهياره وإلى إعلان إجراء انتخابات عامة مبكرة .

وهناك من يرى أن إسرائيل أصبحت تحت قيادة أرييل شارون أكثر اعتماداً على المظلة الأمريكية سياسياً وأمنياً واقتصادياً ليس فقط فى مواجهتها لجيرانها العرب أو الحرب المتوقعة ضد الشعب العراقى ، وإنما أيضاً فى مواجهتها للمقاومة الفلسطينية ولجهاز السلطة الوطنية ، لذلك يجب على شارون وشركائه الأيديولوجيين على حد

تعبير الكاتب جدعون سامت «أن ينصاعوا للتوجهات واشنطن فيما يتعلق بإقامة الدولة الفلسطينية بعد عامين حتى تستجيب أجهزتها المعنية للطلب المقدم من شارون لكي تحصل إسرائيل على أكبر مساعدة مالية واقتصادية في تاريخها». هذه التوجهات محصورة فقط في القبول بخريطة الطريق التي تم بلورتها بالتنسيق بين واشنطن وشركائها الأوروبيين وفقاً للرؤية العلاجية التي طرحها الرئيس جورج بوش الابن في خطابه الشهير يوم ٢٤ من شهر يونيو الماضي (٢٠٠٣).

حتى الآن يرفض شارون التفاوض في ظل إطلاق النار ويرفض التعاون أو التحدث مع عرفات ويرفض وضع جداول زمنية لتنفيذ الالتزامات التي سيتم التوصل إليها، ويصر على أن تحقيق ما أوصت به خريطة الطريق يستلزم جزئيتين :

الأولى: مطالبة الجانب الفلسطيني بوقف الإرهاب وإطلاق النار واستبدال قيادات العنف بقيادات تقبل الجلوس للتفاوض معها وتكون قادرة على إجراء إصلاحات جذرية في كافة المجالات ، **والثانية:** تعهد إسرائيل القيام بتنازلات معقولة مثل الانسحاب من بعض أراضي السلطة المحتلة وتجميد البناء في عدد كبير من المستعمرات وربما إخلانها تمهيداً لإعلان قيام دولة فلسطين .

يتوقع المراقبون أن تأتي الوزارة الإسرائيلية القادمة برئاسة أرييل شارون مختلفة كلية عن حكومته السابقة استجابة للضغوط الداخلية والخارجية وللاحتياجات والأولويات التي تفرضها عليه ظروف بلده الأمنية والاقتصادية والمالية في ظل انتفاضة الأقصى التحريرية التي دامت أكثر من عامين ، وليس أمامه إلا أن يستجيب لدعوات السلام والاستقرار التي تطالبه بها العواصم الأوروبية والعربية . أما إذا أصر على مواصلة سياساته العنصرية وتصفياته الدموية لكوادر التحرير الفلسطينية فلن يتحقق على يده إلا كل ما هو أشد إظلاماً وكارثية في تاريخ دولة إسرائيل التي لم تعمر حتى الآن سوى ٥٥ سنة!!

الانتخابات الإسرائيلية ولعبة وعود السلام الزائف ..

تُجمع الصحف البريطانية التي تتابع الشأن الإسرائيلي أن برامج الأحزاب التي ستشارك في الانتخابات العامة في شهر مارس القادم تشير إلى السلام كقضية نوعية لا بد من حشد التأييد لها سواء جاء ذلك على حساب القدرة على تحقيقها عملياً أو الاعتذار عن عدم الوصول إلى ذلك فيما بعد لأسباب مختلفة، المهم أن ذلك يتم - في رأى كتابها - دون الأخذ في الاعتبار الجانب الآخر المَعْنَى بهذا السلام والمشارك في وضعه موضع التنفيذ ويُقصد به هنا السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني .

وفي تعليقاتها على ما تسرب من بيان حزب كاديما الجديد كما نشرته صحيفة معاريف قبل نهاية الشهر الماضي (ديسمبر ٢٠٠٥)، قالت الجارديان إن الترويج لتحديد حدود دولة إسرائيل بالاستيلاء على معظم أراضى الضفة الغربية رغم أنه (الترويج في حد ذاته) محل اعتراض من جانب اليمين الإسرائيلي سواء كان ضمن حزب الليكود أو مبعثراً في كل الأحزاب الدينية والاستيطانية الصغيرة، إلا أن الدعوة له لا تحقق السلام لإسرائيل؛ لأنها تعتمد على تأسيس حدود ستظل دائماً مصدراً للقلق والتراعات بالإضافة إلى أنها تمثل برهاناً على اغتصاب حقوق الآخرين .

من هذه الزاوية قال دورون بروزنبلوم الكاتب بصحيفة هارتس يوم ١٢/٩ الماضي أخطر ما يوصف به السياسيون في مرحلة ما قبل الانتخابات العامة أنهم يُغدقون على الناحيين كل ما هو غير حقيقى، لأنهم لو تحدّثوا عن تفاقم الوضع الاقتصادي أو تصاعد مؤشر البطالة أو انكماش الاحتياطي النقدي فكأنما يقومون بقطع شرايين أيديهم انتحاراً . . الحقيقة الوحيدة التي يتفقون عليها - كما يقول الكاتب - هي أن يمتطروا جمهور المستمعين بوابل من التهديدات والخواف التي تُسهل لهم عملية شراء

أصواتهم لتأييد قيامهم الآن ومستقبلاً بتصعيد عسكري ضد الفلسطينيين وفتح جبهة صواريخ عابرة ضد إيران وربما ضد سوريا.

فى تعليقها الأسبوعى قالت إذاعة راديو جيش إسرائيل أن الأحزاب السياسية فى إسرائيل خصوصاً الحزب الحاكم والذى دائماً ما يطمع فى البقاء فى الحكم، تنتهز مناسبة الدعايات الانتخابية لكى ترص صفوف الناجحين فى مواجهة مخاطر القتل الجماعى أو ما يسمى التكتل «خلف الراعى حيال الذئب» . . . يعلق دورون على هذا «الرص» الذى يفتقد إلى الرؤية الصوابية قائلاً «يبدو أن سر القوة الانتخابية لحزب شارون الجديد تكمن فى قدرته على شل عقل الجمهور وبده بتقديم المزيد من حلولى الأمل مغلفة بسموم التخويف من ناحية، وبث أمل السلام الغامض من ناحية أخرى دون أن يوضح له (الجمهور) كيف سيصل إليه . . .

والسلام كما تراه برامج الدعاية الحزبية فى إسرائيل ينبع من الطابع الاستعمارى لهذه الأحزاب التى تمثل فى نهاية الأمر الكيان الصهيونى نفسه . . . هذا الطابع الذى يتحكم فى سلوكها مهما تدرت بدعاوى مراعاة حقوق الشعب الفلسطينى التاريخية والاجتماعية والثقافية . . . يقول يورام كاليوك الكاتب فى صحيفة يديعوت أحرونوت (١٢/٧) أن تبديل السياسيين فى إسرائيل لقناعتهم السياسية أمر يدعو إلى الحزن والأسف فى نفس الوقت ويتمنى أن لو كان شمعون بيريز يعرف ثقافة الحياة اليابانية أو لو أن شاء ول موفاز يشعر بوخز الضمير .

يصف الكاتب بيريز بأنه أخفق فى كل مشروع سياسى تصدى للقيام به ، ولما لم يجد فى نهاية حياته ما يقدمه بعد هزائمه متعددة فى حزب العمل أعلن أمام مائة صحفى أنه سينضم إلى حزب شارون الجديد، ليس من أجل تحقيق السلام مع الفلسطينيين كما يدعى كل منهما - بيريز وشارون - لكن لكى يسمح له رئيس الحزب بأن يكون وزيراً يجلس على كرسى!! .

أما موفاز فيقول الكاتب عنه أن وحشيته تجاه العرب وأطفالهم وتوفيره الحماية للمستوطنين أن يقتلوا العرب وأن يقطعوا أشجارهم ويجرفوا أرضهم بدعوى الشرعية، جعلته يصف شارون بعد خروجه من الليكود من فوق منصة حزبية لها

قيمتها بأنه يسارى . . ثم ويدون حياء ينضم إلى حزبه الجديد «مفضلاً يسارته التى هاجمها على يمينية الليكود التى ظل يتمسح بها عبر ردهات الكنيست عدة سنوات .

يختم الكاتب مقاله قائلاً . . «السياسة الإسرائيلية جعلت للغباء والسخف اسمًا حسنًا ومعنى مقبولاً ، ولأن شمعون بيريز يريد أن يجلس دائماً على كرسى الوزارة . . ولأن سريد حكيم السياسة يريد أن يترك الكتابة ردهاً من الزمن وأن يجرب الاستوزار ولأن السياسة الإسرائيلية أصبحت تترادف عدم الحياء فليس من المستبعد أن يتولى الوزارة القادمة آياً كان الحزب المكلف بتشكيلها - أناس لم نسمع عنهم . . لذلك يجب على شركة سانو أن نحمد لنا مييداً منشطاً للحياء .

بالإضافة إلى ذلك ترتبط البرامج الانتخابية للأحزاب الإسرائيلية برفض المحيط العربى فى فلسطين وفى خارجها ، وهى إن ادعت نية التعامل على قدم المساواة مع الشعوب الأخرى . . فهى تنظر إلى هذه المساواة من زاوية الحفاظ بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة على تفوقها وعنصريتها وارتباطها بالمصالح الأمريكية وتعظيم دورها الإقليمى ومسئولياتها العالمية التى تنسق لها وفق الاستراتيجية التى يضعها مستشارو البيت الأبيض سواء كان الجالس فيه ديموقراطياً أم جمهورياً .

يؤكد ناحوم برنياع فى مقال له بصحيفة ידיعوت أحرونوت (١١/٢٨) أن الاحتياجات الحقيقية للناخبين سواء كانت فى السلام أو فى الخدمات هى آخر ما يُلَفَت نظر الأحزاب السياسية هذه الأيام ، على الرغم من أنهم لا يَمَلُون من الحديث عنها ليس كبرنامج زمنى قابل للحل وللحاسبة ولكن باعتبارها «حبوب مهدئة لمن يقلقهم الفساد المتشتر فى أكثر من مكان» . . وللتدليل على صدق استنتاجه يقول الكاتب «عشية انتخابات عام ٢٠٠٣ أعلن مؤتمر الليكود الانتخابى توصيات اللجنة العامة التى ترأسها الوزير منير شطريت ، والتى دارت كلها حول الإصلاحات التى سببناها المرشحون الذين أعلن الحزب عن ترشحهم للانتخابات التشريعية باسمه . . ماذا فعل الفائزون بهذه التوصيات؟ لا شئ . . والدليل على ذلك أنها قائمة حتى الآن وأنها ستكون مطية سياسيين آخرين إلى مقاعد الكنيست القادم!! . .

ويستدرك الكاتب قبل أن يختم تحليله «إذا عشر أحدكم على إصلاح ما نائه هنا أو هناك فتأكدوا أنه تحقق لخدمة شخص ما على قائمة حزب ما ، فقد أقدم أرييل شارون

على إصلاح حكومي لكي يأتي بالبروفيسور أورينيل رابخمان إلى واحد من المكاتب الاستشارية. . ولم يعينه لكي يقود الإصلاح الذي تحتاج إليه الجماهير الواسعة من أبناء إسرائيل. . ويتساءل في نهاية المطاف. . «أى نوع من رؤساء الوزارات يريد أن يكون شارون في المرة القادمة. . هل يؤمن بتجديد التفاوض مع الفلسطينيين؟ هل ينوى حقا أن يفتح ملف المباحثات مع سوريا؟ هل لديه استعداد لتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية أصبحت إسرائيل في أمس الحاجة إليها؟ وإذا ما نجح في اختيار شركائه الائتلافيين، فهل سيتجه يسارا أم يمينا؟» . . .

لا يتمتع إرييل شارون وحده بغموض الرؤية الانتخابية سواء داخلياً أو خارجياً. . بل هكذا جاء برنامج حزب الليكود الذي أشار إلى مقتطفات موجزة منه زعيمه الجديد بنيامين نتنياهو، وهكذا جاءت لقاءات زعيم حزب العمل الجديد عمير بيرتس مع لجنة التنسيق للعمل الانتخابي. . يقول جادى بلتيانسكى الكاتب بصحيفة معاريف (١٢/٢١) «إننا نسمع هذه الأيام أشياء مضحكة من الجميع وكلهم جادون فيما يطرحونه من أفكار وكلهم يتمتعون بالثقة، ولكننا بعكم تجاربنا الطويلة معهم نقول لهم أن مصلحة إسرائيل الوطنية تتطلب إنهاء السيطرة على آلاف الفلسطينيين في الطور وفى شعفاط وفى جبل المكبر. . وأن هذه المصلحة تقتضى الاعتراف بأن للفلسطينيين حقاً في القدس الشرقية، وأنها - أى المصلحة - وهذا هو المهم تقتضى أن نعترف أن نتيجة أهداف الحرب مع الفلسطينيين حتى الآن كانت صفر!!» . . .

الوهد - ٨ يناير ٢٠٠٦



الفصل الثامن

إسرائيل وسلاح السامية ومشانق الهولوكوست

- إسرائيل جاهزة لإشهار سلاح معاداة السامية في أي وقت • إسرائيل تعلم بهولوكوست نمساوية ونازية جديدة • وهل تقبل إسرائيل أن ندرس محارقها لتلاميذنا؟ • لو كتب هذا النقد غير الإسرائيليين .. لموقبوا • هل سيطبق قانون معاداة السامية على مسيحيي أمريكا الإنجيليين

إسرائيل جاهزة لإشهار سلاح معاداة السامية في أى وقت

أثارت الممارسات الوحشية الإسرائيلية، في مواجهة انتفاضة أبناء الضفة الغربية وقطاع غزة موجة هائلة من الانتقادات لم يسبق لها مثيل ضد الحكومة الإسرائيلية، مما جعلها تلجأ في الآونة الأخيرة إلى إبداء استيائها لكل ما يبدر عن أجهزة الإعلام العالمية من نظرة متعاطفة أو محايدة في مجال التحليل أو التعليق على أو حتى الإشارة إلى ما يجري في الأراضي العربية المحتلة، ووصفه بأنه «موجة جديدة من معاداة السامية». ومن الملاحظ أن الحكومة الإسرائيلية قد دأبت منذ منتصف الخمسينيات (القرن العشرين) على استخدام هذا السلاح في مواجهة أية انتقادات توجه إلى سياستها، على أساس أنه ليس بالضرورة أن تكون معاداة السامية هي العداوة تجاه اليهود كيهود أو تجاه الدين اليهودي كدين، وإنما «أى اتجاه يُعارض سياسات أو مصالح الدولة اليهودية»، فأى انتقاد يوجه إلى الحكومة الإسرائيلية أو قادتها أو أى نظرة متعاطفة تجاه العرب أو الفلسطينيين يوصف بأنه «معاداة للسامية»!!! . . .

ولم تكف «إسرائيل» بذلك بل عملت على نشر وتأكيد ما أطلقت عليه «مناهضة العرب للسامية»، تلك النظرية التي وضعها «يهود شافاط هر كابى» رئيس المخابرات الإسرائيلية الأسبق، والتي أصبحت، منذ ظهورها، أحد الركائز الأساسية التي تعتمد عليها أجهزة الإعلام الإسرائيلية لتبرير كافة أعمال التعسف والقهر والقتل التي تُمارسها الحكومة اليهودية، سواء في حالة حربها ضد الدول العربية المجاورة لها منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٨٢ أو في حالة ممارستها العنصرية ضد الفلسطينيين والعرب في الأراضي العربية التي لا زالت تحتلها.

والمعنى اللغوي لتعبير «اللاسامية» أو «معاداة السامية» قُصد به قديماً اتخاذ موقف

معاد من اليهود فى شرق وغرب أوروبا، وهو بذلك تعبير خاطئ ومضلل؛ لأن اليهود ليسوا وحدهم هم الساميين.

وكان الصحافى الألمانى «وليلم مار» هو أول من استخدم مصطلح «معاداة السامية» عام ١٨٧٩ بعد انتهاء الحرب البروسية - الفرنسية، والتى نتج عنها انهيار الاقتصاد الألمانى وإفلاس الكثير من رجال المال الألمان مما جعلهم يلقون باللوم على اليهود باعتبارهم أنهم السبب فى حالة الضياع التى مرت بها البلاد. وقد استخدمت الصهيونية العالمية هذا التعبير فيما بعد لوصف كافة أنواع الذل والقهر والاستعلاء التى مورست ضد اليهود فى الدول الأوروبية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى قرب انتصاف القرن الحالى (العشرين)، وخاصة فى روسيا وفى ألمانيا النازية.

وموقف الشعوب الأوروبية، بشكل عام من اليهود لا يعود إلى تكوين تلك الشعوب وسلوكياتها ضد الآخرين فى الأساس الأول، وإنما يرجع إلى الحالة الغامضة التى كانت الجماعات اليهودية تعيشها بين أبناء تلك الشعوب. . هذه الحياة التى دفعت اليهود إلى عدم الاندماج مع الغير بدعوى أنهم - أى اليهود - مميزون من ناحية النوع ومختارون من ناحية الرب، بينما أدى انبلاج فجر القوميات فى أوروبا إلى اندماج أجناس مختلفة وديانات متعددة تحت راية الدول التى كانوا يعيشون على أرضها فأصبح ولازم تجاه الوطن كُلاً لا يتجزأ. . إلا الجاليات اليهودية التى رفضت وحدها السير فى الطريق نفسه، مما جعلها تعيش فى عزلة متشددة عن المجتمع المحيط بها.

ولأن اليهود كانوا يُصنفون أنفسهم كأمة مقابل الأمم الأوروبية، فقد رفضت الصهيونية العالمية الدعاوى القائلة بأن «الاندماج» هو الحل الأمثل لمشكلة معاداة السامية، وتمسكت بأن الحل هى إقامة وتأسيس دولة يهودية.

ويقودنا البحث العلمى وراء ظاهرة «اضطهاد اليهود» إلى البدء بالقاء الضوء على يهود وسط وشرق أوروبا، لأن هذه المنطقة كانت منطقة التفاعلات والأحداث والأفكار التى قادت إلى ظهور الحركة الصهيونية. ففي ألمانيا ووسط أوروبا تعود مؤشرات الحياة اليهودية فيها إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، ولكن بتأثير ما لاقاه اليهود من قهر بسبب تمويلهم لبعض الحملات الصليبية الفاشلة هاجر عشرات الآلاف من الأسر اليهودية من ألمانيا ووسط أوروبا إلى منطقة شرق أوروبا، واستقر الكثير منها فى

بولندا . . أما فى روسيا وشرق أوروبا فيؤكد المؤرخون أن الكثير من اليهود وصلوا إلى هناك قبل عصر السيد المسيح بعدة قرون . وقد ساعدت الامتيازات الكثيرة التى حصل عليها اليهود فى شرق أوروبا مثل الحرية الدينية والإقرار بالحكم الذاتى الطائفى ، على تقوية وإنعاش حياتهم إلى درجة لم تكن متاحة لهم فى دول وسط أوروبا . ولقد ثبت بناء على شواهد تاريخية ودينية أن اليهود ، منذ وطئت أقدامهم القارة الأوروبية وحتى بداية هجرتهم إلى أرض فلسطين ، كانوا دائما يعيشون فى مكان مغلق عليهم ، منعزل عن باقى المجتمع المحيط بهم ، ومن الملاحظ أنهم خلال تلك الفترة مروا بنوعين مختلفين من الإقامة هما : العزل الاختيارى والعزل الإجبارى .

العزل الاختيارى . . عاش اليهود حتى منتصف القرن التاسع عشر داخل الدول الأوروبية فى إطار ما أطلق عليه «منطقة الاستيطان» وهى المناطق التى اختاروها لأماكن إقامتهم بحض إرادتهم . وقد اتخذت مناطق الانعزال اليهودى مسميات متعددة منها . .

المُشتل : أو المدينة الصغيرة ، وهى عبارة عن تجمع سكاني من اليهود يتراوح عدد أفرادها بين خمسة آلاف وعشرين ألف نسمة . وتدور الحياة فى المُشتل حول المعبد اليهودى والمسكن اليهودى حيث لا اختلاط مع الآخرين ، وكانت السوق هى المكان الوحيد الذى يلتقى فيه اليهود بالأغيار . والمُشتل كما يصفه الأدباء والكتاب اليهود عبارة عن «مكان مكتظ بالسكان . . شوارعه ملتوية وقذرة وعادة ما يفصل حضارياً واجتماعياً عن البيئة المحيطة به» .

القاهال : ويُقصد به المكان الذى يضم مجموعة كبيرة من أبناء الطائفة اليهودية ، ويمتاز «القاهال» عن «المُشتل» بأنه مرخص له من قبل السلطات المحلية بالقيام بإجراءات عقد الزواج بين قاطنيه حسب الشريعة اليهودية ومرخص له أيضا بجمع الضرائب من المقيمين داخل حدوده نيابة عنها ، كما كان يُعهد إلى أحد كبارائهم بتمثيل أبناء هذا التجمع أمام السلطات .

الجيتو : وهو أشهر التسميات التى أطلقت على المناطق الانعزالية التى عاش فيها اليهود حتى أصبح أكثر شيوعاً من غيره من المسميات ، وقد أطلق هذا الاسم على تجمعات اليهود فى وسط وغرب أوروبا وبالذات فى إيطاليا وفرنسا . وصورة الجيتو أنه

عبارة عن حى لإقامة اليهود محاطاً بالأسوار وله بوابات وجسور تغلق أثناء الليل بمعرفة السلطات المحلية. ومن الثابت تاريخياً أن الإقامة فى هذا الحى كانت بناء على طلبهم حتى لا يتعرضوا للإهانات والاستغزازات من جانب أبناء الإقليم الأصليين.

ولما تولى القيصر «نيقولا الأول» حكم روسيا عام ١٨٢٥ - وكان قد حدث قبل نهاية القرن الثامن عشر تقسيم لبولندا ترتب عليه ضم جزء من أراضيها يقطنه عدد كبير من اليهود إلى روسيا - أوضح منذ البداية أنه يعتبر أبناء الطائفة اليهودية «غرباء» وعليهم أن يكيفوا حياتهم بسرعة مع أبناء البلاد وإلا كانت النتائج التى ستقع عليهم وخيمة . وحتى يدفعهم إلى الاندماج سن قانوناً لتجنيد اليهود إجبارياً - وكانوا مُعْفَيْن من هذه الخدمة قبل ذلك - على أن تكون مدة الخدمة بالنسبة لهم ٣١ عاماً كاملة ، وكلف القيصر رؤساء التجمعات اليهودية بتزويد السلطات المحلية بأسماء اليهود لإدراجهم فى كشوف خدمة الجيش ، كما حرم عليهم استخدام خدم من المسيحيين أو استخدام لغتهم الخاصة فى تحرير الوثائق الحكومية . وإمعاناً فى تخليص البلاد من الحياة الغامضة التى يحيها اليهود أصدر القيصر نيقيولا أوامره عام ١٨٤٤ بإلغاء الأماكن التى يتجمع فيها اليهود ، وأمر بأن يعيشوا بين المواطنين وأن يتعاملوا مع السلطات المحلية كأبناء البلاد الأصليين ، وبذلك أصبحت الطائفة اليهودية لأول مرة تحت سلطة الإدارة الروسية مباشرة حتى «تحد من شرور أبنائها» .

العزل الإجبارى

فى عام ١٨٥٥ أصدر البابا بولس الرابع نشرة بابوية تفرض العزل الإجبارى على اليهود - لأول مرة فى التاريخ - فى المكان الذى تُحدده السلطات المحلية ، على أن يُحاط بسور يعزله عن المدن الواقعة تحت السلطة البابوية فى القارة الأوروبية ، كما أمر بأن يميزوا بشارات معينة توضع على رؤوسهم . . ومنذ ذلك التاريخ اتخذت جميع أماكن العزل اليهودية اسم «الجيتر» . وليس معنى ذلك أن اليهود ، قبل الأمر البابوى ، كانوا مختلطين بأبناء البلاد ، بل العكس هو الصحيح كما أوضحنا فالعزلة اليهودية كانت قائمة على مر العصور لأسباب دينية وأسباب اجتماعية ، وبسبب انعدام الأمان لديهم كغرباء ومكروهين من بقية أفراد المجتمع . ويرجع السبب فى إصدار القرار البابوى إلى

شكوى الكثير من أبناء المدن الإيطالية والفرنسية من سلوكيات اليهود المريبة الغامضة وقيام البعض منهم بأعمال الدجل والشعوذة، بالإضافة إلى ممارستهم المالية الربوية التي أدت إلى إفلاس عدد من الأسر كان بعضها متربعا على قمة الهرم الاجتماعى فى ذلك الوقت .

ترتب على القرار البابوى تحول فى نظام حياة اليهودى الاجتماعى والاقتصادى والدينى . . نتج عنه ازدياد نسبة الكشافة السكانية داخل الأحياء اليهودية بسبب عدم موافقة السلطات المحلية على السماح بزيادة رُفعتها، مما أدى إلى انحطاط وتدهور المستوى الاجتماعى للحياة وإلى نفشى الأمراض . . وترك أثرا عميقا فى وجدان القاطنين فى تلك الأحياء، عمق من مساحة انفصالهم عن العالم الخارجى . كذلك تعمق الإحساس لدى اليهود بأن «الجيتو» هو المكان الوحيد الذى يُساعدهم على المحافظة على شريعتهم فكانوا بذلك يؤلفون مجتمعا يحميهم من الاندماج فى الطوائف الأخرى . . ذلك الاندماج الذى إن حدث فسوف يؤدي إلى زوالهم مستقبلا، بالإضافة إلى ذلك، حدث الإقامة الإجبارية فى «الجيتو» من أنشطة اليهود فى مجالات المال والتجارة والذهب مما أدى إلى تدهور وانهيار إمكاناتهم الاقتصادية بالتدريج، فى الوقت الذى بدأت فيه المجتمعات الأوروبية تطل على عصر الرفاهية .

العامل الدينى

لا يمكن استكمال عناصر الطابع الانعزالي للحياة اليهودية دون التعرض لأثر الدين اليهودى على الجوانب المختلفة لهذه الحياة . . فالقوانين الدينية اليهودية المختلفة الخاصة بنوع الطعام والصلاة وعادات الدفن والعديد من المحظورات التى تُحرم متاع الدنيا كما تُحرم الزواج المختلط والتى فرضها الحاخامات بتشدد لا يسمح بأى نوع من التجاوزات، هى التى عمقت من طابع العزلة اليهودية، لأنها كانت تهدف إلى تذكير اليهود دائما بانفصالهم وتفردهم وتميزهم عن الآخرين . . وهى ذاتها - تلك القوانين - التى لاقت الاستهزاء والاشمئزاز والإنكار من المحيطين بهم .

والدين اليهودى كدين سماوى يحتوى على تعاليم سماوية تحض على فعل الخير ونبذ الشر، إلا أن اجتهادات الحاخامات فى التفسير أدخلت على الشريعة اليهودية،

كديانة، مجموعة من القواعد والتشريعات خلقت عند اليهود مبررات الانعزال عن الآخرين وعمقت لديهم عقيدة «شعب الله المختار» و «الشعب المقدس»، وغيرها من العقائد التي أكدت على مر الأجيال «انفصالية اليهود وإحساسهم بالتميز والتفرد». وقد ترتب على ذلك أن أصبح المحاخام هو زعيم الطائفة الديني والعلماني في حين صار المعبد، بالإضافة إلى كونه مكاناً للعبادة، مركزاً للحياة الاجتماعية تتناقش من خلاله شئون الطائفة ويتلقى فيه الصغار تعليمهم الذي كان تعليمًا دينيًا فقط حتى ذلك التاريخ.

هكذا رأى اليهود أنفسهم، في مجتمعاتهم المتفرقة في أنحاء العالم والمتعزلة عن شعوبه سواء اختياريًا أو إجباريًا، يصارعون عوامل الفناء وينجحون في المحافظة على ذاتيتهم فكان من الطبيعي أن تشق «عقدة الانعزال عن البشر» طريقًا عميقًا في النفسية اليهودية. وسرعان ما تحولت هذه العقدة على مر السنين إلى اعتقاد راسخ لا يتزعزع بالامتياز والاستعلاء على أم العالم أجمع، وأصبح هذا الاعتقاد فيما بعد عاملاً أساسيًا من عوامل التكوين النفسى لهذه المجموعة من البشر. . . ولذلك ظهرت في تعبيراتهم اللغوية صفات أطلقوها على أنفسهم تؤكد هذا الاستعلاء الذي وصل إلى مرحلة الغرور، كما ربطوا استمرارهم «في الوجود» برغم عوامل الفناء التي تعرضوا لها بظاهرة «الاختيار الإلهي».

قوبل هذا الاستعلاء العنصرى وعدم الاعتراف بندية الآخرين بالاضطهاد من جانب كل الشعوب التي كان اليهود يعيشون بينها، ولا يستثنى من ذلك الشعوب التي اعتنقت النظريات الليبرالية أو الاشتراكية التي كانت تعترف بالمساواة بين جميع أبناء الجنس البشرى، فالاستعلاء العنصرى اليهودى يجذب إليه كراهية الآخرين؛ تلك الكراهية التي يتولد عنها الحقد الذى يغرى بالاضطهاد. . . وهذه الحلقات المتتالية جعلت اليهود يدورون فى حلقة مفرغة من النكبات وصلت إلى ذروتها فى «اللاسامية» التى تفشت كغيرها فى المجتمعات الأوروبية بسبب استعلاء اليهود ونظرتهم إلى الشعوب الأخرى.

واللاسامية كما أشرنا، هى المعادل التعبيرى لمذهب «معاداة السامية» والمقصود به «نبذ اليهود من المجتمع» أو «مناهضة اليهود». ولما كان اليهود حسب ادعاءاتهم العنصرية هم الممثلين الوحيدين للجنس السامى فى المجتمعات الأوروبية، فقد أشاعوا أن كل ما حل

بهم إنما يرجع إلى كونهم «يهوداً» وأن من يَسْعَوْنَ إلى إيدانهم مصابون بداء «الاسامية»
برغم أن الثابت تاريخياً أن العداء للسامية الذى انتشر فى الدول الأوروبية فى العصور
الوسطى والحديثة إنما هو رد فعل مباشر لموقف اليهود من هذه الشعوب .

اغتيال القيصر

منذ أوائل القرن الثامن عشر أعلنت الشعوب الأوروبية رفضها للحكم الاستبدادى
الذى كان يُخيم على دولها ، وبدأ العلماء والفلاسفة فى بث آراء جديدة عن دور الدولة
وعن حق المواطن فى إبداء رأيه فى مختلف قضايا المجتمع الذى يعيش فيه . . وقد
سُميت هذه الحركة «حركة التنوير» . ومن خلال تحليل الفلاسفة لشرائح للمجتمع
الأوروبى رأى زعماء حركة التنوير أن اليهود ، بسبب انعزالهم داخل «الجيتو» وما كان
يَلْف حياتهم من غموض وأسرار ، عبارة عن أشخاص غامضين وخرافيين ومتخلفين
وأنهم بسبب كل ذلك أقل استنارة من الفلاحين الكاثوليك .

ورغم العزلة اليهودية إلا أن الأفكار الأوروبية الجديدة التى تُعبر عن حرية
الإنسان ، بدأت تدخل إلى تجمعات اليهود فى وسط أوروبا وبدأ البعض منهم ينادى
بأنه لا معنى لانعزال اليهود عن الشعوب التى تُنادى بحب الإنسان والحرية . وقد
تبلورت وجهة النظر هذه فى النصيحة التى أطلقها الكاتب اليهودى «موسى مندلسون»
بأن على اليهود أن ينبذوا حياة وعقلية «الجيتو» وأن يندمجوا فى حياة الشعوب التى
يعيشون بينها . إلا أن هذه الآراء جوبهت بمقاومة شديدة من جانب يهود شرق أوروبا
الذين كانوا يسعون من خلال المنظمة الصهيونية إلى عدم الاندماج مع غيرهم لأن فى
ذلك قضاءً مُبرماً على الشخصية اليهودية التى كانت هى الأساس الأول الذى من
أجله تُطالب الصهيونية العالمية بوطن قومى لليهود . . فلو اندمج اليهود مع غيرهم فى
للتجمعات الأوروبية . فلن يكون هناك استعلاء يهودى يعقبه اضطهاد أوروبى ،
وبذلك تسقط حجة المطالبة بهذا الوطن . وقد ساعد على تأكيد وجهة النظر المنادية
بعدم الاندماج ازدياد موجة اضطهاد اليهود التى عمت روسيا وشرق أوروبا على أثر
حادث اغتيال القيصر ألكسندر الثانى فى مارس عام ١٨٨١ واتهام أحد اليهود بقتله .

وقد بذلت الصهيونية كل جهودها فى ظل هذه الموجة من الاضطهاد حتى حصلت على وعد بلفور عام ١٩١٧ الذى تتعهد فيه الحكومة البريطانية بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين، كما استغلت الصهيونية موجة الاضطهادات النازية لتحصل من بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية على تعهد بالمساعدة فى إرساء قواعد هذا الوطن وحمايته وتأمين مستقبله واستمرار وجوده .

والطبعة الجديدة من تعبير «معاداة السامية» لم تُعد ترتبط باتخاذ موقف ضد اليهود أو ضد الديانة اليهودية، وإنما أصبحت تُطلق على كل ما يمت بصلة إلى انتقاد «إسرائيل» وسياساتها . وتُبرر قيادات الحكومة اليهودية مساواتها بين معاداة السامية ومعارضة سياسة «إسرائيل» على أساس قاعدة غير عقلانية تقول «إنه بسبب أهمية دولة إسرائيل لأمن ووجود اليهود فإنه يُصبح أى انتقاد لإسرائيل بمثابة هجوم على اليهود لمجرد كونهم يهود» . وفى ضوء هذه القاعدة تدعى الحكومة اليهودية أن هناك الكثير من التلميحات المعادية للسامية لا يمكن إنكارها حتى ولو صدر بعضها فى صورة مقنعة، وتعنى «إسرائيل» بهذه التلميحات «التغير الذى يطرأ على مواقف الدول والحكومات فيما يتعلق بسياساتها» فمثلا ترى الحكومة الإسرائيلية أن منظمة الأمم المتحدة هى «الوعاء الذى تُطبخ فيه اللاسامية» وذلك بسبب القرارات التى تصدر عنها وفيها إدانة لتصرفاتها . ومن هنا تهتم القيادات الإسرائيلية - السياسية والعسكرية والفكرية - الصحف وشبكات الراديو والتلفزيون فى جميع أنحاء العالم بمعاداة السامية بسبب نقلها لأبناء الانتفاضة القائمة فى الأراضى العربية المحتلة وبسبب انتقاد البعض منها لتصرفات الحكومة الإسرائيلية تجاه أبناء الضفة والقطاع . . وتصف «إسرائيل» ما يكتبونه أو يتفوهون به بأنه «مُشبع بكراهية فجّة وصريحة للسامية» . هذا الوصف يُخالف حق تمتع أجهزة الإعلام العالمية بالحرية وبالحق الكامل فى التعبير عن رأيها فى ظل المجتمع الحر والمُنفتح الذى تعيش فيه وتعمل من خلاله .

وفى هذا السياق نقول إن بعض الذين توفرت لديهم الجرأة على انتقاد «إسرائيل» قد أدركوا فيما بعد مدى القوة الكامنة وراء اتهام شخص ما بمعاداة السامية، ففى عام ١٩٨٢ - مثلا - رشح الحزب الجمهورى الأمريكى «بول ماكלוيسكى» لعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا، وبعد زيارة قام بها ماكلويسكى للشرق الأوسط صرح بأن سياسات «إسرائيل» فى الشرق الأوسط ليست فى صالح المصالح الحيوية لأمريكا،

وأعلن أنه يجب على الإدارة الأمريكية أن تتخذ موقفاً لكبح جماح «إسرائيل» ومنعها من الاستمرار في بناء مستوطنات جديدة في الضفة وغزة. . . على أثر ذلك وصفت الصحف الموالية لـ «إسرائيل» ماكلوسكى بأنه «من الساميين ردينى السمعة» كما نعتة أحد أعضاء لجنة الشئون العامة الأمريكية / الإسرائيلية (إيباك) بأنه «يتمتع بشعور قوى معاد لليهود»، وقد نتج عن ذلك قيام الحزب الجمهورى بسحب ترشيحه لعضو الحزب ماكلوسكى .

وفى أثناء حملة الكونغرس الانتخابية لعام ٨١ / ٨٢ صرفت لجان العمل السياسية المؤيدة لـ «إسرائيل» أكثر من مائة مليون دولار فى مدينة أليوى من أجل هزيمة «بولى فندلى» المرشح الجمهورى الذى كانت خطبته الكبرى أنه انتقد «إسرائيل» وصرح بأنه «يجب على السياسة الأمريكية أن تكون أكثر إنصافاً فى الشرق الأوسط مما هى عليه الآن». أما الرواى العالمى «جون لو كارييه» فقد كان هدفاً لجميع الذين يرون فى مناقشاته التى تتعلق بالشرق الأوسط والتى لا تتوافق تماماً مع مواقف الحكومة الإسرائيلية «إشارات لا سامية» وذلك بسبب روايته «الفتاة الصغيرة قارعة الطبل» التى أشار فيها المؤلف إلى أن للفلسطينيين قضية، كما وصف قتل الإسرائيليين للعرب العزل بأنه «شىء غير إنسانى بالمرّة» .

واليوم عندما تُشهر «إسرائيل» ومن ورائها قوى الضغط اليهودية، سلاح معاداة السامية فى محاولة منها لوقف قيام وسائل الإعلام العالمية بالتعبير عن رأيها حول أحداث الانتفاضة الفلسطينية وقضية السلام فى الشرق الأوسط . . . ولإرغام مسئولين حكوميين على السكوت عن إبداء الرأى حول نقطة حيوية تهدد أمن وسلام العالم بأسره، فإنها بذلك تسعى إلى إجبار العالم أجمع على قبول وجهة النظر الصهيونية أو التزام الصمت!! فهل نتظر من وسائل الإعلام فى دول العالم أن ترسخ لما يهدد حرية التعبير؟ أم أن هناك أملاً فى وضع الأمور فى نصابها الحقيقى ورفض طبعة اللاسامية الجديدة! .

إسرائيل تحلم بهولوكوست نمساوية ونازية جديدة

فور تناقل الأنباء العالمية أن حزب الحرية اليميني المتطرف قد جاء ترتيبه الثانى فى الانتخابات التشريعية التى شهدتها النمسا بعد أن حصل على ٢٢, ٢٧٪ بعد حزب الديمقراطيين الاشتراكيين الذى حقق ٢٢, ٤٪ وقبل حليفهم حزب الشعب المحافظ الذى لم يحصل إلا على ٩, ٢٦٪ فقط، اندلعت موجة من التعليقات والتحليلات السياسية الحذرة التى أعلنت عن خوفها من أن يضطر الديمقراطيون الاشتراكيون بعد ١٣ عاما من الحكم المنفرد إلى التحالف مع حزب الحرية لتشكيل حكومة البلاد الجديدة مما يبنى بحالة من عدم الاستقرار السياسى . . هذا رغم أن النمسا ليست الوحيدة على مستوى أوروبا التى يفوز فيها حزب يمينى بمراكز متقدمة فى الانتخابات التشريعية التى شهدتها القارة خلال السنوات الخمس الماضية. ويرجع هذا التخوف الحذر إلى الأفكار التى يُعبر عنها هذا الحزب الذى لا ينكر تقديره واحترامه لعدد من المبادئ التى كان يتبناها الرايخ الألماني فى عهد هتلر.

هذه النتيجة التى حققها حزب الحرية فى النمسا (سبعة ملايين نسمة)، وتعد الأولى له، تعنى أن تراجع حزب الشعب إلى المركز الثالث منذ نهاية الحرب العالمية الثانية سيرفع عدد نواب الحزب الأول إلى ٥٤ عضواً بعد أن كانوا ٤١ فى البرلمان السابق من إجمالى عدد المقاعد البالغ ١٨٣ مقعداً، وهذه المقاعد الثلاثة عشر مخصصة من الحزبين الآخرين فى الوقت الذى عزز حزب الحضر موقفه، حيث ارتفع حصيدهم إلى ١, ٧٪ بدلا من ٨, ٤٪ التى كانت لهم فى البرلمان السابق.

ومن المعروف أن جورج هايدر زعيم حزب الحرية وحاكم ولاية كاريتيا النمساوية كان قد أُجبر على ترك منصب الحاكم عام ١٩٩١ بسبب المديح الذى كان يكيّله لأفكار

الزعيم النازى أدولف هتلر ، وبسبب مشاركته فى اجتماعات ضباط العاصفة
القدامى . وخلال سنوات ابتعاده قويت شوكة الحزب وزاد مناصروه ، بل وتمكن
الرجل من العودة إلى منصبه السابق فى الانتخابات المحلية التى شهدتها النمسا فى
إبريل (١٩٩٩).

ولا يُنكر جورج هايدر مساحة التطرف التى يعتنقها كما لا يُخفى أن برنامجه
الانتخابى قام على مجموعة من الركائز أهمها :

- وقف هجرة الأجانب إلى البلاد ، والحد من منح حق اللجوء السياسى إلى كل من يطلبه .
- خفض الضرائب على الدخول مع تقليص الدعم الذى تقدمه الدولة للمجتمع .
- محاربة البيروقراطية والتخلص من العاملين الذين لا حاجة إليهم فى الحكومة .

هذه الركائز فى ما عدا «وقف هجرة الأجانب» عبارة عن شعارات لجأت إليها معظم
الدول الأوروبية فى السنوات الأخيرة تحت ضغط الأزمات الاقتصادية للحد - على
مدى السنوات العشر الماضية - من تدفق آلاف المهاجرين الذين لا يمثلون قوة إنتاجية
بقدر ما يشكلون عبئاً مالياً واجتماعياً على المجتمع . وهذه الشعارات تكررت فى
برامج معظم الأحزاب السياسية الأوروبية ، وأدت فى معظم الأحيان إلى فوزها
بالانتخابات العامة ، بل وأنت يعضها إلى الحكم بعد سنوات طويلة من البقاء فى ظل
المعارضة ، ولكن آياً منها لم يُوصف بالتطرف ، لأنه لم يتبنَ مبدأ الوقف النهائى لهجرة
الأجانب إلى بلاده ، كما لم يُعبر علانية عن تقديره واحترامه علانية للأفكار التى كان
يروج لها النظام الألمانى فى الثلاثينيات من هذا القرن (العشرين) وأدت إلى اندلاع
الحرب العالمية الثانية .

ولكن الأضواء زادت فى المحيط النمساوى وعالمياً خارجه عندما استفسر نائب
إسرائيلى داخل الكنيست من وزير خارجية بلاده عن التصرف الذى ستأخذ به الحكومة
فى ظل نتائج الانتخابات النمساوية ، وما صرح به ديفيد ليفى أن بلاده ستقطع علاقاتها
الدبلوماسية مع حكومة النمسا إذا قام الديمقراطيون الاشتراكيون بإدخال حزب اليمين
التطرف حليفاً لهم فى الحكومة القادمة ، وزاد على ذلك قائلاً : «إذا قاموا بذلك
فستكون وصمة على جبين هذه الحكومة التى يُفترض فيها أنها تمثل كل الشعب

النمساوى حتى هؤلاء الذين لم يُصوتوا لهذا الحزب». وتبارى وزراء إسرائيل فى التعبير عن توجهاتهم إزاء هذه الأمور التى تُعد شأنًا داخليًا بحثًا، فمن قائل «احذر حكومة النمسا. لا تحالفوا مع هذا الحزب لأن ذلك سيكون من مصلحة شعبكم ومن مصلحتكم الخاصة»، حتى شمعون بيريز وزير التعاون الإقليمى الذى يُوصف بالاشتراكى الحصيف أعلن أنه لن يُشارك فى المنتدى الذى تنظمه ندوة برونوكرايسكى العالمية للسبب نفسه.

يرى بعض المحللين الأوروبيين إمكانية استمرار التحالف القائم بين الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الشعب ولو لفترة قصيرة يعقبها إجراء انتخابات تشريعية جديدة. ويرى البعض الآخر إمكانية تصدر الديمقراطيين لتولى المسئولية بلا تحالف مع أحد، مع احتمال اضطرابهم إلى الاستعانة بحزب الحرية كما تقضى أصول الحكم الغربية. وفى كل هذه الأحوال، يُجمع الكل على أن آيا من هذه الحكومات ستكون قصيرة العمر، لأن النتائج الانتخابية الأخيرة قد وضعت النمسا على طريق عدم الاستقرار السياسى المؤقت حتى نحسم انتخابات قادمة الموقف بين الأحزاب السياسية الثلاث، ويتبين بجلالة موقف حزب الحرية الحقيقى: هل هو فى تقدم مستمر؟ أم أن ما شهدته البلاد فى بداية الشهر الحالى (أكتوبر ١٩٩٩) كان كجوة؟.

ويعتمد المحللون فى توجههم هذا على أن الأصوات التى حصل عليها اليمين النمساوى المتطرف لا تمثل بأى حال من الأحوال احتجاجًا شعبيًا أو تغييرًا سياسيًا واجتماعيًا لحق بالبلاد على مدى السنوات، وإنما هى انعكاس عملى وواقعى لمطالب التغيير فى البنية السياسية النمساوية التى أصابها الشلل وأصببت بعدم الفاعلية لعدة سنوات بعد أن استمر الائتلاف الحاكم فى موقعه أكثر مما يجب.

على المستوى الداخلى ندد بوج هايدر بالموقف الإسرائيلى ووصفه بأنه «غير متحضر ويُعتقد إلى الكياسة والتعقل وذو أسلوب هستيرى عفا عليه الزمن» فالأسلوب الأمثل عند اختلاف وجهات النظر - كما يراه - أن تلجأ الدول إلى مائدة المفاوضات لا إلى التهديد والوعيد، وعلق على ما صدر عن الحكومة الإسرائيلية قائلا: «كثيرون يقولون: الآن نعرف لماذا ما زال يوجد عداء للسامية فى بعض دول العالم»، أما المستشار النمساوى فيكتور كليما فقد اعتبر أنه من غير الصواب أن يوصف أبناء بلده

بالنازيين وقال : «إن النمسا ليست بلدًا نازيًا ولا يمكن أن يوصف بذلك بعد فوز حزب الحرية في الانتخابات التشريعية»، وعلق على فوز الحزب بالمرکز الثاني بأنه جاء معبراً من جانب الناخبين الذين صوتوا له (حوالي مليون ناخب) عن عدم الارتياح للسياسات الداخلية للحكومات السابقة .

قد يرى البعض أن للصلف الإسرائيلي ما يبرره وأن درس النازي ومأسى أفران الهولوكوست ما زال يسيطر على العقلية الإسرائيلية، مما يجعله يسارع إلى تبني الدفاع عن هذه الهجمة اليمينية الأوروبية المتصاعدة، ولكننا ننظر إلى الأمر من زاوية على قدر من الأهمية، ترتبط بـ :

- ١ - اتهام إسرائيل للعرب بالتطرف في كل ما يتعلق بالحقوق السياسية والأمنية .
- ٢ - اعتبار الجانب الإسرائيلي كل عمل من أعمال المقاومة المشروعة ضد المحتل عملاً من أعمال التطرف والتعصب والإرهاب .
- ٣ - التصدي لكل تعليق عربي حكومي أو شعبي تجاه سياسات إسرائيل التعسفية والعنصرية على أنه تدخل مرفوض في سياساتها الداخلية .
- ٤ - اتهام كل مسئول أو كاتب أو معلق عربياً كان أو أجنبياً بالسامية إذا صدر عنه ما يُخالف خط السياسات الإسرائيلية وما تمثله من عنصرية وتصلب وتشدد في مجال الحقوق العربية والفلسطينية .

من هنا لن يكون مستغرباً أن نتوقع تدخلاً إسرائيلياً أكثر سفوراً وتسلطاً في كل ما يتصل بنواحي الحياة السياسية والاجتماعية العربية ما دامت هجمتها الشرسة، ضد دول أوروبية مثل النمسا وغيرها، قد نجحت . فليس من المستبعد أن تعترض على وصول إسلاميين إلى السلطة أو تعترض على ميزانيات الدفاع أو على سياسات الأمن أو على أنشطة رياضية يفوز فيها فريق عربي على فريقها ! .

صحيفة الزمان - ٢١ أكتوبر ١٩٩٩

هل تقبل إسرائيل أن تُدرّس مُحارقتها لتلاميذنا؟

كشفت مصادر فلسطينية منذ بضعة أيام أن مسئولاً في وزارة التخطيط والتعاون الدولي أعطى وفداً إسرائيلياً كان يفاوضه في نيقوسيا، موافقة مبدئية على إدراج تاريخ «المحرقة» أو الإبادة النازية الجماعية لليهود» ضمن المناهج التعليمية الفلسطينية اعتباراً من العام الدراسي المقبل بعد أن تقرها لجنة مشتركة من الجانبين !! .

الحكاية بدأت في أوائل الشهر الماضي (إبريل ٢٠٠٠). عندما شارك وفد من السلطة الوطنية الفلسطينية ووفد من الحكومة الإسرائيلية إلى جانب مجموعة من الدول العربية (مصر والأردن والمغرب وتونس) في مؤتمر «ترسيخ السلام من خلال التعليم» الذي ترعاه المؤسسات الأمريكية من أجل إزاحة العقبات من أمام التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، وكان من بين بنوده إمكانية تضمين البرامج التعليمية العربية مادة وصفية لما تعرض له اليهود من مذابح جماعية أيام الحكم النازي في ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية. . في هذا المؤتمر الذي دام ثلاثة أيام أعلن الدكتور أنيس القاق وكيل الوزارة المسئول في السلطة الوطنية الفلسطينية لوزير التعليم الإسرائيلي يوسي ساريد أنه في الإمكان تحقيق هذا الهدف عبر المناهج التعليمية العربية في الأراضي التي تشرف عليها السلطة الوطنية .

وزير التعليم الإسرائيلي نفسه لم يسلم من النقد والذم منذ أن اقترح على الكنيست فكرة أن يتم تدريس بعض قصائد الشاعر الفلسطيني العملاق محمود درويش لقطاع من الطلبة اليهود، بل شن عليه اليمين أسوأ هجوم منذ أن شكل يهود باراك حكومته قبل عام ونصف عام تقريباً، مما أدى إلى اتساع نطاق الهجوم حتى ليتذكر المرء سيل اللعنات التي كان يصبها رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إسحاق شامير على رأس

الشاعر العربي والحاسبة المفرطة التي كان يشيعها ذكره في رموز هذا التيار . وانتقلت العدوى إلى العديد من الصحف البريطانية والأوروبية والأمريكية التي تبنت الأفكار التي يشها هذا التيار ولم تتورع عن وصف محمود درويش بأنه يمثل السامية العربية والنازية الفنية لدى غلاة مثقفيهم في إطار هجمتها الشرسة التي اشتعلت عند طرح هذه الفكرة فقط ، وليس بسبب اتخاذ الخطوات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ .

نحن ندين كل افتتات على حقوق الغير وحقوقهم في حياة كريمة . . ونقف ضد كل أشكال العنصرية والتمييز . . ونطالب بحقوق الإنسان لكل إنسان ، وفي الوقت الذي لا نُنكر وقوع المذابح الجماعية لليهود نرصد عن كثب جرائمهم العنصرية ومذابحهم الجماعية ضد الفلسطينيين ، لأن مثل هذه القضايا لا يمكن أن يُصنى المهتم بها إلى طرف واحد فقط من أطرافها ، خاصة إذا كانت الأطراف الأخرى تلتزم الصمت القسري المُذل وترضى حتى الآن بسداد ديون كان يجب أن تُعدم بمضى المدة . . في الوقت الذي يقوم فيه الطرف الوحيد بمحاربة وخنق كل صوت يظهر على السطح مخالفاً له في الرأي والرؤية .

لذلك نناشد السلطة الوطنية الفلسطينية بتشكيل لجنة من وزارتي التربية والتعليم والتخطيط والتعاون الدولي لدراسة كيفية تحقيق هذا المطلب ، حتى لو كان المقابل تعهد حكومة باراك بالحصول على موافقة الكنيست على تدريس بعض مقطوعات من قصائد محمود درويش في بعض السنوات الدراسية بإسرائيل ، لأن هذه الخطوة ستُعرض رؤيتها على الفقرات الوصفية التي تشرح للطلاب الفلسطينيين تاريخ المحرقة من وجهة نظرها . . والعكس صحيح حيث من المشكوك فيه أن تتدخل السلطة في اختيار المقاطع التي سيدرسها الطلبة الإسرائيليون ، يضاف إلى ذلك أن النهج الإسرائيلي في الماطلة سُبُرجي تنفيذ ما سيتم اختياره من هذه القصائد بإبداء العديد من الحجج التي سيكون على رأسها بلا شك التأكد من مصداقية السلطة في تدريس تاريخ المحرقة قبل أن يُسمح لطلابها بالاستماع إلى فقرات من هذه الأشعار التي ستكون بكل المقاييس بعيدة عن روح المقاومة والنضال التي ميزت الشاعر الكبير .

إلى جانب ذلك هل يمكن للسلطة وللدول العربية التي شاركت في اجتماع نيقوسيا لترسيخ السلام من خلال التعليم أن تقترح على إسرائيل أن يتم تدريس المحارق

والمذابح التي قامت بها ضد شعوبهم على التلاميذ!! وما أكثر ما قامت به من هذه وتلك سواء على أيدي عصاباتنا قبل مايو ٤٨ أو بعد أن تحولت إلى دولة منذ أكثر من نصف قرن! ونعني تحديدًا الفترة التي تَمتد من تاريخ مذبحه قرية دير ياسين وما قبلها حتى تاريخ مذبحه قانا!! .

إذا تمكنت الدول العربية التي تُشارك إسرائيل في هذه المؤتمرات التطيعية من أن تُقنع إسرائيل بهذا المطلب العادل فيكون من حقها (إسرائيل) في هذا الوقت فقط وليس قبله أن يُسمح بتدريس مقدمات وأسباب المحرقة التي تعرض لها اليهود على يد حكومة هتلر النازية في مدارس هذه الدول!! .

الأهرام - ٢٠ مايو ٢٠٠٠



لو كتب هذا النقد غير الإسرائيليين .. لعوقبوا

تقوم في أميركا وحدات خاصة تابعة لجهاز المخابرات C.I.A. بتحليل كل ما ينشر حول العالم من مواد إعلامية، لاستخلاص عدة أمور أهمها بالدرجة الأولى ما فيه نقد لسياسات واشنطن الخارجية وأسلوب إدارتها لشئونها الداخلية . . وثانيها ما يتعلق بالإرهاب دعماً وتأييداً ومساندة وتشجيعاً .

ولا بد أن فريقاً من هذه الوحدات ينكب لساعات طوال على ما نشر حول كارثة كاترينا الطبيعية تحليلاً ونشأ بين السطور والحروف، لمعرفة حجم الهجوم الذي قوبل به تحرك الإدارة الأمريكية لاحتواء هذه الأزمة وحجم المناصرة التي حصلت عليها . . ربما تمهيداً لتصنيف الأنظمة والكتاب والمفكرين، كما درجت السياسات الأمريكية منذ ولاية الرئيس جورج دبليو بوش الابن الأولى إلى فئتين معنا أو ضدنا .

لا ندري ما حقيقة ما يُشاع من أن كل ما يصدر من وسائل الإعلام الإسرائيلية يحسب ضمن يوميات الإعلام الأمريكي . . ولنا على يقين مما يقال من أن مراكز البحث ووحدات التحليل التابعة لجهات أمنية وغير أمنية تتعامل مع ما يصدر عن هذه الوسائل باعتباره «غير معاد» سواء اتفق مع سياسات واشنطن أو انحرف عنها درجة أو درجات، ولكننا نتساءل لو أن ما ينشر حول كارثة كاترينا - كما سنورد بعض نماذجه - كُتب إعلامي عربي . . هل كان سيمر مر الكرام كما مرت زوبعة النقد التي فجرتها الصحافة الإسرائيلية . .

يقول سيفر بلونسكر الخبير الاقتصادي ومحلل الاستطلاعات في صحيفة يديعوت أحرونوت . «كشفت عاصفة كاترينا فشل الرأسمالية الراسخ، فهي غير إنسانية وغير اجتماعية ولا تؤدى علمها» وبرر ذلك بأن إدارة بوش من وجهة نظره تُنفذ سياسة مالية

تزيد مما تنفقه على الرفاهية وتهمل ما يتعلق بترميم التحصينات وتقوية الجسور والسدود، وأكد أن الولايات الثلاث المتضررة تمتلك موارد كافية لمواجهة ما بعد العاصفة، ولكنها لم تفعل . . وأكد أن صورة الرعب الذي عاشه سكانها، نشر مراراً ومرات كسيناريوهات من جانب خبراء وعلماء حذروا وشرحوها ونصحوا . . ولكن وزارة الأمن الداخلي لم تقمُ بواجبها .

ويقول في نهاية مقاله الذي نشر بتاريخ ٦ سبتمبر «انشغل المسئولون بالشجار حول الصلاحيات واتهموا بعضهم البعض أن رسائلهم الإلكترونية لم تصل، وما وصل منها كان غير كاف، مما يدل على فساد في التبعيات، لا يهمهم ما يعانيه الفقراء السود ولا يعينهم إذا كان قد شوه صورة الديمقراطية وسود خارطة السياسة الأمريكية» .

أما ايتان هابر الكاتب في نفس الصحيفة فقال في اليوم التالي «الحاجة لترميم ما أحدثه الإعصار من دمار، سيصرف نظر أمريكا عن مساعدتها الخارجية وربما تكون إسرائيل أول المتضررين من هذا القرار» . . ويعيب على إدارة أمريكا الجمهورية أنها تقيس مواطنيها وفق مصطلح الرحمة الذي لا وجود له إلا في دوائر المعارف فقط، ويصور الدولة التي يُطيعها العالم بأنها «تحتاج لأسبوع لكى تتمكن من تدير وجبة ومشروب للاجئين المساكين الذين شردهم الإعصار» .

ويقارن الكاتب حالة إسرائيل بما عاشه بعض أفراد الشعب الأمريكي حياً على الهواء فيقول «إسرائيل لا يهمها أن تنفق الملايين من خزائنها لإرضاء فئات معينة من سكانها وترك قطاعاً كبيراً غيرهم تعصف بهم الخطوب بلا متاع» .

أما يوسى سريد عضو الكنيست ورئيس حزب ميرتس السابق فكتب في صحيفة هآرتس يقول «جورج بوش هو بلا شك الرئيس الأكثر إخافة في تاريخ الولايات المتحدة، وبعد أربع سنوات سيجلس البعض على ضفة نهر نيو أورليانز يتباكون على التركية التي خلفها وراءه؛ لأنها تركه بانسة» . . ومن منظور تلمسه لعدم وجود رؤية واضحة للرئيس الأمريكي، يرى الكاتب أن أمريكا لا يهمهما إلا مصلحة شركاتها ولا يلفت نظرها التصحر وزيادة الجوع والمريض والعاطلين حول العام «ما دامت شركاتها تلهث وراء الكسب بأى وبكل وسيلة» ويتوقع أنه حتى لو وصل الانهيار

العالمى إلى حافته كما هو واقع الحال فى الأمم المتحدة اليوم فلن نهتم أمريكا « كما لم نهتم واشنطن بما جرى لثلاث من ولاياتها ؛ لأن الشأن الداخلى ليس من أولوياتها » .

أما الكاتب نوم سيخف بصحيفة هارتس أيضا فقال « كلما تعمقت الروابط بين إسرائيل وأمريكا وزاد اعتمادنا الاقتصادى والعسكرى والسياسى على واشنطن ، أصبح حلمنا مشابهاً لحلمهم خصوصاً بعد أن تبنى الكثير من الإسرائيليين الأفكار والقيم الأمريكية كنوع من الفرار من ثقافات الشرق الأوسط ، وبعد أن أصبح العدد الأكبر من نخبتنا مؤمركاً ، فهل بعد أن أصبحنا جزءاً من الإمبراطورية الأمريكية سنصل فى إهمالنا للشأن الداخلى إلى نفس مستوى إهمالهم وتقصيرهم » ، ويحسب الكاتب تأثير إخفاقات أجهزة الأمن الإسرائيلية على علاقة حكومتها بمجتمعها ومدى عمق الكارثة التى ستُلم بهذا المجتمع إذا أصاب الشلل وسائل الإنقاذ ويؤكد « إذا كان هناك من يتساءل اليوم ماذا أصابك يا أمريكا ، فلن يكون هناك من يرثى لنا » . .

صحيفة الزمان - ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥

• • •

هل سيطبق قانون معاداة السامية

على مسيحيي أمريكا الإنجيليين؟

وَقَّعَ الرئيس الأمريكي فى منتصف شهر أكتوبر (٢٠٠٤) قانوناً يلزم وزارة خارجية بلاده بـ «عمل إحصاء للأعمال المعادية للسامية حول العالم وتقويم مواقف الدول والحكومات تجاهها تمهيداً لتضمينها فى تقريرها الذى تُعده سنوياً عن حقوق الإنسان».

وقال أثناء اجتماع انتخابى له فى ولاية فلوريدا -تعد ثالث أكبر تجمع لليهود بعد إسرائيل ونيويورك- إن «أمريكا ستكون» متيقظة أكثر مما سبق وستعمل على أن لا تجد الأفكار القديمة المعادية للسامية وطناً لها فى العالم المعاصر؛ لأن الدفاع عن الحرية يعنى فى نفس الوقت مهاجمة الشر الذى تجسده الأعمال المعادية للسامية».

هذا القانون ليس من بين المقترحات التى انكب البيت الأبيض على دراستها وتقدم بمشروعه فيما يختص بها إلى المؤسسات التشريعية الأمريكية، بل هو واحد من صميم أفكار تلك المؤسسات (التشريعية) التى تبناها توم لانوس العضو الديموقراطى بالكونجرس على الرغم من اعتراضات وزارة الخارجية -والتي كُلفت بمتابعة تنفيذه- المتواصلة لأكثر من أربعة أشهر خشية أن يؤدى إقراره -فى نهاية المطاف- إلى توفير أجواء معاملة تفضيلية لليهود على سواهم من المجموعات العرقية والمدينة الأخرى فى الولايات الأمريكية!! خاصة وأن مكتب الهولوكوست الذى أُنشئ منذ بضع سنوات ضمن إدارتها -المؤسسات التشريعية- يقوم بعمل له ثقله فى مثل هذه الحالات.

يلزم القانون الجديد وزارة الخارجية الأمريكية بما يلى :

١ - إنشاء إدارة مستقلة ضمن إدارتها تتولى إحصاء الأعمال المعادية للسامية من خلال التقارير التى ستكلف السفارات الأمريكية حول العالم بتحريرها وإرسالها دورياً إليها فى ضوء تتبعها للأفعال والانتقادات التى توجه لليهود ومؤسساتهم.

٢- وضع لائحة لتحديد وتوصيف ما يمكن اعتباره «فعلاً معادياً للسامية»، ولائحة أخرى لاستراتيجية الرد الواجب على هذه الأفعال.

٣- تعيين مبعوث دبلوماسي مسئول عن متابعة أنشطة هذه الإدارة في ضوء اللوائح التي سيتم إقرارها، ويكون من حقّه زيارة الدول التي تُشير إليها أصابع الاتهام للعمل على تعديل سياساتها المناهضة للسامية أو فرض عقوبات عليها!!

٤ - وضع تقرير سنوى مُفصل حول «معاذاة السامية على مستوى العالم» ضمن تقريرها حول حقوق الإنسان، يمهّد للنظر فى أمر الدول التى تصر على ممارسة هذه المعاذاة وترفض الانصياع للمقترحات التى يتقدم بها المبعوث الأمريكى الجوال ! .

بعيدا عن عوامل الربط بين إقرار هذا القانون والممارسات التي تعرض لها يهود فرنسا في منتصف العام الحالي (٢٠٠٤) والتي دفعت بإرييل شارون إلى مطالبتهم بترك وطنهم الأصلي والهجرة إلى إسرائيل مخالفاً بذلك أبسط الأعراف والتقاليد المتفق عليها .

وبعيداً عن تقاقم حملة الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي قد تكون قد دفعت الرئيس بوش الطامع في الفوز بفترة رئاسية ثانية للتوقيع على هذا القانون إرضاءً لجماعات الضغط اليهودية الأمريكية وضارباً عرض الحائط باعتراضات وزارة خارجية بلاده... وبعيداً عن نجاح الإدارة الأمريكية في إقناع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بالدعوة إلى عقد مؤتمرين لمناقشة انتقادات اليهود - عقد أولهما في فيينا/ إبريل ٢٠٠٣ وعقد ثانيهما في إبريل ٢٠٠٤ - وما اتخذ فيهما من توصيات بضرورة «الاهتمام بمراقبة الأعمال المناهضة للسامية وإصدار تقرير دوري عنها». دعونا نسأل:

أليس من الأولى أن تضرب أمريكا المثل بعد إقرار هذا القانون بأن تدعو ٧٠ مليون من مسحيها الإنجليين إلى وقف حملاتهم المعادية ليس فقط لليهود ولكن لإسرائيل حتى يسقط العالم عنها وعنهم نعمة معاداة السامية؟! . . أليس من الأولى أن يدعو البيت الأبيض إلى دورة تدريبية يحضرها كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية من سياسيين ودبلوماسيين وعسكريين لكي نُعلمهم كيف يوقفوا ممارساتهم شبه اليومية التي تنضح بكل أشكال هذه المعاداة؟! .

الحقيقة التي لا خلاف عليها أن هذه الملايين من سكان أمريكا وعشرات الآلاف من كبار مسئوليهها المنضوين تحت العديد من الكنائس يؤمنون بأسطورة دينية بالغة القدم تربط عودة المسيح في اعتقادهم بثلاثة أمور حتمية لا بد أن تقع وتتحقق لحرق الطريق قبل هذه العودة المباركة التي ستملا الأرض نوراً وعدلاً وسلاماً . الأول قيام دولة لليهود في أرض الميعاد/ فلسطين والثاني أن تمد سيطرتها على أرض إسرائيل التوراتية والثالث أن يتم بناء هيكل سليمان في المكان الذي يقوم فيه المسجد الأقصى .

الحقيقة التي لا خلاف عليها أن الأمرين الأول والثاني تحققا ولم يبق أمام عودة المسيح المباركة إلا الإسراع ببناء الهيكل !! لذلك زادت في السنوات الخمس الأخيرة الهبات والعطايا بملايين الدولارات لوضع مشاريع الهدم التي بدأت أولى محاولاتها عام ١٩٦٩ موضع التنفيذ وتحويل رسومات البناء التي تملك مادياً ومعنوياً مقومات تحويل حجر الأساس الذي وضع بالقرب من المسجد الأقصى منذ عامين إلى هيكل .

وَفَقَّ سيناريو الأسطورة الدينية القديمة التي تؤمن بها هذه الملايين سيُخير اليهود بعد تمام تشييد الهيكل وقبل عودة المسيح : بين التحول إلى الديانة المسيحية أو مواجهة الحرب !! المدمرة التي سيشهدا سهل مجيدو (يقع بالقرب من مدينة القدس القديمة) بين قوى العدل والنور في العالم وبين اليهود المصريين على التمسك بدينهم ورفض التحول إلى المسيحية حيث تقول الدعوات ترددها كنائسهم في أوقات الصلاة أنها ستتهى بإبادتهم وحرق البقية الباقية منهم أحياء ؛ لأن المسيح في اعتقادهم لن يعود والأرض عليها يهودى واحد!! . . .

أليست هذه الأفكار أشد مناهضة للسامية من أى نهج عبرى أو إسلامى تلصق به هذه التهمة ظلما وعدوانا!! . . أليست هذه الأفكار الأمريكية موثقة ومدونة وغيرها من اتهامات باطلاً ومزيفاً وينقصه الدليل المادى . . أليست هذه الأفكار المعلومة للخاصة والعامة ، أما غيرها فيحتاج إلى قرينة تبعد أصحابه عن لوائح الاتهام السياسى والحزبى والأيدىولوجى وقوانين الكونجرس وتجعله قابلاً للنقاش القضائى .

أليست التبرعات والهبات التي تُرسل إلى إسرائيل دورياً بملايين الدولارات دليلاً على أن أصحابها يدعمون عملاً إرهابياً يدخلهم ضمن المنظمات التي تضعها وزارة العدل الأمريكية على لائحة الجماعات الإرهابية وتصادر أموالها وتحد من حركتها .

أليست مشاهد الحرب والإبادة والحرق المتصورة في سيناريو الأسطورة الدينية التي كان الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان يؤمن بها دليلاً على معاداة هذه الملايين مجتمعة للسامية . . أليست دعوى تطهير الأرض من اليهود بالتنصير أو بالحرق والإبادة حتى يعود المسيح ليملاها عدلاً ونوراً وسلاماً مطالب إرهابية أكثر إيلافا واضطهاداً لليهود من دعاوى الكراهية والازدراء التي يُتهم بها العرب والمسلمون .

نحن على يقين أن الشعب الأمريكي لا يسير كله وراء هذه الأفكار الغبية العمياء التي لا صلة لها بأى من الأديان السماوية أو بالحقائق التاريخية ؛ لذلك لا نضع أفرادهم كلهم في سلة واحدة . . ولكننا نطالب بأن تطبق لوائح وزارة الخارجية التي ستحدد في المستقبل القريب مواصفات الأفعال التي ستوصف بأنها معادية للسامية ؛ والتي ستضع في نفس الوقت استراتيجية لتحديد ردود الأفعال التي تستوجب مواجهة هذه الأفعال للقضاء عليها ومنع انتشارها، أولاً على الجماعات الأمريكية التي تُخطط للقضاء على الدين اليهودي إما بتنصير أتباعه أو بإبادتهم حربياً لأن أعضاءها أكثر معاداة للسامية حتى من الأفكار النازية التي فتحت الأبواب لاندلاع الحرب العالمية الثانية!! . .

صحيفة القدس العربي - ١ نوفمبر ٢٠٠٤



الفصل التاسع

إسرائيل فوق المحكمة الجنائية الدولية

- جرائم إسرائيل في القدس.. تدينها المحكمة الجنائية الدولية • إسرائيل تهرب من إدانة المحكمة الجنائية الدولية بمعاهدة احتيالية مع أمريكا • بعد القمة العربية لا بد من عقد محكمة جنائية دولية لجرائم إسرائيل

جرائم إسرائيل في القدس ..

تدينها المحكمة الجنائية الدولية ..

لا يُصدق أحد ادعاءات إسرائيل الدينية فيما يتعلق بمدينة القدس المُشرقة، فهي لم تعترض على قرار التدويل الصادر بشأن المدينة في عام ٤٧ . . ولم تُثر العقوبات أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عندما ناقشته على هامش تبادل الرأي حول عضويتها داخل المنظمة . . ووافقت عليه الوكالة اليهودية ثم حكومة إسرائيل الأولى . .

ولكنها أصدرت في عام ٤٩ قراراً يعتبر القدس الغربية عاصمة لها . . ولما سُئل بن غوريون عن تفسيره لهذا الموقف المتناقض قال إن الأسبقية في منتصف عام ٤٨ كانت لتوفير الضمانات الكافية لقيام الدولة من دون اعتراضات قوية، أما وقد قامت الدولة فكل شيء مباح إما بالحرب وإما بالخديعة!! . .

وتطبيقاً لهذا المبدأ (كل شيء مباح إما بالحرب وإما بالخديعة) لم تبادر إسرائيل بإقامة وزارة خارجيتها في القدس الغربية عام ٤٩ ، إنما أبقت عليها في تل أبيب حتى عام ٥٣ ثم نقلتها إلى هناك في ظل تأييد كل من لندن وباريس اللتين كانتا على طرفي نقيض من النظام المصري الحاكم في القاهرة، والذي كان يقود القضايا القومية بقوة وعزيمة في ذلك الوقت . . لذلك لم يكن مُستغرباً أن تُسارع واشنطن إلى إعلان موقفها المعارض لهذه الخطوة على اعتبار أنها كانت في ذلك التاريخ ترى أن القضايا الدولية، خاصة ما يتعلق منها بالصراعات الإقليمية يجب أن يتم التوصل إلى حل جذري لها عبر الشرعية الدولية ممثلة في الأمم المتحدة وليس عبر التحالف بين الأطراف المتداخلة فيها وفي ضوء المصالح الآنية!! . .

بعد حرب ٥٦ تمكنت حكومة إسرائيل من كسب ود المزيد من دول أوروبا الشرقية والغربية مما جعلها تنجح في إقناعها بنقل سفاراتها إلى القدس الغربية بدلاً من تل

أيّيب، وبعد ضمها للقدس الشرقية في ضوء نتائج حرب ٦٧ أعلنت أنها أعادت توحيد شطري المدينة وأنها أصبحت العاصمة الأبدية لها وطالبت دول العالم أجمع بأن تنقل مقارها الدبلوماسية إلى هناك. في ذلك الوقت امتنعت العديد من عواصم العالم عن الاستجابة لهذه الدعوة في ظل اعتبارات كثيرة كان من بينها أن الصراع العربي / الإسرائيلي لا زال في أقصى درجات اشتعاله ولم تكن قد ظهرت على السطح بعد بوادر ما يسمى هذه الأيام بمبادرات السلام الساعية إلى إقرار استقرار وسلام من نوع ما بين الطرفين.

ورغم نجاح الدول العربية بمساندة من مجموعة الدول الإسلامية ومجموعة دول عدم الانحياز في استصدار العديد من القرارات التي أدانت من خلالها الجمعية العامة للأمم المتحدة القرارات الإسرائيلية المتعلقة بالمدينة المقدسة، مما حدا بالغالبية من دول العالم إلى عدم نقل سفاراتها إلى القدس ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم تتوقف عن مصادرة العديد من مباني المدينة وإزالة البعض منها إلى جانب طرد السكان العرب ووضع اليد على أرض الغائبين وأراضي الأوقاف... وكلها إجراءات تقع داخل دائرة اختصاص المحكمة الجنائية الدولية التي شكلت بناء على الاتفاقية الدولية التي أقرت لهذا الغرض في السابع عشر من شهر يوليو عام ١٩٩٨!!..

الغرض الأساسي من تكوين هذه للمحكمة الدولية هو كما تنص ديباجة اتفاقيتها التي وقعت عليها غالبية دول العالم ما عدا إسرائيل وأمريكا هو «محاكمة الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم الإبادة ضد الإنسانية وجرائم الحرب فضلاً عن جرائم العدوان التي تقوم بها الدول ضد أبنائها أو ضد الآخرين»، ويندرج تحت هذا النوع الأخير كل ما ارتكبه إسرائيل ولا زالت تُصر على ارتكابه من جرائم ضد الإنسان العربي في داخل أراضيها أو في داخل الأراضي التي تشرف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، وأيضا التي لا زالت تقوم بها داخل أراضي هَضْبَة الجولان السورية المحتلة، والتي ارتكبتها خلال سنوات احتلالها لأراضي الجنوب اللبناني.

وما يخص مدينة القدس وسكانها على وجه التحديد، يمكن الإشارة إلى بعضه في ما يلي :

- جرائم إبعاد السكان الأصليين بالقوة ، والتي أفضت إلى الموت فى معظم الحالات .
- جرائم الاستيطان فوق أراضى الغير تحت حماية القوات المسلحة .
- جرائم الاضطهاد والإقصاء ضد السكان العرب ، والتي أدت إلى موت البعض أو عجزهم .
- جرائم الفصل العنصرى لأفراد الأسرة الواحدة .
- جرائم الإخفاء القسرى للأفراد بلا سند قانونى بحجة مقاومة السلطات .
- توجيه الاتهامات جزافاً ، والقيام بإجراءات الحبس غير المشروعة .
- الاستيلاء على أراضى الغير بحجة غيابهم أو بحجة الحاجة إليها لتوفير الأمن والاستقرار .
- وضع اليد على أراضى الأوقاف الإسلامية والمسيحية وفقاً لتشريعات مزيفة .
- تدمير المعالم الثقافية والدينية للمدينة .

ربما لهذا السبب لم توقع إسرائيل وأمريكا على هذه الاتفاقية . . وربما لهذا السبب أصرت وزارتا الخارجية والعدل الأمريكيتان على عدم الاعتراف بالتوصيف النهائى للجرائم التى يمكن اتهام الدول بالقيام بها ، خاصة جرائم مثل الاستيطان فى أرض الغير وإبعاد أهل البلاد عن الأماكن التى عاشوا فيها سنوات طويلة هم وأهاليهم !! .

ووفقاً للمادة الثامنة من النظام الأساسى للمحكمة يُعد إبعاد السكان أو نقلهم قسرياً متى تم بطريقة متكررة ومتابعة ومنظمة أو على نحو واسع النطاق، جريمة ضد الإنسانية كما يشكل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية جنيف لعام ٤٩ إذا ارتكبت ضد الأشخاص المدنيين الذين تحميهم أحكام هذه الاتفاقية .

كما يعنى الاستيطان وفقاً هذه المادة ووفقاً للأعراف الدولية ومبادئ القانون الدولى، قيام دولة الاحتلال على نحو مباشر أو غير مباشر بنقل بعض من سكانها (الدولة المحتلة) المدنيين إلى أماكن أخرى غير تلك التى درجوا على العيش فوقها .

وتشير المادة نفسها إلى ضرورة حماية الممتلكات الثقافية والدينية للقطنر المحتل ، وذلك اتفاقاً مع ما جاء فى اتفاقية جنيف لعام ٤٩ واتفاقية لاهى لعام ٥٤ ، حيث

حرمت الإتيان بأى أعمال عدوانية ضد هذه المباني حتى فى فترات النزاع المسلح . . ومن المعروف أن الحماية التى توفرها هذه الاتفاقيات للممتلكات الثقافية المخصصة للأغراض الدينية أو التعليمية أو الفنية أو الآثار التاريخية، إنما ترجع إلى كونها تراثاً إنسانياً يجب الحفاظ عليه بكل السبل إلى جانب العمل على وقايته ضد عوامل التدمير والتلف .

من هنا وباتفاق غالبية الآراء الفقهية تعد إسرائيل مسئولة مسئولية مباشرة عما جرى وما زال يجرى لمدينة القدس مادياً ومعنوياً، فضلاً عن باقى الجرائم التى لا يتسع لها المقام، وهذه الأفعال مُدانة ومجرّمة سواء قام بها مدنيون أو عسكريون، وسواء جرت بطريق السهو أو عدم التقدير أو الجهل أو بطريق الخطأ . . كما نقرر أن عدم توقيع حكومة إسرائيل على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية لا يُسقط عنها (بالتقادم) مسئولية هذه الأعمال الجنائية؛ لأنها أفعال مُجرمة فى ضوء بنود الاتفاقيات الدولية والقانون والعرف الدوليين وهو ما يُعرف دولياً بمصطلح الاتفاق التعاهدى، خاصة أن مثل هذه الجرائم الدولية لا تسقط بالتقادم كما يدعى البعض .

وعملًا بمنطوق هذه القواعد يظل مقترفو هذه الجرائم أو من يُمثلهم معرضين للمحاكمة وفقاً لقواعد القانون الدولى مهما طال الزمن، بل ويحق لأى دولة معاقبتهم متى وجدوا على أرضها!! . . بغض النظر عن مكان ارتكاب هذه الجرائم أو جنسية من قاموا بها أو ضحاياهم، وللتذكير فقط نقول إن إسرائيل استندت إلى القواعد نفسها عندما اختطفت للمجرم النازى إِيخْمَن وقدمته للمحاكمة وحكمت عليه بالإعدام عام ٦٢، حيث قررت محكمتها فى ذلك الوقت أن تحت يدها «التبرير الكامل لوصف ما قام به المتهم والنظام الذى كان يعمل لخدمته من جرائم ضد الإنسانية، خاصة ما يوصف بأنه إبادة وتشريد للمدنيين من اليهود الأبرياء» .

صحيفة الزمان - ٢٦ فبراير ٢٠٠٢



إسرائيل تهرب من إدانة المحكمة الجنائية الدولية

بمعاهدة احتيالية مع أمريكا ..

قبل الإعلان الرسمي على مستوى العالم فى أوائل شهر يولية الماضى (٢٠٠١) عن قيام للمحكمة الجنائية العليا فى لاهأى نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن المسئولين السياسيين والعسكريين فى إسرائيل انتهوا من صياغة تصوراتهم حول كيفية «التحايل» على ما قد يترتب على قيام هذه المحكمة من ملاحقات قد تطول عدداً من العاملين الحاليين بحكومة شارون أو بغيرهم ممن عملوا بحكومات سابقة .

تضمنت الصياغة عدة توصيات من بينها . . مواصلة رفض التوقيع على الوثيقة المناسبة للمحكمة والتمسك بسحب توقيعها على دستورها الذى وافقت عليه فى ديسمبر عام ٢٠٠٠ . . والحيلولة دون فتح ملفات الادعاء ضد إسرائيليين ارتكبوا مخالفات فى المناطق الفلسطينية بحجة أنها ليست تابعة لدولة . . العمل على إقامة محاكمات بإيعاز من أطراف داخلية أو خارجية ، مع التشديد على عدم ظهور كبار المسئولين فى وسائل الإعلام حتى لا يؤخذ من تصريحاتهم أدلة اتهم ضدهم .

أما أهم التوصيات ، فكانت تلك التى اقترحت تعزيز التعاون بين الدولة اليهودية وأمريكا التى لم توقع هى أيضاً وثيقة تأسيس للمحكمة حتى الآن أو المساهمة فى تمويلها مادياً ، خاصة وأن مندوبها فى الأمم المتحدة أعلن رسمياً أن «أمريكا ستستخدم حق الاعتراض على أى قرار يتخذه مجلس الأمن بتقديم أى مسئول إسرائيلي مدنى أو عسكري سابق أو حالى للمثول أمام هذه المحكمة تمهيداً لمحاكمته» !!! . .

تبنت حكومة شارون كافة التوصيات التى قُدمت إليها وبعد أن عرضت فكرة تعزيز التعاون بين تل أبيب وواشنطن لمحاربة هذه المحكمة على إدارة الرئيس جورج بوش

الابن، تصافر فريقان قانونيان أحدهما إسرائيلي والآخر أمريكي طوال شهر يولية الماضي (٢٠٠١) لصياغة معاهدة بين الطرفين تقضى بتعاونهما على كافة المستويات لعدم تسليم «إسرائيليين أو أمريكيين» للمحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية، وفي أوائل شهر أغسطس الحالى (٢٠٠١) صادقت حكومة شارون على هذه المعاهدة بلا اعتراض من أحد.

كانت إسرائيل تتابع منذ اليوم الأول خطوات تأسيس المحكمة الجنائية الدولية؛ لأنها كانت من أشد المتحمسين لقيامها منذ انتهت الحرب العالمية الثانية لحرصها على تقديم المسؤولين عن الحكم النازى فى ألمانيا إليها، وكانت على يقين عندما وقعت فى عهد رئاسة إيهود باراك لحكومتها على دستورها أن البند المقصود بمحاكمة مجرمى الحرب ينصرف تأثيره فقط على «أولئك الذين ارتكبوا جرائم فى البوسنة والهرسك وأفغانستان وإيران والعراق وباكستان والهند». وعندما قررت بالإجماع فى أوائل شهر يولية الماضي (٢٠٠١) «رفض استكمال خطوات الانضمام إلى الدول المساندة لقيام المحكمة لأداء عملها وفق الدستور الذى ارتضته الدول» احتجت بأن ذلك يرجع إلى عدم «شطب البند الذى يعتبر الاستيطان على أراضى الغير جريمة حرب»، و الحقيقة أنها عندما وقعت على الدستور كان البند موجوداً وسجل مندوبها تحفظاً عليه ولكنه (أى التحفظ) لم يؤخذ فى الاعتبار.

رفض استكمال الخطوات يرجع فى المقام الأول إلى الخشية من تقديم الكثير من السياسيين والعسكريين فى إسرائيل إلى المحكمة بعد ما عرف العالم عن جرائمها ما يملأ جدول أعمال هذه المحكمة لعدة سنوات قادمة. . . وفى الوقت الذى كانت حكومة شارون تُصادق فيه على معاهدة الاحتماء بحصن أمريكا من ملاحقة المحكمة الجنائية الدولية أكد الناطق باسم حركة «كتلة السلام» أن الحركة بعثت برسائل إلى عدد كبير من ضباط الجيش الإسرائيلى تُبلغهم أنها باشرت جمع معلومات عنهم تثبت بها ارتكابهم جرائم حرب فى الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧!! . .

نشرت صحيفة هآرتس فى أواخر الشهر الماضى (يولية ٢٠٠١) أن حركة كتلة السلام جمعت معلومات بالغة الأهمية من وسائل الإعلام المحلية والإقليمية والدولية ومن شكاوى الفلسطينيين حول ممارسات غير إنسانية قام بها أفراد من الجيش

الإسرائيلي ضد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة . . وقالت نشرة وزعتها الحركة إنها شكلت طاقماً من الباحثين لتحديد التكيف القانوني للجرائم التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية برئاسة شارون ضد المدنيين الفلسطينيين بالتعاون مع منظمات حقوق إنسان عالمية .

لهذا السبب وصف المتحدث الرسمي باسم رئيس الوزراء الإسرائيلي في حديث له مع الإذاعة العبرية ما تفعله حركة كتلة السلام بأنها «تقدم خدمة جليلة لأشد أعداء إسرائيل عداوة ويساهم في تغذية الحملة الدعائية التي يقوم بها العرب ضدها» ، ويعنى بذلك الاستعدادات التي يقوم بها البعض لإعادة عرض محاكمة شارون أمام هذه المحكمة بعد أن أصدرت محكمة هولندا الدستورية حكمها بعدم أحقية إحدى محاكمها في نظر الدعوى المقامة ضد شارون بسبب دوره في مذبحه مخيم صبرا وشاتيلا منذ عشرين عاماً ، إضافة إلى الترتيبات الأخرى التي تقوم بها جماعات مدنية مصرية لتقديم عدد آخر من السياسيين العسكريين الإسرائيليين لمحاكمة مشابهة .

أما أهارون باراك رئيس محكمة العدل العليا الإسرائيلية فقال في مؤتمر لرجال القانون «كل إسرائيلي يمكن أن يخضع للمحاكمة أمام هذه المحكمة رغم أننا لم نصادق على وثائقها النهائية ، ولن يُخفف من قسوة هذه الحقيقة إلا الاتفاق الذي أبرم مؤخراً مع الولايات المتحدة الأمريكية» . . .

يعترف للحلل السياسي زئيف شيف بأن إسرائيل «نجحت بجلدها بلا شك من ورطة دولية عندما تراجعت عن الموافقة على إرسال لجنة تقصى حقائق دولية إلى مخيم جنين في اللحظة الأخيرة» ، ويُحذر في الوقت نفسه من أن احتدام صراع قانوني ضد إسرائيل في ظل حرب الدعاية والمعلومات القائمة بينها وبين العرب ، قد يؤدي إلى شول بعض المسؤولين صغاراً كانوا أم كباراً «أمام المحكمة الجنائية الدولية» .

أما الصحفي عاموس هرتيل فيسأل في صحيفة هآرتس «كيف تحول اغتيال أحد كبار الإرهابيين الفلسطينيين في المناطق إلى عملية قتل جماعي للمدنيين ، تلك العملية التي ربما تتحول إلى الأخطر والأشد على مستوى المواجهات الحالية» ويُحذر هو أيضاً من تأكيد «وحدة القانون الدولي التابعة بالجيش» على أن قبلة غزة التي راح ضحيتها الشهيد صلاح شحادة وأربعة عشر آخر بينهم تسعة أطفال «لن تكون ذات أهمية من

وجهة نظر محكمة لاهاي، لأنه يرى أن هذا التأكيد ليس له سند شرعى أو قانونى وفقاً
دستور هذه المحكمة، خاصة أن بعض الحركات اليسارية والجماعات الحقوقية
والتيارات الداعية للسلام داخل إسرائيل بدأت تنشط فى جمع الكثير من المعلومات
التي تُدين العديد من العمليات التى قامت بها حكومة شارون والقوات المسلحة
الإسرائيلية على امتداد العشرين شهراً الأخيرة .

صحيفة الزمان - ٢٧ أغسطس ٢٠٠١



بعد القمة العربية.. لا بد من عقد محكمة

جناية دولية لجرائم إسرائيل

فى الرابع من شهر سبتمبر الماضى (٢٠٠٠) نَشَرْتُ فى هذه الصفحة تحت عنوان «جرائم فى القدس تدينها المحكمة الجنائية الدولية» مقالاً قلت فيه ما نصه: «منذ عام ١٩٦٧ لم تتوقف إسرائيل عن القيام بخطط التغيير المتعمد لمعالم مدينة القدس ابتداء من إزالة الحدود الفاصلة بين شرقها وغربها عن طريق بناء حزام سكانى يحيط بها من كل جانب مما جعل اتساعها يصل إلى حوالى ٢٠ كيلو متراً بدءاً من جبل الزيتون، وتحقيقاً لهذه الخطوة لم تتورع حكوماتها المتعاقبة عن مصادرة المباني وإزالة البعض منها، إلى جانب طرد السكان العرب ووضع اليد على أرض الغائبين وأراضى الأوقاف.. وكلها إجراءات تقع داخل دائرة اختصاص للمحكمة الجنائية الدولية التى شكلت بناء على اتفاقية دولية أقرت لهذا الغرض فى السابع عشر من شهر تموز (يوليو) عام ١٩٩٨!!!».

وأثبتت الحوادث الدامية التى يعيشها أبناء الشعب الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة وفوق أرض مدينة القدس منذ حوالى أسبوعين أن حكومة إيهود باراك كانت مستعدة عند أول اختلاف حول متركزات السلام بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية أن تلجأ إلى الممارسات القمعية والإرهابية العنيفة ممثلة فى قواتها المسلحة التى تصدت لانتفاضة الحجارة الثانية بكل المناطق السكنية العربية بالصواريخ.. ويأمل باراك من وراء ذلك أن يُحطم قدرات الشعب الفلسطينى وأن يقضى على تمسكه بأرضه ويحرمه من مقدساته وأماكن عبادته التى عاش فى ظلها أجداده مئات السنين، وكان قد سبقه إلى مثل هذا الموقف شمعون بيريز عبر مذبحه قانا ولكنه لم ينجح.. وكذلك لن ينجح باراك.

يهدد باراك بالتراجع عن خطوات السلام التي اتخذت حتى الآن!! ويا ليتة يفعل ، لأن ما تم تحقيقه من سلام حتى الآن يصب كله في خانة الفوائد الإسرائيلية ولم يجن منه العرب شيئاً . وهو ليس في حاجة إلى مثل هذا التهديد ، لأن ما أقدمت عليه قواته المسلحة ينسف خطوات السلام المشبوه التي نسع ضجيجها ولا نرى نتائجها الملموسة . . فمثل هذا الاعتداء لا يحدث مطلقاً بين الأطراف التي تعيش معاً في إطار من السلام المتبادل . . ما تقوم به القوات الإسرائيلية هو تراجع رسمي لحكومة باراك أمام العالم أجمع على مسار التسويات التي شهد موافقتها، وعود موثقة بالصوت والصورة إلى رحي الحرب وقتل الأبرياء العزل . . إرضاءً لنزوات انتخابية وترتيبات حزبية تتمسك بكرسي الوزارة لخدمة المستوطنين/ المستعمرين من ناحية والأصوليين من ناحية ثانية، قبل أن تضطر أمام الكنيسة إلى إجراء انتخابات عامة في غير موعدها ربما يفوز بها الليكود اليميني المستعد دوماً لوضع قدراته السياسية في خدمة هذه الأطراف المتطرفة .

هذا الاعتداء، كما تناقلت صورته غالية الفضائيات العالمية والعربية يُعبر عن وحشية غل وحقد ورغبة في الانتقام لأن الرد الإسرائيلي على انتفاضة الحجارة التي تُعد بكل المقاييس نوعاً من المقاومة السلمية المشروعة لأسلوب المحتل في إدارة شئون الأراضي المحتلة وإصراره على تدنيس مقدساتها، لا يكون بالأسلحة الثقيلة . . كما أن تحريك الآليات والصواريخ والطائرات والتهديد بضرب الأراضي الفلسطينية والأراضي اللبنانية لا يمكن القبول به كإجراء أمني اضْطُرت إليه حكومة باراك لمواجهة مثل هذه الأعمال . . إنها حالة حرب شاملة وصريحة يسمح بموجبها رئيس الحكومة وقادته العسكريون، للقوات الإسرائيلية باستخدام أساليبها القتالية في مواجهة مدنيين عُزل من كل سلاح إلا الحجارة .

إسرائيل كاذبة في ادعائها أمام العالم أنها لجأت إلى قواتها المسلحة لحماية لمواطنيها . . وإذا كان الأمر كذلك فلتقل لنا كم منهم راح ضحية هذه الحرب غير المتكافئة . . حتى كتابة هذه السطور قتل لها أربعة جنود وأسر ثلاثة . . أما شهداء الانتفاضة فقد تعدوا المائة والجرحى بلغوا الألفين!! . . كما أن الفلسطينيين العرب الذين يعيشون داخل إسرائيل لم يَسلموا من الغدر والخدع الأعمى حيث تعرض بعضهم للقتل وهم يقومون بتظاهرة سلمية أمام مقر رئاسة الوزارة الإسرائيلية احتجاجاً على ما يجري لأشقائهم وأهلهم فوق أرض القدس الشريف وفي يافا ورام الله ونابلس وغزة!! . .

نأمل أن يقتنع العالم أن إسرائيل لا تؤمن بالسلام المتعارف عليه... وهي حين توافق على اعتماده كاستراتيجية لا بد منها لتحقيق توافق بينها وبين العرب، تضع في متناول يدها مخططات التصعيد العسكري وإمكانية التراجع الفوري عن كل ما اتفق عليه مع الآخر... حتى عبر التفاوض، من أجل استكمال خطوات السلام الهش هذا، تستغنى إسرائيل في إفشال ما يتم اتخاذه منها بالخداع مرة وبالكذب مرة وبالإنكار والتأجيل مرات.

لم تُوفر إسرائيل حتى الآن حُسن النية بعد أكثر من عشرين عاماً على توقيعها لمعاهدة سلام مع مصر، ولذلك لم تتشكل ملامح الثقة بينها وبين مصر أو الأردن أو السلطة الوطنية الفلسطينية... وانتفاء حُسن النية وتدنى مستويات الثقة لن يتبدلا بين العرب وإسرائيل في يوم وليلة أو حتى بشكل تدريجي؛ لأنها كيان مجبول على العنف والحرب.

وها نحن نعيش وفق توزيع للدوار بين العمل والليكود، أجواء الحرب التي بشر البعض باختفائها إلى الأبد... لذلك لا بد من تقديم قادة إسرائيل إلى المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية في ضوء ما ارتكبه من جرائم ضد الشعب العربي والأرض العربية والمقدسات العربية منذ عام ١٩٤٨ وحتى الآن، وفق ما تنص عليه أحكام القانون الدولي!!.

فكل ما نعيشه من إجراءات وأعمال عنف مكثفة يخالف لهذا القانون ولما ترتب عليه من معاهدات وهو يخالف أيضاً لأحكام المحاكم ومذاهب كبار فقهاء هذا القانون... وما رآه العالم بأم عينه من أدلة وبراهين دامغة بالصوت والصورة لا يُساند الإدعاءات الإسرائيلية بل يدحضها ويوفر للدعاء العربي كافة القرائن التي تُساعده على بلورة عريضة تقديم المسؤولين عن إدارة شئون إسرائيل من مدنيين وعسكريين إلى المحاكمة.

الموقف الداعم للحق الفلسطيني يجب أن يعمل من أجل تحقيق هذه الخطوة؛ لأنها تمثل مطلباً شعبياً تنادى به كافة المجتمعات العربية التي عبرت أو مُنعت من التعبير عن حقيقة مشاعرها فيما يجري فوق الأرض العربية... القمة العربية لم تُرض مطالب الجماهير ولا بد من التقدم بعريضة دعوى أمام المحكمة الجنائية الدولية!!..

ولكن الأسطر السابقة بادرة اهتمام واسع بهذا الأمر!!..

صحيفة الزمان - ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٠

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET